



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



BADJI MOKHTAR UNIVERSITY-ANNABA

جامعة باجي مختار - عنابة

UNIVERSITÉ BADJI MOKHTAR- ANNABA

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد تنمية ومالية

مذكرة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

الاقتصاد التضامني والاجتماعي والابتكار في خدمة التنمية المحلية

تحت إشراف: أ.د. بوريش هشام

من إعداد: بو عقال سماح

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة باجي مختار - عنابة	أستاذ	حمداوي الطاوس
مقررا	جامعة باجي مختار - عنابة	أستاذ	بوريش هشام
عضوا	جامعة باجي مختار - عنابة	أستاذ محاضر "أ"	زوايدية أفرح
عضوا	جامعة باجي مختار - عنابة	أستاذ محاضر "أ"	بوشوك سناء
عضوا	جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف	أستاذ	عتروس سيف الدين
عضوا	المدرسة العليا لعلوم التسيير - عنابة	أستاذ محاضر "أ"	شريط نسرين

السنة الجامعية 2025/2024

التصريح

أنا الممضي أسفله الطالب(ة) الباحث(ة): بوعقال سماح، أصرح بشرفي انهذا العمل
البحثي المتمثل في مذكرة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الموسومة ب: الاقتصاد
التضامني الاجتماعي والابتكار في خدمة التنمية المحلية،
و هو عمل أكاديمي خاص بي، كما أنه غير مقدم ولا جزء منه لأي مؤسسة علمية أو
بحثية أخرى، بهدف نيل شهادة أكاديمية أو غير ذلك، وأتحمل كامل المسؤولية عن كل
ما جاء في مضمونه.

المعني(ة) بالأمر

بوعقال سماح

الامضاء

الملخص بالعربية:

تبحث الدراسة مساهمة الاقتصاد الاجتماعي التضامني والابتكار في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر. ونظراً لشح البحوث في هذا المجال، جاءت الدراسة تفسيرية - تحليلية وتجريبية جزئياً تهدف إلى تفسير الظواهر الاجتماعية المدروسة مثل الابتكار الاجتماعي والمشاركة الديمقراطية والتكامل أو التصادم بين الفاعلين في التنمية، بناءً على بيانات ميدانية. أُستخدم في البحث المسح المكتبي الإلكتروني للاطلاع على الدراسات السابقة، بالإضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي، لوصف متغيرات الدراسة وتبيين حدودها المفاهيمية، وفهم العلاقات بين المتغيرات واختبار الفرضيات باستخدام التحليل الإحصائي، المنهج الكمي باستخدام استبيانات وتحليل البيانات إحصائياً. تم تصميم 3 استبيانات إلكترونية لجمع المعلومات اللازمة، شملت عينة الدراسة 128 رئيساً للجمعيات المحلية لولاية الجزائر العاصمة في الاستبيان الأول، و43 رئيساً في الاستبيان الثاني والثالث. استخدم برنامج (SPSS-26) كأداة للمعالجة الإحصائية للبيانات. أسفرت النتائج النهائية عن الاقتصاد الاجتماعي التضامني يساهم في تحقيق التنمية المحلية من خلال قدرته على خلق الابتكارات الاجتماعية، والمشاركة في تخطيط التنمية المحلية، والتأثير في اتجاهات التنمية المحلية، وقد فسرت النتائج ونوقشت في ضوء النظريات الاقتصادية الليبرالية التي يتبناها الفكر الاقتصادي الغربي، كما توصي الدراسة بضرورة إيجاد آليات أكثر فعالية في إشراك الجمعيات في خطط التنمية المحلية بشكل منظم، ووضع إطار قانوني للاقتصاد الاجتماعي التضامني، ودعم استقلاله القانوني والمالي والإداري عن كل من الدولة والسوق، وضع شبكة تقييم واضحة للابتكار الاجتماعي لدى السلطات المحلية.

الكلمات المفتاحية: L31:الاقتصاد التضامني الاجتماعي، O33:الابتكار، L26:الابتكار

الاجتماعي، O18:التنمية المحلية، Z13:القطاع الثالث، Z13:المجتمع المدني، Z13:الديمقراطية

التشاركية، L31:الجمعيات، P13:التعاونيات، L31:المؤسسة الخيرية، P13:التعاضديات.

Résumé :

Cette étude examine la contribution de l'économie sociale solidaire et de l'innovation à la réalisation du développement local en Algérie. En raison du manque de recherches dans ce domaine, l'étude est interprétative, analytique et partiellement expérimentale, visant à expliquer des phénomènes sociaux tels que l'innovation sociale, la participation démocratique, ainsi que l'intégration ou le conflit entre les acteurs du développement, sur la base de données de terrain. La recherche a utilisé une revue électronique des études antérieures, ainsi qu'une méthode descriptive analytique pour décrire les variables de l'étude, en définir les limites conceptuelles, comprendre les relations entre les variables et tester les hypothèses par analyse statistique. La méthode quantitative a été mise en œuvre via trois questionnaires électroniques visant une population comprenant 128 présidents d'associations locales de la wilaya d'Alger pour le premier questionnaire, et 43 présidents pour les deuxième et troisième. Le logiciel SPSS-26 a servi d'outil pour le traitement statistique des données. Les résultats finaux montrent que l'économie sociale solidaire contribue au développement local grâce à sa capacité à générer des innovations sociales, à participer à la planification du développement local et à influencer les orientations de ce développement. Les résultats ont été interprétés à la lumière des théories économiques libérales adoptées par la pensée économique occidentale. L'étude recommande de trouver des mécanismes plus efficaces pour impliquer régulièrement les associations dans les plans de développement local, d'établir un cadre juridique pour l'économie sociale solidaire, de soutenir son indépendance juridique, financière et administrative vis-à-vis de l'État et du marché, ainsi que de mettre en place un système clair d'évaluation de l'innovation sociale au niveau des autorités locales.

Mots-clés : L31 économie sociale solidaire, O33 innovation, L26 innovation sociale, O18 développement local, Z13 tiers secteur, société civile, démocratie participative, L31 associations, P13 coopératives, L31 institutions caritatives, P13 mutuelles.

Abstract:

This study investigates the contribution of the social solidarity economy and innovation to local development in Algeria. Due to the scarcity of research in this field, the study is interpretative, analytical, and partially experimental, aiming to explain studied social phenomena such as social innovation, democratic participation, and the integration or conflict among development actors, based on field data. The research employed an electronic desk review of previous studies and a descriptive-analytical method to describe the study variables, define their conceptual boundaries, understand relationships among variables, and test hypotheses using statistical analysis. The quantitative method was implemented through three electronic surveys involving a sample of 128 presidents of local associations in the Algiers province for the first survey, and 43 presidents for the second and third surveys. SPSS-26 software was used for statistical data processing. The final results indicate that the social solidarity economy contributes to local development through its ability to create social innovations, participate in local development planning, and influence development directions. The results were interpreted in light of liberal economic theories adopted by Western economic thought. The study recommends finding more effective mechanisms for regularly involving associations in local development plans, establishing a legal framework for the social solidarity economy, supporting its legal, financial, and administrative independence from both the state and the market, and setting up a clear evaluation system for social innovation within local authorities.

Keywords: L31 social solidarity economy, O33 innovation, L26 social innovation, O18 local development, Z13 third sector, civil society, participatory democracy, L31 associations, P13 cooperatives, L31 charitable institutions, P13 mutual societies.

الاهداء

أهدي هذا العمل لوالدي الكريمين أطال الله عمرهما وإلى أختي
نعيمية وإخوتي وإلى خالي عثمان بوملة، رحمه الله وأسكنه فسيح
جناته، الذي كان سنداً لي في مشواري الدراسي والعلمي، وإلى كل
من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذه الرسالة، والذين
بفضلهم، بعد الله تعالى بلغت هذه المنزلة العلمية.

شكر وعرفان:

أقدم خالص شكري للأستاذ المشرف بوريش هشام على قبوله الإشراف على هذا العمل وإرشاداته وتوجيهاته، دون أن أنسى أفراد الأسرة الجامعية من أساتذة وإداريين بكلية العلوم الاقتصادية لجامعة باجي مختار عنابة، الذين رافقوني وساعدوني في انجاز هذه الأطروحة، جعل الله مساعداتهم في ميزان حسناتهم، ووفقني وإياهم للارتقاء بالبحث العلمي، ورفع المكانة العلمية لجامعة باجي مختار-عنابة.

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم
27	مقارنة بين التنمية الإقليمية والتنمية المحلية	01
28	مفهوم التنمية تبعا لأبعاد ومؤشرات قياسها	02
31	نظريات التنمية حسب النهج المتبع فيها	03
112	مجالات الاقتصاد الاجتماعي في مونتريال - كندا	04
113	مساهمة الاقتصاد الاجتماعي في الاقتصاد الوطني للإكوادور	05
117	وزن التشغيل في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني حسب قطاع النشاط سنة 2012	06
142	الأداء في الابتكار لكل من تونس والجزائر والمغرب 2021	07
143	مقارنة بين مؤشرات الابتكار العالمي بحسب كل ركيزة في تونس والمغرب والجزائر	08
144	البنية التحتية للبحث والتطوير في الجزائر 2021	09
145	أهم نتائج البحث والتطوير في الجزائر 2021	10
147	تطور الإنجازات الابتكارية خلال القرن 18، 19، 20.	11
148	أبعاد الابتكار	12
155	أهم الجامعات التي تدرس الابتكار الاجتماعي	13
162	الفاعلون في الابتكار الاجتماعي	14
182	تصنيف الجمعيات حسب إقليم النشاط	15
182	توزيع الجمعيات حسب نوع الجمعية المحلية	16
183	توزيع الجمعيات الوطنية حسب نوع نشاطها	17
196	هيكل الاقتصاد الاجتماعي التضامني المحلي لولاية الجزائر العاصمة.	18
199	درجات قياس سلم لكارت الخماسي	19
200	عينة الدراسة للاستبيان 01	20
201	اختبار التوزيع الطبيعي	21
202	ثبات وصدق الاستبيان 01	22
205	ميزان تقديري لمقياس لكارت الخماسي	23
206	الاتجاه العام لرؤساء الجمعيات عن الابتكار الاجتماعي	24

209	اختبار (T-test) للعينة الواحدة لاختبار الفرضية 01.	25
219	درجات قياس سلم لكارت الرباعي	26
219	درجات قياس سلم لكارت الثلاثي	27
220	استبيان 02: اشكاليات الديمقراطية التشاركية المحلية	28
223	عينة دراسة الديمقراطية التشاركية المحلية في ولاية الجزائر العاصمة	29
224	اختبار الصدق والثبات للاستبيان 02	30
226	مدى معرفة رؤساء الجمعيات المحلية بالديمقراطية التشاركية المحلية	31
227	إدراك المستجوبين لأدوات الديمقراطية التشاركية المحلية	32
228	اختبار التوزيع الطبيعي للفرضية الفرعية 01	33
228	اختبار الفرضية الفرعية 01 باستخدام اختبار (z-test)	34
229	اختبار ANOVA للعينة الواحدة	35
230	الميزان التقديري لاتجاه العينة وفقا لمقياس لكارت الرباعي.	36
230	اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات للفرضية الفرعية 02	37
231	أدوات الديمقراطية التشاركية المحلية	38
232	تحليل جودة الديمقراطية التشاركية المحلية	39
233	اختبار (Z-test) لجودة الديمقراطية التشاركية المحلية	40
233	إشكاليات الإعلام من وجهة نظر رؤساء الجمعيات المحلية	41
235	إشكاليات الاستشارة من وجهة نظر رؤساء الجمعيات المحلية	42
239	إشكاليات التشاور من وجهة نظر رؤساء الجمعيات المحلية	43
236	إشكاليات القرار المشترك من وجهة نظر رؤساء الجمعيات المحلية	44
240	اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات للفرضية الفرعية 03	45
241	اختبار T-tests للفرضية الفرعية 03	46
244	الميزان التقديري لاتجاه العينة وفقا لمقياس لكارت الثلاثي	47
245	اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات للفرضية الفرعية 04	48
245	تحليل تخطيط الجماعات المحلية لمشاريع التنمية المحلية	49
247	على أي أساس يتم التخطيط لمشاريع التنمية المحلية؟	50
249	كيف يتم الاعلام والنشر؟	51
250	كيف تتم الاستشارة؟	52
251	كيف يتم التشاور؟	53

253	كيف يتم القرار المشترك؟	54
254	اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات للفرضية الفرعية 05	55
255	اختبار T-tests للفرضية الفرعية 05	56
256	الوصول إلى وسائل الإعلام والنشر	57
257	هل استعملت هذه الآليات في الاستشارة؟	58
258	هل استعملت آليات التشاور؟	59
260	هل استعملت آليات القرار المشترك؟	60
261	اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات للفرضية الفرعية 06	61
262	اختبار T-tests للفرضية الفرعية 06	62
262	تقييم جودة الآليات التي استخدمتها في الاستشارة	63
264	تقييم جودة الآليات التي استخدمتها في التشاور	64
265	تقييم جودة آليات القرار المشترك	65
267	اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات للفرضية الجزئية 07	66
268	اختبار T-tests للفرضية الفرعية 07	67
276	أهم الأحداث السياسية منذ بداية الثورة	68
278	الموارد المائية لولاية الجزائر العاصمة	69
279	مساحة الغابات بالعاصمة	70
280	توزيع السكان حسب بلديات لولاية الجزائر حتى 2021-12-31	71
282	عدد السكان الناشطين في ولاية الجزائر العاصمة	72
282	توزيع السكان الناشطين حسب قطاع النشاط	73
283	عدد الوظائف التي تم إنجازها من خلال جهاز العمل	74
283	طول شبكة الطرق في ولاية الجزائر العاصمة	75
285	طول شبكة الطرق المعبدة لولاية الجزائر العاصمة	76
285	طول مسار السكة الحديدية لولاية الجزائر العاصمة	77
285	شبكة الموانئ بالجزائر العاصمة	78
286	مؤشر الإسكان بالجزائر العاصمة 2021	79
287	حاضرة السكن لولاية الجزائر العاصمة	80
291	محطات تحلية مياه البحر للجزائر العاصمة 2021	81
291	أهم المؤشرات التزويد بالمياه الصالحة للشرب	82

292	المؤشرات الرئيسية للطاقة للولاية الجزائر العاصمة	83
293	المؤشرات الرئيسية للتطهير ولاية الجزائر العاصمة	84
294	شبكة التطهير لولاية الجزائر العاصمة 2021	85
294	المخطط العام للتطهير بالجزائر العاصمة 2021	86
295	جرد المساحات الخضراء للعاصمة 2021	87
297	حالة النفايات التي تم جمعها وإخلاءها	88
299	سعة مركز الردم التقني للعاصمة	89
301	مؤشرات التربية والتعليم الابتدائي بالجزائر العاصمة 2021	90
301	مؤشرات التربية والتعليم المتوسط بالجزائر العاصمة 2021	91
302	مؤشرات التربية والتعليم الثانوي بالجزائر العاصمة 2021	92
304	مؤشرات التكوين المهني لولاية الجزائر العاصمة 2021م	93
305	مؤسسات التكوين والتمهين بالجزائر العاصمة	94
307	المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني	95
308	مؤشر الصحة في ولاية الجزائر العاصمة	96
309	مؤشر الصحة في الوسط المدرسي	97
310	الهيكل الصحية العمومية	98
310	الهيكل الصحية والتكوين	99
310	الهيكل الصحية الأساسية وسعة الاستيعاب	100
311	المؤشرات الرئيسية لقطاع الشباب	101
313	المؤشرات الرئيسية للقطاع الثقافة	102
314	توزيع الهياكل الثقافية لولاية الجزائر العاصمة	103
314	توزيع الهياكل الثقافية	104
315	مؤشرات قطاع الشؤون الدينية	105
316	الهيكل الأساسية لقطاع الشؤون الدينية	107
316	أهم مؤشرات القطاع الفلاحي	107
317	أهم المنتجات الفلاحية	108
319	سعة ميناء العاصمة	109
320	تنمية الاستثمار في الصيد البحري	110
321	تقرير التكوين البيداغوجي لمعهد INSPA	111

321	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاع	112
323	توزيع المناطق الصناعية حسب البلديات	113
323	الإمكانات والإنتاج المنجمي	114
324	الأسواق التجارية في الجزائر العاصمة	115
325	توزيع التجار النشطاء حسب قطاع النشاط والبلديات	116
325	أهم مؤشرات قطاع السياحة 2021	117
326	الفنادق الغير مصنفة بالجزائر العاصمة 2021	118
326	مناطق التوسع السياحي بالجزائر العاصمة	119
328	أهم مؤشرات قطاع النقل	120
329	وضعية حصيرة التاكسي	121
329	توسعة النقل الحضري للمسافرين	122
330	شبكة المواصلات السلكية واللاسلكية	123
331	شبكة الهاتف النقال	124
332	أهم مؤشرات الشبكة البريدية	125
335	مجالات المخطط الاستراتيجي للعاصمة	126
337	نسبة التقدم في إنجاز مشاريع التنمية بالعاصمة	127
337	تقييم تنفيذ المخطط الاستراتيجي لتنمية الجزائر العاصمة سنة 2021م	128
341	استبيان 03: الأولويات والتوجهات الاستراتيجية للتنمية المحلية لولاية الجزائر العاصمة	129
344	جدول المعاينة للاستبيان 03	130
345	صدق وثبات الاستبيان 03	131
359	تكرارات محاور المخطط الاستراتيجي للتنمية حسب الأولوية	132
359	حساب معامل كاي تربيع	133
360	اختبار الفرضية الجزئية 03	134

قائمة الأشكال

الصفحة	الشكل	رقم
65	علاقة الابتكار باللامركزية	01
72	العلاقة بين القطاع الثالث والقطاع الخاص والقطاع العام	02
78	هيكله القطاع الثالث	03
104	شبكة العلاقات التعاونية في قطاع النشاط	04
109	ترتيب الدول الأقوى اقتصاديا لسنة 2014	05
116	مساهمة الاقتصاد الاجتماعي التضامني في الاقتصاد الفرنسي	06
117	مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي التضامني في فرنسا	07
117	الاقتصاد الاجتماعي التضامني في نمو (فرنسا)	08
132	الفرق بين الابتكار والابداع والابتكار	09
138	أهمية الابتكار في دفع عجلة التنمية	10
140	الاقتصادات الثلاثة الأولى في مجال الابتكار	11
192	توزيع التعاونيات الفلاحية في الجزائر	12
193	عدد المنخرطين في التعاونيات الفلاحية	13
195	توزيع جمعيات القطاع الثالث	14
196	توزيع جمعيات الاقتصاد الاجتماعي التضامني في الجزائر	15
203	توزيع رؤساء الجمعيات المحلية حسب متغير الجنس	16
203	توزيع رؤساء الجمعيات المحلية حسب متغير العمر	17
204	توزيع رؤساء الجمعيات المحلية حسب متغير المستوى التعليمي	18
204	توزيع رؤساء الجمعيات المحلية حسب متغير الخبرة المهنية	19
205	الإعانات المالية التي تتلقاها الجمعيات من الدولة	20
224	توزيع الأفراد عينة الدراسة حسب الجنس.	21
224	المستوى التعليمي لرؤساء الجمعيات المحلية لولاية الجزائر العاصمة.	22
225	توزيع الخبرة المهنية للجمعيات المهنية بالسنوات	23
225	توزيع أفراد العينة حسب مجال نشاط الجمعية	24
288	خريطة التمدد الحضري لولاية الجزائر 2021	25
346	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	26

346	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	27
247	توزيع أفراد العينة حسب مدة نشاط الجمعية	28
347	توزيع أفراد العينة حسب مجال نشاط الجمعية	29
348	أولويات التنمية من وجهة نظر رؤساء الجمعيات عينة الدراسة	30
349	استراتيجية تطوير الأنشطة والتوظيف	31
350	استراتيجية الحفاظ على جودة البيئة المعيشية	31
351	استراتيجية تطوير سياسة الشباب: التعليم التدريب و أنشطة الثقافة	32
351	استراتيجية تحسين ظروف السفر داخل وخارج الولاية	33
352	استراتيجية تجديد المساكن القديمة وتطوير عرض السكن	34
354	استراتيجية دعم صورة المدينة وجاذبيتها	35
354	استراتيجية تطوير إقليم المدينة وتقليل الفوارق	36
355	استراتيجية تطوير العرض الثقافي والترويحي	37
356	استراتيجية تطوير سياسة للأشخاص الذين فقدوا الاستقلالية	38
357	استراتيجية تنمية التضامن ومكافحة الهشاشة	39
358	أولويات التنمية من وجهة نظر رؤساء الجمعيات المحلية حسب المجال	40

جدول المواد:

الصفحة	العنوان
III	الملخص بالعربية
IV	الملخص بالفرنسية
V	الملخص بالإنجليزية
VI	الإهداء
VII	الشكر والعرفان
VIII	قائمة الجداول
XIII	قائمة الأشكال
XV	قائمة المواد
01	المقدمة العامة
11	الفصل الأول: التنمية والتنمية المحلية
12	مقدمة الفصل الأول
13	المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية
13	المطلب الأول: مفهوم التنمية
18	المطلب الثاني: تعريف التنمية
19	المطلب الثالث: تطور مفهوم التنمية
28	المطلب الرابع: أبعاد ومؤشرات قياس التنمية
31	المبحث الثاني: نظريات التنمية المحلية
31	المطلب الأول: نظريات التنمية حسب النهج المتبع فيها
33	المطلب الثاني: نظريات التنمية المحلية من الأسفل
38	المبحث الثالث: الفاعلون في التنمية المحلية
38	المطلب الأول: القطاع الخاص ودوره في التنمية
44	المطلب الثاني: القطاع العام ودوره في التنمية
56	المطلب الثالث: الفاعلون الجدد في التنمية
57	المبحث الرابع: آليات عمل الفاعلين في التنمية المحلية
58	المطلب الأول: آلية اللامركزية
63	المطلب الثاني: اللامركزية والتخطيط التشاركي
65	المطلب الثالث: آلية الابتكار

67	خاتمة الفصل الأول
69	الفصل الثاني: القطاع الثالث والاقتصاد الاجتماعي التضامني
70	مقدمة الفصل الثاني
71	المبحث الأول: ماهية القطاع الثالث
71	المطلب الأول: تعريف القطاع الثالث
72	المطلب الثاني: مؤسسات القطاع الثالث
77	المطلب الثالث: هيكل القطاع الثالث
100	المبحث الثاني: مساهمة القطاع الثالث في التنمية المحلية
100	المطلب الأول: مساهمة المجتمع المدني في التنمية المحلية
102	المطلب الثاني: مساهمة الاقتصاد الاجتماعي التضامني في التنمية المحلية
108	المبحث الثالث: عرض تجارب عالمية ناجحة في الاقتصاد الاجتماعي التضامني
108	المطلب الأول: تجارب الدول الأمريكية
115	المطلب الثاني: تجارب الدول الأوروبية
119	المطلب الثالث: تجارب الدول الأفريقية
124	خاتمة الفصل الثاني
125	الفصل الثالث: الابتكار والابتكار الاجتماعي
126	مقدمة الفصل الثالث
127	المبحث الأول: ماهية الابتكار
129	المطلب الأول: تطور مفهوم الابداع والابتكار
136	المطلب الثاني: نظرية الابتكار والتنمية
145	المطلب الثالث: الحماية القانونية للابتكار في الجزائر
148	المبحث الثاني: الابتكار الاجتماعي والتنمية
148	المطلب الأول: الابتكار الاجتماعي والحركات الاجتماعية
157	المطلب الثاني: تنظير الابتكار الاجتماعي
163	المطلب الثالث: دول رائدة في الابتكار الاجتماعي
168	المطلب الرابع: مساهمة الابتكار الاجتماعي في التنمية المحلية
173	خاتمة الفصل الثالث
174	الفصل الرابع: مساهمة الاقتصاد الاجتماعي التضامني في التنمية المحلية
175	مقدمة الفصل الرابع

176	المبحث الأول: الإطار القانوني للاقتصاد الاجتماعي في الجزائر
181	المطلب الأول: الإطار القانوني للقطاع الجمعي
184	المطلب الثاني: الإطار القانوني للقطاع التعاضدي
190	المطلب الثالث: الإطار القانوني للقطاع الخيري
191	المطلب الرابع: الإطار القانوني للقطاع التعاوني
197	المبحث الثاني: مقارنة الابتكار الاجتماعي في تحقيق التنمية المحلية
198	المطلب الأول: الطريقة والإجراءات
201	المطلب الثاني: تحليل الاستبيان
211	المبحث الثالث: مساهمة المقاربة التشاركية في تحقيق التنمية المحلية
211	المطلب الأول: الإطار القانوني للمقاربة التشاركية في الجزائر
215	المطلب الثاني: الديمقراطية التشاركية
217	المطلب الثالث: دراسة تطبيقية لممارسة الديمقراطية التشاركية المحلية
270	خاتمة الفصل الرابع
272	الفصل الخامس: مساهمة الاقتصاد الاجتماعي التضامني في تحديد اتجاهات التنمية.
273	مقدمة الفصل الخامس
275	المبحث الأول: تقديم ولاية الجزائر العاصمة
275	المطلب الأول: لمحة تاريخية عن ولاية الجزائر العاصمة
276	المطلب الثاني: الجزائر العاصمة خلال حرب التحرير
278	المبحث الثاني: منوغرافيا الجزائر العاصمة 2021م
278	المطلب الأول: الإمكانيات الطبيعية
280	المطلب الثاني: الإمكانيات البشرية
283	المطلب الثالث: البنية التحتية
299	المطلب الرابع: القطاع الاجتماعي
316	المطلب الخامس: القطاع الاقتصادي
334	المبحث الثالث: المخطط الاستراتيجي للتنمية
334	المطلب الأول: التعريف بالمخطط الاستراتيجي لتنمية الجزائر العاصمة
335	المطلب الثاني: أهداف المخطط الاستراتيجي للتنمية الجزائر العاصمة
336	المطلب الثالث: أبعاد التنمية المحلية للمخطط الاستراتيجي للتنمية الجزائر العاصمة
339	المبحث الرابع: أولويات التنمية المحلية في ولاية الجزائر العاصمة

339	المطلب الأول: الطريقة والإجراءات
345	المطلب الثاني: تحليل الاستبيان
361	خاتمة الفصل الخامس
362	خاتمة عامة
364	قائمة المصادر والمراجع
379	الملاحق

المقدمة العامة

سوف يتم الاهتمام في هذه الدراسة بالتأصيل النظري لمفهوم التنمية بصفة عامة والتنمية المحلية بصفة خاصة نظرا لأن المفاهيم هي اللبنة الأساسية التي تبنى عليها العلوم وبما أن المفهوم هو الوحدة الأساسية للعلم كان لا بد من الاطلاع على مختلف المفاهيم المعروضة في الأبحاث السابقة وكيفية تطورها بغرض تحليلها ووصفها وصفا دقيقا لتبيين حدود هذا المفهوم، وقبل الدخول في مناقشة مفهوم التنمية يجب أولا طرح الإشكاليات التي يعاني منها هذا المفهوم والتي تعرضت لها الدراسة أثناء الاطلاع على عدّة مراجع مهمة.

هناك من يرى بأن التنمية ضرورية وأكيدة لتحسين حياة مجتمع معين في دولة ما، فعلم السياسة يبين أن التنمية هي عملية مرافقة لعملية التطور البشري حيث تطورت المجتمعات وطورت مؤسسات مختلفة بسبب تطور الإنسان فقد انطلق فرانسيس فوكو ياما (1952م)، في كتابه حول أصول النظام السياسي (2011 م) بأن الإنسان ما هو إلا كائن حي أعلى تطورا وتعقيدا من الكائنات الأخرى ويستدل على ذلك بدراسات التي قدمها علم الأحياء التطوري لفهم كيفية ارتقاء

الكائن البشري، وقد أثبت علم الأناسة بأن وجود منطقة اللغة في مخ الإنسان طورت مهاراته التواصلية، هذا التواصل المستمر من تبادل الأفكار يجعل الإنسان يغير حياته بشكل مستمر نظرا لزيادة إدراكه وقدرته على إبداع أفكار جديدة، كما أن ما وصل إليه العالم اليوم ما هو إلا نتيجة قدرة الإنسان الطبيعية على خلق أفكار جديدة تطور حياته وتنقلها من مرحلة إلى أخرى

ويعتقد الباحثون أن اللغة هي إحدى الإشكاليات التي قد تتعرض الباحثين في التنمية حيث أن أكثر الكتب مبيعا في العالم في موضوع التنمية قد كتبت باللغة الإنجليزية، وهذا قد أبدى تحيزا واضحا في دراسة التنمية للثقافة الأنجلو سكسونية، كما ذهب بعض الباحثين أنه من الصعب دراسة التنمية ذلك أنها تتعرض للكثير من التجريد مما يجعلها غير واقعية باعتبارهم أن البشر كائنات حية وليسوا

إحصائيات تجريده، وقد أيد ذلك مفكري علم الاجتماع الذين يعتبرون أن المجتمع ما هو إلا كائن حي مثله مثل الإنسان يتغير حتما بمرور الزمن وهذا التغيير هو تطور طبيعي وحتمي للمجتمعات، غير أن هناك العديد من المعارضين بهذا الشأن حيث توجد مجتمعات لا تزال بدائية رغم وجودها منذ زمن بعيد مثل قبائل النوير جنوب السودان، وبالتالي ما الذي جعل تلك المجتمعات لا ترقى لمستوى معين من التطور رغم مرور عدة سنين.

يبرر مفكرون آخرون بأن البيئة المحيطة قد لا تسمح بحدوث التطور المنشود إلا في حدود إمكانياتها وهي النظرة الاقتصادية للتنمية فالمفكرون الاقتصاديون وإن كانوا قد اختلفوا فيما بينهم فقد اتفقوا على أن الإمكانيات البيئية المحيطة تؤثر على حدوث عملية التطور داخل مجتمع معين، وارتباط التنمية بالبيئة كعنصر مؤثر ومتأثر أطلق عليه التنمية المستدامة.

وبين مؤيد ومعارض فهناك من يؤكد على أن التنمية والكتابات المقدمة عنها ما هي إلا إعادة صياغة الأفكار القديمة في قالب جديد حيث شبهها أحد الباحثين بالموضة العلمية، مستدلا على ذلك بأن اليد الخفية للسوق عند آدم سميث (1923-1970م)، تؤدي نفس المعنى للعناية الإلهية عند الفيزوقراط وعلى رأسهم فرانسوا كيناي (1694-1778).

وقد برر ذلك في سعي الباحثين لتحقيق أغراضهم الشخصية كالحصول على الجوائز العالمية والألقاب العلمية في مجالاتهم المهنية أو سعيهم لتحقيق أغراض جهة معينة كمعارضة سياسية تهدف إلى اقناع الأفراد بوجود إمكانية حدوث تغيير يجعل حياة الجميع أفضل، وهذه نظرة تشاؤمية تستبعد الجدوى من دراسة التنمية.

بالنظر إلى تاريخ المجتمعات في كل مجال من المجالات يُستدل أن المجتمعات تتطور من مجتمعات بدائية إلى مجتمعات أكثر تطورا وتنظيما عبر عدة مراحل، وكل ذلك تم بابتكار تنظيمات جديدة في جميع مجالات الحياة. فقد تطورت المجتمعات اقتصاديا من مجتمع الصيد إلى مجتمع الزراعة إلى

مجتمع الصناعة إلى مجتمع التقنية والتكنولوجيا المعتمدة على المعرفة والابتكار، وقد رافق التطور الاقتصادي تطوراً في التنظيم الاجتماعي الإنساني، فقد انتقل الإنسان من حياة الفردانية التي عرفها خلال مرحلة الصيد إلى حياة التنظيم الأسري الأبوي خلال مرحلة الزراعة إلى مجتمع المؤسسات والدولة خلال مرحلة الصناعة، إلى مجتمع التنوع الطبقي والانتماء المؤسسي والتنظيم المدني والسياسي خلال مجتمع المعرفة وتكنولوجيا الاتصالات.

كما التطور المجتمعي سياسياً من قبيلة أو جماعة صغيرة ذات سلطة محلية بسيطة خلال مجتمع الزراعة إلى أنظمة سياسية أكثر تعقيداً مثل الممالك والدول القومية خلال المرحلة الصناعية، تلا ذلك ظهور الأنظمة الديمقراطية الحديثة وأنظمة الحكم المختلطة في مرحلة المجتمع الحديث، مع تطور مفاهيم الحكم الرشيد، المشاركة السياسية، والحقوق المدنية.

من الملاحظ أن المجتمعات تتغير من حال إلى حال أخرى في جميع المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والفكرية ومن الملاحظ أن هذا التغيير يزداد تشابكاً وتعقيداً رغم أنه أكثر تنظيماً من المرحلة التي قبله، وبالتالي وجود التنمية فعلاً في حياة الإنسان لكنها مترابطة ومتشابكة مع بعضها البعض نظراً لتأثير وتأثر كل مجال بالمجالات الأخرى، وبالتالي فإن دراسة التنمية ضمن مجال محدود غير مجدي، لذا ذهب بعض الباحثين إلى أن التنمية عملية شمولية ودراستها من جانب واحد لا يمكن أن يوصلنا إلى نتائج واقعية وهذا ما أطلق عليه التنمية الشاملة.

وبالرغم من كل هذا الجدل القائم في مجال التنمية إلا أنها لم تتوقف عند هذا الحد من الاختلاف وحتى لو تم دراسة التنمية من جميع جوانبها إلا أنه لا يمكن وضع نظرية نهائية لها فالكثير يرون أن معظم الباحثين قد اعتمدوا إلى دراسة تطور المجتمع الغربي وكيفية تطوره دون غيره من المجتمعات، وأن اعتماد التطور الغربي كنموذج تقتدي به بقية المجتمعات لهو نوع من القضاء على التنوع الثقافي والابتكار الفكري والدعوة إلى التوحيد الفكري الغربي في شكل تبعية للنموذج الغربي ما

يشكل تهديدا لزوال بقية الحضارات وهيمنه الحضارة الغربية، لذا قد لا تتوافق بعض الثقافات مع الحضارة الغربية فاستيراد نموذج غربي ومحاولة تطبيقه على مجتمع مخالف لثقافة السكان قد لا يأتي بالنتائج المرجوة منها، فاختلاف البيئة يؤدي إلى اختلاف الأهداف المرجوة من التنمية وإلى اختلاف أساليبها وتزداد صعوبة المقارنة بين نماذجها المختلفة ومؤشرات قياسها، لذا فالتنمية تحدث ضمن الحدود الجغرافية والثقافية للسكان وبالتالي يمكن أن تتحقق التنمية ضمن اقليم معين ولكل تنمية أهدافها المنشودة ومعايير قياسها المناسبة لها.

قد ألم ابن خلدون بجميع هذه المناقشات في كتابه المقدمة وإن كان لم يستعمل مصطلح التنمية في كتابه إلا أن أفكاره كانت تتمحور أساسا حول ما جاء من نقاشات في موضوع التنمية، فقد تحدث عن التطور المرافق لعمية النمو، حيث يعتقد أن الحياة منظمة ضمن أطوار كل طور منها أكثر تطورا وتعقيدا، وكل طور مستقل ويشترك مع الطور الذي يسبقه والطور الذي يليه في بعض الصفات ولا يمكن أن تتحول مكونات الطور السابق إلى الطور الذي يليه، وقد تحدث ابن خلدون عن البيئة وأثرها على حياة الأفراد وطباعهم، كما بين أثر الأفراد وثقافتهم على البيئة المحيطة بهم، كما أشار ابن خلدون إلى أثر التنمية الثقافية على التنمية السياسية التي بدورها تؤثر على التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والتنمية البيئية في حركة ديناميكية لتشكل بذلك التنمية الشاملة.

إن تطور المجتمعات كان بكيفيات مختلفة وتوليفات مختلفة من الفاعلين، فالمجتمعات الآسيوية تختلف عن المجتمعات الأوروبية والتي بدورها تختلف عن المجتمعات في الشرق الأوسط وفي القارة الأفريقية كذا عنها في المجتمعات الأمريكية، والتي تختلف أيضا من دولة إلى أخرى في نفس القارة، هذا التحول عادة ما يرافقه ظهور تنظيمات جديدة، أو إعادة تشكيل تنظيمات سابقة، ومن أهم التنظيمات التي ظهرت في العصر الحالي هو المنظمات الغير ربحية والغير حكومية والتي أطلق عليها عدة مسميات كالقطاع الثالث أو القطاع الاجتماعي التضامني أو القطاع الشعبي.... إلخ.

باعتباره فاعلا في التنمية، ومن أجل معرفة مساهمة الاقتصاد الاجتماعي التضامني كفاعل جديد

في التنمية المحلية، تم طرح الإشكالية الرئيسية للبحث:

– كيف ساهم الاقتصاد الاجتماعي التضامني والابتكار في التنمية المحلية؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية تم تقسيمها للأسئلة الفرعية التالية:

– ما هو الاقتصاد الاجتماعي التضامني وما جوهر اختلافه عن المجتمع المدني والقطاع الثالث؟

– ما علاقة الاقتصاد الاجتماعي التضامني بالابتكار؟

– كيف ساهم الاقتصاد الاجتماعي التضامني في التنمية؟

للإجابة عن الإشكالية الرئيسية في هذا البحث، تم وضع الفرضية الرئيسية التالية:

– يدعم الاقتصاد الاجتماعي التضامني التنمية المحلية من خلال دعمه للابتكار الاجتماعي وتعزيز

الديمقراطية التشاركية المحلية والتأثير على اتجاهات التنمية.

تم تقسيم الفرضية الرئيسية لـ 3 فرضيات جزئية، من أجل دراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة:

1. الاقتصاد الاجتماعي التضامني يساهم في تحقيق التنمية المحلية من خلال توليد الابتكارات

الاجتماعية.

2. الاقتصاد الاجتماعي التضامني يساهم في تحقيق التنمية المحلية بتعزيز الديمقراطية التشاركية.

وتم تقسيم الفرضية الجزئية الثانية لسبعة متغيرات فرعية، نظرا لما تقتضيه الدراسة من تفصيل في

هذا الجزء من تبسيط وتوضيح عدة إشكاليات تتعلق بالديمقراطية التشاركية المحلية لعينة الدراسة:

H1: يوجد معرفة بالديمقراطية التشاركية المحلية لدى رؤساء الجمعيات المحلية.

H2: توجد ديمقراطية تشاركية محلية ذات جودة.

H3: توجد إشكاليات في تطبيق الديمقراطية التشاركية المحلية.

H4: تخطط الجماعات المحلية للبرامج التنمية المحلية بإشراك الجمعيات في الشأن المحلي.

H5: توجد آليات فعّالة لمشاركة الجمعيات في التخطيط لبرامج التنمية المحلية.

H6: تستخدم الجمعيات الآليات الموجودة للمشاركة في التخطيط لبرامج التنمية المحلية.

H7: الآليات المستخدمة من طرف الجمعيات في المشاركة في تخطيط برامج التنمية المحلية ذات جودة.

3. الاقتصاد الاجتماعي التضامني يساهم في تحقيق التنمية المحلية بالتأثير على اتجاهات التنمية المحلية.

دوافع اختيار الدراسة: نظرا للتحوّلات الاقتصادية في ظل بناء الجزائر الجديدة من خلال طرح عدة مشاريع وقوانين وتشريعات وذلك منذ سنة 2016 من أجل إنعاش الاقتصاد الجزائري ودفع عجلة التنمية، وقع اختيارنا لهذا الموضوع من أجل الاطلاع على الرؤية التنموية الجديدة في الجزائر وتقييمها.

الدراسات السابقة:

تم الاطلاع على الأبحاث السابقة لموضوع الاقتصاد الاجتماعي التضامني والابتكار في خدمة التنمية المحلية فتبين أنه تم تسجيل أطروحتي ماجستير في العلوم الاقتصادية من جامعة مصطفى صطنبولي - معسكر سنة 2016 ل:

الباحث برية سيف الدين، تحت عنوان: آليات وشروط الاقتصاد الاجتماعي التضامني دراسة مقارنة بين فرنسا، المغرب والجزائر.

المؤلف الغلم مريم تحت عنوان دور الاقتصاد التضامني في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية (دراسة صندوق الزكاة الجزائري نموذجا: 2003-2014).

يقدم صندوق الزكاة الجزائري دعما كبيرا للفئات الهشة في المجتمع ويساهم في تخفيف الفقر وتلبية حاجات الأفراد واشباع رغباتهم وتقليص حدة اقصائهم بتمكينهم من الحصول على شبه منح دورية

فهو مؤسسة تضامنية إلا أنه لا يمكن اعتبارها إحدى مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي التضامني لأنها تخالف المبادئ الأساسية للاقتصاد الاجتماعي التضامني، من ديمقراطية التسيير وحرية الانخراط. فمن حيث تحصيل الإيرادات إن صندوق الزكاة يساهم فيه بإلزام شرعي كل من له رأس مال قد بلغ النصاب المحدد شرعا، وبالتالي فالمساهمة في صندوق الزكاة ليست تطوعية اختيارية، بل هي ضريبة على رأس المال، بينما المساهمة في مؤسسة الاقتصاد الاجتماعي التضامني هي اشتراك الزامي لكل منخرط طوعا فيها، أما من حيث النفقات فأموال الزكاة تنفق على فئة محددة من الأشخاص وليس لأحد الحق في تغيير وجه الانفاق كما جاء في قوله تعالى "إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ ۖ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ" الآية 60 من سورة التوبة.

أما مؤسسة الاقتصاد الاجتماعي التضامني فننقلها يتم الاتفاق عليها بعد موافقة أعضائها أو ممثليهم عن طريق التسيير الديمقراطي للمنخرطين لتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها.

الدراسات السابقة حول موضوع التنمية: منها دراسة لـ:

الباحث بدري عبد المجيد، المشاريع الإقليمية الصغيرة والمتوسطة والتنمية المحلية في الجزائر - التحديات ووجهات النظر - دراسة إقليم - (غرب الجزائر سنة 2015)، لقد عرضت هذه الدراسة مفهوم التنمية المحلية معتمدة على مجموعة من المؤشرات المناخية الجغرافية، المرفولوجية والتاريخ المشترك للأرض، والبشر باعتبار أن الإقليم هو امتداد زمني ومكاني في الفضاء له حدوده المجاورة للأقاليم الأخرى المجاورة له، والمختلفة عنه وتعتبر هذه الدراسة التنمية المحلية والجهوية أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي محرك التنمية لكنها تعترضها جملة من التحديات منها رفض بعض المؤسسات تخصيص ميزانيات للبحث والابتكار، وعقبات التمويل والعقبات الوظيفية الداخلية.

اختلاف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات الأخرى في الجانب النظري والتطبيقي للموضوع حيث تم تحديد مفهوم لاقتصاد الاجتماعي التضامني وجوهر اختلافه عن المجتمع المدني والقطاع الثالث، وإبراز دور الابتكار الاجتماعي باعتباره أحد الأبعاد الهامة للابتكار من ثما عرض دوره في دعم وتوجيه التنمية المحلية، كما تعرض الدراسة مساهمة الاقتصاد الاجتماعي التضامني في تحديد اتجاهات التنمية المحلية.

الهدف من الدراسة: تهدف الدراسة إلى إبراز مساهمة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والابتكار في التنمية المحلية كروية تنموية جديدة تم تجربتها في العديد من دول العالم والتي تقوم على تعديلات في الرؤى السابقة للتنمية.

منهج الدراسة: لغرض التحقق من الفرضيات المدروسة تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي (Méthode descriptive analytique)، وصفي: لوصف متغيرات الدراسة وتبيين حدودها المفاهيمية، تحليلي: لفهم العلاقات بين المتغيرات واختبار الفرضيات باستخدام التحليل الإحصائي. المنهج الكمي (Méthode quantitative): من خلال استخدام استبيانات وتحليل البيانات إحصائياً. الدراسة تفسيرية - تحليلية وتجريبية جزئياً: تهدف إلى تفسير الظواهر الاجتماعية المدروسة مثل الابتكار الاجتماعي والمشاركة الديمقراطية والتكامل أو التصادم بين الفاعلين في التنمية، بناءً على بيانات ميدانية.

أدوات الدراسة:

المقابلة: إعداد بعض المقابلات الميدانية التي تخدم موضوع الدراسة، بعدة هيئات وزارية منها مكتب التعاونيات الفلاحية بوزارة الفلاحة والصيد البحري، مكتب الجمعيات بوزارة الصناعة والمناجم، خلية الإحصائيات ومكتب الجمعيات الوطنية بوزارة التضامن الوطني وقضايا المرأة، مكتب التعاضديات

بوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، مكتب الجمعيات بوزارة الداخلية، إجراء تريبص بولاية الجزائر العاصمة من أجل الحصول على المعلومات للقيام بالدراسة الميدانية.

الأدوات الإحصائية: تم الاعتماد على تصميم الاستبيان الالكتروني في الجانب التطبيقي وذلك لربط النتائج النظرية بالوقائع المحلية، حيث تم تصميم 3 استبيانات الكترونية لجمع المعلومات اللازمة، شملت عينة الدراسة 128 رئيساً للجمعيات المحلية لولاية الجزائر العاصمة في الاستبيان الأول، و43 رئيساً في الاستبيان الثاني والثالث. تم استخدام برنامج (SPSS-26) كأداة للمعالجة الإحصائية للبيانات.

هيكل الدراسة: تم تقسيم هذه الدراسة إلى خمسة فصول، حيث سيتم في **الفصل الأول:** مناقشة مفهوم التنمية وتطوره وأسباب ظهور التنمية في المجتمعات الغربية، وانتقالها إلى البلدان النامية (دول شمال افريقيا)، ثم استعراض أهم مؤشرات قياسها وفقاً للأبعاد التي يشتمل عليها كل مصطلح من مصطلحات التنمية، ومن هم الفاعلين في التنمية المحلية التي هي موضوع دراستنا، وإنهاء الفصل بالوقوف على آليات عمل الفاعلين في التنمية المحلية.

أما الفصل الثاني: فيتناول مناقشة القطاع الثالث كفاعل جديد في التنمية لكن نظراً لحدثة الموضوع كان لا بد من تحديد حدود هذا المفهوم وإبراز جوهر اختلافه عن كل من المجتمع المدني والاقتصاد الاجتماعي التضامني، هذا الأخير هو أحد متغيرات هذه الدراسة، حيث تم تسليط الضوء على أسباب ظهور الاقتصاد الاجتماعي التضامني ودوره، واستعراض سبب عدم تمكن الباحثين بعد من وضع نظرية له، رغم أهميته التي نوجزها في عرض مجموعة من التجارب الدولية، التي تبين دعمه للاقتصادات الوطنية، ثم نلقي نظرة تاريخية على نشأة القطاع الثالث في الجزائر، وكيفية تبلور الإطار القانوني لمنظماته، لنختتم هذا الفصل بعرض هيكل القطاع الثالث في الجزائر، وماهية مكوناته.

أما الفصل الثالث: فيعرض مفهوم الابتكار وفقا لأبعاده الجديدة، التي تضمنت الجانب الاجتماعي، حيث أصبح ينظر إلى الابتكار الاجتماعي كمصدر للثروة وأساس لوضع السياسات العامة وليس فقط كوسيلة لحل المشكلات الاجتماعية التي تطرحها مختلف شرائح المجتمع، مع استعراض لأهم النظريات المفسرة للابتكار الاجتماعي والدول الأكثر اهتماما به كمجال للبحث عن أهميته ودوره في التنمية المحلية، فهناك دول قد عرفت تقدما ملحوظا في تطبيق الابتكار الاجتماعي في حين لاتزال دول أخرى لم تبدي أي اهتماما لهذا الموضوع ومنها الجزائر.

أما الفصل الرابع: يستعرض الاقتصاد الاجتماعي التضامني المحلي لولاية الجزائر العاصمة، ثم يناقش دوره في التنمية المحلية من خلال مقاربتين: الأولى هي مساهمة الاقتصاد الاجتماعي التضامني من خلال آلية الابتكار الاجتماعي نظريا، ثم استعراض دراسة تطبيقية على مجموعة من الجمعيات المحلية لولاية الجزائر العاصمة. أما المقاربة الثانية فتتمثل في مساهمة الاقتصاد الاجتماعي من خلال آلية الديمقراطية التشاركية نظريا، واستعراض دراسة تطبيقية ثانية على عينة من الجمعيات الولائية لولاية الجزائر العاصمة، خاصة بعد اصدار الجزائر لدستورها الأخير في أول نوفمبر 2020 المتضمن تغييرات جديدة توافق مطالب الحراك الشعبي 2019.

لنهي هذه الدراسة **بالفصل الخامس:** بعرض لأهم الإمكانيات والتحديات التي تواجهها الجزائر العاصمة باستقراء بعض مؤشرات التنمية المحلية، ثم استعراض المخطط التوجيهي لتنمية الجزائر العاصمة، ومدى توافق خيارات التنمية المحلية لولاية الجزائر العاصمة ممثلة بمحاور المخطط الاستراتيجي للتنمية ولاية الجزائر، مع أولويات التنمية المحلية للجمعيات المهنية ممثلة بعينة من رؤساء الجمعيات المحلية المحلية، وتتختم هذه الدراسة بعرض أهم نتائجها مع تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات.

الفصل الأول

التمية والتمية المحلية

مقدمة الفصل الأول

سنتهم في هذا الفصل بدراسة التأصيل النظري لمفهوم التنمية بصفة عامة والتنمية المحلية بصفة خاصة نظرا لان المفاهيم هي اللبنة الاساسية التي تبنى عليها العلوم وبما أن المفهوم هو الوحدة الأساسية للعلم كان لابد من الاطلاع على مختلف المفاهيم المعروضة في الأبحاث السابقة وكيفية تطورها بغرض تحليلها ووصفها وصفا دقيقا ليتبين لنا حدود هذا المفهوم ودلالاته اللغوية والاصطلاحية، بعد صياغة مفهوم التنمية والتنمية المحلية صياغة دقيقة مأخوذة من النصوص الأصلية التي انطلق منها المفهوم كخطاب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية هنري ترومان الذي كان أول من استعمل مصطلح التنمية، ثم تم تتبع التطور التاريخي لمفهوم التنمية التي أخذت معاني مختلفة الأبعاد وصولا إلى التنمية المحلية التي ظهرت في سبعينات القرن الماضي منبثقة عن نظرية التنمية الذاتية التي ظهرت عقب الحرب الباردة في خمسينيات القرن الماضي لكنها لم تعرف اهتماما بارزا إلا في مطلع القرن العشرين بفعل عاملين أساسيين هما الأقلمة والعولمة وما نتج عنها من انفتاح على العالم وتكتلات اقتصادية وسياسية واجتماعية مدفوعة بمساعدات دولية التي تحتضنها المنظمات غير الحكومية، وينتهي هذا الفصل بأبعاد التنمية المحلية وأهم الفاعلين فيها والآليات التي تحرك عمل هؤلاء الفاعلين.

المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية

مفهوم التنمية المحلية يستعمل في العديد من الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ويختلف من ميدان إلى آخر وبين الباحثين في نفس الميدان لذا يهتم هذا الفصل بعرض مفهوم التنمية لغة واصطلاحاً وتتبع تطور مفهوم التنمية وصولاً إلى مفهوم التنمية المحلية الذي تم اعتماده منذ مطلع القرن الواحد والعشرين.

المطلب الأول: مفهوم التنمية

مفهوم التنمية من المفاهيم الحديثة التي يدرسها علم التنمية والتنمية الاقتصادية هي أحد فروع علم الاقتصاد، هذا الأخير هو المصدر الأساسي في نشوء علم التنمية، إلا أن علم التنمية توسع ليشمل ميادين أخرى من العلوم غير الاقتصادية، كعلم الاجتماع والسياسة والمالية والبيئية... وغيرها.

أ- التنمية لغة:

حيث يشتق لفظ (التنمية) من (نمى)، وورد في لس أن العرب، "النماء: الزيادة، نمى ينمي نمياً نمياً ونماءً: زاد وكثر - أي بمعنى الزيادة والانتشار -"¹

والأشياء كلها على وجه الأرض نام وصامت: فالنامي مثل النبات والشجر ونحوه، والصامت كالحجر والجبل ونحوه.² تجمع دلالات التنمية اللغوية في "الزيادة، الوفرة، الخصوبة، والعطاء، والارتفاع، والصعود، والنمو، والكثرة، والانتشار، والنماء، والتقدم، والازدهار، والخير، والإصلاح، والإسناد."³

¹ محمد بن مكرم ابن منظور، (2005)، *لسان العرب: حرف الميم*، دار صادر، بيروت، ص 363.

² محمد بن مكرم ابن منظور، (2003)، *لسان العرب: حرف الميم*، الجزء 14، دار صادر، بيروت، ص 364.

³ جميل حمداوي، (2017)، *من أجل تنمية مستديمة*، المغرب: الناشر غير مذكور، ص 12.

أما مفهوم التنمية، في اللغة الإنجليزية - قاموس أوكسفورد - فإن مصطلح "Development"

يعني: نمو، تنمية، تطوّر، *Devlop*: نَمَى، وسَّع، طَوَّر، نما، تَطَوَّر.¹

ب-اصطلاحاً:

يختلف مفهوم التنمية من باحث إلى آخر وذلك لاختلاف التوجهات السياسية والفكرية والاجتماعية للباحثين والمفكرين المهتمين بقضايا التنمية.

كما أن مصطلح التنمية هو مصطلح غير ناضج بعد ولازال يعرف تطوراً مستمراً، فالمفهوم حديث من حيث الخوض فيه كعلم، رغم أن التنمية في الفكر البشري قديمة قدم الحضارات الإنسانية ويتجلى ذلك في محاولات المفكرين القدامى من الفلاسفة اليونانيين في الاهتمام بقضايا المجتمع من التوزيع العادل للثروة وتحديد الأسعار حيث ناقش أفلاطون (427 ق.م - 347 ق.م)، في نظامه الأخلاقي، سؤالاً اقتصادياً واحداً صحيحاً: تقسيم العمل، والذي كان ببساطة بالنسبة له جانباً من جوانب العدالة². و"يعتقد أفلاطون أن: كل رجل يجب أن يحصل على ما يكفي، وليس أكثر، لتمكينه من أداء الوظيفة المصيرية. كما "أيد أرسطو (384 ق.م - 322 ق.م) موقف سقراط (470 ق.م - 399 ق.م) بأن: الحصول على القليل من الرغبات هو مثل الله"³، و"يعتبر الكثير من الباحثين أن هذا التقييد ترشيحاً للناتج الإجمالي الأول لدول المدن اليونانية التي تعمل على مستويات اقتصادية منخفضة"⁴.

¹ S. Donach (1989), *The Oxford English-Arabic Dictionary*, Oxford University Press, Royaume-Uni, p. 325

² David E. Apter (1967), *The Politics of Modernization*, University of Chicago Press, p. 6.

³ George W. Wilson (1964), *Classics of Economic Theory*, Indiana University Press, p. 12

⁴ Atheneum (1971), *The Cruel Choice: A New Concept in the Theory of Development*, Center for the Study of Development and Social Change, Cambridge (Massachusetts) - New York, p. 3.

ولقد ارتبطت التنمية بالفلسفة الأخلاقية باعتبار أن الأخلاق هي الموجه للفكر الاقتصادي آنذاك، حتى بداية القرن 14 أين كتب ابن خلدون (1332-1406م) في مقدمته 1377م عن أسباب تطور المجتمعات فكان بذلك أول من يدرس أسباب التنمية ورفي المجتمعات ويؤكد ابن خلدون بان " كل متكون في زمان فلا بد له من اختلاف أطواره، وانتقاله في زمن التكوين من طور إلى طور حتى ينتهي إلى غايته"¹ وقد أوضح ابن خلدون في مقدمته وجود قواعد تسبب تغيير المجتمع وتقدمه، مؤكداً بأن:

" حقيقة التاريخ أنه خبر عن الاجتماع الإنساني الذي هو عمران العالم، وما يعرض لطبيعة ذلك العمران من الأحوال؛ ولما طالعتُ كُتُب القوم وسبرتُ غُور الأُمسِ واليوم، نبهتُ عين القريحة من سِنَّة الغفلة والنوم...فأنشأتُ في التاريخ كتاباً رفعتُ به عن أحوالِ النَّاشئة من الأجيالِ حجاباً، وفصلته في الأخبارِ والاعتبارِ باباً باباً. وأبديتُ فيه لأولية الدولِ العمرانِ عللاً وأسباباً...فهذبتُ مناحيه تهذيباً، وقرنته لأفهامِ العلماءِ والخاصة تقريباً، وسلكتُ في ترتيبه وتبويبه مسلكاً غريباً، واخترعته من بينِ المناحي مذهباً عجيباً، وطريقةً مبتدعةً وأسلوباً، وشرحتُ فيه من أحوالِ العمرانِ والتَّمدينِ وما يعرض في الاجتماعِ الإنساني من الأعراضِ الذاتية ما يمتعك بعللِ الكوائنِ وأسد بابها ويعرفك كيف دخل أهلُ الدولِ من أبوابها، حتَّى تنزع من التقليدِ يدك، وتقفَ على أحوالِ ما قبلك من الأيامِ والأجيالِ وما بعدك"²

ورغم ظهور التنمية في الفكر الخلدوني في القرن 14م إلا أن التنمية في الفكر الغربي لم تظهر إلا في عصر التنوير (ق17م) مع كتاب "بحث في ثروات الأمم وأسبابها، 1764م" لمؤلفه آدم سميث (1723 - 1790م)، حيث يعتبر آدم سميث أن الملكية الخاصة هي أساس في تحقيق رفاهية

¹ ولي الدين عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون - تحقيق: الدرويش عبد الله، (2004)، مقدمة ابن خلدون، دار يعقوب، دمشق - سورية، ص 84.

² ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، ص 125.

الأفراد والمجتمع، فتحقيق المصلحة الخاصة يؤدي إلى تحقيق المصلحة العامة ودعا إلى عدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية وزيادة المبادلات الخارجية هو الأساس في ازدهار الاقتصاد وتحقيق الثروة، وقد ساد في اعتقاده بأن التنمية هي تحقيق للثروة المادية وتراكم رأس المال أي التنمية الاقتصادية، لكن أفكاره تعرضت للعديد من الانتقادات خاصة من مؤسس الشيوعية كارل ماركس (1818-1883م) أين تحول الأمر إلى صراع ايديولوجي عالي بين الشرق الشيوعي بزعامة الاتحاد السوفياتي والغرب الرأسمالي بقيادة الولايات الأمريكية المتحدة، وأمام تصاعد السباق نحو التسلح واكتشاف أسلحة الدمار الشامل وتوازي القوى العسكرية تراجعت فكرة الحرب والتوسع الجغرافي والسيادة والنفوذ أمام فكرة التعاون الدولي والسلم العالمي، فظهرت بذلك حقوق الإنسان مع كارتر وتصفية الاستعمار وحق السيادة الوطنية وبداية عصر الديمقراطية والتكتل الايديولوجي الدولي حيث سعى كل معسكر إلى اكتساب حلفاء من خلال تقديم مساعدات دولية وتشكيل كتلتا تحت مسمى منظمات واتفاقيات التعاون الدولي، ليتحول الصراع بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية من حرب عسكرية إلى حرب باردة 1945م.

و" في فترة ما بعد الحرب مباشرة، لا يبدو أن أكثر المشاكل إلحاحًا تكمن في الجنوب، بل في الشمال أولاً، كانت إعادة إعمار أوروبا في حالة خراب، ومن هنا تم إطلاق خطة مارشال في 5 يونيو 1947م لمساعدة الاقتصاد الأوروبي وتوفير منافذ لإمكانات الإنتاج الأمريكية الهائلة التي كان لابد من إعادة تحويلها بعد انتهاء الصراع. ولكن كان هناك أيضًا الخلاف الناشئ بين حلفاء الأمم، الادعاءات الستالينية في أوروبا مع التحول في معسكر "الديمقراطيات الشعبية" في بولندا (1947)، ورومانيا (1948)، وتشيكوسلوفاكيا (1948) والمجر (1949)، بدون أن ننسى الحرب الأهلية في اليونان (1946-1949). في عام 1948، فرض السوفييت حصار برلين، تطلبت الحرب الباردة إجراءات وقائية جادة أدت إلى إنشاء منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو). وبالتالي، احتكرت الاهتمامات

السياسية للقوى العظمى الأحداث التي غيرت العلاقات السياسية الأوروبية بشكل كبير، ووضعت التحولات التي تحدث في الجنوب في الخلفية ومع ذلك، فقد اخترع مفهوم "التنمية في هذا السياق، الذي يبدو أنه غير موافٍ جدًا للمخاوف غير الغربية"¹

وقد أعربت الولايات المتحدة الأمريكية عن سياستها الخارجية من خلال خطاب ألقاه رئيسها هنري ترومان (1884_1972م) في 20 جانفي 1949م "حدد الاجتماع الأول ثلاث أفكار سرعان ما اكتسبت الإجماع، اقترح أحد المسؤولين إضافة امتداد للمساعدة التقنية التي تم تقديمها لبعض دول أمريكا اللاتينية وإلى الدول المحرومة، ثم تم تبني الفكرة أخيرًا لأنها كانت أصلية وشكلت وسيلة للتحايل على العلاقات العامة، في اليوم التالي للخطاب الرئاسي، تصدرت الصحافة الأمريكية عناوينها في "النقطة الرابعة"، التي فتحت "عصر التنمية"

"رابعًا، يجب أن نبدأ في برنامج جديد وجريء... والتي تضع مزايا تقدمنا العلمي وتقدمنا الصناعي في خدمة تحسين ونمو المناطق المتخلفة، يعيش أكثر من نصف سكان هذا العالم في ظروف تقترب من الفقر، طعامهم غير مرض، هم ضحايا المرض، حياتهم الاقتصادية بدائية وثابتة، أن فقرهم هو إعاقة وتهديد، سواء بالنسبة لهم أو بالنسبة للمناطق الأكثر تطورًا. وحدها الديمقراطية يمكنها أن توفر القوة الواهبة للحياة التي ستعمل على حشد شعوب العالم للعمل الذي سيمكنهم من الانتصار ليس فقط على مضطهديهم ولكن أيضًا على أعدائهم الدائمين: الجوع والبؤس واليأس..."²

¹ Ris, G. (2013), **Le développement: Histoire d'une croyance occidentale**, Presses de Sciences Po, p. 131. Mis en ligne le 10/9/2020, de: <https://doi-org.snd1.arn.dz/10.3917/scpo.rist.2015.01>

² Ris, G. **Le développement: Histoire d'une croyance occidentale**, pp. 132–150.

وكان بذلك هنري ترومان أول من استعمل مصطلح التنمية، حيث لم تظهر التنمية كعلم إلا بعد الحرب الباردة وبذلك بدأ عصر التنمية وأصبحت مفهوما يدرس في الاقسام وتكتب فيه الرسائل العلمية وتقام له التظاهرات العلمية، حيث ظهرت التنمية في هذا العصر كاستراتيجية للتغلب على مشكلات الحياة.

المطلب الثاني: تعريف التنمية

يشير من خلال النص السابق (خطاب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية) إلى أنها عملية مقصودة تسعى إلى تحسين حياة الأفراد والقضاء على الفقر والمرض وتوفير الغذاء للسكان وبالتالي تحسين حياة الناس اقتصاديا واجتماعيا من خلال إرساء الديمقراطية والعدل والتجارة الحرة والتعاون وزيادة حرية الأفراد ومشاركتهم في عملية التنمية.

ومفهوم التنمية هو قطيعة مع التخلف، باعتبار الدول المتخلفة هي الدول الغير صناعية، والصناعة المأمولة في تحقيق الثروة والتنمية هي الصناعة القائمة على التقنية (التكنولوجيا والمعرفة) التي تنمو باستمرار هذا يشير إلى البحث والتطوير من أجل الابتكار الذي يسعى إلى زيادة الإنتاج العالمي من خلال تعبئة الموارد المادية والغير مادية.

والدول المتخلفة على هذا الأساس هي الدول التي لم تصل إلى المستوى التقني والصناعي للدول الغربية، إذن التنمية هي وليدة الرؤية الغربية لدول الجنوب وتشير إلى الفجوة الاقتصادية والاجتماعية ما بين دول الشمال والجنوب، البلدان النامية أو البلدان المتخلفة أو العالم الثالث هو تعبير استخدمه في أوائل الخمسينيات من القرن الماضي ألفريد ساوفي(1898-1990م).

تظل قضية التنمية في صميم عمل الأمم المتحدة التي تهدف، وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة، إلى تحقيق التعاون الدولي من خلال حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي.

في الواقع، اعتبرت الأمم المتحدة دائماً التخلف، والذي يمكن تعريفه على أنه تخلف أو قصور أو غياب التنمية في البلدان النامية، كمشكلة اقتصادية دولية يجب حلها من خلال التعاون.

المطلب الثالث: تطور مفهوم التنمية

أن المتتبع لتاريخ التنمية على المستوى العالمي والإقليمي يلاحظ وجود تطوراً مستمراً وواضحاً في مفهوم التنمية وأبعادها، ومؤشرات قياسها، وأن هذا التطور هو بمثابة استجابة واقعية لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات، وانعكاساً حقيقياً للخبرات الدولية التي تراكمت عبر الزمن في هذا المجال، وهي كالتالي:

أ- التنمية كمرادف للنمو الاقتصادي:

هذه المرحلة بدأت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف الستينات من القرن العشرين برز التصنيع كاستراتيجية لزيادة الدخل القومي وتحقيق نمو اقتصادي مرتفع وسريع، إلا أن هذه الاستراتيجية قد فشلت في تحقيق معدلات النمو المنشودة، لذا توجهت بعض الدول لاعتماد استراتيجيات أخرى بديلة لتحقيق التراكم الرأسمالي المنشود الذي يمكن أن يساعدها في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها، "ومن هذه الاستراتيجيات: استراتيجية المعونات الخارجية، والتجارة من خلال زيادة الصادرات"¹. "ويعتبر نموذج وولت رستو (1916-2003م) المعروف

¹ سهام بن علل، (2018)، محاضرات ماهية التنمية المستدامة، جامعة أبو بكر بلقايد، كلية العلوم السياسية، ص 7.

أنظر الرابط <https://elearn.univ-tlemcen.dz/mod/resource/view.php?id=30583> :

باسم **مراحل النمو الاقتصادي** أحد النماذج المشهورة التي تعكس مفهوم وعملية التنمية ومحتواها في هذه المرحلة"¹.

تم قياس مستوى التنمية بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هذا يوجي بالنظرة المادية للتنمية التي لم تأخذ الإنسان في الاعتبار بل اعتبرت التنمية هي مجرد عملية تراكم السلع والخدمات ونصيب الفرد منها. في فترة ما بعد الحرب، لكن فيما بعد قد تغير مفهوم التنمية بإضافة أبعاد جديدة غير تلك الاقتصادية.

ب- التنمية والنمو والتوزيع:

مع انتهاء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي سنة 1951م، وتوقف المساعدات الدولية للدول المستقلة حديثاً وعدم حصول الدول المستقلة على التمويل من جدول أعمال القرن 20 تمت الدعوة إلى مناقشة جدول أعمال القرن العشرين وقد كان مؤتمر ري وديجينيرو بالبرازيل سنة 1962 أول مؤتمر دولي يناقش موضوع التنمية أي مناقشة أوضاع الدول المستقلة حديثاً. حيث تم إضافة التنمية الاجتماعية إلى التنمية الاقتصادية وأصبحت التنمية مفهوم ثنائي الأبعاد، وقد بدأت هذه المرحلة من نهاية فترة الستينات تقريباً إلى منتصف السبعينات من القرن العشرين، حيث أخذ مفهوم التنمية يشمل البعد الاجتماعي بعدما اقتصر في المرحلة السابقة على البعد الاقتصادي فحسب، وما ميّز هذه المرحلة أن التنمية أصبحت تركز على معالجة المشاكل الاجتماعية كال فقر والبطالة واللامساواة، بتبني استراتيجيات جديدة كاستراتيجية تلبية الحاجات الأساسية والمشاركة الشعبية في عملية تخطيط للتنمية وتنفيذها ومتابعتها" وتتجسد هذه المرحلة بشكل واضح في نموذج سيرز (Dudley Seers (1920-1983) الشهير، الذي يعرف التنمية من خلال

¹ عبد الحليم شاهين، (2021)، التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي، سلسلة دراسات تموية، العدد 73، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 18. أنظر الرابط-https://www.arab-api.org/Files/Publications/PDF/772/772_ex-73.pdf .13/12/2021

حجم مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة في التوزيع Inequality، وكذلك تتجسد في نموذج تودارو (1942) Michel Todaro، الذي يحدد عملية التنمية في ثلاثة أبعاد رئيسية هي: إشباع الحاجات الأساسية، واحترام الذات Self-esteem وحرية الاختيار To be able to choose¹.

ت- التنمية الشاملة:

امتدت هذه المرحلة تقريباً من منتصف السبعينات إلى منتصف ثمانينات القرن العشرين، وظهر فيها مفهوم التنمية الشاملة، التي تعني " تلك التنمية التي تهتم بجميع جوانب المجتمع والحياة، وتصاغ أهدافها على أساس تحسين ظروف السكان العاديين وليس من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي فحسب، بمعنى أنها تهتم أيضاً بتركيب هذا النمو وتوزيعه على المناطق والسكان،"² ولكن السمة الغالبة على هذا النوع من التنمية تجلت في المعالجة المستقلة لكل جانب من جوانب المجتمع وقدمت الحلول لمشكلات كل جانب على حدى، ما أدى إلى جعل هذه النوع من التنمية غير قادر على تحقيق الأهداف المرجوة لكثير من المجتمعات.

ث- التنمية المحلية:

عقب نهاية الحرب العالمية الثانية، احتكرت تيارات التنمية الاقتصادية الفكر التنموي، والمستمدة لجذورها النظرية من النظريات الاشتراكية (الماركسية واللينينية) والنظريات الرأسمالية الليبرالية، وكانت هذه النظريات، ذات بعد قومي وطني، والتركيز على التنمية المحلية، إلا أنه سرعان ما أعلنت سكرتارية اللجنة الاستشارية في إفريقيا، عن ضرورة تنمية المجتمع، على أنها قاعدة الانطلاق في السياسات العامة، وتم التركيز في تنمية المجتمع على تحسين المستوى المعيشي وتحقيق الرفاه

¹ عثمان محمد غنيم، (2005)، مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، الطبعة 3، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص 26-55.

² رمزي زكي، (1984)، المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة، سلسلة عالم المعرفة، عدد 84، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص 435.

الاجتماعي، وتم تطبيق هذا المفهوم على الأوساط الريفية ليظهر بعد ذلك مفهوم التنمية الريفية، الذي أكد على الجانب الاقتصادي برفع مستوى الإنتاج الزراعي مع مراعاة الجوانب الأخرى للمعيشة، كالخدمات الاجتماعية التي تتمثل في التعليم، الصحة، النقل، المياه الصالحة للشرب، ثم انتقل تطبيق مفهوم تنمية المجتمع إلى الأوساط الحضرية أيضا، فيما يعرف بالتنمية الحضرية والتهيئة العمرانية للمدن، "وظهر مصطلح التنمية المحلية بفرنسا سنة 1962م في المخطط الاستثنائي للدولة"¹ أما التنمية المحلية فلم تطرح في الأدبيات العلمية إلا مع بداية الثمانينيات حيث "توجهت التنمية إلى أن تكون عملية تشارك فيها كل شرائح المجتمع، وهي تتجه إلى الوحدات المحلية سواء كانت ريفية أو حضرية."²

قدمت هيئة الأمم المتحدة تعريفا للتنمية المحلية على أنها: "العملية التي يمكنها توحيد جهود المواطنين مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ومساعدة هذه المجتمعات على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها"³ كما عرفت وكالة التنمية الدولية للولايات المتحدة الأمريكية على أنها: "عملية للعمل الاجتماعي تساعد الناس، حيث يقومون بتحديد حاجياتهم الاجتماعية والفردية والتعرف على مشاكلهم، ويقومون

¹ Denieuil, P. (2008). **Développement social, local et territorial: repères thématiques et bibliographiques sur le cas français**, *Mondes en développement*, 142(2), 113–130. <https://doi.org/10.3917/med.142.0113> :05/04/2020.

² حجاب عبد الله، (2016)، التنمية المحلية: الاستراتيجيات والأطراف الفاعلة لتحقيقها، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد 6، ص 357. الرابط :

<https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/304/3/2/38250> :2021/12/12

³ إسماعيل العربي، (1980)، التنمية الاقتصادية في الدول العربية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 44-42.

برسم الخطط الكفيلة لسد هذه الاحتياجات وعلاج تلك المشكلات بتنفيذ هذه الخطط معتمدين على الموارد الذاتية للمجتمع المحلي.¹

وقد ظهرت التنمية المحلية في نهج تصاعدي لم يأتي من الإدارة أو المسؤولين والمنتخبين ولكن من المجتمع المدني، أولاً في المناطق الريفية للاستجابة لأزمة إفراغ المناطق الريفية بسبب السياسة الصناعية الموافقة للرؤية التنموية التي سادت ستينات القرن الماضي عملاً بنظرية أقطاب النمو الصناعية آنذاك، ما أدى إلى هجرة سكان الأرياف نحو المدن الصناعية الكبرى، "فقد أفرغت المناطق الريفية في فرنسا بنسبة 80% في حين بقي 20% من المزارعين يتساءلون عن مستقبلهم في بريتانى".²

في سبعينات القرن الماضي ظهرت خطط التنمية الريفية للمناطق الريفية وبدأت إجراءات التفكير والدراسة في المناطق الريفية (التشخيص وسبل التنمية) من طرف المسؤولين المنتخبين والغنيين من الدولة وممثلي القوى المحلية من أجل العمل معاً فظهرت بذلك صناديق التمويل التقليدية مثل صندوق العمل الريفي، صندوق التجديد الريفي..... إلخ. أن نهج "التنمية الريفية في تلك الفترة هو نهج من أعلى إلى أسفل وتم إطلاق بعض المشاريع مثل: 260 مشروع، ومشروع 120، والتي عرفت فشل نسبي في إقليم لورين بفرنسا.³ لذا تم انشاء العقود القطرية وبدأت بذلك حركة التنمية المحلية بهدف إحياء المناطق الريفية المتدهورة مع مبدأ التضامن بين المدن والريف والتضامن بين قطاعات

¹ عبد الهادي الجوهري، (1986)، دراسات في التنمية الاجتماعية (مدخل إسلامي)، الطبعة 1، مكتبة النهضة، القاهرة، ص 50.

² Carrefour Des Pays Lorrains, (2016), *Une histoire du développement local et de l'aménagement du territoire*, p1, De:<http://unadel.org/wp-content/uploads/2016/05/histoire-devlocal.pdf>

³ Carrefour des Pays Lorrains, (2011), *Une histoire du développement local et de l'aménagement du territoire*, p. 1.

النشاط والتضامن بين البلديات، في مجال التنشيط الاقتصادي وتنظيم الخدمات الجماعية والحفاظ على التراث وتعزيزه، ثم تم إضفاء الطابع الإقليمي على هذه العقود القطرية.

ج- التنمية الذاتية:

في نهاية الثمانينات ظهر المشروع الإقليمي للتنمية الذاتية أو ما يسمى بالتنمية المتمحورة حول الذات، أن التنمية الذاتية هي نهج قاعدي، يركز على منطقة معينة، والتي تكون التنمية فيها من أسفل إلى أعلى، مع تفضيل الموارد الذاتية. والاعتماد على التقاليد الصناعية المحلية، والاصرار على مراعاة القيم الثقافية واستخدام التنظيمات التعاونية.

شهدت التنمية الذاتية، المعروفة أيضًا بمصطلح **الاعتماد على الذات** أو التنمية المتمحورة حول الذات، العديد من التطبيقات في العالم، في البلدان النامية مثل تنزانيا التي حاولت تطبيق مبادئ الذات على مستوى بلد بأكمله، ولكن أيضًا في البلدان المتقدمة، "خاصة في فرنسا حيث غدت الرغبة في "العيش في البلاد" عمل الباحثين الفرنسيين وكذلك سياسة اللامركزية الفرنسية في محاولة لتعزيز تنمية المجتمعات المحلية الصغيرة، كما في كيبك، كانت التنمية الذاتية أيضًا أساسًا للعديد من

تجارب التنمية في المجتمعات المحلية الصغيرة في Bas-Saint-Laurent و Gaspé".¹

في التسعينيات ظهر مصطلح جديد للتنمية في الولايات المتحدة الأمريكية، أطلقته المؤسسات الدولية كمؤشر جديد هو "مؤشر التنمية البشرية"، ولا يأخذ في الاعتبار الناتج المحلي الإجمالي للفرد فحسب، ولكن أيضًا معدل الإلمام بالقراءة والكتابة ووفيات الأطفال هذا المؤشر يمثل مستوى المعدلات الصحية

¹ Gafour, H.N. (2011), *Le développement local conception et usage cas de l'Algérie*, Université de Mostaganem Département des Sciences Commerciales, Mémoire de fin d'études pour l'obtention du magistère en Sciences de Gestion, Université de Aboubeker Belkaid- Mostaganem, l'Algérie, P 13. <http://e-biblio.univ-mosta.dz/bitstream/handle/123456789/3817/CD2.pdf?sequence=1&isAllowed=y>

في البلد ودرجة تحرر المرأة.¹ أن مفهوم التنمية الذاتية يتعلق بالأفراد في حين أن مفهوم التنمية البشرية يتعلق بالجماعات، لكن كلا المصطلحين يركز على الأهداف والغايات التي تساعد في نمو وارتقاء حياة الإنسان لأفضل، بتحفيز الإنسان على تطوير المهارات والقدرات والأساليب للوصول إلى التغلب على الصعوبات والتحديات التي تواجه الأفراد والجماعات، وابتكار حلول جديدة للمشكلات المطروحة في مجتمع ما.

ح- التنمية الاقتصادية المجتمعية:

حسب تقارير التنمية الاقتصادية للمجلة الكندية للعلوم الإقليمية، كانت تنمية المجتمع في البداية شكلاً خاصاً من أشكال التدخل في البلدان النامية، لكن تمت تجربة التنمية المجتمعية في المناطق الحضرية والمهمشة في الولايات المتحدة، يعود تاريخ هذا الشكل إلى تطوير المستوطنين الأوائل في "ماي فلاور" وممارساتهم الداعمة المتبادلة، ثم إلى التعاونيات التي تم إنشاؤها خلال فترة الكساد الكبير في الثلاثينات.

في البداية، كانت هذه الممارسات قائمة على تعبئة المجتمعات حول فلسفة العمل القائمة على التعليم الشعبي بهدف تعزيز نشر الولاءات السياسية من النوع الديمقراطي، أو الولاءات الاقتصادية لتطبيق الأساليب الجديدة أو التقنيات الحديثة، في بادئ الأمر تم التركيز على الخبرات بشكل أساسي في خلق وتحسين ظروف العيش، بعد ذلك تبعتها أنواع مختلفة من التدخل، مع تنامي البطالة والفقر،

¹ Larané, A. (2022), *Émergence du sous-développement*, ADHÉRER aux Amis d'Herodote.net, paris, Publié ou mis à jour le: 2022-06-26
https://www.herodote.net/20_janvier_1949-evenement-19490120.php: 17/08/2022

أصبح خلق فرص العمل يضاف إلى الأهداف الاجتماعية في منظمات المجتمع المحلي، أي تغيير الوضع القائم وفقاً للاحتياجات المحلية على أساس التعبئة المحلية.¹

خ- التنمية المستدامة:

منذ بداية ثمانينات القرن الماضي عرف العالم العديد من المشكلات البيئية الخطيرة التي أضحت تهدد الحياة فوق كوكب الارض، جاء هذا نتيجة لإهمال التنمية للبيئة طيلة العقود الماضية، وقد تم انعقاد مؤتمر دولي بستوكهولم جمع علماء وباحثين وسياسيين من مختلف أرجاء العالم، تحت عنوان مستقبلنا المشترك "Our Common Future"، والذي أسفر عن ضرورة اتخاذ تدابير لحماية البيئة والحماية من مخاطر التلوث، وإيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على هذه المشكلات، وحصلت الجهود الدولية مفهوم جديد للتنمية عرف باسم التنمية المستدامة، "وكان هذا المفهوم قد تبلور لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية وفي عام 1987م، وعرفت هذه التنمية في هذا التقرير على أنها: تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم"² لتصبح بذلك التنمية مرتبطة بحماية الطبيعة والبيئة والموارد الغير متجددة .

د- التنمية المحلية الإقليمية:

ظهر مفهوم التنمية الإقليمية مع بدايات القرن الواحد والعشرين لسببين رئيسيين:
أولاً: آثار الرؤية الغربية للتنمية التي تم اعتمادها منذ منتصف القرن التالي والذي أدى إلى تفاوت كبير بين المناطق الحضرية الصناعية والمناطق الريفية وما انجر عنه من سلبيات على مظاهر

¹ Gafour, H.N. (2011), *Le développement local conception et usage cas de l'Algérie*, P 13.

² تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، (1989)، ص83.

الحياة الاجتماعية في كل من المدن والأرياف من انتشار للبيوت القصدية والبناء الفوضوي على ضفاف المدن الناتج عن هجرة سكان المدن من الأرياف التي تم افرغها بسبب الفقر الجماعي والاقصاء من الخدمات الاجتماعية،" في سبعينيات القرن الماضي، ظهر مفهوم التنمية وفق نهج من القاعدة إلى القمة، والذي طوره باحثين من العالم الثالث، تتمحور الأفكار حول تنمية المركز/المحيط. ثانيا: دعا الباحثين من العالم الثالث إلى حق السكان في تثقيف أنفسهم وتنظيم أنفسهم بهدف تطوير الموارد المحددة لبيئتهم. نتجت هذه التيارات "المطوّرة" من نتاج ثلاثي لمقاومة هيمنة الدولة، ورغبة في تنظيم العلاقات الاجتماعية من خلال الثقافة وهوية المكان والتراث والخبرة في البلد. ومن أجل "الحق في الاختلاف"، ولدت في نفس السبعينيات، حركة الهوية المحلية والتنمية الإقليمية (الشكل الأول من التطور العرقي). وهو يرسم التنمية الاقتصادية المحلية من خلال فكرة تطوير اقتصاد الإقليم والدفاع عن الخصوصية الثقافية للمنطقة أو شخصيتها الأساسية المتمركزة على التقاليد والثقافة.

جدول (01): مقارنة بين التنمية الإقليمية والتنمية المحلية

المعيار	التنمية المحلية	التنمية الإقليمية
الاندماج في الأسواق	تقوية الدوائر المحلية	الاندماج في الأسواق على مستويات مختلفة
الهوية والتبادلات	الهويات والتبادلات أحادية النطاق	الهوية والتبادلات متعددة المستويات
الحصول على الموارد	تعبئة الموارد المحلية، استجابة للاحتياجات المحلية	القدرة التنافسية المحلية والوطنية والعالمية من خلال توليد موارد محددة
نظام الحكم واتخاذ القرارات	الدور الحاسم للدولة في نظام التعاقد	دمج الفاعلين الجدد في الحكم

المصدر: الباحثة

التنمية الإقليمية ليست مرحلة منفصلة عن التنمية المحلية بل هي ناتجة عن تطوير في مفهوم التنمية بما يلائم التغيرات العالمية والمحلية كما أنها أكثر تمحورا حول الذات بدمج مختلف الأطراف المحليين باعتبارهم فاعلين في التنمية بالإضافة الموارد المكانية للإقليم وتختلف عن التنمية الذاتية ففي القرن

الماضي التي كانت تعني تحقيق الاكتفاء الذاتي بالاستجابة للحاجات المحلية من خلال تطوير استخدامات الموارد المحلية وتوليدها فهي بذلك تكون منغلقة على الذات، لكن التنمية الإقليمية رغم كونها تتمحور حول الذات إلا أنها تتميز بكونها منفتحة على الأسواق العالمية ومختلف الهويات والتبادلات متعددة المستويات. مع مزيد من المطالبة باستقلالية اتخاذ القرارات، ولا يمثل هذا الاستقلال انفصالا عن نظام الدولة بل هو جزء من النظام الإداري والسياسي للدولة.

المطلب الرابع: أبعاد ومؤشرات قياس التنمية

لقد تبلور مفهوم التنمية مع مرور الزمن بحسب الأهداف التي كانت تصبو إليها، والمشكلات التي تطرحها المجتمعات، مما لا شك فيه أن التنمية مفهوم متغير وغير ثابت فالتنمية تختلف بحسب الأهداف والأبعاد التي تتضمنها، بالتالي تختلف مؤشرات قياسها، ويبين الجدول أدناه أبعاد التنمية حسب مفهوم التنمية ومؤشرات قياس كل بعد من أبعاد التنمية:

الجدول (02): مفهوم التنمية تبعا للأبعاد ومؤشرات قياسها

المصطلح	الأبعاد	المؤشرات
التنمية المحلية	البعد الاقتصادي	<u>المؤشرات الاقتصادية¹</u>
	البعد الاجتماعي	- الناتج المحلي الإجمالي
التنمية المستدامة	البعد الاقتصادي	- العمالة في القطاع الزراعي
	البعد الاجتماعي	- العمالة في قطاع الخدمات
	البيئي (الإيكولوجي)	- معدل البطالة
التنمية الإقليمية	البعد الاقتصادي	- معدل الإعالة
	البعد الاجتماعي	- معدل المشاركة في القوى العاملة (نكور - اناث)
	البعد المكاني	- معدل تطور المديونية في الجزائر
	البعد الثقافي	- الرقم القياسي للادخار الاستهلاكي
التنمية المجتمعية	البعد الاقتصادي	<u>المؤشرات الاجتماعية:</u>

¹ ناصر فتحي، حدة دريدي، (2021)، إشكالية التنمية المحلية في الشرق الجزائري تحليل حول فكرة الأقالمة، معهد علوم الأرض والكون، جامعة مصطفى بن بولعيد باتنة، الجزائر، ص 193.

<p>1. الصحة:</p> <ul style="list-style-type: none"> - معدل النمو السكاني. 	<p>البعد الاجتماعي البعد السياسي</p>	
<ul style="list-style-type: none"> - سكان المناطق الحضرية إلى مجموع السكان. - العمر المتوقع عند الولادة. - معدل وفيات الرضع (1000 لكل مولود حي). - معدل الخصوبة الكلية (ولادة لكل 100 نسمة). - نسبة الانفاق على الصحة من الناتج الإجمالي. - معدل جرائم القتل. - عدد مقاعد النساء في البرلمان. 	<p>البعد الاقتصادي البعد الاجتماعي البعد الثقافي البعد السياسي البعد القانوني البعد الإداري</p>	<p>التممية الشاملة</p>
<p>2. التعليم:</p> <ul style="list-style-type: none"> - نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية. - نسبة الالتحاق بصفوف الأقسام الثانوية - نسبة الالتحاق بالتعليم من الناتج المحلي الإجمالي - معدل الامام بالقراءة والكتابة - معدل التسرب من التعليم الابتدائي 		
<p>المؤشرات المكانية:</p>		
<p>1. البنية التحتية وحركة رأس المال</p> <ul style="list-style-type: none"> - عدد المشاركين في الهاتف الخليوي - عدد الأفراد الذين يستخدمون شبكة الأنترنت - نصيب الفرد من امدادات الطاقة - فرصة الحصول على المياه النقية (نسبة الريف - الحضر) - صافي المساعدة التنموية (الرسمية من الناتج الإجمالي) 		
<p>المؤشرات الثقافية:¹</p>		
<p>1. البيئة والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ</p> <ul style="list-style-type: none"> - النفقات على التراث - المراكز الثقافية. 		
<p>2. الازدهار وسبل الرزق</p>		
<ul style="list-style-type: none"> - مساهمة الثقافة من الناتج المحلي الإجمالي - فرص العمل في قطاع الثقافة - المؤسسات التجارية الثقافية 		

¹ منظمة الأمم المتحدة للتعليم والثقافة، (2020)، أهداف التنمية المستدامة: مؤشرات الثقافة 2030، ص2.

<ul style="list-style-type: none"> - التجارة في السلع والخدمات الثقافية - الأموال العامة المخصصة للثقافة <p><u>المؤشرات السياسية:¹</u></p> <ul style="list-style-type: none"> - الشفافية - المساءلة - سيادة القانون - المشاركة والحوار - المساواة - الفعالية وحسن الاستجابة - التوافق - اللامركزية <p><u>المؤشرات البيئية:²</u></p> <p>1. <u>الغلاف الجوي:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> - التغير المناخي - ترقق طبقة الأوزون - نوعية الهواء <p>2. <u>الأراضي:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> - الزراعة - الغابات - التصحر - التمدن <p>3. <u>البحار والمحيطات والمناطق الساحلية:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> - نسبة المناطق الساحلية - المياه العذبة - مصائد الأسماك <p>4. <u>التنوع الحيوي:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> - نسبة المناطق المحمية - نسبة الكائنات الحية المهددة بالانقراض 		
--	--	--

¹ زين العابدين دايلي، نبيل كريبش، (2022) التنمية السياسية كمدخل مفاهيمي معرفي، مجلة العلوم السياسية والقانونية، المجلد 13، العدد 1، ص 710-711.

<https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/110/13/1/186442>

² نور الدين حاروش، (2014)، مؤشرات التنمية المستدامة والخدمة العمومية في الجزائر، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 4، عدد 1، ص 93-94.

<https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/291/4/1/36045>

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات (الديوان الوطني للإحصاء) + (تقرير الأمم المتحدة للإينماء + حديث الإحصائي لسنة 14 العدد 8 سلسلة 2018) + مؤشرات الثقافة 2030 للأمم المتحدة).

تختلف مؤشرات قياس التنمية باختلاف الأبعاد التي يحتويها المفهوم، كما أن مؤشرات قياس التنمية في الجزائر تختلف في الدراسات النظرية عن تلك الموجودة في الدراسات التطبيقية/ أو الإحصائية، ويعود ذلك إلى التباين الواضح في أبعاد مفاهيم التنمية ومدلولاتها الاصطلاحية، كما أن بعض المؤشرات لم تحظى باهتمام كافي من قبل الباحثين في الجزائر، كالمؤشرات المكانية، أما المؤشرات الثقافية التي لم تحظى بأي لاهتمام سواء من الجانب النظري أو الإحصائي، لذا تم اعتماد بعض مؤشرات التنمية الثقافية التي أعدتها منظمة الأمم المتحدة.

المبحث الثاني: نظريات التنمية المحلية

المطلب الأول: نظريات التنمية حسب النهج المتبع فيها:

قام بعض الباحثين بتقسيم نظريات التنمية بحسب زمن ظهورها¹، في حين رأى آخرون أن نظريات التنمية تقسم حسب نقطة التأثير التي تنطلق منها لتشكل بذلك نهجين للتنمية، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (03): نظريات التنمية حسب النهج المتبع فيها

نظريات التنمية الذاتية (من الأسفل)	نظريات التنمية الخارجية (من الأعلى)
- التنمية الذاتية (المتمحورة حول الذات)	- التطوير على مراحل
- التنمية المحلية	- أقطاب النمو
+ التنمية الاقتصادية المحلية	- نظرية التبعية (المركز / المحيط)
* مناطق صناعية	
* دوائر ابتكارية	

¹ ناصر فتحي، حدة دريدي، (2021)، إشكالية التنمية المحلية في الشرق الجزائري: تحليل حول فكرة الأقلية، ص 198.

* ما بعد الفوردية + التنمية الاقتصادية المجتمعية + التنمية الإقليمية	
--	--

المصدر : (Suzanne Tremblay, 1999) Du concept de développement au concept de l'après-développement <https://core.ac.uk/download/pdf/11683512.pdf>

نظرية التنمية المحلية هي نوع من أنواع التنمية المتمركزة على الذات أين يكون فيها نهج التنمية من أسفل إلى أعلى، يعد فشل السياسات التنموية المتبعة خلال فترة الخمسينات من القرن الماضي والتي اعتمدت نهج التنمية من أعلى الموافقة لسياسة التخطيط المركزي وأهم نظرياتها التي تم تبنيها في تلك الفترة هي نظرية أقطاب النمو التي أدت إلى إنشاء مراكز صناعية في المدن الكبرى لكن سرعان ما ظهرت سلبياتها على كل من المدن والأرياف، والتي لا تزال تداعيات هذه الرؤية التنموية موجودة إلى حد الآن، خاصة في بعض الدول النامية التي انتهجت سياسة التصنيع آنذاك، رغم أن الصناعة كانت محرك للتنمية في تلك الفترة وأساسا للتراكم الرأسمالي وتحقيق الثروة، لكن عرفت المدن تراكما في الكم البشري الناتج عن هجرة سكان الأرياف نحو المدن كعمالة مطلوبة في المصانع الكبرى، وقرب الخدمات من المواطنين لكن هذا التراكم أدى إلى اكتظاظ المدن بالسكان وظهرت على أطراف المدن الأحياء الفوضوية وازدياد التلوث بسبب تراكم النفايات المنزلية والصناعية، كما أن سياسة التخطيط المركزي لم تُعنى بسكان الأرياف وحاجاتهم، مما أدى إلى تشكيل تعاونيات وجمعيات للإنتاج والاستهلاك من أجل النهوض بالمجتمع المحلي في الأرياف، خاصة في الدول الأوروبية (فرنسا، سويسرا، بلجيكا، إنجلترا...) نظرا لأن الأنظمة الأوروبية لم تكن تمنع السكان المحليين من إنشاء التنظيمات التعاونية والجمعية آنذاك، هذه التنظيمات تعتبر كحركات من أجل تحسين الظروف المعيشية بمبادرة للمجتمع المحلي في الأرياف المعتمدين على مواردهم الذاتية لإشباع حاجاتهم المحلية مما أدى إلى إنشاء صناديق تمويل المشاريع المحلية في الأرياف تحت مسمى تمويل التنمية الريفية، وبهذا ظهر نهج جديد للتنمية يعرف بالتنمية الذاتية أي تلك التنمية المعتمدة على مواردها

الذاتية، "حاولت بعض الدول تطبيق التنمية الذاتية على بلد بأكمله كتنزانيا"¹، لكن هذه التجربة لم تتجح حيث أن التنمية المعتمدة على الذات الهادفة لتحقيق الاكتفاء الذاتي، خاصة مع ظهور بواذر العولمة وما نتج عنها من تشابك الأسواق واعتماد الدول بعضها على الآخر وتضارب المصالح، لذا كانت التنمية المحلية المعتمدة على الموارد المحلية وبمشاركة مختلف الفاعلين المحليين في عملية التنمية.

المطلب الثاني: نظريات التنمية المحلية من الأسفل

أ- التنمية المحلية الاقتصادية:

التنمية المحلية الاقتصادية هي التنمية الموافقة لتيار التقليدي للتنمية، وهي التي تركز على الجانب الاقتصادي باعتباره أساس التراكم الرأسمالي ونمو الثروة من خلال الصناعة والابتكار والإنتاج المتخصص المرن، وقد تلخصت في 3 نظريات هي:

– نظرية المناطق الصناعية:²

اجمع المفكرين الاقتصاديين في خمسينات القرن الماضي على أن الصناعة هي ركيزة التنمية لكنهم واجهوا سؤالاً مهماً وهو أين يجب أن يقام المصنع؟ أجاب الاقتصادي الألماني ألفريد فيبر **Alfred Weber (1868–1958)** في مؤلفه ***The theory of the location of industries*** المنشور سنة 1929م عن هذا السؤال بوضع نظرية المناطق الصناعية وتتلخص هذه النظرية في

¹ Suzanne Tremblay, (1999), ***Du concept de développement au concept de l'après-développement: trajectoire et repères***, Université du Québec à Chicoutimi Décembre 1999, p 24. De: <https://core.ac.uk/download/pdf/11683512.pdf>: 14/12/2021.

² Weber A. (1929), translated by: Carl Joachim Friedrich ***The theory of the location of industries***, University of Chicago Press, Chicago, p 212.

التفكير في انشاء المناطق الصناعية من أجل تعزيز النمو الاقتصادي من خلال تجميع وحدات الإنتاج في منطقة معينة يستفيد منها الجميع كتقليل تكاليف النقل للمنتجات التي تدخل ضمن صناعة سلع أو تقديم خدمات معينة، بإقامة المصنع قريبا من تواجد المصادر الخام، أو بإقامة المصنع في المناطق قريبة من الأسواق حتى يسهل تسويق المنتجات، أو بإقامة المصنع في أماكن قريبة من المناطق التي توفر سهولة في نقل الأيدي العاملة المتخصصة، كالمناطق التي يتوفر فيها وسائل النقل أو الوحدات السكنية القريبة من المصنع، وهي نظرية منبثقة عن التنمية في الفضاء ضمن تيار أقطاب النمو.

– نظرية الدوائر الابتكارية:¹

طور هذه النظرية الباحثان الاقتصاديان **Denis Maillat (1940-2013م)** و **Roberto Camagni (1946م)**، في مؤلفهما تحت عنوان ***Milieux innovateurs: théorie et pratique*** المنشور سنة 2006م، ويتحقق النمو الاقتصادي وفقا لهذا المنظور من خلال التركيز على البيئة والظروف التي تجعل البيئة مبتكرة، ما يسمح بتطوير الأعمال والشركات لتعزيز الإنتاج وتطويره أو لغزو أسواقا استهلاكية جديدة، أو لكسب حصص أكبر في السوق، واعتبر الباحثان أن تطوير الأعمال هو نتيجة القوى الابتكارية في البيئة المحلية، يؤدي هذا النهج إلى "مواجهة التكلفة والمنافسة من الدول الصناعية الحديثة، ويضمن عمليات إنتاج أكثر مرونة يمكن تكييفها مع ظروف السوق لتسويق منتجات ذات ميزة تنافسية وقيمة مضافة عالية،"² وهو نهج من التنمية منبثق عن

¹ Maillat D. and Camagni R, (2006) *Milieux innovateurs: théorie et pratique*, Economica, paris.

² Suzanne Tremblay, (1999), *Du concept de développement au concept de l'après-développement: trajectoire et repères*, p. 28.

نظرية النمو والتنمية الاقتصادية لنمساوي جوزيف شومبيتر (Joseph Schumacher 1883-1950م).

– نظرية ما بعد الفوردية:¹

من أجل مسايرة بواذر العولمة والانتقال من وهم النمو الاقتصادي اللامحدود من خلال الإنتاج الضخم والاستهلاك الشامل الذي ساد فترة الليبيرالية الاقتصادية الداعية إلى الحرية التي تضمن التوازن الطبيعي للسوق الناتج من التقاء العرض بالطلب وفقا للنظريات الاقتصادية للاقتصادي الكلاسيك إلى غاية أزمة الكساد الأعظم والدخول في منظور جديد للتنمية وضعه الكندي **Daniel Leblanc** في مؤلف ***le post-fordisme et la marginalisation des pays les moins avancés*** المنشور سنة 1995م، يعرف نهج التنمية ما بعد- الفوردية، التي تضمنت التخصص المرن للعمل بدل تقسيم العمل والإنتاج الضخم الذي يعتمد على الأسعار الرخيصة والعمل في المدى القصير، والانتقال إلى العمل المتخصص المعتمد على الأجل الطويل والأسعار المرتفعة، ظهرت ما يعرف بنهج تنمية ما بعد الفوردية إشارة إلى العمل المتخصص المرن.

أ- التنمية المحلية الاقتصادية- المجتمعية:

تعود هذه النظرية إلى المفكرين الاقتصاديين **Louis Favreau et Benoît Lévesque** في مؤلفهما ***Développement Économique Communautaire (DÉC)*** المنشور سنة 1999م، وقد وضع المؤلفان نهجا للتنمية الاقتصادية المجتمعية من خلال أربعة أبعاد وهي "البعد الاقتصادي المتمثل في إنشاء أنشطة الإنتاج والبيع للسلع والخدمات، والبعد الاجتماعي الاقتصادي

¹ Leblanc, D. (1995), **Le post-fordisme et la marginalisation des pays les moins avancés**, thèse de maîtrise, École des études supérieures et de la recherche, Ottawa, Canada, p. 73.

ممثلا الشغل والسكن والتعليم والتكوين والصحة والخدمات الاجتماعية، والبعد المحلي ممثلا بتنمين الموارد المحلية في إطار تشاركي لمختلف اللاعبين المحليين (قطاع خاص، مؤسسات عامة محلية، وقطاع اجتماعي) والبعد المجتمعي ممثل في فضاء العيش معا".¹

ولا تكتفي هنا التنمية بحل مشاكل المجتمع المحلي فقط بل بجعل المجتمع مصدرا للثروة باعتباره أحد الموارد الرئيسية للمجتمع، وهذا من خلال الاستثمار في مشاريع الريادة الاجتماعية، وتقوم التنمية على المبادرات المحلية والتضامن والتكافل المجتمعي لتحسن الظروف المعيشية، وهذا التيار التنموي يكون من أجل نمو القطاع الخاص من خلال الدعم والتضامن الاجتماعي أو لأجل تقليل هيمنة الدولة على التنمية والحد من تدخلها في التنمية المحلية، والحد من فرط التأثير السلبي للشركات الخاصة، فهو نهج يدعو إلى التنمية المتوازنة بين مختلف الفاعلين المحليين وتنمية مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمجتمعية.

ب- التنمية المحلية الإقليمية:

يعتبر هذا النهج من التنمية هو نهج التنمية الذاتية التي تستند إلى الأرض كأساس للتنمية المحلية، فهو يعتبر أن التنمية تحدث داخل الإقليم وليس خارجه، كما أن ظهور التنمية البيئية أثر كثيرا على مفهوم التنمية وينظر إلى أن التنمية ليست عملية تغيير جذري بل هي تحسين للظروف المعيشية من خلال الاستثمار في الموارد المحلية في حدود إمكانات الإقليم الطبيعية والجغرافية والمادية والبشرية والثقافية، إذ تعتبر الثقافة المحلية لسكان موردا رئيسيا للتنمية ومصدرا لتحقيق الثروة (تظهر هذا النوع من التنمية خاصة في البلدان السياحية، ذات الإرث التاريخي الحضاري للمجتمع المحلي) وهو أساس للابتكار المعتمد على الشخصية التي يتفرد بها الإقليم المنبثقة عن الثقافة المحلية،

¹ Favreau L. et Lévesque B, (1999), *Développement Économique Communautaire (DÉC)*, 2^e éd, Press de l'Université de Québec, Canada, PP xviii –xx.

وقد تحدث ابن خلدون عن تأثير الإقليم وتأثره بنشاط الإنسان في مؤلفه المقدمة في الفصل الأول منه: في العمران البشري على الجملة، في القرن 13م، إذ قسم ابن خلدون الجغرافيا إلى سبعة أقاليم كل منها يتميز عن الآخر من حيث الموارد الطبيعية (نوعية التربة، التنوع النباتي والحيواني..) والموارد البشرية (طبائع الناس المكتسبة ويقصد بها السلوك البشري وما يتميز به من الأخلاق والتفكير والفلسفة والإدراك والقدرة على الابداع)، وصنائعهم والتي يقصد بها تقسيم العمل والتخصص فيه وفقا لما تقتضيه حاجتي الغذاء والأمن الفردي والجماعي والمتوفر في الإقليم من موارد طبيعية)، وأرجع ابن خلدون هذا التباين إلى تباين المناخ في كل إقليم.¹

ظهرت التنمية المحلية الإقليمية في مطلع القرن 21م، في الفكر الغربي للباحثين **Benoit Antheaume (1946) et Frédéric Giraut (1962)** في مؤلفهما **Le territoire est mort vive les territoires**, المنشور سنة 2005م، حيث بين الباحث أن التنمية المحلية تحدث نتيجة للفاعلين المحليين من إداريين وجماعات التغيير المجتمعي والقطاع الخاص، في إطار تأثير الحدود الجغرافية² كما تهتم التنمية الإقليمية بالتوزيع المكاني للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وتنميتها بشكل عادل، كما يعتبر الثقافة مصدرا للثروة والتراكم الرأسمالي.

أما التنمية المحلية الإقليمية في الدول النامية فقد ظهرت نتيجة لبرامج نقل التنمية، مع بدايات القرن العشرين حيث تم نقل التنمية من الدول الاستعمارية إلى مستعمراتها السابقة، كما حدث في دول شمال افريقيا أين تم نقل برامج التنمية المحلية من فرنسا إلى تونس والمغرب والجزائر،³ لكن

¹ عبد الرحمان محمد بن علي ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، ص 144-200.

² Antheaume B. et Giraut F. (2005), **Le territoire est mort vive les territoires**, institut de Recherche pour le Développement, paris, France, PP 22-29.

³ Landel P.A. (2011), **L'expérience du développement territorial vers le Maghreb Arabe: Du transfert à la capitalisation des expériences**, L'information

لا تزال التنمية المحلية في هذه البلدان غير مفعلة بشكل جيد رغم تفاوتها من بلد إلى آخر، إذ تعوقها جملة من التحديات كعدم فعالية اللامركزية الإدارية بسبب قانون الوصاية، كما أن المشاركة الغير فعالة للجمعيات المحلية بسبب حداثة النهج التشاركي في هذه البلدان، الضبابية وعدم الوضوح في آليات وأدوات النهج التشاركي في هذه البلدان أدى إلى تخوف حكوماتها من الانفتاح على المشاركة الديمقراطية لذا غالبا ما يتم قمع حرية تشكيل الجمعيات عن طريق القوانين التنظيمية ما زاد من اتساع الفجوة بين السلطات المحلية والتنظيمات غير الحكومية المحلية ما أضعف بدوره المبادرة المحلية للمواطنين.

المبحث الثالث: الفاعلون في التنمية المحلية.

المطلب الأول: القطاع الخاص ودوره في التنمية

يعد القطاع الخاص أقدم القطاعات التي عرفها الإنسان والذي كان سببا في تطوير حياته، والانتقال بها من الحياة البدائية إلى حياة الحضارة والرقي الإنساني والقطاع الخاص هو الذي مهد الطريق للبشر ليعرفوا القطاع حكومي والقطاع ثالث، وجعله يطور جميع جوانب حياته الفكرية، الفلسفية، الفنية، السياسة والاجتماعية والإدارية... إلخ

- ظهور الملكية الخاصة:

كان الإنسان في العصر القديم يعيش في أعالي الجبال يسكن الكهوف والمغارات يعيش على جمع والتقاط الثمار وصيد الحيوانات كالبقرة والغزال وعاش الإنسان في ذلك الوقت منتقلا من مكان إلى آخر، معتمدا على أدوات حجرية بسيطة يستخدمها في تقطيع اللحم، وأهم اكتشاف له هو النار التي استعملها في طهي الطعام والإنارة والدفاع عن نفسه ضد الحيوانات المفترسة، في هذه المرحلة لم

يكن الإنسان قد بلغ مستوى من الإدراك الاقتصادي فحاجاته ورغباته كان يلبيها من البيئة المحيطة به كاستجابة لا إرادية هي أقرب للغريزة الحيوانية منها إلى الإدراك الإنساني.

وفي العصر الحجري الحديث، نزل الإنسان من أعالي الجبال إلى ضفاف الأنهار حضارة بلاد الرافدين (2900-2350 ق.م) العراق حالياً، على ضفاف نهر دجلة والفرات، الحضارة الفرعونية (3200-323 ق.م) مصر حالياً، على ضفاف واد النيل، والحضارة الصينية على ضفاف النهر الأصفر ما قبل أربعة آلاف عام، وحضارة الهنود الحمر في أمريكا اللاتينية، وبدأت تظهر أولى المجتمعات البشرية المستقرة أين سكن الإنسان الأكواخ المبنية من الأغصان والطين واكتشف الزراعة واستأنس الحيوانات، واكتشف المعادن كالححاس والبرونز والحديد وسخرها في صناعة أدواته، كما عرف الكتابة لأول مرة في الحضارة السومارية (العراق حالياً) سنة 3200 ق.م

سُمي هذه العصر بالثورة الانتاجية الأولى لأن الإنسان أصبح لأول مرة منتجاً للطعام بعد أن كان مجرد مستهلك له، وهذه الخطوة الهامة من تاريخ البشرية نقلت الإنسان من حياة الانتقال والسعي وراء حيوانات الصيد أو بحثاً عن ثمار يلتقطها إلى حياة تتسم بالاستقرار والتجمع في قرى والارتباط بالأرض والزراعة والرّي، والتعاون من أجل البقاء. أو نقلته إلى حياة بدوية منظمة يرضى فيها حيوانا معيناً اختاره، ولم يقتصر التطور الذي حدث في هذا العصر على التحول من حياة الارتحال والتنقل إلى الاستقرار فحسب بل شمل أيضاً تغييراً جذرياً في الأدوات والأشياء التي كان يستعملها حيث طوّرها في هذا العصر لتلائم طبيعة المجتمع الجديد المرتبطة بزراعة الأرض وحصد الزرع، وشق الترع وبناء الجسور والاستقرار¹، إن نشوء العائلة والمجتمع يمكن تتبع آثار أصوله خلال العصر الحجري الحديث (النيوليتي) بعد ارتباط إنسان هذا العصر بالأرض إثر اكتشافه الزراعة، وتعلقه

¹ هاكس ول وولي، ترجمة يسرى عبد الرزاق الجوهري، (بدون سنة)، ما قبل التاريخ وبدايات المدنية: أضواء على العصر الحجري الحديث، دار المعارف، بيروت، ص 18-19.

بتربية الحيوانات، وحرصه على زيادة عددها مما نتج عنه ظهور الملكية.¹ فظهور الملكية الخاصة تعود إلى استقرار الإنسان وعمله على مراكمة ثروته التي هي ناتج جهده من أجل سد حاجاته الأساسية، إلا أن هذه الحاجات أصبح من الممكن اشباعها بطرق مختلفة تبعا لتنوع رغباته وقد أدرك الإنسان أنه لا يمكنه بمفرده توفير كل ما يرغب به لذلك لجأ إلى المقايضة مع غيره من الافراد، يقول ابن خلدون: " أن الإنسان قد عرف أنه لا يستطيع تلبية كل حاجياته بمفرده لذلك كان من الضروري له العيش ضمن الجماعة إلا أن حياة الجماعة تتخللها النزاعات والصراعات ولهذا كان لابد من وجود القائد الذي ينظم حياة الجماعة"² فظهر بذلك رب الأسرة (السلطة الأبوية) ثم ظهرت العشائر ثم القبائل و ثم الممالك ثم الامبراطوريات هي أولى جذور ظهور الدولة التي أصبحت فيما بعد هي سلطة المجتمع المنظمة له.

"فكل المجتمعات الانسانية تقريبا كانت ذات يوم منظمة قبليا، لكن معظمها طوّر مع الزمن مؤسسات دولة مركزية حفظت السلم الأهلي داخليا وحمت المجتمع من الغزو الخارجي، ومؤسسات حكم القانون خضع لها جميع المواطنين، وآليات مساءلة ديمقراطية قيدت سلطة الحكومات وأجبرتها على الالتزام بمصالح مجتمعاتها الأعرض"³ وقد عرفت الدولة جدلا واسعا حول الدور المنوط لها عبر مختلف العصور .

أما انتقال الملكية الخاصة فقد تأثر بالثقافات المجتمعية السائدة التي لعبت فيها الأديان الدور الأساسي في المجتمعات القديمة، لكن مع عصر التنوير والنهضة الأوروبية الغربية ظهرت ايدولوجيتين مختلفين هما الاشتراكية والرأسمالية التي كان فيهما توجهين مختلفين لدور الدولة مقابل القطاع

¹ Hibben. F. (1960), *L'homme préhistorique en Europe*, Payot , Paris, P 134.

² عبد الرحمان محمد ابن خلدون، مرجع سابق، ص137.

³ فرانسيس فوكو ياما، (2016)، ترجمة مجاب الإمام ومعين الإمام، أصول النظام السياسي: من عصور ما قبل التاريخ إلى الثورة الفرنسية، منتدى العلاقات العربية والدواية، الطبعة 1، ص 91.

الخاص واقتصاد السوق وانتهى هذا الجدل بانتصار الرأسمالية الليبرالية وسقوط الاتحاد السوفياتي الاشتراكي، وهو انتصار للقطاع الخاص واقتصاد السوق.

- دور القطاع الخاص في التنمية المحلية

غالبا ما استمدت نظريات التنمية مبادئها من نظريات النمو الاقتصادي وذلك يعود للارتباط الوثيق بينهما خاصة مع أولى بدايات ظهور التنمية كعلم، فإن كان النمو الاقتصادي عملية غير مقصودة لكنه من أهداف التنمية، فالتنمية تهدف إلى رفع معدل النمو الاقتصادي من خلال تدخل الإنسان في توجيه النشاط الاقتصادي، يكون هذا التدخل عبر التنظيم، وقد اختلف المفكرون الاقتصاديون في كيفية تحقيق توليفة من المتدخلين بما يضمن أقصى معدل ممكن من النمو الاقتصادي، والرفاه الاجتماعي، والاستقرار السياسي، في بدايات ظهور علم الاقتصاد أكد رواد المدرسة الكلاسيكية وعلى رأسهم آدم سميث (1723-1920م) على عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لأن حرية السوق هي ما يضمن رفع معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق الرفاه الاجتماعي باعتبار أن المصلحة الخاصة للأفراد ستؤدي في نهاية الأمر إلى تحقيق المصلحة العامة، كما أكد سميث على أن تقسيم العمل والتخصص يرفع من مستوى الإنتاج ويحسن جودته، "واعتبر سميث أن التنمية متجددة ذاتيا في ظل التراكم الرأسمالي وتوفر السوق الكافي فإن تقسيم العمل يؤدي لزيادة الدخل من ثم زيادة الاستثمار والادخار، إلا أن محدودية الموارد الطبيعية توقفت هذه العملية التراكمية"¹ من الملاحظ أن آدم سميث بالغ في اعتبار أن الصناعة هي المصدر الأول للثروة مهما الزراعة، كما أنه لم يتقطن للأضرار الناجمة عن الصناعة وما تلحقه بآثار سلبية على البيئة من خلال مخلفاتها الملوثة ما يزيد من ندرة الموارد ليس فقط من خلال استعمال هذه الموارد في الصناعة بل بالتأثير السلبي على نمو الثروة الطبيعية، لكنه أعطى للتجارة أهمية في تحقيق التراكم الرأسمالي وأيده الاقتصادي

¹ عبد الحليم شاهين، (2021)، التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي، ص 7.

دافيد ريكاردو (1772-1823م)، في "أن التنمية عملية متجددة ذاتيا، كما قسم ريكاردو الفاعلين في التنمية إلى 3 فئات هي الرأسماليين والعمال والملاك، واعتبر أن التنمية هي سباق بين التقدم الفني والنمو السكاني، لأن قوة العمل تزداد بزيادة العمال والذين بدورهم يرفعون مستوى الحاجة إلى الغذاء".¹ أن تحليل ريكاردو للتراكم الرأسمالي يعتبر أن الأرباح هي عملية تحويل نقدي من قطاع لآخر حيث اعتبر أن تزايد الأرباح في الصناعة يؤدي إلى تناقصه في الزراعة، كما اعتبر أن الميزة النسبية في الإنتاج تؤدي إلى زيادة الأرباح التجارية من خلال الاستفادة من التخصص في الإنتاج بتكاليف منخفضة، أما روبرت مالتوس (1766-1834م)، فقد قدم نظريته المتشائمة حول السكان، حيث "اعتبر أن الزيادة السكانية متتالية هندسية في حين أن الزيادة الإنتاجية للغذاء متتالية حسابية هذا ما يؤدي إلى عجز حتمي في المستقبل وأثر سلبي على النمو الاقتصادي"² وظل هذا الفكر سائدا منذ ظهوره إلى أن ظهرت المدرسة الشيوعية ويعتبر كارل ماركس (1818-1883م) الأب الروحي لهذه المدرسة، اعتبر كارل ماركس أن هذا النظام استغلالي وغير عادل بالنسبة لما يحصل عليه العمال، واعتبر أن الجهد قوة العمل هو أساس الثروة والتراكم الرأسمالي، ورغم أن الكثير من الباحثين اعتبروا ماركس معاديا للرأسمالية إلا أن ماركس كان أكثر واقعية من أحلام الرأسماليين، فسرعان ما انقلبت الثورة الصناعية في أوروبا إلى ثورة عمالية احتجاجية (1831م) وحركة نضالية وبدأ ظهور النقابات العمالية وتغذى هذا الفكر الاحتجاجي العمالي من "قيام الثورة الفرنسية (1799-1789م)، وإعلان الاستقلال الأمريكي (1783) وما تبعها من هجرة العمالة من الريف إلى المدن".³ وقد اعتبر ماركس البرجوازية على حد تعبيره هي نظام استغلال العمال: "هؤلاء العمال المكروهون على بيع أنفسهم قطعة قطعة هم سلعة كأى صنف تجاري آخر، لذا هم معرضون لكل صروف

¹ عبد الحليم شاهين، (2021)، التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي، ص 8.

² نفسه، ص 8-9.

³ نفسه، ص 9.

المزاحمة، ولكل تقلبات السوق، فالعامل مجرد ملحق بالآلة، وما يكلفه العامل يكاد يقتصر على كلفة ما يلزمه للعيش، و العامل ما أن يستغله صاحب العمل وما أن يدفع أجره حتى تنقض عليه القطاعات الأخرى من البرجوازية من مالك البيت والبقال والمراهن¹ في مؤلفه بيان الحزب الشيوعي (1848م)، لكن ماركس قد بالغ في انتقاد البرجوازيين ولم يولي اهتماما للأخطار التي يتحملونها جراء استثماراتهم وما قد ينجر عن هذه الاستثمارات من خسائر في بعض الأحيان، كما أن ماركس لا يعتبر أن الملكية الخاصة مشكلة بحد ذاتها بل يعتبر أن نظام الملكية الخاصة المركزة في أيدي الأقلية من المجتمع دون سواهم هي الأسوأ، فكارل ماركس يتعارض مع الملكية الخاصة متى كانت سببا في الاستغلال والاستعباد، فالتنمية القائمة على النموذج الرأسمالي عند ماركس لا تضمن رغد العيش إلا لملاك رأس المال، وبالنسبة لماركس فالرأسمالية نموذج يحمل في طياته بذور انهياره مع مرور الزمن بتنامي طبقة البروليتاريا التي ستثور على النظام الرأسمالي، والذي سينتهي حتما بإحلال الاشتراكية محله. لكن استمر النظام الرأسمالي في الدول الغربية واستمر معه تراكم رأس المال والاستثمارات وتحسنت أوضاع العمال برفع الأجور المقطعة من الربح الرأسمالي وتم تحسين ظروف العمل، لكنه مهد لفكرة تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي.

كما أن تحليل **Joseph Schumpeter (1883-1950م)** أعطى نظرة جديدة للتنمية الاقتصادية في مؤلفه *The theory of Economic Development* المنشور سنة 1911م أين اعتبر أن الابتكارات هي محرك التنمية من خلال ما توفره من قيمة مضافة للسلع والخدمات، كما أعطى أهمية بارزة للمقاول أو المنظم الذي يعتبره حاملا لهذه الابتكارات من خلال عمليتي البحث والتطوير التي يقوم بها المقاول (رائد الأعمال) من أجل اكتساب الميزة التنافسية التي تضمن له نمو

¹ كارل ماركس، فريدريك أنجلز، ترجمة عصام أمين، (1987)، دراسة بيان الحزب الشيوعي، المصدر العربي، مصر، ص 22-23.

أرباحه أو اكتسابه حصصاً جديدة في السوق أو غزو أسواقاً جديدة، أو من أجل مواجهة المنافسين المحتملين أو المنافسين الجدد¹، "واكتملت أفكاره في كتابه Business Cycles المنشور سنة 1939م، والذي يعتبر بمثابة تحليل نظري وتاريخي وإحصائي للعملية الرأسمالية والفكرة الرئيسية فيه أن العملية الرأسمالية هي بالضرورة دورية"² يعتبر شومبيتر أن الاقتصاد هو آلية طبيعية ذاتية التنظيم عندما لا يزعجها المتدخلون الاجتماعيون وغيرهم، كما أكد جوزيف شومبيتر أن هناك مبادئ أساسية في ظواهر المال والائتمان وربح المشاريع التي تكمل نظرياته السابقة عن الفائدة ودورة العمل. وأكد شومبيتر على أن التنمية مدفوعة بريادة الأعمال والمقاول هو محور هذه العملية نظراً لقدرته على تحمل المخاطرة مقابل الحصول على عائد رأسمالي.

يجادل شومبيتر، الذي كان من أوائل المدافعين عن ربح ريادة الأعمال، أنه في الاقتصاد النامي حيث يدفع الابتكار شركة جديدة لتحل محل الشركة القديمة التي أطلق عليها شومبيتر عملية التدمير الإبداعي، ويؤكد شومبيتر أن فترات الازدهار والركود هي في الواقع حتمية ولا يمكن إزالتها أو تصحيحها لتكوين ثروة جديدة من خلال الابتكار.

المطلب الثاني: القطاع العام ودوره في التنمية

أ- الدولة:

يختلف مفهوم الدولة من باحث إلى آخر، لكن تركز هذه الدراسة على الدور الاقتصادي للدولة والذي سنحاول اكتشافه من خلال أسباب نشأة الدولة وأهم النظريات المفسرة لظهور الدولة ذلك أن النظريات

¹ Schumpeter, J. A. Translated by Redvers Opie, (1934), *The Theory of Economic Development: An Inquiry into Profits, Capital, Credit, Interest, and the Business Cycle*, Harvard Economic Studies, University of Harvard, USA, P 65. De:

https://books.google.com/books/about/The_Theory_of_Economic_Development.html?id=-OZwWcOGeOwC : 12/05/20222

² عبد الحليم شاهين، (2021)، التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي، ص 12.

الاقتصادية التقليدية والحديثة اكتفت بمناقشة دور الدولة والقطاع الخاص دون أن تدخل شريكهما في التنمية الاقتصادية "القطاع الثالث" الذي تصاعد دوره مع بداية القرن الواحد والعشرين.

– نشأة الدولة:

يعود تاريخ ظهور الدولة إلى الحضارة الصينية التي ازدهرت على ضفاف النهر الأصفر قبل الميلاد، بحوالي ألفي سنة قبل ظهورها في أوروبا وكغيرها من الحضارات القديمة عرفت الصين عدة تطورات في بنيتها التنظيمية الاجتماعية قبل ظهور الدولة الحديثة إلا أن الصين كانت سبّاقة في تشكيل دولة ممرّكة لها هيكل تنظيمي وتشريعي وجهاز إداري بيروقراطي قوي، لقد كان للإمبراطور صلاحيات واسعة منها الحكم المطلق أي استيلائه على جميع قرارات الدولة دون وجود أية معارضة معتمدة، وذلك في جميع المجالات وبالتالي تميزت الدولة بمركزية مطلقة للسلطة وتركزها في يد الإمبراطور، والتي قامت على أنقاض المجتمع القبلي القديم، وما تميز به من

"تملك للأراضي وانتقال هذه الملكية بالإرث عبر سلسلة النسب الذكوري وصولاً إلى حصص غير مجدية اقتصادياً، فطوّر الصينيون الملكية المشتركة للعائلة، لكن ظهرت في فترات لاحقة خلافات على الأقاليم والسكن المشترك، في شمال الصين وظهرت الاقطاعية في الصين كملك للعائلة، وانتقلت أراضي الاقطاعيات إلى فروع النسب، وكل مجموعة نسب تحشد قواتها الخاصة وتجمعها، وبذلك أصبحت الحروب بين العشائر طقسية لأبعد الحدود، فأنشأت جيوشاً عاملة وقادرة على فرض قوانين محددة وأوجدت بيروقراطيات لجمع الضرائب وأقامت بنى تحتية من طرق وقنوات وأنظمة ري، وقامت مملكة تشي بإصلاحات استهدفت النظام الميراثي وأدخل الديمقراطية ونزع ملكية الأراضي من وراثتها وأعطاهم لأسر الفلاحين وكان هدفه خلق نظام ديكتاتوري لهزم جميع الدول المنافسة وتوحيد الصين،"¹

وبعد عدة حروب توحدت الصين، لكن نظراً لشاسعة الرقعة الجغرافية لدولة الصين الموحدة تم بناء نظام يساعد الإمبراطور في تدبير شؤون البلاد وإدارتها، فاخترع الصينيون نظام الإدارة البيروقراطية

¹ فرانسيس فوكوياما، (2016)، أصول النظام السياسي: من عصور ما قبل التاريخ إلى الثورة الفرنسية، ص

في تسلسل هرمي من أعلى إلى أسفل وتم أخذ هذا النموذج الإداري من النظام العسكري، لذا فقد تميز النظام الإداري الأول بالسلطة الهرمية من أعلى إلى أسفل في شكل إدارة مركزية، أما من أجل تعبئة وظائف الجهاز الإداري للدولة فقد تم وضع نظام الامتحانات الرسمية في الدولة على أساس الجدارة من أجل المساواة بين المواطنين الصينيين في شغور المناصب الحكومية الإدارية، لكن نظام الإدارة المركزية تفاوت تطبيقه في المجتمعات الأخرى نظرا للمكونات الثقافية لتلك المجتمعات وسيادة الأنظمة الدينية في تسيير شؤون العامة، لكن كان هدف كل دولة هو قيام دولة مركزية قوية، تعمل على تنظيم الحياة الاجتماعية والاقتصادية لرعاياها وتضمن الأمن الداخلي والخارجي من خلال هذا التنظيم.

وقد ظهرت لاحقا عدة نظريات تفسر قيام الدولة هي: النظريات الدينية ونظريات القوة والنظريات الديمقراطية، هذه الأخيرة ترجع أصل نشأة الدولة إلى الإرادة الشعبية وأن السلطة مصدرها الشعب والحاكم لا تكون سلطته مشروعة إلا إذا استندت إلى رضا الشعب.

ومن النظريات الديمقراطية، " نظرية المؤسسة للفقيه موريس هوريو: الدولة حسب هوريو هي جهاز اجتماعي مترابط تتشكل من أفراد مسيرين من قبل حكومة تهدف إلى تحقيق نظام اجتماعي وسياسي ويمر تشكيلها على مرحلتين:

-مرحلة تقبل الأفراد مشروع إقامة الدولة المعتمدة على فكرة مجموعة مثقفة ومرحلة ثانية دعوة هؤلاء الأفراد للمساهمة في تحقيق مشروع إقامة الدولة بعبارة أخرى مراحل قيام الدولة هي مرحلة الفكرة الموجهة والسلطة المنظمة في انضمام المنخرطين لإنجاز المشروع التي تكمل بنشر الدستور الذي يكرس بشكل رسمي ما هو موجود فعلا من شروط سياسية وقانونية للدولة ويدعم الفقيه فكرته بطريقة قيام الدولة الجزائرية.

فالدولة حسب هوريو هي مؤسسة المؤسسات كونها تضم مجموعة من المؤسسات وتعتمد عليها".¹ أن الانفتاح الثقافي الذي شهدته العالم اليوم ومنذ سنة 1933 أين ظهرت الأنترنت في الولايات المتحدة الأمريكية وحولت العالم من مجتمعات مختلفة الثقافات إلى قرية صغيرة، فكان من السهل جدا أن تقوم الحكومات باختيار الثقافة أو بمعنى أعم تختار الايديولوجية التي ترغب بها وذلك من خلال القوانين التي تسنها ومن خلال تعبئة المواطنين، لكن بوصول الأنترنت أصبح العالم مكشوفاً وأكثر انفتاحاً على الآخر رغم أنه لا تزال بعض الدول ديكتاتورية إلا أنه أصبح من الصعب الاستبداد بالشعوب وأصبح اختيار الحكومات يخضع للإرادة الشعبية.

- دور الدولة في التنمية

لا شك أن الدولة طرف فاعل مهم في عملية التنمية، سواء في المناطق الريفية أو الحضرية. ولطالما أخذت الدولة جدلاً واسعاً في تحديد دورها الاقتصادي التنموي، لكنها لطالما اتخذت نهج التنمية من أعلى، على عكس التنمية المحلية المعتمدة على نهج التنمية من أسفل، لأن التنمية القائمة على تدخل الدولة تكون من خلال السياسات العامة (المالية والنقدية) للبلاد، فهي مركزية التنظيم، وأهم المدارس التي ركزت على دور الدولة هي المدرسة الكينيزية، بعد أزمة الكساد الكبير التي وقعت سنة 1929م، بدأت الدعوة إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من أجل إنعاش الاقتصاد من خلال السياسات العامة للدولة، وتعود هذه النظرية إلى الإنجليزي **John Maynard Keynes** (1883-1946م)، في مؤلفه الشهير ***The General Theory of Employment, Interest, and money*** المنشور سنة 1936م، والذي قد وجه فيه انتقادات واسعة للمدرسة الاقتصادية الكلاسيكية معتبراً أن المسلمات التي انطلق منها الكلاسيك هي حالة خاصة، بينما اعتبر

¹ علي بوخالفة باديس، (2022)، النظرية العامة للدولة و الدساتير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، الجزائر، أنظر الرابط:

<https://cte.univ-setif2.dz/moodle/mod/book/view.php?id=17940> : 2022/02/01

نظريته في الاقتصاد نظرية عامة، ويرى كينز أن الاقتصاد يمكن أن يمر بحالة من الركود ولفترة طويلة الأجل، ما يستوجب تدخل الدولة لتأثير على الطلب الكلي والحد من البطالة وزيادة النمو¹

أنتقدت النظرية الكينزية بأنها ركزت على الاستقرار الاقتصادي أكثر من تركيزها على النمو الاقتصادي، لذلك تم تطوير النظرية الكينزية على يد ثلة من المفكرين عرفوا فيما بعد بالكينزيين الجدد، ومنهم "الاقتصادي البريطاني Riy F. Harrod سنة 1939م، في مقالة بعنوان *Theory An Essay in Dynamic*، والذي طور فيه التحليل الكينزي المتعلق بالنمو، ونفس الأفكار وضعت في وقت لاحق على يد *Evsey Domar* في مقالة بعنوان *Expansion and Employment* سنة 1947م، و أصبح يعرف بنموذج هارود-دومار، والذي أوضح الدور المزدوج للاستثمار على النمو،"² بالإضافة إلى نظريات أخرى "نظرية النمو المتوازن و النمو غير المتوازن لـ (Rosenstein-rodan, 1943)، الذي أكد على ضرورة توجيه دفعة قوية إلى جميع الصناعات الاستهلاكية والإنتاجية، والاستثمارات في رأس المال الاجتماعي."³ ونموذج آخر عُرف "بالنموذج النيوكلاسيكي للنمو (Solow, 1956)، وهو امتداد لنموذج هارود-دومار، لكنه أضاف عنصرا جديدا هو التغيير التكنولوجي."⁴

ومنذ سنة 1950م، ظهر فكر اقتصادي يجادل بأن "عملية التنمية تحدث على مراحل وهي مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة التهيؤ للانطلاق، ثم مرحلة الانطلاق، تليها مرحلة الاندفاع أو النضوج، وأخيرا مرحلة الاستهلاك الوفير، هذه المراحل التي قدمها الاقتصادي الأمريكي روستو *Walt*

¹ جون مينارد كينز، ترجمة إلهام عيدوراس، (2010)، النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود، الطبعة 1، دار

العين للنشر، أبو ضبي، الإمارات العربية المتحدة، ص 63-74.

² عبد الحليم شاهين، (2021)، التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي، ص 14.

³ نفسه، ص 15.

⁴ نفسه، ص 16-17.

The Stages of Economic Growth الشهير في Rostow (1916–2003)

المنشور سنة 1960م، الذي تصور فيه رستو أن عملية التنمية هي عملية تدريجية تتم من مرحلة إلى أخرى ولكن لا تتم بطريقة تلقائية، حيث تجهز كل مرحلة ما بعدها وقد أوضح أن الانتقال من التخلف إلى التنمية يمكن أن يوصف في شكل سلسلة من مراحل النمو الاقتصادي.¹

بعدها ظهرت نماذج أفقية (عوامل تنمية داخلية أو خارجية) بدل نماذج التنمية العمودية (تنمية من أعلى أو من الأسفل) وهي: "نظرية التغيير الهيكلي، التي قدمها نموذج لويس **Lewis Arthur**

والذي قدم في مقالة بعنوان ***Economic Development with Unlimited Supplies of***

Labour المنشور سنة 1954م، الآلية التي تتحول بها هياكل الاقتصاديات المتخلفة من التركيز

الشديد على القطاعات التي تعيش على حد الكفاف كالقطاع الريفي، إلى التركيز أكثر على القطاع الصناعي والقطاع الخدمي – أي القطاع الحضري.²

كنتيجة لفشل نماذج التغيير الهيكلي والمراحل في تفسير أسباب تخلف الدول النامية، ظهرت نماذج

الثورة على التبعية الدولية ***Revolution Dependence-International The***، في

السبعينيات من القرن الماضي، وقد رأت أن دول العالم النامي بها عديد من المشكلات السياسية

والاقتصادية والمؤسسية بالإضافة إلى تبعيتها للدول الغنية، وتنبثق من تلك النماذج 3 تيارات فكرية

هي: نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة التي تركز على هيمنة الدول المتقدمة على الدول النامية

من خلا عمل الشركات متعددة الجنسيات الاستثمار الأجنبي وآثاره السلبية، التيار الثاني هو نموذج

المدخل الزائف ***The False - Paradigm Model*** يرى أن ما يعطى من نصائح من قبل

الخبراء للدول النامية معظمها يكون خاطئ وغير مناسب، التيار الثالث هو فرضية التنمية الثنائية

¹ عبد الحليم شاهين، (2021)، التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي، ص 18.

² نفسه، ص 19.

Thesis Development–Dualistic The : تظهر بوضوح في الدول النامية من خلال تركيز الثروة في أيدي فئة قليلة من المجتمع داخل نفس الدولة.¹ وقد تم الرد على هذه النظرية بانتقادات شديدة عرفت "بالثورة النيو كلاسيكية المضادة أو بالنيو ليبرالية *Neoliberalism*، التي انتشرت بقوة في الثمانينيات من القرن الماضي، وقد انتقدت بشدة تفسيرات نموذج التبعية السابق، مبررة حالة التخلف الاقتصادي في الدول النامية بسياساتها المحلية، الناجمة عن التدخل المفرط للدولة في النشاط الاقتصادي بما ينتج عنه تشوهات سعرية، وسوء تخصيص الموارد، وانتشار الفساد.²

وترتكز تلك النماذج على ثلاث مداخل، "مدخل السوق الحر *Approach Market Free*، مدخل الاقتصاد السياسي الجديد *New Political Economy Approach*، والمدخل الصديق للسوق *Approach friendly–Market* لذلك فهي ترى أن تلك الدول تحتاج إلى تقليص دور التدخل الحكومي، بالتوجه إلى مذهب الحرية الاقتصادية *faire–Laissez Market*³ في أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي، ظهر نموذج" يعرف بنموذج النمو الداخلي *Model Growth Endogenous*، كرد فعل للانتقادات التي وجهت لنموذج سولو للنمو، فهي تحاول تفسير العوامل التي تحدد حجم ومعدل نمو الناتج القومي الإجمالي GNP، الذي لم يفسر ويتحدد خارج معادلة النمو النيوكلاسيكي لسولو – بواقي سولو – *Residual Solow* ويعتمد فيها معدل التغير التكنولوجي في الأجل الطويل على المعلمات الأساسية للنموذج مثل معدلات الاستثمار في رأسمال المادي والبشري ومعدل النمو السكاني. وقد ركزت هذه النظرية على النمو الاقتصادي

¹ عبد الحليم شاهين، (2021)، التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي، ص 20.

² Meier. M. G. (2000,December), *The Old Generation of Development and the New Economists*, Frontiers of Development Economics: The Future in Perspective, P 13–50.

³ عبد الحليم شاهين، (2021)، التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي، ص 21.

في الأجل الطويل، نتيجة استمرار الفجوة التنموية بين الدول المتقدمة والدول النامية، وبالتالي فإن تلك النماذج تعزز من دور السياسات الحكومية الرامية إلى زيادة الاستثمارات في تكوين رأس المال البشري، وتشجيع الاستثمارات الخاصة الأجنبية في الصناعات كثيفة المعرفة، مثل برامج الحاسوب والاتصالات"¹

حاولت كل النظريات السابقة تحديد دور الدولة في التنمية من خلال السياسات العامة للدولة، وأمام فشل سياسات التنمية المركزية (نهج التنمية من أعلى)، ظهرت الدعوة إلى التنمية عن طريق نظام الجماعات المحلية، هذه الأخيرة تمثل وحدات الحكم المحلي في الدولة، لأن الإرادة الوحيدة للسكان قد تكون غير كافية، لا سيما في سياق العولمة حيث أصبحت التجمعات الصغيرة أكثر عرضة للخطر، الحكومات "هي الوحيدة التي تمتلك الأدوات والأدوات اللازمة لضمان توزيع أكثر إنصافاً للثروة الجماعية، الدولة هي الوحيدة التي تمتلك الآليات التنظيمية كالمدفوعات التحويلية، التعديل السياسي، التحويلات المالية، الإعانات، سياسات الاقتصاد الكلي، تدابير المساواة، لموازنة الاتجاهات الاقتصادية، لذا تقع على عاتق الدولة مسؤولية تصحيح الآثار الضارة الناتجة عن الأيديولوجية الليبرالية على المحليات الصغيرة.

وتلعب الدولة دور المنظم فهي تهيئ البيئة المناسبة لازدهار المبادرات المحلية، كما أنها تُحكّم القوانين التي تعزز الإنجاز الناجح للجهود المشتركة لمختلف الفاعلين المحليين، وتتسق البرامج والإجراءات التي تضطلع بها المجتمعات المحلية مع منحها صلاحيات تمكنها من ضمان دورها في التكامل الاجتماعي والتنمية الاقتصادية.

¹ Todaro, M. & Smith, S. (2010), *Economic Development (Eleventh ed)*, Addison Wesley Publishing company.

فالدولة ممثلة في البيئة المحلية من خلال مؤسسات وهيئات حكومية مركزية ولا مركزية وهرمية ومرتجة على عدة مستويات إقليمية تتفاعل مع التنمية على مستوى القاعدة، يتمثل دور الدولة في تنسيق سلطاتها بطريقة لامركزية معتمدة في ذلك على الجماعات المحلية.

ب- الجماعات المحلية

نظرا للسلطة التي تمتعت بها الدولة فقد كانت دائما مطالبة بتحقيق العدل والمساواة والرفاهية لأفراد المجتمع، ومع كبر رقعة الدولة فقد فوضت سلطاتها لهيئات تابعة لها في مختلف مناطقها الجغرافية، عرفت بما يسمى الإقليم، المقاطعة، الولاية، أو الجماعات المحلية.

"ولا يعد نظام الجماعات المحلية أو الحكم المحلي ابتكارا جديدا أو حديثا للإنسان، بل أنه لازم البشرية منذ العصور القديمة إلى أيامنا هذه، وأن لم يتخذ شكله المعروف حاليا إلا بعد قيام الدولة الحديثة أواخر القرن الثامن عشر للميلاد"¹ هذا النظام عرف قبولا وانتشارا كبيرين من قبل الدول، بسبب أهميته المتمثلة في تحقيق التنمية المحلية، وذلك بما يوفره من أمن واستقرار والذان يعتبران عاملا جذب للاستثمار وإقامة وتمتين العلاقات مع الدول في مختلف المجالات، بالإضافة إلى أنه أفضل نظام لتطبيق الديمقراطية المحلية، كما أنه أصبح مؤشرا هاما للحكومة، ويرمي تطبيق نظام الجماعات الإقليمية إلى عدة أهداف نوجزها في الآتي:²

- تحقيق الديمقراطية والمشاركة الشعبية في الحكم.
- النهوض الاقتصادي والاجتماعي والسياسي على مستوى الأقاليم.
- توزيع الأعباء والمسؤوليات بين الدولة والجماعات الإقليمية.

¹ حميدة عطاء الله، (2005)، معالجة اللامركزية الإدارية في التشريع والتنظيم، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، العدد 1، جامعة الجزائر، ص 71.

² إسماعيل فريجات (2016)، النظام القانوني للجماعات الإقليمية في الجزائر، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد 12، جامعة الشهيد حمى لخضر . الوادي، الجزائر، ص 196.

- الابتعاد عن التتميط الإداري في الأداء باحترام الخصوصيات المحلية.

- تحقيق عدالة توزيع الأعباء المالية بين الأقاليم.

- مفهوم الجماعة المحلية

هي توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية في العاصمة وبين هيئات محلية منتخبة، وتمارس الهيئات المحلية الوظائف تحت رقابة وإشراف الحكومة المركزية¹ هو النظام الذي يقوم على أساس جغرافي، حيث يقسم إقليم الدولة إلى وحدات جغرافية، تتمتع بالشخصية المعنوية، وتضم مجموعة سكانية معينة ترتبط فيما بينها بروابط التضامن، وتنتخب من يقوم بتسيير الشؤون المحلية في شكل مجلس منتخب.²

لم تقدم الأدبيات الغربية نظرية للجماعات المحلية ولا حتى الأدبيات العربية، لكن نلاحظ في كتابات ابن خلدون في كتابه المقدمة أنه قد تحدّث عن الجماعات تحت وطنية وهي تنتمي لدولة واحدة سواء كانت منظمة قانونيا أو غير منظمة داخل الرقعة الجغرافية للدولة وأرجع السبب في وجودها إلى الحاجة الإنسانية الاجتماعية أو المصلحة المشتركة للجماعة.

- نظريات الدولة الوطنية والجماعات تحت وطنية

هذه النظرية تعود إلى المفكر ابن خلدون الذي يرى بأن الطبيعة البشرية تنافي الفردانية فالإنسان اجتماعي بطبعه عند ابن خلدون وهو يعيش ضمن جماعات إنسانية أو مجموعات بشرية تقوم على عنصرين أساسيين أحدهما يعمل على خلق رابطة بين مجموعات الأفراد والآخر يعمل على ربط الأفراد فيما بينهم وهما كالآتي:

¹ سليمان محمد الطماوي، (1996)، الوجيز في القانون الإداري: دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، مصر، ص25.

² مسعود شيهوب، (1986)، أسس الإدارة المحليّة وتطبيقها على نظام البلدية والولاية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ص4.

أولا العصبية: وهي رابطة تجمع بين الأفراد على أساس ديني أو طائفي أو عرقي أو اثني أو ثقافي أو فلسفي أو ايديولوجي.... الخ، حيث أن هذه الجماعات تشكل مجموعات تحت وطنية لأنها داخل الدولة الواحدة وهي تتشكل نتيجة حاجة الفرد للانتماء للجماعة والرغبة في الشعور بالأمن الجماعي وتهدف إلى تحقيق مصلحة الجماعة التي تراعي مصلحة الفرد داخل الجماعة.

ثانيا الغلبة: هذه الجماعات تحت وطنية قد تختلف فيما بينها أو تتعارض مصالحها أو تختلف في توجهاتها ما قد يؤدي إلى صراعات بين الجماعات التحت وطنية، لذا فإن كبح النزاعات بين المجموعات يستوجب وجود قوة مهيمنة ومنظمة تقوم بردع الصراعات وتنظم عمل الجماعات التحت وطنية كالدولة مثلا وهي تعمل على الربط بين هاته المجموعات من خلال التضامن والولاء الوطني الذي يجسده الفرد في حياته اليومية من أجل ضمان أمنه وسلامته مقابل التخلي عن جزء من حريته الفردية.

– دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية

لا تزال العلاقة بين الجماعات المحلية والدولة غير واضحة الديناميكية، حيث لم تجد الحكومات والجماعات المحلية بعد آليات تسيير العلاقة والتكامل الوظيفي للحكومة المركزية والجماعات المحلية، لذا فهي لا تزال موضوع بحث في العديد من الدول، الجماعة المحلية يمكن اعتبارها جزء لا يتجزأ من سلطة الدولة، أو يمكن القول أنها تفويض السلطة العامة للحكومة المركزية للجماعات تحت وطنية اللامركزية في باقي الأقاليم التابعة لها، وتتغير وظيفة هذه الأخيرة بتغير الظروف المحيطة بها، فقد كانت في السابق خاصة في ظل الدولة المركزية سلطة تنفيذية تقوم بتنفيذ برامج الحكومة المركزية للخطط التنموية التي تم إعدادها في إطار الرؤية التنموية للدولة وأهدافها المسطرة مسبقا، لكن مع تراجع الدور المركزي للحكومة، وظهور نهج التنمية من أسفل إلى أعلى والذي حمل في طياته مبدأ إشباع الحاجات الأساسية للسكان المحليين وإشباع رغباتهم، تحول دور الجماعة المحلية من سلطة

تنفيذية إلى سلطة تقديرية وسلطة تسيير للموارد المحلية تسند إليها مهام القيام بالعملية التنموية في الإقليم، وذلك في ظل الموارد المتاحة لها والإمكانات المادية والبشرية والمالية للإقليم، ومن أجل ترشيد عمل الجماعات المحلية تم إدخال عامل المساءلة من طرف باقي الأعوان في الإقليم، وجاءت المساءلة في شكل مشاركة المجتمع المدني ومنظمات المهنيين والحرفيين ومجالس المواطنين في جميع مراحل العملية التنموية بدأ بإعداد المخططات التنموية ومراقبة تنفيذها، وصولاً إلى تفويض اتخاذ القرار في بعض الحالات إلى الهيئات المختصة.

فالجماعة المحلية اليوم مسؤولة عن تحقيق التنمية المحلية الرامية إلى تحسن الظروف المعيشية للمواطنين عبر تقديم الخدمات العمومية ذات جودة مرضية على الأقل، بالإضافة إلى انجاز و/أو تسهيل إنشاء المشاريع التنموية ذات المردود الاقتصادي والاجتماعي المطلوب.

وأمام كل هذه التجارب والأفكار الاقتصادية التي ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالظروف السائدة آنذاك، عادت الحرية الاقتصادية من جديد ولكن هذه المرة ليس بدافع التفكير في تحقيق أقصى معدل للنمو الاقتصادي بل من خلال اكتشاف أسواق جديدة تعرف بالأسواق الالكترونية وخطوط الإنتاج الغير مركزية عبر سلاسل القيمة العالمية، التي جسدها الشركات متعددة الجنسيات، هذه الشركات التي تعدى رقم أعمالها ميزانية بلد بأكمله في بعض الأحيان، لم تعد الحكومات تستطيع فرض قوانينها على هذه الشركات، وبالتالي عادت الحرية الاقتصادية من جديد لكن عبر النظام الاقتصادي الجديد أو ما يعرف بالعوامة الاقتصادية، وزاد الانفتاح التجاري والمالي للدول بسبب شبكة المبادلات الدولية والتخصص في العمل، الاحتكار المجسد من خلال العلامة التجارية، وتراخيص الإنتاج، التعريفات الجمركية...، كما أنها أصبحت تؤثر على سيادة الدول "فقد ذكرت منظمة هيومان رايتس ووتش، أن شركة شل تواطأت مع الشرطة والجيش في انتهاكات لحقوق الإنسان عندما قمعت احتجاجات دلتا

النيجر.¹ وهذا ما أدى إلى تعميق الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية بسبب ازدياد نشر الفساد وزيادة الاختلاف بين الطبقات الاجتماعية في البلدان النامية، خاصة مع ارتباط الأسعار بالأسواق العالمية، وأمام تردي الأوضاع المعيشية في البلدان النامية ظهرت الحركات الاجتماعية المطالبة بالتقليص من التهميش والاقصاء وتصاعد الأصوات المطالبة بالعدالة الاجتماعية واحترام حقوق الانسان، زادت حدة هذه الحركات في جميع الدول حتى تلك المتقدمة منها خاصة بعد الأزمة المالية العالمية 2008، والتي ظهرت في شكل منظمات غير حكومية غير ربحية لتجبر حكومات الدول على ادماجها في عملية التنمية، ليتعدد الفاعلون في التنمية، من قطاع خاص، وقطاع حكومي، وقطاع شعبي، ومواطنون.

المطلب الثالث: الفاعلون الجدد

أ- المواطنون

كما يطلق عليهم في بعض الأدبيات المتساكنون، ولطالما شكل المواطنون الطبقة الأكثر هشاشة في المجتمع وهم الفئة الأكثر مطالبة بالحماية الاجتماعية، لكن في ظل تخلي الدولة عن دورها في الحماية الاجتماعية نظرا لثقل التكاليف الاجتماعية التي تراهن عليها هذه الفئات، ومع تحول النظرة التنموية إلى اشباع حاجات المواطنين ظهرت المطالبة بحق العيش الكريم والعدالة والمساواة وتقليص الفوارق الاجتماعية مطلبا أساسيا لهذه الفئات، وأمام الانفتاح العالمي الاقتصادي والثقافي والاجتماعي تعالت الأصوات المطالبة بحقوق الإنسان والتي من أبرزها حق التجمع وتشكيل الجمعيات وضمان حرية التعبير فظهرت الحاجة إلى اشراك المواطنين في العملية التنموية التي تقوم بها الدولة أو الجماعات تحت وطنية، ومن مظاهر اشراك المواطنين هو إنشاء في عديد من الدول مجالس

¹ لمزري مفيدة؛ سالمى وردة، (2020)، الشركات المتعددة الجنسيات واقتصاديات الدول النامية، مجلة إيليز للبحوث والدراسات، 5(1)، ص 141.

المواطنين ومجلس الحي أو ممثل المتساكنين الذي يشارك جنبا إلى جنب الجماعة المحلية مهامها التنموية في إطار ما يعرف بالديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، بهدف توجيه التنمية بما يخدم المصلحة العامة للمواطنين والمساءلة في إطار المشاركة الشعبية في عملية التنمية.

لم تظهر أي نظرية تخص مساهمة المواطنين في التنمية المحلية، ويعود ذلك لشح الدراسات في هذا المجال الذي قد لا يرى الباحثين له أهمية بالغة، أو لحدثة هذا الموضوع، حيث لم يظهر الحديث عن مساهمة المواطنين في التنمية إلا في السنوات القليلة الماضية، ولم يأخذ كموضوع بحث مستقل بل كان تناول هذا الموضوع ثانويا في إطار دراسات لموضوعات أخرى، غالبا ما تعلقت بالديمقراطية التشاركية، أو المواطنة أو التسيير العمومي الجديد.

ب- القطاع الثالث

ظهر هذا القطاع في الدول الغربية منذ القرن الثامن عشر في شكل تعاونيات الإنتاج وجمعيات الاستهلاك لكنه لم يحظى بكثير من الاهتمام في ذلك الوقت، إلا من بعض المؤيدين للإيديولوجية الشيوعية والمدافعة عن حقوق العمال، لكن هذا القطاع زاد الاهتمام به في بداية القرن الواحد والعشرين خاصة بعد الأزمة العالمية 2008، أين أثبت قدرته على الصمود في وجه الأزمات، وتزايد الاهتمام به مع حركات الربيع العربي في أواخر سنة 2010 ومطلع 2011 والذي انتهى بالحركة الشعبية في الجزائر التي عرفت بالحراك الشعبي الذي بدأ في 22 فيفري 2019، كل هذه الحركات كانت تطالب بالحد من السلطة الاستبدادية للدول والمطالبة بتحسين الممارسات الديمقراطية والمشاركة الشعبية في الشؤون المحلية، وقد أسفر عن تغييرات مست جوهر العملية التنموية والفاعلين فيها. سوف تستعرض هذه الدراسة في الفصل اللاحق ماهية هذا القطاع ودوره في تحقيق التنمية المحلية.

المبحث الرابع: آليات عمل الفاعلين في التنمية المحلية

تعدد الفاعلين في التنمية المحلية في إطار تعاون محلي من أجل الحصول على جودة حياة أفضل مما كانت عليه أو على الأقل المحافظة على المستوى المعيشي الذي وصل إليه إقليم معين، يحتاج هذا التعاون إلى إطار تنظيمي معين، يكون من خلال بعض الآليات المستمدة من مبادئ التنمية المحلية وهي اللامركزية والتشاركية والابتكار.

المطلب الأول: آلية اللامركزية

تعريف اللامركزية

"هي نظام إداري يقوم على توزيع السلطات والوظائف الإدارية بين الإدارة المركزية (الحكومة) وهيئات ووحدات إدارية أخرى إقليمية أو مصلحة مستقلة قانونيا عن الإدارة المركزية بمقتضى اكتسابها الشخصية المعنوية مع بقائها خاضعة لقدر معين من رقابة تلك الإدارة." ¹

صور اللامركزية الإدارية:

يصنف الباحثين في الفقه الإداري اللامركزية إلى صورتين هما اللامركزية الإدارية المحلية، واللامركزية الإدارية المرفقية.

اللامركزية الإدارية المحلية أو الإقليمية:

وهي تقوم أساس إقليمي، حيث يقوم مجموعة من الأشخاص المنتخبون محليا من قِبَل السكان المحليين للإقليم بإدارة الشؤون المحلية، في إطار قانوني يُمكن أجزاء محددة من إقليم الدولة (المحافظات . والمدن . والبلدان ... إلخ) باكتساب شخصية معنوية قانونية لها حقوق وواجبات. "والقصد من هذا الاتجاه التشريعي هو قيام الأشخاص في الإدارة اللامركزية بإدارة المرافق المحلية التي يعينها المشرع في النطاق الإقليمي عن طريق مجالس محلية منتخبة تتمتع بالاستقلال إزاء السلطة المركزية

¹ أحمد فايز العجارمة، (2016)، دليلك المبسط إلى اللامركزية في الأردن، تقرير مقدم لمركز العالم العربي للتنمية الديمقراطية، الأردن، ص 10.

مع خضوعها لرقابتها وإشرافها في الحدود التي يبينها القانون"¹. ونجد هذه الصورة من اللامركزية في العديد من دول العالم المعاصر فيما يعرف بالإدارة المحلية أو الإدارة الذاتية مثلما ورد في النظام القانوني الألماني.

اللامركزية الإدارية المرفقية (المصلحية):

ظهرت هذه الصورة من اللامركزية الإدارية بتوسع الرقعة الجغرافية للدولة وتعاضم دورها الذي تجسد من خلال إنشاء العديد من المشاريع والمرافق والمصالح العامة فظهرت بذلك الحاجة إلى إعطاء بعض المرافق والمشاريع شخصية معنوية مستقلة إداريا عن السلطة المركزية للدولة من أجل ضمان السير الحسن لهذه المشاريع والمرافق العامة وتجاوز صعوبات الإدارة المركزية كالبيروقراطية والتعقيدات الحكومية والروتين... لكنها تبقى تحت إشراف السلطة المركزية.

إذن فاللامركزية الإدارية سواء كانت اللامركزية المحلية أو اللامركزية المرفقية فهي تعتمد مبدأ واحد يتمثل في توزيع الوظيفة الإدارية بين السلطة المركزية وهيئات إدارية مستقلة، ويكمن الفرق الجوهرى بينهما في النشأة وحدود الممارسة الإدارية.

وتقوم اللامركزية المحلية على أساس الاعتبارات السياسية التي تسعى لتوسيع ممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي بانتخاب أعضاء المجالس المحلية، ومشاركة السكان المحليين في إدارة شؤونهم، أما اللامركزية المرفقية ترجع لاعتبارات فنية بهدف تجاوز تعقيدات الجهاز الإداري المركزي حيث

¹ سعيد نحيلي، (بدون تاريخ النشر)، اللامركزية الإدارية، مجلة علم الفقه، مجلد المحكمة الأوروبية لحقوق

الانسان، (6)، الموسوعة العربية للنشر، ص 412. أنظر الرابط: [https://arab-](https://arab-ency.com.sy/law/details/25612/6)

[ency.com.sy/law/details/25612/6](https://arab-ency.com.sy/law/details/25612/6) : 2022/01/15.

تعطي لأصحاب الخبرة والمعرفة قدر من الحرية والاستقلالية في تسيير نشاط معين، وهي "تدرس عادة في إطار طرق إدارة المرافق العامة، واللامركزية المرفقية تعد واحدة من هذه الطرق"¹.

الشخص الإداري المحلي يرفع شؤون الأفراد في إقليم محدد، أي أنه مجموعة أشخاص منحوا

الشخصية المعنوية، لكن الشخص الإداري المرفقي يسهر على رعاية مرفق محدد بذاته ويمكن أن تتعدد فروعها إقليمياً. فهو مرفق أو مجموعة مرافق منحت الشخصية المعنوية.

أركان اللامركزية الإدارية (شروط قيامها): يُشترط لقيام اللامركزية الإدارية عناصر أساسية هي:

" وجود مصالح محلية ذاتية مستقلة عن المرافق التي تقدمها الدولة، وأن يتولى إدارة هذه المصالح مجالس إدارية محلية مستقلة تنتخب من الناخبين المسجلين في المنطقة، وألا تخضع أجهزة السلطة المحلية لرقابة صارمة من قبل السلطة المركزية حيث تحقق اللامركزية نوعاً من الاستقلال الذاتي غير المطلق، بمعنى أن السلطة المحلية تبقى خاضعة لرقابة السلطة المركزية أو لرقابة ممثلها المحليين، إلا أن هذه الرقابة لا ينبغي أن تكون حادة."²

أشكال اللامركزية:³

تتعدد أشكال اللامركزية الإدارية حسب ظروف كل دولة ونظامها السياسي، ومنها:

لامركزية جغرافية: وهي ما يطلق عليها الإدارة المحلية ومن أمثلتها البلدية والولاية والمحافظات وفي هذا الشكل تنتقل صلاحيات اتخاذ القرار والإدارة والتمويل ووضع الموازنة الخاصة بالمشاريع والمرافق العامة إلى مجالس محلية ينتخب أعضائها ورؤسائها وتمتلك سلطات تحصيل الإيرادات واتخاذ

¹ أحمد فايز العجارمة، (2016)، دليلك المبسط إلى اللامركزية في الأردن، ص 11.

² سعيد نحيلي، اللامركزية الإدارية، ص 412. أنظر الرابط:

<https://arab-ency.com.sy/law/details/25612/6>: 2022/01/15.

³ أحمد فايز العجارمة، (2016)، دليلك المبسط إلى اللامركزية في الأردن، ص 12-13.

القرارات الاستثمارية الخاصة بها بصورة مستقلة عن الحكومة المركزية وهي شكل اللامركزية الإدارية التي تؤسس بشكل صحي للمركزية السياسية.

التفويض: وهو شكل أوسع من أشكال اللامركزية الإدارية حيث تخول الحكومة المركزية جهة شبه مستقلة للقيام بصنع القرارات المحلية وإدارة الوظائف العامة على صعيد المحلي إذ تكون تلك الجهة غير محكومة بشكل كامل من قبل الحكومة المركزية إلا أنها مسؤولة اتجاهها وتخضع لمحاسبتها ويعد أضعف أشكال اللامركزية الإدارية حيث يتم إعادة توزيع صلاحيات اتخاذ القرار والإدارة المالية على المستوى المحلي من قبل الحكومة المركزية لتوانتا بمسؤولين حكوميين يعملون تحت اشراف الحكومة المركزية في الاقاليم والمحافظات.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك دول تقوم على أساس لا مركزية سياسية وهي عملية قانونية لتوزيع الوظائف سواء التشريعية أو تنفيذية أو القضائية ما بين الحكومة في الدولة والسلطات التابعة لها وهي ما يطلق عليها الاتحاد الفيدرالي مثل الولايات المتحدة الأمريكية والامارات المتحدة.

اللامركزية مزايا وعيوب:¹ للمركزية مزايا تتلخص في:

✓ الحد من الانفراد بالسلطة وتزيد المشاركة في اتخاذ القرارات وتساعد على مشاركة السكان المحليين في مشاريع التنمية.

✓ تسهل الإجراءات والعمل ككل، وتخفف العبء عن الإدارات العليا من خلال تحقيق السرعة في إنجاز العمل بكفاءة وفعالية وتسهل التنسيق بين دوائر الدولة.

✓ تعزز الوحدة الوطنية وترفع الروح المعنوية للإدارات الدنيا وتزيد خبرتهم.

لكن للامركزية عيوب وسلبيات منها:

¹ أحمد فايز العجارمة، (2016)، دليلك المبسط إلى اللامركزية في الأردن، ص 13-15.

✓ تؤدي لإضعاف السلطة المركزية وإضعاف تنفيذ سياسات الدولة من خلال تجاوز إدارات الأقاليم للخطط الموضوعة في المركزية بالإضافة إلى الحاجة لزيادة الرقابة على الإدارات المحلية.

✓ كما أنها تؤدي إلى ميل الإدارة المحلية للاستقلالية وعدم الرجوع للسلطة المركزية.

ولا شك أن هذه الانتقادات والمحاذير والسلبيات مبالغ فيها إلى حد كبير ويمكن علاجها عن طريق الرقابة أو الوصاية الإدارية التي تمارسها السلطة المركزية على الهيئات اللامركزية والتي تضمن وحدة الدولة وترسم الحدود التي لا تتجاوزها تلك الهيئات في جانب آخر يمكن سد النقص في خبرة الهيئات اللامركزية من خلال تدريب أو معاونة الحكومة المركزية مما يقلل من فرص الاسراف في النفقات والاضرار بخزينة الدولة.

إن اللامركزية الإدارية هي ضرورة ديمقراطية فاذا كان الشعب يشرف على شؤونه العامة عن طريق البرلمان فإنه يشرف عليها محليا بواسطة وممثليه.

اللامركزية والتنمية المحلية

ازداد دور الحكومة في مجال تزويد السكان بالخدمات المحلية الأساسية كالتعليم والصحة والمياه والكهرباء وشبكات النقل إلى آخره وقد أدى هذا التزايد في المسؤوليات إلى تركيز سلطة صنع القرار التنموي في يد الحكومة مما نجم عن هذا الوضع ثغرات ومشكلات تنموية عديدة كان من أهمها:

✓ ازدياد حدة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية المكانية سواء على مستوى المناطق أو المحافظات أو المراكز وغيرها من التجمعات السكانية، والتأخر في البث في قضايا المواطنين.

✓ تفشي بيروقراطية وإعاقة التنمية المحلية الأمر الذي جعل الهيئات الأهلية والشرائح السكانية في كثير من الأحيان غير راضية عن القرارات التنموية المركزية نظرا لأن هذه القرارات غالبا ما تكون بعيدة عن حاجات ومشكلات ومصالح السكان المحليين في المستويات المكانية المختلفة.

إن التحول الإداري من المركزية إلى اللامركزية سيساعد على:

✓ الإفادة من القدرات المحلية لتلبية الاحتياجات الأساسية سيقبل من التباينات والفوارق الاقتصادية فيما بين المناطق والمحافظات والمركز .

✓ سيقرب الإدارة من السكان عن طريق خلق هياكل محلية لإدارة الشؤون العامة المحلة.

✓ تفعيل دور المشاركة الشعبية في جهود التنمية المحلية والتي تقود إلى مشاركة السكان في جميع الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم ونوعية الحياة التي يعيشونها معتمدين على مبادراتهم الذاتية.

✓ زيادة التعاون والمشاركة بين السكان مما يساعد على نقل المواطنين من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفاعلة وزيادة الحرص على المحافظة على المشروعات التي يساهمون في تخطيطها وتنفيذها.

✓ تواجه المجالس المحلية دوافع أكبر لتخصيص الموارد والكوادر البشرية المرتبطة بالخدمات الأساسية والبنية التحتية الموجهة للطبقة الفقيرة.

✓ تعمل على لمس أدق الاحتياجات التنموية لأن المجالس المحلية تتعاطى مع المتغيرات والظروف المحلية ما يجعلها تلبى تطلعات سكانها.

✓ تمتلك المجالس المحلية قدرة أكثر على تنسيق البرامج التنموية على المستوى المحلي مما يضمن علاقة تكاملية ما بين تلك البرامج وليس علاقة تنافسية.

✓ تتمتع المجالس المحلية بقدره أكثر على جني الضرائب جبي الضرائب والرسوم بسبب قربها من المواطن وقدرة المواطن على لمس أثر الضرائب التي يدفعها على جوده الخدمات المحلية.

✓ تمتلك المجالس المحلية دافعا أكبر من مؤسسات الحكومة المركزية للعمل على تنظيم المرافق على المستوى المحلي.

المطلب الثاني: اللامركزية والتخطيط التشاركي:

مما لا شك فيه أن هناك علاقة وثيقة بين اللامركزية والتخطيط التشاركي لأن اللامركزية تهدف إلى تقريب الإدارة من السكان المحليين وتسعى إلى تحقيق التنمية المحلية من خلال إشراك السكان المحليين في تطوير الخطط الاستراتيجية لمجتمعهم المحلي.

أهمية التخطيط التشاركي:1

عُرِفَت في برنامج الأمم المتحدة للإِنماء (1995) بأنها عملية من خلالها يتم إشراك أصحاب المصالح والسكان المحليين الذين يؤثرون ويشتركون في مراقبة واتخاذ القرارات الخاصة بتنمية المجتمعات المحلية مع السلطات الرسمية. وتكمن أهمية هذه العملية في اشتراك المواطنين في عملية اتخاذ القرارات وفي تخطيط وتنفيذ برامج التنمية المحلية، كذلك اشتراكهم في تقييمها والاستفادة منها، كما أنها تعمل على تحويل جزء من مهام مشاركة اتخاذ القرار إلى السكان المحليين أو/ والفئات الأقل تمثيلاً بالمجتمع المدني.

فوائد التخطيط التشاركي:2

- ✓ يعمل هذا النهج التشاركي على تدريب وتوليد جيل جديد من المخططين والمصممين لتنمية المجتمع بحيث يضمن تجاوب المخطط للاحتياجات الاجتماعية.
- ✓ يجب على المجتمعات المحلية أن تحفز مفهوم العمل التطوعي وهذا يغطي بشكل واسع كثيرا من المنظمات الغير حكومية التي تسعى إلى المشاركة في التنمية المحلية.
- ✓ تعتبر مشاركة المواطنين أساس لتحسين ورفع كفاءة تنفيذ خطة التنمية للمنطقة والتأثير في فعاليات التطوير والاستمرارية من خلال تضمين الموارد والمهارات المحلية.

¹ أحمد فايز العجارمة، (2016)، دليلك المبسط إلى اللامركزية في الأردن، ص 18.

² نفسه، ص 20-21.

✓ تساعد المشاركة في تعزيز الكفاءة الإدارية المحلية وتطور قدرات المواطنين المحليين لإدارة عمليات التفاوض في إعداد خطط التنمية.

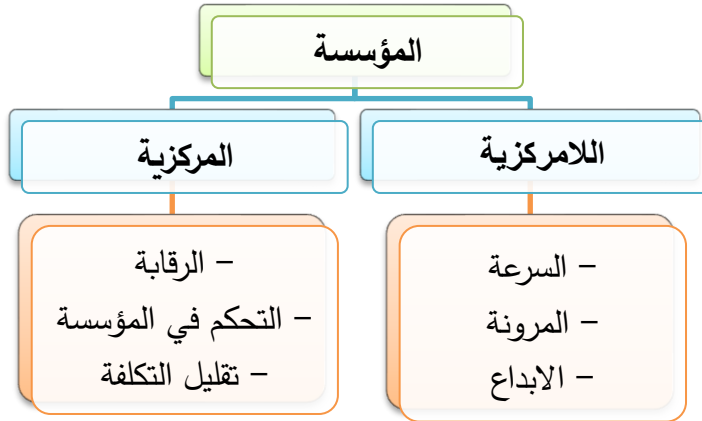
✓ المشاركة يمكن أن تؤدي إلى استهداف احتياجات المواطنين والفقراء من فئات المجتمع عن طريق مشاركتهم في لجان الندوات العامة ولجان اتخاذ القرار.

✓ المشاركة تمكن من تأمين استمرارية الدعم من السكان المحليين وأصحاب المصالح لمشروعات التنمية بالمجتمع المحلي.

المطلب الثالث: آلية الابتكار.

يرى بعض الباحثين أن اللامركزية تخدم الابتكار وذلك لما توفره اللامركزية من سرعة ومرونة في الأداء حيث يتم التركيز على الهدف الذي تصبوا إليه المؤسسة بدل التركيز على الرقابة والتحكم في المؤسسة. ويوضح الشكل أدناه علاقة الابتكار باللامركزية.

الشكل (01): علاقة الابتكار باللامركزية.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على أحمد فايز العجارمة، (2016)، دليلك المبسط إلى

اللامركزية في الأردن، تقرير مقدم لمركز العالم العربي للتنمية الديمقراطية، الأردن.

تؤدي اللامركزية إلى تحقيق كفاءة إدارية من خلال ما توفره من سرعة ومرونة وإبداع، ما يؤدي بدوره إلى تحقيق التنمية المحلية من خلال ما تساهم به اللامركزية في دعم الابتكار وفعالية إدارة السكان لشؤونهم المحلية.

وقد أجمع أغلب الباحثين الاقتصاديين على أن دور الابتكار في رفع معدل النمو الاقتصادي ودفع التنمية أصبح من مسلمات علم الاقتصاد وأدبيات التنمية، وذلك يعود لما أثبتته التجارب الدولية والدراسات النظرية حول أهمية الابتكار ودوره في التنمية، من خلال ما يقدمه الابتكار من حلول للمشكلات التي تتعرض لها الشركات والمؤسسات والمجتمعات، فالابتكار يؤدي إلى زيادة الأرباح من خلال عزو أسواق جديدة، أو رفع الكفاءة في الأداء، أو تقديم منتجات جديدة أو تحسين تلك الموجودة في السوق، بالإضافة إلى أنه قد يوفر حلول على المدى المتوسط والطويل الأجل، سنعرض دور الابتكار في التنمية المحلية بشيء من التفصيل في الفصل الثالث من هذه الأطروحة باعتباره أحد متغيرات الدراسة.

خاتمة الفصل الأول

تسعى كل المجتمعات الإنسانية لتحقيق الرفاه، ولقد تعددت آراء الباحثين المجسدة بكتابتهم المختلفة على مر العصور حول الرفاه الإنساني، الذي أخذ أبعاداً مختلفة ومفاهيم متعددة تصب كلها في تحسين حياة الإنسان، والتنمية من أكثر هذه المفاهيم حداثة وانتشاراً في الأدبيات العلمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، والتي نالت قسطاً وافراً من اهتمام الباحثين والدارسين ومختلف الهيئات الحكومية والوطنية والدولية التي تعمل على تجسيد هذا المفهوم واقعياً، فتعددت التجارب في مختلف الأقاليم الدولية والوطنية والمحلية، ما أنتج كما هائلاً من النتائج المتباينة التي طورت المفهوم في مختلف أبعاده (الاقتصادية، الاجتماعية، المكانية، الزمنية، الثقافية والبيئية،.....) واتجاهاته (من أسفل إلى أعلى/ ومن أعلى إلى أسفل) وتعددت آلياته (تشاركية، اللامركزية، الديمقراطية، الالكترونية، الحوكمة الراشدة، الحوكمة المفتوحة....)، كما تعدد المتدخلون فيه (قطاع خاص، قطاع عام، قطاع ثالث، مجتمع مدني، اقتصاد اجتماعي، قطاع تضامني، منظمات غير حكومية، منظمات غير ربحية، مواطنون، مجالس محلية....)، وهذا ما زاد الجدل القائم حول مفهوم التنمية، لكن اتجهت أغلب آراء الباحثين إلى أن التنمية مفهوم متطور وغير ثابت، وأن التنمية ضرورية لتحسين حياة الناس وهي عملية لا تحدث من تلقاء نفسها وهو جوهر اختلافها عن النمو الذي يعتبر عملية تلقائية، كما أجمع الباحثين على أن فعالية التنمية تزيد بزيادة الحرية الاقتصادية (اقتصاد السوق والقطاع الخاص) والحرية الاجتماعية (حق التجمع وتكوين الجمعيات والمنظمات الاجتماعية) والحرية السياسية (الديمقراطية بنوعها التمثيلية والتشاركية)، الحرية الإدارية (اللامركزية والمشاركة المحلية)،.... في إطار تنظيم الدولة والحكومة المركزية، فالتنمية هي عملية تحرير الإنسان من القيود الاقتصادية والاجتماعية والإدارية وحتى السياسية من أجل توفير الفرص الاستثمارية للأفراد للمبادرة بإحداث التغيير الإيجابي في مختلف مجالات الحياة. وفي إطار مفهوم التنمية الحديث يكمن دور الدول في

ضمان إطار قانوني مرن ينظم عمل مختلف الفاعلين في التنمية خاصة على المستوى المحلي، باعتبار التنمية المحلية هي نموذج التنمية الفعّال في تحقيق الرفاه الإنساني، من خلال توسيع مشاركة الأفراد في عملية التغيير بتضافر الجهود والامكانيات واستفادة الجميع من النتائج المحققة.

يعترف الباحثين بأن هناك تباين في الجهد المبذول (العمل، البحث والتطوير، التنظيم، الابتكار) والإمكانيات المتوفرة (إمكانيات طبيعية، بشرية، ثقافية، ...) والنتائج المحققة (الثروة، الرفاهية، إشباع الرغبات، المعرفة...)، هذا ما أدى إلى الاعتراف بأن التنمية تحدث بوتيرة غير مطرّدة تختلف من مجتمع لآخر، كما يجادل الباحثون الاقتصاديون بأن التنمية المحلية ضرورية باعتبارها جزء من الكل المتباين الأجزاء، هذا التباين تسعى التنمية أحيانا إلى تقليصه (كالفوارق الاجتماعية، التوزيع الغير العادل للدخل والثروة، الاحتكار، والمنافسة الغير العادلة، التباين الإقليمي....)، كما تسعى التنمية أحيانا إلى تميمه (كالتنوع الثقافي والعرقي، تنوع الموارد الطبيعية، تنوع الثروات، تنوع الأنشطة الاقتصادية، التنوع الاجتماعي...)، فترتب عن ذلك الدعوة إلى إشراك مختلف الفاعلين في التنمية المحلية وأحقية المساواة في نتائجها، وظل الجدل قائما في الأدبيات الاقتصادية لفترة طويلة من الزمن يعود من تاريخ العصور القديمة حول فاعلين رئيسيين هما القطاع الخاص والدولة، لكن مع بداية القرن الواحد والعشرين ظهر متدخل جديد هو القطاع الثالث، والذي سنناقشه في الفصل التالي لهذا البحث.

الفصل الثاني

القطاع الثالث والاقتصاد الاجتماعي التضامني..

مقدمة الفصل الثاني

شهد العالم أزمة خانقة في مطلع 2008 عرفت بأزمة الرهن العقاري التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي أدت إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي العالمي، وتأثرت العديد من البلدان بهذه الأزمة بفعل العولمة والانفتاح على الأسواق العالمية والاندماج في سلاسل القيمة العالمية وفي نظام الاقتصاد الدولي، بعض هذه البلدان كانت أقل تضرراً، ودفعت هذه الأزمة بالعديد من الحكومات للتفكير في حلول للخروج من الأزمة وإعادة بعث الانتعاش الاقتصادي كما شهد التاريخ للدول بضرورة التدخل في الشؤون الاقتصادية أثناء حدوث الأزمات الاقتصادية، لكن هذه المرة ظهر متدخل جديد وهو المنظمات الغير ربحية والمنظمات الغير حكومية والتي تعرف بالقطاع الثالث وذلك من خلال التقارير التي تقدمها ومساهمتها في الوعي الشعبي المعزز بشبكة الاتصالات والمعلومات، هذه الحركة الشعبية المنبثقة عن المبادرات الفردية والطوعية الهادفة للمشاركة في الشؤون المحلية والدولية، دفعت بالحكومات إلى التفكير في دورها في التنمية، وبذلك قدمت أبحاث ودراسات عديدة تهدف إلى دراسة مساهمة القطاع الثالث في التنمية عامة والتنمية المحلية خاصة، ورغم اعتراف عدة دول بالقطاع الثالث في دساتيرها إلا أن هناك تمايز واضح بين المفاهيم أو تداخلها فيما بينها، لذا سنتطرق الدراسة في هذا الفصل بدراسة ماهية القطاع الثالث لتوضيح الحدود المفاهيمية النظرية له مع التركيز على الاقتصاد الاجتماعي التضامني باعتباره أحد متغيرات موضوع هذه الدراسة، ثم تعرض الدراسة مساهمة الاقتصاد الاجتماعي التضامني في التنمية المحلية باعتباره أحد الفاعلين في التنمية المحلية، ليتم ختم هذا الفصل بعرض تجارب بعض الدول في الاقتصاد الاجتماعي التضامني.

المبحث الأول: ماهية القطاع الثالث

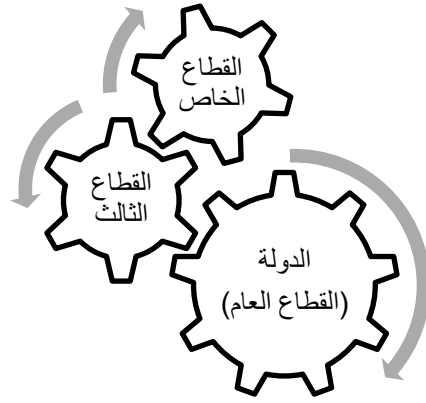
كثر الحديث في الأدبيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية عن ما يعرف بالقطاع الثالث والذي اعتبرته العديد من الحكومات (كندا فرنسا البرازيل اسبانيا المغرب...)، والهيئات العالمية (منظومة العمل الدولية، المجلس الاقتصادي الاجتماعي الأوروبي...) أنه دعامة التنمية نظرا لما يقدمه من سلع وخدمات تصب في اشباع حاجات انسانية واجتماعية واقتصادية والمقدمة من طرف مؤسساته (الجمعيات، التعااضديات، المؤسسات الخيرية، التعاونيات) المعروف عنها أنها لا تسعى إلى تحقيق الربح لذلك يطلق عليها أيضا المؤسسات الغير ربحية، رغم أنها قد تحقق أرباحا عرضية نتيجة لنشاط المنظمة والذي لا يمكن بأي حال من الأحوال توزيعه على المنخرطين أو ممثليهم بل يجب إعادة استثماره في نشاطات المنظمة، ويطلق على القطاع الثالث عدة مسميات منها القطاع الشعبي، القطاع الأهلي، قطاع الاقتصاد الاجتماعي، قطاع الاقتصاد التضامني، ويتشابه مع مسميات أخرى كالمجتمع المدني، القطاع الخيري، القطاع الغير ربحي، القطاع الغير حكومي... لكن السؤال المطروح: هل كل هذه المصطلحات تشير إلى نفس المعنى وتدل على نفس المفهوم؟ أم أنها مصطلحات مختلفة تحمل معاني مختلفة، وما مدى اختلاف هذه المفاهيم من حيث دلالاتها؟ للإجابة على هذا التساؤل كان لابد من عرض كل مفهوم على حدى، بغية تحليل دلالاته وتوضيح حدوده وفقا للأدبيات النظرية والأطر العلمية التي تعرضت لدراسة هذه المصطلحات، ما يسمح باستنباط أكثر دقة ووضوحا للمفهوم وضبطا لدلالاته وتجاوز الخلط في استعمال المفاهيم في دلالات غير دلالاتها الحقيقية، خاصة تلك المصطلحات التي هي من متغيرات الدراسة.

المطلب الأول: تعريف القطاع الثالث

هو القطاع الرابط بين المجتمع والقطاع الخاص والقطاع العام ويسعى إلى تقليل الإقصاء والتهميش والصراعات الطبقيّة في المجتمع والحروب الأهلية بإرساء هيئات فعالة تقوم على مبدأ الحوار والعدالة

والمشاركة الحرة والطوعية والتسيير الديمقراطي، وأطلق عليه أيضا اسم القطاع الشعبي، القطاع الأهلي، القطاع الغير ربحي، القطاع الغير حكومي.... الخ. ومن هذا المنطلق فإن القطاع الثالث هو دعامة التنمية المستدامة لما يحمله من أهداف ومساعي إلى جانب كل من الدولة والقطاع الخاص.

شكل 02: العلاقة بين القطاع الثالث والقطاع الخاص والقطاع العام



المصدر: الباحثة

يختلف حجم القطاعات الثلاثة من دولة إلى أخرى، ويختلف دور القطاع الثالث باختلاف درجة حرية تأسيس المنظمات غير الحكومية وعلاقتها بالدولة والهيكل القانوني التنظيمي لمؤسساته.

المطلب الثاني: مؤسسات القطاع الثالث

أ- الجمعيات:

تعتبر الجمعيات أحد أهم المؤسسات المكونة للقطاع الثالث والتي يختلف دورها باختلاف طابع النشاط الذي تكتسبه قانونا عند تأسيسها، وتعرف الجمعية "هي كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة تتألف من أشخاص طبيعية أو اعتبارية بغرض غير الحصول على ربح مادي".¹

¹ توفيق حسن فرج؛ محمد يحي مطر، (1988)، *الأصول العامة للقانون*، الدار الجامعية، بيروت، ص 314.

وتعرف الجمعيات بأنها "منظمات اجتماعية لا تهدف إلى الربح والعمل فيها يقوم على أساس تطوعي وتهدف إلى تقديم خدمات عديدة ومتنوعة يحتاج إليها المجتمع، ويتاح لأعضاء هذه الجمعيات وللناس الاشتراك في جميع مراحل العمل في هذه الجمعيات، يطلق عليها في الولايات المتحدة اسم القطاع الثالث على أساس أن الدولة هي القطاع الأول، والقطاع الخاص الهادف إلى الربح هو القطاع الثاني"¹

وقد عرفت المحكمة الدستورية في مصر على أنها " هي واسطة العقد بين الفرد والدولة إذ هي الكفيلة بالارتقاء بشخصية الفرد بحسبانه القاعدة الأساسية في بناء المجتمع عن طريق بث الوعي ونشر المعرفة والثقافة العامة ومن ثم تربية المواطن على ثقافة الديمقراطية والتوافق في إطار من الحوار الحر والبناء وتعبئة الجهود الفردية والجماعية لإحداث مزيد من التنمية الاجتماعية والاقتصادية معا والعمل بكل الوسائل المشروعة على ضمان الشفافية والتأثير في السياسات العامة وتعميق مفهوم التضامن الاجتماعي ومساعدة الحكومة عن طريق الخبرات المبذولة والمشروعات التطوعية على أداء أفضل للخدمات العامة والحث على حسن توزيع الموارد وتوجيهها وعلى ترشيد الإنفاق العام"²

من التعريفات السابقة نستخلص أن:

- ✓ الجمعيات هي واسطة قانونية بين الدولة والمجتمع.
- ✓ تساهم الجمعيات إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- ✓ تنشأ الجمعيات لغرض غير مريح.
- ✓ تقدم خدمات للمجتمع وتنشر الوعي والثقافة والمعرفة.

¹ مدحت محمد أبو النصر، (2007)، *إدارة منظمات المجتمع المدني*، إيتراك للطباعة والنشر، القاهرة، ص 81.

² إبراهيم محمد حسنين، (2006)، *أثر الحكم بعدم دستورية قانون الجمعيات الأهلية*، دار الكتب القانونية،

مصر، ص 1.

✓ تعمل الجمعيات على مساعدة الدولة عن طريق تعبئة الجهود الفردية والجماعية عن طريق الخبرة والمشاريع التطوعية، وإرساء الحوار ومبادئ الحكم الراشد.

✓ الجمعيات تقوم على مبادئ الديمقراطية، التطوع، حرية الانخراط، التضامن، الشفافية، العدالة الاجتماعية، الاستقلالية.

✓ تنشط الجمعيات في مجالات مختلفة اجتماعية، اقتصادية، دينية، ثقافية، رياضية، علمية، فنية، تربية، خيرية، إنسانية.

ب- الفرق بين الجمعيات والمنظمات الأخرى

تمييز الجمعيات عن الأحزاب

يعرف الحزب السياسي بأنه: "جماعة منظمة من المواطنين تسعى بالطرق المشروعة للوصول إلى مقاعد الحكم أو الدفاع عن يتربعون عليها".¹

ومن أهم ما يميز الجمعيات عن الأحزاب هو " أن نشاط الجمعيات عموما يكون ذو طابع اجتماعي أو ثقافي أو تربوي أو ديني، في حين الأحزاب نشاطها سياسي، ونشاط الجمعيات يكون محليا أو جهويا أو وطنيا، أما الأحزاب فنشاطها يكون وطنيا، تتشكل الجمعيات من أشخاص طبيعية أو معنوية، بينما تتشكل الأحزاب من الأشخاص الطبيعيين فقط، كما يمكن للشخص أن ينخرط في أكثر من جمعية ويحظر عليه الانخراط في أكثر من حزب".²

ت- تمييز الجمعيات عن النقابات

¹ ماجد راغب الحلو، (1993)، *القانون الدستوري*، دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية، ص 122.

² سيد علي فاضلي، (2009)، *نظام عمل الجمعيات في التشريع الجزائري*، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق تخصص قانون دستوري، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص 11.

"يقصد بالنقابة كل جماعة منظمة ومستمرة لأصحاب مهنة معينة، تهدف إلى الدفاع عن مصالح

أعضائها وتحسين مستواهم الثقافي والاجتماعي والاقتصادي".¹

ويتمثل العمل النقابي في "الدفاع عن مصالح العمال والمستخدمين الجماعية والفردية والتكفل

بقضاياهم وحل مشاكلهم وتمثيل أعضائها أمام السلطات والتقاضي باسمهم، في حين أن الجمعيات

مجال عملها مفتوح".²

ج- تمييز الجمعيات عن التعاضديات

عرف التشريع الجزائري التعاضديات بأنها "جمعيات وأنها تؤسس طبقاً لأحكام الجمعيات،"³ وتتشكل

التعاضدية من انخراط العمال الأجراء في المؤسسات والإدارات والمقاولات أو المتقاعدون وأصحاب

المعاشات أو المجاهدون وأرامل الشهداء.

وتهدف التعاضديات إلى تقديم خدمات لأعضائها وذوي الحقوق منهم حسب ما تنص عليه الشروط

والكيفيات المحددة في قانونها الأساسي مثل:

- الأدياء المرتبطة بالتأمين على المرض.

- الزيادة في المعاشات.

- أدياءات في شكل مساعدات وقروض

- خدمات ذات طابع اجتماعي.

- خدمات في مجال الصحة.

¹ رجب حسن عبد الكريم، (2007)، الحماية القضائية لحرية تأسيس وأداء الأحزاب السياسية، دار النهضة

العربية، الطبعة 1، القاهرة، ص 30.

² سيد علي فاضلي، المرجع نفسه، ص 12.

³ القانون 33/90 المتعلق بالتعاضديات الاجتماعية، الجريدة الرسمية، عدد 56، الصادرة في 25 ديسمبر

1990.

- خدمات في شكل أنشطة ثقافية ورياضية وسياحية.

وبالتالي نستخلص مما سبق أن مجال نشاط التعاضديات محدود ولا تستفيد من نشاطها إلا فئات معينة محدودة هذا إذا ما قورنت مع الجمعيات.

د- تمييز الجمعيات عن التعاونيات

التعاونيات ومجموعات التعاونيات التحضيرية تستهدف في مهمتها الاقتصادية أساسا ما يلي:
القيام بعملية الإنتاج أو تسهيلها عمليات التحويل والشراء أو البيع، تخفيض سعر التكلفة والبيع لبعض المنتجات وبعض الخدمات لفائدة أعضائها وبفضل مجهودهم المشترك، وذلك عن طريق قيامهم بمهام المقاولين أو الوسطاء والذين تنقل أجورهم أسعار التكلفة أو البيع أو لتحسين جودة المنتجات المقدمة لأعضائها وما ينتجه هؤلاء الآخرون ويقدمونه للمستهلكين، تستهدف التعاونيات ومجموعات التعاونيات التحضيرية تحسين شروط المعيشة والعمل لأعضائها ولهذا الغرض يمكنها من أن تقوم بما يلي:

- تنظيم الحياة الجماعية وأوقات الفراغ لفائدة أعضائها وأسرههم.
- أحداث كل تجهيز أساسي وكل نشاط من شأنهما أن يسهل لأعضائها شراء المواد الاستهلاكية.
- اتخاذ كل مبادرة ترمي إلى تحسين المستوى الثقافي لأعضائها وأسرههم.
- أحداث كل تجهيز أساسي وكل نشاط من شأنهما شراء المواد الاستهلاكية لأعضائها.
- اتخاذ كل مبادرة ترمي إلى تحسين المستوى الثقافي لأعضائها وأسرههم.
- تأمين التكوين المهني ومحو الأمية لأعضائها وأسرههم.
- إعلام لفائدة اعضائها وأسرههم.

إن التعاونيات ومجموعات التعاونيات التحضيرية هي شركات مؤسسة من أعضائها المنظمين إليها بكل حرية.

تشجع الدولة تعاونيات ومجموعات التعاونيات التحضيرية مساعداتها المالية والتقنية والإدارية. وبصفة خاصة تعفى التعاونيات ومجموعات التعاونيات التحضيرية وكذلك اتحادات التعاونيات المنصوص عليها في اثنائه من الضريبة المتعلقة بالنشاط التجاري في نطاق التشريع الجاري العمل به على ذلك فإنه يمكن تطبيق على تلك الأنواع الفوائد المخفضة الخاصة بالقروض المصرفية التي تمنح لهم التعاونيات وكذلك مجموعات التعاونيات التحضيرية فروع النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كل شريك صوتا واحدا في الجمعية العامة التعاونيات التحضيرية تضم وقت أعضاء من الأشخاص المعنويين وأعضاء من الأشخاص الطبيعيين خصص بموجبها ونخلص إلى أن التعاونيات هي جمعيات تهدف إلى تلبية حاجات المشتركين فيها.

المطلب الثالث: هيكل القطاع الثالث

"وقد أثارت فكرة مباشرة الجمعيات للأنشطة التجارية جدلا كبيرا في الفقه الفرنسي بين مؤيد ومعارض فيستند الفقهاء الراضون لمنح صفة التاجر للجمعية على عدة نقاط أهمها:

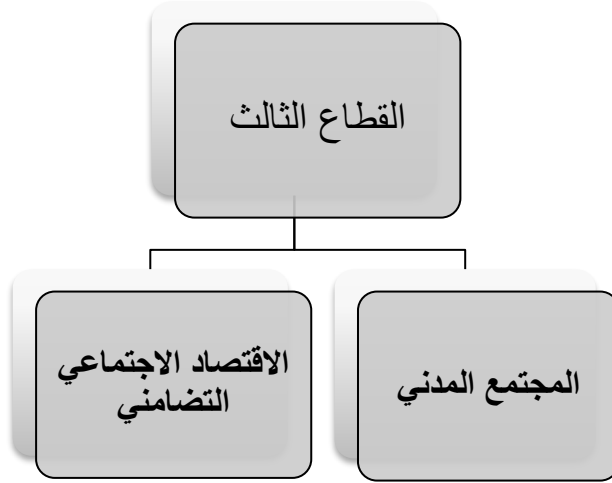
الجمعية تنتمي إلى قطاع وسط بين القطاع العمومي والقطاع التجاري والاعتراف لها بالصفة التجارية يجعلها تنتقل من قطاع الوسط إلى القطاع التجاري، هذا الانتقال من شأنه إحداث خلل في النظام الاجتماعي في الدولة الفرنسية"¹. ومن أجل فك هذا الجدل بين المؤيدين والمعارضين يجب إخضاعها لتنظيم خاص يجمع ما بين الهيكل القانوني ونوعية النشاط.

ومما سبق يتضح أنه يجب إخضاع مؤسسات القطاع الثالث لدائرتين تنظيميتين تكونان كالآتي:

¹ نور الدين تواتي، (2006)، *الجمعيات وقانون المنافسة*، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، بن عكنون، جامعة الجزائر، ص 11.

المجتمع المدني + الاقتصاد الاجتماعي التضامني = القطاع الثالث.

شكل 03: هيكل القطاع الثالث



المصدر: الباحثة

يتشكل القطاع الثالث من قطاعين هما قطاع المجتمع المدني وقطاع الاقتصاد الاجتماعي التضامني، رغم أن كلاهما ينتمي للمؤسسات الغير الربحية والغير حكومية، إلا أن لهما أدوار مختلفة في المجتمع والتنمية بسبب الاختلافات الجوهرية بينهما، وهذا ما لم تتعرض له أي دراسات بحثية في هذا الصدد، بل يذهب كثير من الباحثين إلى أن المجتمع المدني والقطاع الثالث، والاقتصاد الاجتماعي التضامني، مصطلحات تحمل نفس المفهوم، لكن سوف نعرض هذه الاختلافات في الأسطر اللاحقة.

أ- المجتمع المدني:

يمثل الرابط بين الدولة والمجتمع، ورغم وجوده منذ القدم، إلا أنه لم يتم الاعتراف به إلا في السنوات الأخيرة مع تصاعد حركات التضامن والتعاون في السنوات القليلة الماضية أين سببت ضغطا للحكومات أما مفهوم المجتمع المدني فتعود نشأته إلى العصر السادس قبل الميلاد.

– نشأة مفهوم المجتمع المدني:

"يجمع كثير من الباحثين على النشأة الغربية لمفهوم المجتمع المدني civil society، الأمر الذي يجعل من الصعب البحث عن دلالات هذا المفهوم في اللغة العربية، ويلاحظ وجود تقارب، أو شبه تطابق بين الاشتقاق اللغوي وبين المعنى الاصطلاحي لهذا المفهوم في أغلب اللغات الغربية؛ فمصطلح citizen يحمل في مضمونه معنى «المواطنة» زيادةً على معنى «المدني»، ولفظ «المواطن» باللاتينية «civic» مشتق من «مدينة»، والمواطن burger بالألمانية مشتق من مدينة burg أيضاً، في حين لا تحمل كلمة «مدينة» أو «مدني» في اللغة العربية أي إشارة إلى مسألة المواطنة، وهذا يؤكد أنه من غير المفيد تتبع تطور دلالات هذا المفهوم في اللغة العربية، حتى في اللغات الأجنبية لا يبدو أن البحث عن الأصل اللغوي للمفهوم كثير الفائدة، إذ يلاحظ أن معظم المعاجم والموسوعات الأجنبية تخلو من الإشارة إلى مصطلح «المجتمع المدني»¹

"أرجع بعض المفكرين والباحثين ظهور مفهوم المجتمع المدني إلى الفلسفة اليونانية القديمة،" قد اعتبره أرسطو مجموعة سياسية تخضع للقوانين، فأرسطو لم يفرق بين الدولة والمجتمع المدني، حيث تطابق المفهومان في نظره، ودعا أرسطو إلى تكوين مجتمع سياسي تسود فيه حرية التعبير عن الرأي ويقوم بتشريع القوانين لحماية العدالة والمساواة، إلا أن المشاركة في هذا المجتمع السياسي تقتصر على النخبة، ويحرم منها ومن حق المواطنة العمال، الأجانب والنساء"²

¹ محمود حديد، (بدون تاريخ نشر)، *المجتمع المدني*، الموسوعة العربية، المجلد 18، ص 266. أنظر الرابط: <http://arab-ency.com.sy/ency/details/10549/18>: 20/03/2021.

² مي رأفت عامر، (22/06/2019)، *التأصيل النظري لمفهوم المجتمع المدني Theoretical Foundations of Civil Society*، الموسوعة السياسيّة، أنظر الرابط:

<https://political-encyclopedia.org/dictionary/>:
التأصيل النظري لمفهوم المجتمع المدني:

ويرجع باحثين آخرين ظهور هذا المصطلح عند الرومان الذين استعملوا هذا المصطلح، ليس بمفهومه الحالي، ولكن لتمييز العرق الروماني الخالص عن البرابرة.¹

ورغم أن مصطلح المجتمع المدني تبلور مع تطور الفكر السياسي الغربي الحديث منذ عصر النهضة، إلا أن خروجه إلى الواجهة كان بشكل خاص بعد تحدي حركة التضامن العمالية للنظام في بولندا في نهاية السبعينات (ضمت ملايين العمال والمتقنين) ولهذا تحدث الباحثون عما سمّوه بالمجتمع المدني الأول والثاني، فالأول هو ذلك الذي تبنته أوروبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر والثاني هو ذلك الذي تبنته بعض القوى في أوروبا الشرقية كبولندا وأمريكا اللاتينية ثم الوطن العربي وكان ذلك مع مطلع الثمانينات من القرن الماضي، فالبدايات الأولى لظهور مصطلح المجتمع المدني كانت من تلك التجارب التي عاشتها البلدان الغربية منذ قرون مضت، حيث لعبت كل من الأنظمة الليبرالية والرأسمالية والعلمانية، دوارا بارزا في ذلك حيث انتشر تداول هذا المصطلح في أوروبا خلال القرن السابع عشر مع نشوء الاتجاهات الديمقراطية التي تولدت نتيجة الحكم المطلق ونفوذ الكنيسة وهيمنة الإقطاع آنذاك حيث بادرت الطبقة المتوسطة (البرجوازية) إلى خوض صراع تاريخي للفصل بين *المدني* و*الكنيسي*، اللذان كانا كليهما ينتمي إلى وجهة سياسية واحدة آنذاك كالإمبراطور أو الملك مثلا. ومع بدء هذه التغيرات الاجتماعية، كان ذلك حافزا للطبقة البرجوازية للشروع في الدفاع عن حقوقها ومصالحها. " أن أهم نتيجة تمخضت عن هذه التحولات الاجتماعية والتاريخية التي عرفت أوروبا هي ما تُعرف بنظرية العقد الاجتماعي ووفقاً لهذه النظرية كان مفهوم المجتمع المدني مرادفاً للمجتمع السياسي " هوبز، لوك، روسو" وظهر مفهوم المجتمع المدني في هذه المرحلة نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر ميلادي، كتنقيض لمفهوم الطبيعة والمجتمع السياسي وليعبّر عن الرغبة الملحة للتخلص من تأثيرات العصور الوسطى التي عرفت سيطرة مطلقة

¹ نفسه، بتصرف.

للدن والكنيسة والتخلي عن النظام القديم والدعوة إلى نظام جديد يقر بحرية الفرد الإنسان باسم العقل والمنطق، إلى سيادة الشعب والسيادة القومية وحقوق الإنسان التي فجرتها الثورة البرجوازية الانجليزية ودعمت مع اندلاع الثورة الفرنسية¹.

ما سبق يمكن استخلاص أن:

- ✓ المجتمع المدني كمفهوم ظهر في إطار فكري غربي
- ✓ المجتمع المدني ليس مفهوما حديثا، بل يعود إلى العصر القديم لدى الفلاسفة اليونان
- ✓ مفهوم المجتمع المدني تطور بتطور المجتمعات.
- ✓ مفهوم المجتمع المدني يتمثل العلاقة بين المجتمع والدولة.
- ✓ انتقل مفهوم المجتمع المدني إلى الدول النامية والدول العربية مع موجة الحركات الديمقراطية في الوطن العربي وظهور حقوق الإنسان.
- ✓ تسعى نظريات المجتمع المدني لاعتبار المجتمع كطرف مستقل بذاته داخل الدولة، حيث تم الفصل بين سلطة الكنيسة والمجتمع وسلطة الحاكم فيما يعرف بسيادة الشعب.

– أهم نظريات المجتمع المدني:

"لقد استخدمت هذه النظرية (العقد الاجتماعي) لمقاومة مطالب الأمراء والملوك بالحكم المطلق والاستبداد برعاياهم في أواخر القرن السادس عشر، وقد حققت هذه النظرية إحلال العلاقات المدنية محل العلاقات الطبيعية إذ "كانت المشكلة الرئيسية المطروحة على منظري القرن السابع عشر والثامن عشر ميلادي هي إعادة بناء السياسة على أسس غير دينية (متحررة من الكنيسة) وغير استقرائية (متحررة من استبداد النخبة)، وإنما تنبع من المجتمع نفسه وتصب فيه، فالسلطة هنا لا

¹ نفسه، بتصريف.

ترتبط بحق إلهي أو إرث عائلي وإنما ترتبط بالشعب وتعبّر عن سيادته وإرادته الجماعية، وهذا هو أصل الانتقال إلى السياسة المدنية الحديثة¹.

مع بزوغ القرن التاسع عشر دخلت أوروبا عصر التنوير بعد أن أغرقت السلطة الدينية والحكم الإقطاعي المجتمع الأوروبي ونقلت الثورة الصناعية المجتمع من نمط العلاقات الحرفية والإقطاعية إلى مجتمع ذو طبقات أحدهما تعمل والأخرى تملك رأس المال، وبدأ التفاوض يتضح بين مصالح العمال وأصحاب المصانع، وارتبط بهذا الوضع الاقتصادي حق الملكية الخاصة²، وهو ما دفع كل مجموعة إلى تأسيس روابط واتحادات للدفاع عن حقوقهم ومصالحهم الخاصة والمشاركة، هذه التحولات فرضت قضايا وإشكاليات على مفكري القرن التاسع عشر في أوروبا، وفي مقدمتهم الفيلسوف الألماني فريدريك هيغل - Friedrich Hegel والذي كان له مفهوماً مختلفاً للمجتمع المدني، فهو يُنكر الانسجام الذي تفرضه نظرية العقد الاجتماعي بين الدولة والمجتمع المدني مؤكداً عجز هذا الأخير عن إقامة وتحقيق العدالة والحرية من تلقاء نفسه حيث تكون الدولة هي الإطار القوي القادر على تحقيق هذه الغاية، لأن المجتمع المدني في غياب الدولة هو مجتمع يسوده الفرقة والصراع والتمزق لتجسيد المصالح الخاصة للأفراد والمتعارضة في كثير من الأحيان³، ولهذا لا يتحقق له الاستقرار والوحدة إلا في وجود الدولة.

¹ رباح حسن الزيدان، (2011)، المجتمع المدني بين غرامشي وهيغل وماركس في إطار نظرية السيطرة والهيمنة، الحوار المتمدن، 12 أبريل <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=254561> : 22/06/2019

² ناصر الدين سعيدوني، (2022)، الفكر التاريخي الأوروبي من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر، معهد الدوحة للدراسات العليا،

<https://www.dohainstitute.org/ar/BooksAndJournals/Pages/sixteenth-to-eighteenth-century-european-historical-thought.aspx> : 09/12/2020

³ محمد بوحجلة، (2022)، سؤال المجتمع المدني في الفلسفة السياسية لهيغل، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 14، العدد 3، ص 149 <https://asjp.cerist.dz/en/article/179527>.

وقد تطرق هيجل في مؤلفه المعنون بمبادئ فلسفة الحق (1812) إلى مفهوم المجتمع المدني، حيث قال عنه أنه " يقع بين الأسرة والدولة وأنه يتكون من الأفراد والطبقات والجماعات والمؤسسات وتتنظم كلها داخل القانون المدني".¹

أما من جهته "كارل ماكس" (1937) فكان يرى من خلاله، تفسيراً واضحاً لوجود الصراع الطبقي آنذاك، لقد خلص ماركس إلى أن هيجل أخفق في فهم العلاقة الحقيقية بين الدولة والمجتمع المدني " أن العائلة والمجتمع المدني مقدمتان على الدولة، وهما عنصران فاعلان حقاً، ولكنّ الفلسفة التأملية (يقصد فلسفة هيجل) قلبت الأشياء... أن مثالية هيجل قادتته إلى المبدأ الاندماجي للدولة، ولكنّ ماركس كان قد تعلم درساً مهماً من الرقابية البروسية، ووصل إلى نتيجة مفادها: " أن المطابقة بين مصلحة الدولة والهدف الخاص الجزئي، في البيروقراطية، يتأسس بطريقة تميّز فيها مصلحة الدولة هدفاً خاصاً جزئياً بمقابل الأهداف الخاصة الأخرى"²، وتُعَرِّض شبكة المصالح المادية الجزئية المجتمع المدني لخطر جدي، وتهدد قدرته على القيام بدور " كلّ أخلاقي " للبشرية، ولا يمكن للدولة البيروقراطية أن تكون وسيلة المجتمع الأخلاقي الكلي الناجعة، فكان من شأن انتقال ماركس إلى التحليل المادي أن يُغيّر إلى الأبد نظريات الدولة والمجتمع المدني.

وفي حين نظر هيجل للدولة بوصفها دولة متحررة من تناحرت المجتمع المدني، فإن مادية ماركس قادتته إلى نقد الدولة باعتباره جزءاً من نقد أعمّ للمجتمع المدني، ويقدر ما كان الانعتاق السياسي مُهماً كأهمية التقدم، كان تأسيس نظام حكم على حماية حقوق الفرد شرطاً غير كافٍ للانعتاق"³،

¹ نفسه، ص 147.

² جورج فيلهلم فريدريش هيجل، ترجمة وتعليق د. يوسف حامد الشين، (2015)، مبادئ فلسفة الحق، دار الأمل للنشر، ص 91.

³ أشرف حزين، (2020)، نظرية الدولة عند هيجل، مؤسسة مجتمع، ص 14-15 .

<https://www.mujtama.org/articles/521>

قال ماركس عن أفراد المجتمع المدني: "أن الرابط الوحيد الذي يجمعهم معاً هو الضرورة الطبيعية، والحاجة والمصلحة الشخصية، وحفظ ملكيتهم وذواتهم الأنانية"¹، وعلى الرغم من كل ما قيل وحدث، أقامت الثورة الفرنسية المجتمع المدني بوصفه أساس النظام الاجتماعي بأكمله، ووضع الأفراد المنكبين على مصالحهم الذاتية بصفتهم أساساً للمجتمع المدني، فالانعتاق السياسي هو في الوقت نفسه انعتاق المجتمع المدني من السياسة².

لقد عاد المفهوم إلى ساحة التداول بعد فترة من الانقطاع حتى نهاية الحرب العالمية الأولى على يد المفكر الإيطالي - الماركسي الجديد - أنطونيو غرامشي (1891-1937)، وذلك تأثراً بالتحويلات الثورية والاجتماعية التي شهدتها أوروبا بعد قيام الثورة البلشفية في روسيا سنة 1917، وبدء ظهور الحركات الفاشية والنازية واستيلائها على مقاليد السلطة في إيطاليا وألمانيا³، والسؤال الذي جعل غرامشي يستدعي مفهوم المجتمع المدني هو: ما هي الشروط الاجتماعية التي مكنت الطبقة العمالية من الاستيلاء على السلطة في روسيا رغم خصوصيتها الاقتصادية والاجتماعية المتميزة عن أوروبا؟ وكيف يمكن تكوين جبهة مدنية واسعة من مؤسسات المجتمع المدني لمواجهة المجتمع الفاشي الشمولي في إيطاليا، وإقامة المجتمع الشيوعي التحرري⁴؟ كما أراد غرامشي أن يعرف سبب نجاته الرأسمالية الأوروبية بعد اشتعال حرب عالمية مدمرة واندلاع الثورة الروسية، ونشوب الأزمة الاقتصادية العميقة، وانقلاب عناصر مهمة من الطبقة المثقفة، وقيام الانتفاضات البروليتارية البارزة المهمة، ولأجل كل ذلك صاغ غرامشي مفهوم الهيمنة (hegemony)، وهو مفهوم سجل

¹ عبد الكريم عبد القادر، (2019)، نظرية الدولة والمجتمع المدني في الفكر الماركسي، مجلة العلوم السياسية، جامعة القاهرة، العدد 45، ص 23.

² نفسه، ص 24.

³ عبد الله يوسف النعيمي، (2022)، نظرية المجتمع المدني عند أنطونيو غرامشي، مجلة دراسات في العلوم الاجتماعية، عدد 45، ص 128.

⁴ نفسه، ص 129.

بداية تركيز جديد على المسائل الأيديولوجية والثقافية، ما أطلق شرارة التنظير المهم لبنى المجتمع المدني الفوقية.¹

لقد حاول غرامشي أن يطرح موضوع المجتمع المدني في إطار نظرية السيطرة والهيمنة الطبقيّة ويستخدمها لإعادة بناء استراتيجية الثورة الشيوعية أو التحررية، وبالنسبة لغرامشي سواء كان ذلك في كتابه "الأمير الحديث" أو "دفاتر السجن" هناك مجالان رئيسيان يضمن أن استقرار سيطرة البرجوازية ونظامها، المجال الأول هو مجال الدولة وما تملكه من أجهزة، وفيه تتحقق السيطرة المباشرة، أي السياسة، والمجال الثاني هو مجال المجتمع المدني وما يمثله من أحزاب ونقابات وجمعيات ووسائل إعلام ومدارس وكنائس أو دور عبادة.. الخ، وفيه تتحقق وظيفة ثانية لا بد منها لبقاء أي نظام وهي الهيمنة الأيديولوجية والثقافية، ولذلك لا يكفي للوصول إلى السلطة في نظر غرامشي والاحتفاظ بها للسيطرة على جهاز الدولة ولكن لا بد من تحقيق الهيمنة على المجتمع²، ولا يتم ذلك إلا من خلال منظمات المجتمع المدني وعبر العمل الثقافي بالدرجة الرئيسية³، وفي هذا التحليل يبلور غرامشي للحزب الشيوعي الطامح إلى السيطرة استراتيجية جديدة تقول انمن الممكن البدء في معركة التغيير الاجتماعي المنشود، أي الشيوعي، من استراتيجية تركز على العمل على مستوى المجتمع المدني وتعبئة المثقفين لكسب معركة الهيمنة الأيديولوجية والثقافية التي ستلعب دورها في مساعدة الحزب على عبور الخطوة الثانية وهي السيطرة على جهاز الدولة، ففي مقابل استراتيجية الانقلاب العسكري أو شبه العسكري يقترح غرامشي عملية التربية والتعبئة الشاملة للمجتمع، أي السيطرة التدريجية

¹ نفسه، ص 130.

² نفسه، ص 132.

³ محمد يحيى حسني، (2017)، مفهوم المجتمع المدني لدى أنطونيو غرامشي من خلال كراسات السجن،

المركز الديمقراطي العربي، ص 8.

والفكرية على الأطراف التي تنظم علاقاته اليومية¹، ففي منظور غرامشي، المجتمع المدني هو المجال الذي تتجلى فيه وظيفة الهيمنة الاجتماعية مقابل المجتمع السياسي أو الدولة الذي تتجلى فيه و تتحقق وظيفة السيطرة أو القيادة المباشرة، ولأن الهيمنة مرتبطة بالإيديولوجية ف أن المثقفين هم أدواتها، ومن هنا جاءت حاجة غرامشي لإعادة تعريف المثقف وتحليل دوره والرهان الكبير الذي وضعه عليه في التحويل الاجتماعي، لكن المراهنة على المجتمع المدني لم تلغ عند غرامشي دور الدولة ولا أهمية السيطرة عليها²، فالعمل في إطار المجتمع المدني هو جزء من العمل في إطار الدولة وسياسة التحويل في المجتمع والدولة، لذلك لا قيمة للمثقف عند غرامشي ولضمان فاعليته إلا إذا كان عضواً، أي إذا ارتبط بمشروع طبقة سياسي، تماماً كما أن الهيمنة لا قيمة لها إلا كجزء أو مستوى من مستويات العمل لتحقيق السيطرة الاجتماعية، إنها ليست منافية للسياسة ولكن مكملتها، وإن كانت متميزة عنها³، فالمجتمع المدني والمجتمع السياسي أو الدولة يسيران جنباً إلى جنب ويجمع بينهما في كل نظام وحدة ديناميكية السيطرة الاجتماعية.

إن أنطونيو غرامشي المعروف بنزعه الماركسية تبلورت رؤيته بعد أن عرف نتيجة الرأسمالية في المجتمع إبان القرنين ال 17 وال 18 مستويات جديدة نتيجة الصراع الناجم عن النظام الطبقي، كان لا بد لهذه الأخيرة أن تجد الحلول المناسبة لذلك الوضع حفاظاً منها على مصالحها أولاً وسعياً منها لإعادة الاستقرار في المجتمع ثانياً ويعتبر غرامشي المجتمع المدني ساحة للتنافس الإيديولوجي ما بين مزيج من مجموعة أفكار بناءً تتباين قاعدتها بين النقابات، الأحزاب، المدارس والكنائس وحتى الصحافة والجمعيات... الخ.

¹ عبد الله يوسف النعيمي، نظرية المجتمع المدني عند أنطونيو غرامشي، ص 128-130.

² نفسه، 126.

³ مي رأفت عامر، التأصيل النظري لمفهوم المجتمع المدني، الموسوعة السياسية.

بنهاية الحرب العالمية الثانية سنة 1945 توارى مفهوم المجتمع المدني طوال المرحلة التي أعقبتها، أي مرحلة الحرب الباردة وصولاً إلى انهيار المعسكر الشيوعي سنة 1989، وقد شهدت أواخر تلك الحقبة الزمنية ما اصطلح على تسميته بصحوة المجتمع المدني، في خضم انتقال كثير من الدول نحو الديمقراطية، وهي الحركة التي أطلق عليها صامويل هنتنغتون - Samuel Huntington - بالموجة الثالثة للديمقراطية، مشيراً إلى انتقال كثير من الدول والمجتمعات في حركة تحولية سريعة من نظم حكم سلطوية أو ذات حزب واحد إلى نظم حكم تقوم على التعددية الحزبية والسياسية، وهي الموجة التي بدأت بالبرتغال مبكراً سنة 1974، وانتقلت من جنوب أوروبا إلى أمريكا اللاتينية فجنوب آسيا لتتفجر أخيراً في أوروبا الشرقية، وقد رأى هنتنغتون أنه ما كان لهذا التحول الديمقراطي أن يتم بنجاح لولا منظمات المجتمع المدني، فهي التي قامت بتدعيم الديمقراطية وجعلها غير قابلة للانكفاء أو الارتداد.

- تعريف المجتمع المدني

"إن المجتمع المدني وهو أداة للتوازن والتنظيم تقف بين الدولة بسلطتها القمعية وبين المجتمع وتطلعاته التي قد تتجاوز ما هو مسموح به قانوناً والحد من النزعات الإنسانية التي قد تأخذ أشكال تعبيرية تتنافى مع مبادئ وفلسفة المجتمع المدني."¹ في هذا السياق:

يعرف سعد الدين إبراهيم المجتمع المدني: هو مجموعة التنظيمات التطوعية التي تملأ المجال بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السليمة للتنوع والاختلاف.

¹ بلعير الطاهر، (2006)، المجتمع المدني كبدل سياسي في الوطن العربي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 10، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص 123. أنظر الرابط: http://www.webreview.dz/IMG/pdf/_4-5.pdf: 5. 2021/02/25.

تعريف "برتراند بادى: يعرّفه بأنه " كلّ المؤسسات التي تتيح للأفراد التمكن من الخيارات والمنافع دون تدخّل أو وساطة من الدولة.¹

أن المجتمع المدني وفق هذا التعريف هو مجال لإبداء الآراء، والتنافس الحر القائم على الحوار والنقاش وطرح القضايا الجدلية التي تهم المجتمع من أجل الإقناع بالحجة لتفادي الصراعات العنيفة أو الأساليب العقيمة في حل المشكلات المطروحة في المجتمع.

– مؤسسات المجتمع المدني

مجال المجتمع المدني هو ما يمثله من تنظيمات معينة هدفها الأساسي هو خدمة الصالح العام في إطار منظم ينبذ الفوضى والعنف بكل أشكاله. ويشمل المجتمع المدني على المؤسسات غير الحكومية وكل مؤسسة غير عائلية أو إرثية، والتي يولد فيها الفرد ويرثها تكون عضويته فيها إجبارية كالقبيلة والعشيرة، وقد تم الاتفاق بين الباحثين والمهتمين بهذا الموضوع على أن المؤسسات التالية تدخل تحت إطار ما يسمى بالمجتمع المدني²، وهذه المؤسسات والتنظيمات هي:

– التنظيمات النقابية – منظمات حقوق الإنسان – جمعيات أساتذة الجامعة – الأحزاب السياسية (هناك من الباحثين من يعتقد بأنها لا تقع ضمن مؤسسات المجتمع المدني) – الجمعيات الخيرية الانسانية – الجمعيات الدينية – جمعيات تنمية المجتمع (لجان الأحياء، اللجان النسوية ...) – الجمعيات الرياضية – الجمعيات الثقافية – الجمعيات العلمية – الجمعيات الفنية إضافة إلى أدوار العبادة كالمسجد.

¹ محفوظ بن صغير، (2014)، دور منظمات المجتمع المدني في حماية وترقية حقوق الإنسان في الجزائر،

مجلة القانون والمجتمع، العدد 3، جامعة أدرار، الجزائر، ص 137. أنظر [DOI:10.12816/0010007](https://doi.org/10.12816/0010007)

2021/12/06:

² بلعور الطاهر، المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي، ص 123-124.

المجتمع المدني هو واسطة بين الدولة والمجتمع، يقوم على الحوار والمشاركة وإبداء الرأي، فهو فضاء للتعبير السلمي عن رغبات المجتمع وتطلعاته، وينظم تحت مظلته أفراد أو جماعات يرغبون في إيصال أصواتهم كطرف له سلطة مستمدة من المجتمع، ولا ينشأ لأغراض اقتصادية مهما كان نوعها، فالمجتمع المدني ينشأ لأغراض اجتماعية كحماية وترقية حقوق الانسان، وهذا ما يجعله جزءا من القطاع الثالث وليس مطابقا له من حيث المعنى.

ب- الاقتصاد الاجتماعي التضامني: (ESS)

- أصل مفهوم الاقتصاد التضامني والاجتماعي:

"الاقتصاد التضامني والاجتماعي ليس مفهوم ذات البعد الواحد، بل يحتوي على المفهومين اللذين يتشكل منهما؛ وهما الاقتصاد الاجتماعي والاقتصاد التضامني"¹

الاقتصاد الاجتماعي: "الاقتصاد الاجتماعي نابع من حركات العمال في القرن التاسع عشر ومقاومتهم للمنطق الانتاجي الناتج عن الثورة الصناعية آنذاك. حيث أثار المفكرين الاشتراكيين العمال من أجل مواجهة الأضرار الناتجة عن الرأسمالية، فنظموا وأنشأوا مؤسسات المساعدة الاجتماعية (mutuelle social) أو الاغاثة التعاونية كذلك محطات غذائية (des comptoirs alimentaire) ، تعاونيات الانتاج (les cooperatif de production)، وفي ظل هذه التعاونيات كان مسعى العمال أن يقودوا انتاجية السلع والخدمات انطلاقا من احتياجات جميع العمال وليس لفائدة الفرد الواحد، كما أن هذه الإرادة طبقت المبادئ الديمقراطية في النشاطات الاقتصادية، حيث أن لكل مشترك صوت واحد."²

¹Horizons solidaire, (2015), *l'Economie social et solidaire: Ess- Historique, Définitions et Pratique*, Réseau régional de la cooperation Décentraliseet la Solidarité International en Base, Normandie, page 1 site: <https://www.horizons-solidaires.org/>: 09/04/2017.

² Horizons Solidaires, *L'économie sociale et solidaire: Ess – Historique, définitions et pratique*, p. 2.

- مكونات الاقتصاد الاجتماعي

هيكلية الاقتصاد الاجتماعي حسب القانون الفرنسي " وتتمثل في ثلاثة اشكال قانونية:

المؤسسات ذات الطابع التعاوني: وتؤسس على مبدأ الأولوية والتسيير المشترك لنشاط وهي توجد

ضمن العدد من القطاعات الاقتصادية البنكية السكنية وخدمات التأمين والزراعة.

مؤسسات ذات طابع تعاضدي: وهي مؤسسات المساعدة المشتركة (تبادلية) ضد مخاطر الحياة سواء

كانت صحية أو لحماية الأشخاص بواسطة خدمات تأمين الصحية، أو الاستحقاقات المهنية

.....الخ.

مؤسسات ذات طابع جمعي: كل المؤسسات التي تجمع مختلف أشكال التجمعات الحرة للأشخاص

والتي تهدف إلى تحقيق نشاط اقتصادي لا يكون الربح هدفه النهائي.¹

نلاحظ أن هذه المؤسسات تشترك في الهدف الغير الربحي والسعي إلى إشباع حاجات الجماعة من

خلال تقديم السلع والخدمات والعمل على الاستثمار في الرأس المال البشري بدل الرأس المال المادي

وهي بذلك تحقق التنمية الاجتماعية والاقتصادية معا وهي تعبر عن الوعي الجماعي.

- أصل مفهوم الاقتصاد التضامني

" تعود جذور الاقتصاد التضامني إلى القرن التاسع عشر ميلادي وتحديدا سنة 1970 التي تزامنت

مع الازمة البترولية (من وجهة نظر أوروبية) أين عرفت الحركات التضامنية بداية حقيقية، في سياق

بطالة اجتماعية وارتفاع الاقصاءات والتهميش الاجتماعيين ما أدى إلى البحث عن أساليب جديدة

¹ Horizons Solidaires, L'économie sociale et solidaire: Ess – Historique, définitions et pratique, p. 2

للتنمية والبحث عن نشاطات اقتصادية بديلة لتلك الموجودة. حيث أن الجميع يبحث عن المنفعة الاجتماعية أولاً¹

"في سنة 1997 وبعد تنظيم لقاء الجمعية الكندية حول التعاونيات الصغيرة في أمريكا اللاتينية، هذه الشبكة التي سمحت لمختلف الفاعلين بتبادل تطبيقاتهم ورؤاهم التنموية بأنها ليست ضد العولمة ولا ضد الرأسمالية، لكن تسعى إلى تدويل الاقتصاد التضامني والاجتماعي ولتأسيس علاقات دولية تستند إلى قاعدة تبادلية."²

– مكونات الاقتصاد التضامني:

حسب La Ville و Cary "الاقتصاد التضامني ينفرد بثلاثة مبادئ هي: التركيز على الغرض من الانتاج، المصلحة العامة للمجموعة، المبادرة التضامنية لها معنى سياسي: تطبيق الديمقراطية، التركيز على أهمية التنوع الاجتماعي."³

إلا أنه يبقى من الصعب التفريق بين المؤسسات التضامنية والمؤسسات الاجتماعية وذلك لتقارب الغايات وتوافق في المبادئ من سعي لتحقيق المصلحة المشتركة عن طريق التعاون والتشارك وتبني العدل والمساواة الانسانية بين الأفراد، والتخفيف من الإقصاء والتهميش، لذلك يعتبر أغلب الباحثين أن الاقتصاد التضامني والاقتصاد الاجتماعي وجهان لعملة واحدة. كما يتم الإقرار في أغلب الأحيان بوضع المفهومين تحت مفهوم واحد هو الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

¹ Horizons Solidaires, *L'économie sociale et solidaire: Ess – Historique, définitions et pratique*, p. 2

² Horizons Solidaires, *L'économie sociale et solidaire: Ess – Historique, définitions et pratique*, p. 2

³ Cary, P. & Laville, J. (2015). *L'économie solidaire : entre transformations institutionnelles et chantiers théoriques*. *Revue Française de Socio-Économie*, pp 23-37. <https://doi.org/10.3917/rfse.015.0023> :19/04/2021.

"في سنة 2000 تم لم شمل المفردتين الاقتصاد الاجتماعي والاقتصاد التضامني في مرادف واحد هو الاقتصاد الاجتماعي والتضامني"¹

– نشأة الاقتصاد الاجتماعي التضامني

"قبل سنة 1830 لم يكن مصطلح الاقتصاد الاجتماعي سوى مقارب لمصطلح "الاقتصاد السياسي"، الذي يعني دراسة الظواهر الاقتصادية في المجتمع، بدون دلالات إضافية معنوية أو سياسية"² أما سنة 1830 نشر الاقتصادي الليبرالي Charles Dunoyer بحثه في الاقتصاد الاجتماعي أو عرضه البسيط لأسباب سلطة (تأثير) الإنسان التي تأتي من استعمال قواه بحرية وقوة أكبر- حين أتبع الباحث نصائح أسداها له معلمه Jean-Baptiste say بتفضيله تعبير الاقتصاد الاجتماعي عن الاقتصاد السياسي.³

ظهرت "كلمة التضامن" المعبرة عن نظام، ومذهب اقتصادي ظهرت عند بيير لرو Pierre Leroux في كتابه (1840 De l'humanité) مع نزوة الغليان قبل الثورة الاجتماعية، قبل 1848، كذا التنظير الجديد للاقتصاد الاجتماعي والسياسي أو الأبحاث في تنظيم المؤسسات (1842)، لسان سيمون بعده (Fouriériste Constantin Pecqueur) الذي تعاون مع لجنة لوكسمبورغ، وزير العمل للجمهورية الثانية، بالإضافة لإعادة تقاسم الثروة، أو العدالة التوزيعية في الاقتصاد الاجتماعي

¹ Blanc, Jérôme. (2014). *Une théorie pour l'économie sociale et solidaire?*. Revue internationale de l'économie sociale: Recma, pp.118-125. DOI:10.7202/1023489ar.

² Espagne, F. (2008). *Economie Sociale et Solidaire: histoire et valeurs*, Annales du Musée social. CEDIAS: Centre d'études, de documentation, d'information et d'action sociales. Paris, p 2.

http://www.cedias.org/doc_num_data.php?explnum_id=888: 13/04/2017.

³ الهادي عبد وأبوه، (2015)، *الاقتصاد التضامني والتنمية الاجتماعية والإمكانيات والواقع في موريتانيا*، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، ص46.

1846، لـ (Fouriéroste Francois Vlid)¹. ونجد في بحث المحامي Buchézien
(Auguste) Ott وبحثه في الاقتصاد الاجتماعي، أو الاقتصاد السياسي من خلال وجهة نظر
التطور، المنشور في 1851، والذي أعيد نشره في 1892.²
ويكتمل السياق العلمي لمصطلح الاقتصاد الاجتماعي، بالنظر في التعويض، من خلال سياق
عقائدي: من جهة، كالاقتصاد يمثل وجهة نظر اعتبارية نصرانية، أو اقتصاد اجتماعي يتداخل مع
"الاقتصاد الخيري" المتسامح" نكتشف ذلك من عنوان الاقتصاد الاجتماعي في بحث في الاقتصاد
السياسي النصراني لـ (Alban de Villeneuve Frédéric)، (عن طريق 1856 -)، الذي جرب
في العام 1834 (bargemon)، إنشاء مؤسسة دولية للدراسات التطبيقية للاقتصاد الاجتماعي³
أيضا، لا يعتبر "ليون والراس" فقط مؤسس الاقتصاد السياسي الحديث لكنه أيضا أنشأ بصحبة "ليون
دراسات في 1865، صندوق الإدخار لروابط الطبقة العاملة (اليد العاملة)، ونشر ساي في العام
1896 الاقتصاد الاجتماعي أو نظريات تقسيم الثروة الاجتماعي، وبتأطير أيضا من عناصر
الاقتصاد السياسي (1877) وضع قوانين واستنباطاته الرياضية للتوازن الاقتصادي، ودراساته في
الاقتصاد التطبيقي (1898) المحض بوضع قواعد إنتاج الثروة الاجتماعية، وتغير قيمة النقود⁴
وفي نفس السياق أيضا، يمكن فهم عنوان-المدارس الأربعة للاقتصاد الاجتماعي-المستمدة من
المؤسسة، فعددت المدارس المسيحية السويسرية للاقتصاد الاجتماعي من خلال التصنيف الذي
أفرزته، في عام (1890) التالية: المدرسة التسلطية" أو "التحكيمية" (المؤسسة تحت عقيدة دينية، لها

¹ الهادي عبد وأبوه، الاقتصاد التضامني والتنمية الاجتماعية: الإمكانيات والواقع في موريتانيا، ص 47.

² Espagne, F., **Économie sociale et solidaire: histoire et valeurs**, p. 11.

³ الهادي عبد وأبوه، الاقتصاد التضامني والتنمية الاجتماعية: الإمكانيات والواقع في موريتانيا، ص 50.

⁴ نفسه، ص 50-51.

أب أو سيد: وهي المدرسة المسيحية **Charles** (مدرسة "الحرية" الليبرالية، مدرسة الدولة الجماعية الاشتراكية)، والمقدمة من طرف Gide، المدرسة "الجديدة" أو (التضامن) (وهي مدرسة التعاون).

– أهم المنظرون للاقتصاد التضامني والاجتماعي

"وبشكل عام ومحدد، يعتبر رواد الاشتراكية الأوائل من أول المنظرين لما يعرف اليوم بالاقتصاد - (1809)، برودون (1772-1837)، شارل فوريي 1760-1825 (الاجتماعي، ومن أبرزهم، سانسيمون)، ليون بلانك، الذين أبدوا معارضة شديدة للرأسمالية الصناعية، ودعوا ونظروا لانتهاج نظام اجتماعي 1865 جديد، منسجما مع العدالة، ويولى أهمية أكثر للإنسان.

منظرو الاقتصاد الاجتماعي الأوائل لم يستقلوا إلا في بداية القرن كرده فعل على الثورة الصناعية. وفي مواجهة الفكر الليبرالي الراديكالي، الذي يصنف كاشتراكي طوباوي، وبالنسبة له هدف وفي مقدمتهم سانسيمون (1760-1825) النظام الصناعي سيكون إمداد الطبقات المهمشة المتوحدة في رابطات المواطنين بالضروريات الممكنة، وإعادة التوزيع العادل للثروة من مهام الدولة. الذي رأى أن توزيع السلع يتبع العمل المبذول. وفي ذلك الوقت ظهر شارل فوريي (1772-1837) وقد أدرك روبرت أوين-حسب كارل بولانيي-بعمق الفرق بين المجتمع والدولة، وكان ينظر إلى الدولة من زاوية ما يمكن أن تقدمه: التدخل المجدي الهادف إلى دفع الضرر عن الجماعة، وقطعا ليس تنظيم المجتمع، فلا آلية السياسة عند الدولة ولا المعدات التقنية أخفت عنه ظاهرة المجتمع ورفع المقاربة الحيوانية للمجتمع، داحضا حدود مالتوس وريكاردو عليهما، وتوصل إلى أنه مادام حقيقة المجتمع هو واقع، فيجب على الإنسان أن يخضع له"¹

– نظرية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

¹ الهادي عبد وأبوه، الاقتصاد التضامني والتنمية الاجتماعية: الإمكانيات والواقع في موريتانيا، ص 51.

يستبعد الباحث Jérôme Blanc وجود نظرية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني وذلك لعدم استيفاء النظريات الموجودة شروط التنظير كما جاء في مقاله *Une théorie pour l'économie sociale et solidaire*: " أن وضع نظرية لموضوع ما قد يتطلب خطوة أولى في تحديث مختلف أشكال الموضوع وتنوع مفاهيمه الموجودة وعلى هذا النحو فإن المواجهة بين المقاربات المطورة في هذه الاعمال أتت من مجموعة متنوعة وكبيرة من وجهات النظر العامة للموضوع.¹، كما بين Jérôme Blanc أن الأبحاث مختلفة في:

الجزور التاريخية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني

" ان إجراء اختبار مقارنة لفصول بعض الكتب تسمح بالتعرف على الاختلاف الكبير الموجود بين الباحثين فالجزور التاريخية للجمعيات عند Jean Louis Laville ليست نفس الجزور التاريخية عند Jean Francois Draperi، لكن Amélie Artis et Danièle Demoustie يبين أن هناك مراحل لنشأة الاقتصاد التضامني الاجتماعي بدأ المرحلة الجموعية ثم المرحلة التضامنية ثم المرحلة التعاونية.²

الحدود الداخلية والخارجية:

يشير الباحث إلى أن الحدود الداخلية* للأبحاث مختلفة بسبب اختلاف التعبير فهناك من يستعمل "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني" كما هو الحال في فرنسا وهناك من يطلق عليه "الاقتصاد التضامني" كما هو الحال في التسميات الكندية (Qubéc) أو الاقتصاد الجديد.

¹ Blanc, Jérôme, **Une théorie pour l'économie sociale et solidaire?**, p. 2.

² Blanc, Jérôme, **Une théorie pour l'économie sociale et solidaire?**, p. 2.

كما أن الحدود الخارجية* تختلف التعابير فيها ما يطرح مشكل ما الذي يمكن اعتباره من مؤسسات الاقتصاد التضامني والاجتماعي مثل تسمية "المؤسسات الاجتماعية" و"المقولة الاجتماعية" و"الاقتصاد الشعبي" و"المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات".¹

الاختلاف بين الدراسة النظرية والسياسة:

يقول Jérôme Blanc "بعض الأبحاث الموجودة تقترح تنظير للاقتصاد التضامني والاجتماعي انطلاقا من المقارنة العالمية له وهي طريقة غير مجدية في البحث لأن بعض الأبحاث تركّز على ما نسميه هنا الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في حين أن هناك أبحاث أخرى تركّز على المقارنة اللغوية دون المضمون الفكري"²

مذهب أم نظرية:

يشير الباحث إلى أهمية التفرقة بين التاريخ العقائدي (المذهبي) والتاريخ النظري للاقتصاد التضامني والاجتماعي حيث يعرف المذهب على انه "فالعقائد" لا تقتصر على التحقق من الظواهر الاقتصادية وشرحها، ولكن [...] نقدرها وفقا لمفاهيم أخلاقية معينة، و[...] في ضوء هذه الأحكام، فإنها تدافع عن بعض التدايير أو تحظرها". ويضيف أنه "من المستحيل الفصل تماما بين هذه النقاط الثلاث". وأخيرا، فإن النظريات هي "الأساس الضروري للمذاهب" أما النظم الاقتصادية "هي امتداد طبيعي". وحسب Jérôme Blanc نظرا للاختلاف الموجود في الأبحاث بسبب تباين التعابير والتسميات للاقتصاد التضامني كذلك اختلاف وجهات النظر حسب الحدود الداخلية والخارجة للموضوع فإنه من الصعب وضع نظرية عامة للاقتصاد التضامني والاجتماعي بل النظريات الموجودة هي نظريات خاصة.

¹ Blanc, Jérôme, **Une théorie pour l'économie sociale et solidaire?** p 3.

² Blanc, Jérôme, **Une théorie pour l'économie sociale et solidaire?** p 4.

– تعريف الاقتصاد التضامني والاجتماعي:

" ينطوي الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على تسميات متعددة تختلف من بلد إلى آخر، حسب السياقات المختلفة. وإذا كان هذا الاقتصاد معروفا باسم «الاقتصاد الاجتماعي والتضامني»، في بعض البلدان مثل فرنسا والنيبال وجنوب أفريقيا ومالي، ففي بلدان أخرى مثل رومانيا، وإسبانيا، وبوليفيا وكندا والكاميرون وكوريا الجنوبية، يقتصر نعت هذا القطاع على اسم «الاقتصاد الاجتماعي». وعلاوة على ذلك، تصف بلدان أخرى، مثل الإكوادور وجمهورية الدومينيكان، هذا الاقتصاد باسم «الاقتصاد الشعبي»¹

تعرف منظومة العمل الدولية هذا القطاع باعتباره " مجموعة من المقاولات والهيئات، وخصوصا التعاونيات والتعاضديات والجمعيات والمقاولات الاجتماعية، التي تقوم على مبادئ التضامن والمشاركة والتي تتميز بإنتاج السلع والخدمات والمعارف، مع الحرص في الوقت ذاته، على تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية."²

أما المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأوروبي فقد عرفه على أنه " جميع المؤسسات الخاصة ذات التنظيم المهيكل والتي تتوفر على استقلالية القرار وتتمتع بحرية الانخراط، والتي أنشئت لتلبية حاجيات أعضائها عبر السوق، وذلك بإنتاج سلع أو تقديم خدمات التأمين أو التمويل، حيث أن القرارات وأي توزيع للأرباح أو الفائض بين الأعضاء لا ترتبط مباشرة برأس المال أو مساهمات كل عضو بل لكل من منهم صوت واحد، وجميع الأحداث تجري من خلال قرار ديمقراطي وتشاركي. ويشمل الاقتصاد الاجتماعي أيضا هيئات خاصة مع هيكل رسمي، مع استقلالية القرار مع التمتع بحرية انخراط، تنتج

¹ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، (2015)، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني رافعه لنمو مدمج، المملكة المغربية، ص37. الرابط: <https://www.cese.ma/media/2020/10/> : 2017/06/03

² بوشتي بوخالفة، محمد مستغفر، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: رافعة لنمو مدمج، ص37.

خدمات يمولونها، وأن فوائضها إن وجدت، لا يمكن أن تكون مصدرا للدخل بالنسبة للفاعلين الاقتصاديين الذين يضعونها أو يتحكمون فيها أو في تمويلها.¹

أما بلجيكا فقد عرفت هذا القطاع على أنه: " مجموعة من الأنشطة الاقتصادية المنتجة للسلع أو للخدمات، والتي تقوم بها أساساً شركات تعاونية و/أو ذات أهداف اجتماعية تقوم بها تعاضديات، أو مؤسسات تتجسد أخلاقياتها في المبادئ التالية:²

- الغاية الاجتماعية من الخدمة لصالح الجماعة أو لصالح أعضائها، عوض غاية تحقيق الربح.
- الاستقلالية في التدبير.
- سيرورة القرار الديمقراطي.
- إعطاء الأولوية إلى الأشخاص وإلى العمل عوض إعطائها إلى رأس المال في عملية توزيع الأرباح.

أما وزارة الاقتصاد الفرنسية فقد عرفت الاقتصاد التضامني والاجتماعي على أنه: " هو مجموعة المؤسسات المنظمة في شكل تعاونيات وتعاضديات وجمعيات التي يكون عملها داخلي، وتؤسس نشاطاتها على مبدأ التضامن والمنفعة الاجتماعية، هذه المؤسسات تعتمد أساليب التسيير الديمقراطي والتشاركي. فهي تحدد بدقة إطار استخدام الربح المحقق، الربح الفردي والنتائج المعاد استثمارها"³

¹ Ávila, R. C & Campos Monzón, J. L (2007). *L'Économie Sociale dans l'Union Européenne*. Centre international de recherches et d'information sur l'économie publique, sociale et coopérative: CIRIEC. p 50.

<http://www.interlycees.lu/site/wp-content/uploads/2010/06/ES-dans-IUE-CIRIEC-pour-ComEcoSocEurop.-2007-full-rep.pdf>

² المملكة المغربية، (2008)، مرسوم 20 نوفمبر 2008، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ص 40.

³ Ministère de l'Économie de France, (2021), **Site du Ministère de l'Économie de France**, <https://www.economie.gouv.fr> : 18/05/2021

نستخلص من جملة هذه التعريفات أن المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي المنتجة للسلع والخدمات التي تقوم أساسا على:

- التعاون المشترك بين الأعضاء لتحقيق منفعة جماعية،
 - اعتبار أن تحقيق المصلحة الاجتماعية العامة هدف نهائي للمؤسسة،
 - اعتماد التسيير الديمقراطي للمؤسسة القائم على أساس العدل والمساواة بين الاعضاء (كل عضو يمثل صوت واحد) لا على أساس المساهمة المادية أو المالية في الشركة،
 - الانخراط في المؤسسة يكون عن طريق المبادرة الحرة،
- هي المؤسسات التي تمثل الاقتصاد الاجتماعي التضامني وتتخذ مجموعة من الاشكال القانونية المختلفة تعرف باسم الجمعيات والتعاضديات والتعاونيات.

"لا تنتمي كل الجمعيات إلى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، إلا الجمعيات التي تنخرط وتنسب إلى القيم والمبادئ اقتصاد اجتماعي التضامني، وبهذا المعنى فإن الجمعيات الرياضية لا تنتمي إلى هذه الفئة"¹

- أهداف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

يسعى الاقتصاد التضامني والاجتماعي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية من جهة وإلى تحقيق التنمية الاجتماعية من جهة أخرى نظرا لما يرمي إليه من مبادئ الإنصاف والعدالة الاجتماعية، وجعل الإنسان محور اهتمامات عملية التنمية قبل كل الاعتبارات الاقتصادية الصرفة مثل الربح أو تراكم رأس المال.

¹ بوشنتى بوخالفة، محمد مستغفر، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: رافعة لنمو مدمج، ص30.

"ووفق العديد من الخبراء -وأبرزهم جوزيف ستيجليتز- يعد الاقتصاد التضامني دعامة ثالثة، إلى جانب كل من القطاعين العمومي والخاص، ينبغي أن يتأسس عليها أي اقتصاد يهدف إلى تحسين أدائه وتعزيز التماسك الاجتماعي وإدماج شرائح واسعة من المجتمع.

ولا يشكل الاقتصاد التضامني بديلا عن اقتصاد السوق المهيمن في العالم حاليا، ولكن بإمكانه أن يكون اقتصادا موازيا قادرا على تحرير ديناميات النمو المُدمج وإعادة التوازن للمجتمعات عن طريق الحد من حجم التفاوت والفوارق الاجتماعية الصارخة.¹

والنمو المُدمج هو النمو الذي لا تتركز ثماره في أيدي الأغنياء فقط، وإنما تتوزع على شرائح واسعة من المجتمع تدمجهم في الحياة الاقتصادية.

نلاحظ أن هذه المؤسسات تشترك في الهدف الغير الربحي والسعي إلى إشباع حاجات الجماعة من خلال تقديم السلع والخدمات والعمل على الاستثمار في الرأس المال البشري بدل الرأس المال المادي وهي بذلك تحقق تنمية الاجتماعية والاقتصادية معا وهي تعبر عن الوعي الجماعي.

المبحث الثاني: مساهمة القطاع الثالث في التنمية المحلية

المطلب الأول: مساهمة المجتمع المدني في التنمية المحلية

ينتج عن النشاطات الاقتصادية مشكلات اجتماعية وبيئية وفي ظل تراجع دور الدولة في المجال الاجتماعي وتزايد المشكلات البيئية وعجز الحكومات عن تلبية الحاجيات الاجتماعية المتزايدة للأفراد في الألفية الأخيرة ما أدى إلى زيادة الاحتجاجات الشعبية ما أصبح يهدد الاستقرار في الدولة وأمن وسلامة الأفراد جراء حدوث اضطرابات داخلية، لذا توجهت الحكومات إلى المجتمع المدني ليقوم بـ:

- دعم الدور الاجتماعي للدولة

¹ موسوعة الجزيرة، (2016)، تعرف على مفهوم الاقتصاد التضامني، الرابط:

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia> 2017/05/26.

لقد انسحبت الدولة من عدة مجالات اجتماعية كالمجال الثقافي والرياضي والفني والأدبي..... إلخ تاركة وراءها فراغا يجب ملأه ولملاً هذا الفراغ كان لابد من تعويضه بمنظمات كفيلة بالقيام بهذا الدور ألا وهي منظمات المجتمع المدني.

- امتصاص غضب الأوساط الشعبية

الاستماع للمواطنين والأخذ بأرائهم بعين الاعتبار، وإشراكهم في العملية التنموية التي تمس شؤونهم المحلية وتوافق رؤيتهم المحلية وخلق جو من المفاوضات السلمية بين المجتمع والدولة. ففي كثير من الأحيان يقوم المواطنون بأعمال الشغب والعنف تعبيراً منهم عن رفضهم أو مقاومتهم للقرارات الحكومية ما يتسبب في خسائر مادية أو حتى بشرية للدولة. لذا فإن المجتمع المدني بمختلف منظماته هو عبارة عن قناة للحوار والتشاور وتبادل الآراء والاقناع بدل الإخضاع والاستبداد بالشعوب أو التمرد والعصيان المدني للحكومات. التي تنشأ عنها آثار سلبية على المجتمع والدولة.

- تلبية الحاجات الاجتماعية

لقد ظهرت حاجات اجتماعية غير ملبأة لا من طرف الدولة ولا من طرف السوق في السنوات الأخيرة الأمر الذي خلق مشكلات اجتماعية تستدعي حلولاً بمبادرة الأفراد أنفسهم، تنتج الاحتياجات الاجتماعية من البناء الاجتماعي، وهذا في سياق تاريخي وجغرافي معين. لذلك فإن "الاحتياجات الاجتماعية لها السمة التطور باستمرار".¹ وتعرف الحاجات الاجتماعية على أنها: "تصبح الحاجة

اجتماعية عندما تؤثر في نفس الوقت على مجموعة من الأفراد ويتم إدراكها/الاعتراف بها على هذا

النحو من قبل كل أو جزء من هذه المجموعة، لدرجة أن فكرة إشباعها تبد وبديهية.¹

"إن تطوير الاستجابات للاحتياجات الاجتماعية يرقى إلى اعتبار المشكلات الاجتماعية التي يواجهها

السكان في سياقاتهم المكانية والزمانية المختلفة، والتي يجب إيجاد حلول لها."²

- أحداث التغيير الاجتماعي

من خلال تعبئة الجماهير وتوجيههم نحو المصالحة الجماعية والوطنية من خلال أنشطة اجتماعية

ودعم برامج التغيير الاجتماعي أو المساعدة الاجتماعية للفئات الهشة في المجتمع بهدف تخفيف

وطأة الإقصاء والتهميش للفئات الأكثر حرمانا في المجتمع.

مثلا تقوم وزارة التضامن الوطني في الجزائر بالمساهمة في تمويل بعض المشاريع الاجتماعية التي

تقترحها الجمعيات الوطنية والولائية ذات الطابع الاجتماعي والإنساني وذلك بعد دراستها من طرف

هيئة مختصة لتقييم المشاريع الاجتماعية التي تتوافق والرؤية الوطنية في مجال التنمية الاجتماعية.

المطلب الثاني: مساهمة الاقتصاد الاجتماعي التضامني في التنمية المحلية

أ- المساهمة في تنمية رأس المال الاجتماعي:

لقد تم إدراج رأس المال الاجتماعي كأحد أبعاد التنمية المحلية الإقليمية المستدامة وذلك لرغبة

الشعوب خاصة في البلدان النامية التي رفضت النماذج الغربية في التنمية وذلك في إطار حرية

¹ Löchen, V. (2018). Introduction. Dans : , V. Löchen, *Comprendre les politiques sociales* (pp. 4-6). Paris: Dunod. <https://www.cairn.info/comprendre-les-politiques-sociales--9782100781133-page-4.htm> : 02/08/2022.

الأفراد في اختيار أسلوب حياتهم والاعتراف بالتنوع الثقافي للحضارات. فتنمية رأس المال الاجتماعي تكون من خلال:

- المحافظة على العادات والتقاليد

تشكل الثقافة المحلية للإقليم ثروة فكرية للمجتمع المحلي والناجئة عن التراث الثقافي المتراكم من التاريخ الإداري للإقليم والذي يشكل ميزة تنافسية للإقليم، كما في بعض قطاعات النشاط كالقطاع السياحي، أين ينظر إلى المنتجات التقليدية كسلع أو خدمات محلية ذات قيمة مضافة تروج لسياحة الوطنية المحلية.

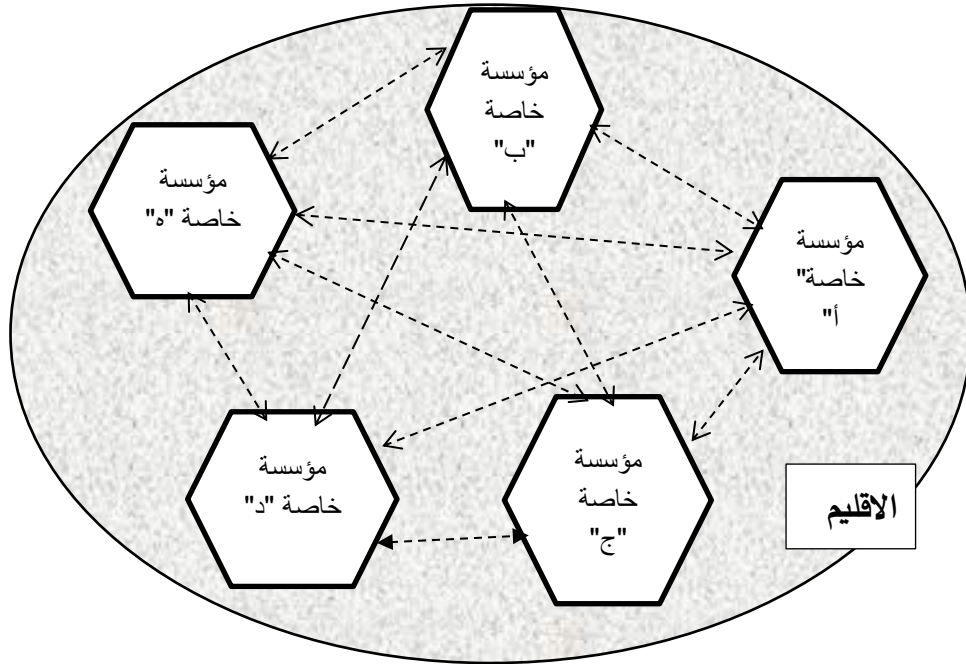
- احداث التغيير الاجتماعي من أجل دعم النشاط الاقتصادي

تغيير الثقافة الاقتصادية المحلية من خلال برامج الدعم والتدريب للأفراد في المجتمع فالثقافة المتولدة عن الايديولوجيات السابقة التي تركت موروث ثقافي اقتصادي للأفراد الذي قد لا يتوافق مع الأيديولوجية الجديدة أو التوجهات الوطنية وبالتالي ما يخلق مقاومة التغيير لدى الأفراد فمثلا قد خلف النظام الشيوعي الذي كانت الدولة الجزائرية قد تبنته بعد الاستقلال ونظام مركزية التخطيط وتأميم الممتلكات أفرز ثقافة معتمدة على الدولة وكبح المبادرة الفردية وتطوير شخصية الفرد انطلاقا من الاعتماد على الذات وبناء الثقة بالنفس في القدرة على المبادرة في خلق المشاريع الخاصة حيث تعتبر السياسات الاقتصادية والبرامج التي تعدها الدولة كالقروض المصرفية وتشجيع الاستثمار والقوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي ماهي إلا ظروف مساعدة على قيام الأنشطة الاقتصادية لكن الدفعة الحقيقية التي تخلق المشروعات الاقتصادية هي الثقافة المحلية للأفراد والتي تقوم أساسا في اقتصاد السوق الحرة على المبادرة الفردية وسعي الأفراد لخلق مؤسساتهم الخاصة بدل المطالبة بفتح مناصب الشغل.

- حماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تداعيات العولمة

وفي ظل الانفتاح الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بفعل العولمة التي أدت إلى تزايد حدة المنافسة بين الشركات في الأسواق العالمية والإقليمية والمحلية التي أصبحت تحديا حقيقيا خاصة للمؤسسات الناشئة التي تحتاج إلى دعم وحماية لا تكون إلا بالتضامن ما بين المؤسسات في نفس قطاع النشاط الاقتصادي للحفاظ على المصالح المشتركة في السوق أو في مصادر موارد الإنتاج وجذب اتفاقيات التعاون المشترك ما بين الهيئات الحكومية المحلية، والمنظمات الإقليمية والعالمية، ويشكل قطاع الاقتصاد الاجتماعي التضامني نسيج ضام للخلايا الاقتصادية (مؤسسات اقتصادية) من خلال شبكة الروابط التضامنية والعقود التعاونية وعلاقات الشراكة في قطاع النشاط الذي ينمو في حدود إقليم معين. كما هو موضح في الشكل الموالي:

شكل 04: شبكة العلاقات التعاونية في قطاع النشاط ضمن حدود إقليم معين:



المصدر: الباحثة

- مواجهة مخاطر الأزمات

عرف الاقتصاد الرأسمالي رغم نجاحه في اسقاط النظام الشيوعي سابقا أزمات اقتصادية عديدة، والتي تترك آثار سلبية على النمو الاقتصادي وبفعل العولمة غالبا ما كانت هذه السلبية تمس معظم

اقتصادات البلدان المختلفة وإن كانت بدرجات متفاوتة وفي أزمنة متباينة، إلا أن بعض الباحثين لاحظوا أن الشركات التي تنتمي لمنظمات الاقتصاد الاجتماعي التضامني كانت أقل تضررا من تلك التي لا تنتمي لمنظمات الاقتصاد الاجتماعي، وذلك بسبب حركة التضامن والتعاون ما بين هذه المؤسسات ما جعلها أكثر صمودا في وجه الأزمات.

- دعم القطاع الخاص

نظرا لخصوصية قطاع النشاط الاقتصادي (تجارة، خدمات، اتصالات، تعليم، صحة، البناء والأشغال العمومية، الفلاحة، الصيد البحري)، يحتاج كل قطاع إلى قوانين تنظيمية خاصة به ومن أجل مواجهة التحديات المطروحة في كل قطاع كان لابد من تنظيم مؤسسات قطاع النشاط ضمن منظمة تعاون وتضامن لمناقشة هذه التحديات المحلية والإقليمية والعالمية وتلخيصها في جملة من العقبات التي تحول دون بعث النشاط الاقتصادي ثم محاولة إيجاد حلول مبتكرة للمشكلات المطروحة، كما أن انخراط مؤسسات قطاع النشاط المحلي الإقليمي أو الوطني يسهل من التفاوض مع السلطات المحلية أو الهيئات الوطنية من أجل تجاوز المعوقات والتحديات التي تحول دون تحقيق تنمية قطاع النشاط.

مثلا: في الجزائر تحاول العديد من مؤسسات التربية والتعليم النهوض بقطاع التربية والتعليم من خلال امتصاص التلاميذ الراسبين والراغبين في العودة إلى مقاعد الدراسة، والذين لم يجدوا فرصة في اتمامهم مشوارهم الدراسي ويتعرضون للتسرب المدرسي من خلال توجيههم للحياة العملية دون مؤهلات علمية تسمح لهم بالقدرة على الانخراط في عالم الشغل ما يؤدي إلى زيادة حدة الإقصاء والتهميش لهذه الفئة. لكن الكثير من المدارس الخاصة تفتح أبوابها لهذه الفئة وبالتالي فهي تؤمن فرص حقيقة في تقليص الإقصاء والتهميش، لكن هذا القطاع يعرف عدة تحديات منها عدم الاستقرار الوظيفي للأساتذة رغم ارتفاع الأجور في المؤسسات التربوية الخاصة مقارنة بنظيرتها في القطاع

العام، والمنافسة غير العادلة بين المؤسسات التربوية الخاصة (.....) ما ثبت عملها في المبادرة إلى النهوض بقطاع التربية والتعليم والمساهمة في تطويره، علما أن القطاع الخاص التربوي يشهد مخرجات تعليمية أكثر كفاءة وجودة من تلك في القطاع العام.

لن يكون هناك تنمية حقيقية في هذا القطاع الهام الذي هو حجر الأساس في تنمية رأس المال البشري إلا من خلال تضامن مؤسساته لرفع التحديات المحلية أو الوطنية المحيطة به.

- المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية: من خلال:

التوزيع المكاني العادل للأنشطة الاقتصادية ومواجهة الجهوية والمركزية: يقوم الاقتصاد الاجتماعي التضامني بضمان توزيع عادل للأنشطة الاقتصادية من خلال المساهمة في نشر مؤسسات قطاع النشاط الاقتصادي عبر مختلف الأقاليم في الدولة ما يضمن توزيع عادل للأنشطة الاقتصادية وفك العزلة عن المناطق النائية وضمان وصول السلع والخدمات إليها.

مثال : قامت منظمة الصيادلة الجزائريين بإصدار تطبيق إلكتروني لرصد المناطق التي تعاني نقصا في الأدوية المطلوبة في تلك المنطقة أو الغياب الكلي أو الجزئي لخدمة توفير الأدوية مع وضع لائحة تشير للدواء المفقود، تهدف هذه العملية إلى تحديد المناطق التي تعاني عجزا في توفير الدواء لسكان المنطقة (أدوية مفقودة في سوق المنطقة) ومن ثم دراسة أسباب غياب الدواء في المنطقة والعمل على سد العجز بتوفير خدمات ضمان توزيع عادل للأدوية أو تكثيف نشاط المؤسسات المنتجة للدواء بهدف تغطية الطلب على الدواء أو فتح صيدليات جديدة في المنطقة لتوفير الدواء وتحسين الخدمة.

- التوزيع العادل للثروة:

تتميز بعض المناطق بافتقار أقاليمها للإمكانيات الطبيعية (كالثروات المعدنية والمواد الأولية أو الطاقوية) ما يجعلها مناطق طرد للاستثمارات الاقتصادية في حين تكون أخرى غنية بها هذا التوزيع

الغير عادل للثروات الطبيعية بسبب جغرافية الإقليم يمكن التخفيف منه عن طريق التضامن ما بين الأقاليم (البلديات) الذي تقوم به المنظمات الغير ربحية في إطار التوزيع العادل للثروات.

- التوزيع العادل للسكان في الإقليم:

يمكن أن يساهم الاقتصاد الاجتماعي التضامني إلى جانب السلطات المحلية والهيئات الوطنية في تحقيق توزيع عادل للسكان وذلك من خلال العمل على تحسين سوق البناء والرفع من كفاءته ومحاربة القطاع الموازي له، كذلك الرقابة على سوق البناء من خلال العمل التضامني التشاركي الذي سيضمن تجسيد الحوكمة الرشيدة وبالتالي محاربة الفساد وضمان توزيع عادل لسكان من خلال البناء العمراني القائم على دراسة الجدوى الاقتصادية والاجتماعية والمكانية وليس على أساس الرشوة والمحسوبية والجهوية وكل الأسباب اللاعقلانية في تسيير مشاريع البناء والتعمير وضمان سير العملية وعدم التأخر في انجاز السكان كل هذا سيساهم في تحقيق توزيع عادل للسكان على الإقليم.

مثال: قامت جمعية المقاولين الجزائريين بتقديم 14 حلا مقترحا لمواجهة التحديات الوطنية والإقليمية التي تواجه قطاع البناء والأشغال العمومية منها الفساد الإداري(بيروقراطية) والمالي(الرشوة)، والسوق الموازية بالإضافة إلى المنافسة الشرسة للشركات الأجنبية المتواجدة فروعها على التراب الوطني والتي تستحوذ على جل مشاريع البناء وتهيئة البنية التحتية كالطرق، ما عرقل نمو وتطور الشركات الوطنية للبناء والتعمير.

- توفير مناصب الشغل:

يوفر الاقتصاد الاجتماعي التضامني مناصب شغل في مختلف منظماته التعاونية والتعاضدية والجمعية.

- المبادرة إلى تقديم حلول للمشكلات الاجتماعية:

هذا في إطار المسؤولية الاجتماعية للشركات تقوم المؤسسات الخاصة بالمبادرة إلى دراسة الظواهر الاجتماعية الاقتصادية في مختلف الأقاليم من ثم المبادرة في تقديم الحلول من خلال تقديم مساعدات مادية أو بشرية أو غير بشرية.

مثال: قامت جمعية الصيادلة الجزائريين بإعداد تقرير عن نسبة استهلاك الأدوية في مختلف الأقاليم في الجزائر (مستوى الولائي/ الوطني، والمستوى الحضري / الريفي) فأظهر التقرير عدم التكافؤ في استهلاك الأدوية عبر مختلف الأقاليم نسبة إلى مؤشر العمر والجنس والحالة الاجتماعية

وقد أوضح هذا التقرير الحالة الصحية في كل إقليم وأشار إلى ظاهرة خطيرة وهي الارتفاع المستمر في معدل الأمراض العقلية في الجزائر خاصة في الأوساط الشبابية والذي تعود أسبابه لمؤشرات اقتصادية منها الفقر أو التدني في مستوى الأجور للحد الذي لا يلبي الحاجات المعيشية اليومية للمواطن، وأسباب اجتماعية كالبطالة وعدم الحصول على السكن والمشكلات العائلية والأسرية بالإضافة إلى أسيا تعود للشخص نفسه كالحس المرهف.

بادرت الجمعية بإعداد هذا التقرير ونشره ودعت إلى ضرورة التعاون والتضامن من أجل إيجاد حلول لهذه الظاهرة التي باتت تهدد المجتمع.

- التوزيع العادل للاستثمارات:

من خلال حوكمة النظام المصرفي وتمويل المشاريع الاستثمارية وتنظيم المنافسة العادلة وتحسين جودة الخدمات المصرفية من خلال رفع التحديات التي تواجهها بتقديم اقتراحات وحلول جديدة ومبتكرة في الجهاز المصرفي.

قامت فيديرالية جمعية السياحة والفندقة بتنظيم ملتقى وطني لبحث ومناقشة

المبحث الثالث: عرض تجارب دولية ناجحة في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

المطلب الأول: تجارب الدول الامريكية

أ- التجربة الكندية - كيبك - مونتيريال :

شكل (05): ترتيب الدول الأقوى اقتصاديا لسنة 2014



la source : <http://www.aljazeera.net>

نلاحظ أن الاقتصاد الكندي قد احتل المرتبة الحادية عشر عالميا سنة 2014 وهو من أقوى الاقتصاديات في العالم. ومع ذلك فقد اعترفت الدولة الكندية بأهمية الاقتصاد الاجتماعي التضامني في تدعيم الاقتصاد الوطني وأقرت للاقتصاد الاجتماعي بوجوده من خلال سنها لمجموعة من القوانين التي تضمنها الدستور الكندي في سنة 2013 حيث "عرفت سنة 2013 الدخول الرسمي للكيبك في الحركة العالمية التي تسعى للاعتراف بالاقتصاد الاجتماعي، من خلال اعتماد إطار قانوني مخصص له، وفي هذا السياق صادقت الجمعية الوطنية، بتاريخ 10 أكتوبر 2013 بالإجماع على القانون المتعلق بالاقتصاد الاجتماعي، من هنا يعتبر قانون الكيبك التعاونيات والتعاضديات والمنظمات

غير الهادفة للربح بمثابة مكونات للاقتصاد الاجتماعي، تتأسس على قيم جماعية ونابعة من أشخاص اجتمعوا من أجل انتاج سلع وخدمات تساهم في رفاهية أفرادهم وجماعتهم¹.

- تعريف الاقتصاد الاجتماعي التضامني في كندا:

ويطلق عليه اسم الاقتصاد الاجتماعي، تنص المادة 3 من القانون المتعلق بالاقتصاد الاجتماعي، على أن الاقتصاد الاجتماعي هو " مجموع الأنشطة الاقتصادية المنجزة لغايات اجتماعية في إطار المقاولات التي تركز أنشطتها بصفة خاصة على بيع أو مبادلة السلع أو الخدمات"، حيث تعتبر مؤسسة اجتماعية، كل مقاولة تقوم أنشطتها بالأساس على بيع أو تبادل السلع والخدمات، من طرف تعاونية، أو تعاضدية أو أي هيئة أخرى لا تهدف إلى الربح².

- مساهمة هامة في الاقتصاد الوطني

يتوفر قطاع مقاولات الاقتصاد الاجتماعي في الكيبك، عموما على حجم اقتصادي هام وهو "يساهم في الناتج الداخلي الخام بنسبة 8%، موفرة بذلك 1250.000 منصب شغل في أكثر من 7000 مقاولة تعمل في 20 قطاعا نشيطا محققة رقم معاملات سنوي يتجاوز 17 مليار دولار،³ كما تجدر الإشارة إلى أن حقل التعاون في الكيبك جد متنوع بحيث يشتمل على أشكال متعددة من التعاونيات.

جدول (04): مجالات الاقتصاد الاجتماعي في مونتريال

¹ بوشتى بوخالفة ومحمد مستغفر، (2015)، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني-رافعة لنمو مدمج، المجلس

الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مطبعة سياما، المملكة المغربية، ص:81-82، <http://www.ces.ma>

² نفسه، ص 82-83.

³ نفسه، ص 84.

SECTEURS D'ACTIVITE ECONOMIQUE PRINCIPALE										
Indicateur	unités	Ressource naturelle, Fabrication, transformation, construction	Commerce, finance et assurance	Habitation et location	Loisir, tourisme, hébergement et restauration	Santé et service sociaux	Art, culture, et communication	Autre services	Totale de l'économie sociale	
Etablissement	N	31	105	694	337	1 045	618	760	3 590	
Part des établissements ayant déclaré au moins une mission distincte de l'activité économique principale	%	82,8	46,2	17,8	64,4	47,8	27,5	78,9	46,9	
emploi	Part des établissements employeurs (temps plein et temps partiel)	%	82,3	77,7	17,0	82,5	91,6	55,9	81,2	67,5
	Emploi rémunéré	N	1 399	Ns	909	11519	18 882	11 595	13 868	61 535
	Proportion de femmes	%	23,9	72,6	59,9	54,8	75,0	42,2	52 ,8	58,5
	Proportion d'emploi à temps plein	%	75,5	67,6	52,5	31,0	55,2	14,4	36,7	40,0
	Part des établissements consacrant plus de 50% de leurs revenus à la masse salariale	%	63,1	25,8	14,5	53,2	75,6	42,1	67,0	61,6
Revenus	Revenus moyens par établissement	\$	926 964	1 700 242	212 894	769 823	680 849	431 900	587 822	568 130
	Répartition des sources de revenus									
	Subventions et contrats de service auprès d'administrations publiques	%	40,9	10,7	31,1	38,4	68,0	48,5	58,2	50,7
	Ventes	%	27,3	69,3	53,0	38,2	13,0	33,5	24,5	30,8
	Autres	%	31,7	20,0	15,9	23,4	19,0	18,0	17,3	18,4
Gou	Taille du conseil d'administration	Me- mbres	7,3	8,1	5,3	8,2	7,9	6,0	9,0	7,3

	Proportion de femmes	%	33,1	34,1	51,1	46,6	59,0	43,7	43,6	49,4
	Proportion de femmes au poste de plus haut dirigeant	%	30,6	46,0	41,6	54,2	63,5	42,0	47,8	50,6
	Bénévolat total (bénévoles et membres du conseil d'administration)	N	328	1 614	7 406	20 937	31 390	Ns	25 659	105 134
Age et croissance	Âge moyen des établissements	années	13 ans	16 ans	19 ans	24 ans	21 ans	17 ans	19 ans	19 ans
	Evolution déclarer des revenus par trois ans									
	Décroissance	% d'établissements	9,7	7,7	5,8	16,1	22,5	20,8	22,7	17,9
	Croissance	% d'établissements	67,7	42,6	28,5	44,2	32,7	36,6	36,3	35,0
Indices de concentration et de diversité	Concentration									
	Revenus	Indice Hirschman-Herfindahl	0,073	0,044	0,022	0,084	0,029	0,051	0,130	0,098
	Emploi	indice Hirschman-Herfindahl	0,133	0,038	0,018	0,038	0,040	0,071	0,245	0,094
	Benivolat	Indice Hirschman-Herfindahl	0,119	0,129	0,280	0,118	0,026	0,452	0,210	40,17
	Diversité									
	Géographie	Indice Eveness	0,827	0,765	0,752	0,743	0,716	0,686	0,651	0,777
	Age	Indice Eveness	0,929	0,930	0,835	0,970	0,927	0,972	0,980	0,967

Source : Chaire de recherche du Canada en économie sociale 2007. Données excluant Desjardins et la Coop fédérée. Lecture des indices : l'indice de concentration de Hirschman-Herfindahl varie entre 0 (secteur totalement déconcentré) et 1 (secteur totalement concentré) ; l'indice de diversité Eveness varie entre 0 (présence d'une seule catégorie) et 1 (présence égalitaire des catégories).

من الجدول أعلاه يتضح لنا أن الاقتصاد الاجتماعي في كندا يشمل مختلف القطاعات الاقتصادية (قطاع السكن، قطاع الصحة، قطاع السياحة والفندقة، قطاع المواد الأولية والتصنيع الخ) حيث توفر مؤسسة الاقتصاد الاجتماعي دخلا معتبر بلغ في المتوسط 568.130 دولار كندي، إضافة إلى أنه يشغل حوالي 61.535 عامل تتراوح اعمارهم في المتوسط 19 سنة، كما تتوفر مدينة مونتريال لوحدها على أكثر من 35900 مؤسسة.

ب- تجربة الإكوادور:

- تعريف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

في الإكوادور، يعرف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تحت اسم "الاقتصاد الشعبي والتضامني"، حيث يؤكد دستور الدولة على مبدأ التضامن في المادة 283: "النظام الاقتصادي ذو توجه اجتماعي، ويتسم بالتعاضد، ويعتبر الإنسان موضوعا وغاية له، ويهدف النظام الاقتصادي إلى تحقيق علاقة توازن ديناميكية بين المجتمع والدولة والسوق، في انسجام مع الطبيعة، وهدفه هو ضمان إنتاج وإعادة إنتاج الشروط المادية وغير المادية التي تسمح بتحقيق أسلوب الحياة الجيد، ويتألف النظام الاقتصادي من القطاعات العامة والخاصة، ومن أشكال التضامن الشعبية من مؤسسات اقتصادية وغير ذلك مما يقره الدستور، ويجري تنظيم الاقتصاد الشعبي وفقا للدستور، وهو يتضمن القطاع التعاوني والنقابي والقطاع المحلي"¹.

- مساهمة الاقتصاد الاجتماعي في الاقتصاد الوطني للإكوادور

يمكن توضيح مساهمة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الاقتصاد الوطني بالنسبة لدولة الإكوادور من خلال الدول الموالي:

الجدول رقم (05): مساهمة الاقتصاد الاجتماعي في الاقتصاد الوطني للإكوادور

¹ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: رافعة لنمو مدمج، ص 85.

الإكوادور	الناتج الداخلي الخام (بمليار الدولار)	السكانة (بالملايين)	الناتج الداخلي الخام/الفرد (بالدولار)	الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ومعدل التشغيل	مساهمة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الناتج الداخلي الخام
	90	15.74	7205	60% من السكانة النشيطة (2012)	13% سنة 2012

المصدر: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: رافعة لنمو مدمج، 2015، ص 85.

كما تجدر الإشارة إلى أن مصطلح الاقتصاد الشعبي في الإكوادور يشير إلى الجهود المبذولة من أجل إدماج القطاع غير المهيكلة في القطاع المهيكل، ولهذه الغاية فإن الدولة وأجهزتها المختلفة ولاسيما تلك التي تم إحداثها في إطار الاقتصاد الشعبي والتضامني، قد وضعت برامج تهدف إلى مواجهة عدد من التحديات الاجتماعية¹

ت- تجربة البرازيل:

- الاعتراف القانوني:

"كان وصول الرئيس لويس إيناسيو لولا داس يلغا إلى السلطة سنة 2003، قد أعطى نفسا جديدا للاقتصاد التضامني (كما يطلق عليه في هذا البلد)، وقد كان التحول الذي أحدثه هذا النفس الجديد، السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، في الآن نفسه بمثابة إجابة وانتقاد للنظام الاقتصادي الرأسمالي، يسمح بدعم وتعزيز هذا الاقتصاد التضامني الذي كان يعتبر في السابق قطاعا مهمشا، وتأخذ هذه المبادرة السياسية في الاعتبار مختلف أشكال التنظيم الجماعي للعمال، وتمكنهم من تحقيق الاندماج الاقتصادي والاجتماعي.

¹ بوشنتى بوخالفة، محمد مستغفر، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: رافعة لنمو مدمج، ص 85.

وبتأثير من منتدى الاقتصاد التضامني بالبرازيل، أدى التحول الذي انخرطت فيه البلاد إلى إحداث كتابة دولة في الاقتصاد التضامني أسندت إلى بول سينغر، المنظر البرازيلي للاقتصاد التضامني، الذي أشرف على تنصيبه الرئيس لولا بعد أقل من شهر على وصوله للحكم.

- المساهمة في الاقتصاد الوطني البرازيلي:

تضم الأنشطة الاقتصادية، المتعلقة بالإنتاج والتوزيع والاستهلاك والادخار والمالية المنظمة والمتطورة في إطار الاقتصاد التضامني في البرازيل، ما عدده 1687035 مشاركاً، من بينهم 63% ذكور و37% نساء، وتشمل هذه الأنشطة 2934 مدينة، مما يغطي 52% من التراب البرازيلي بمعدل 48% من المدن القروية، و35% من المدن الحضرية، و17% قروية/حضرية. إضافة إلى مساهمة الاقتصاد التضامني في خلق عدد هام من فرص الشغل، فإنه يساهم كذلك في إنتاج القمح بنسبة 75%، وفي إنتاج الحليب بنسبة 40%، وبصفة عامة فإن المساهمة تصل إلى 8% من الناتج الداخلي الخام في البرازيل¹.

المطلب الثاني: تجارب الدول الأوروبية:

أ- التجربة الفرنسية:

احتل الاقتصاد الفرنسي المرتبة السادسة عالمياً في ترتيب الدول اقتصادياً في سنة 2014، أما فرنسا فقد اعترفت بـ «الاقتصاد الاجتماعي والتضامني سنة 2014 كما نصت عليه المادة رقم 856 من الدستور الفرنسي»².

- تعريف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

¹ بوشتي بوخالفة ومحمد مستغفر، مرجع سابق، ص 86.

² Balaudé, J. F & Baillat, G. (2015). *Guide pratique de l'économie sociale et solidaire*, Université de Reims, la France, p 1.

أما وزارة الاقتصاد الفرنسية فقد عرفت الاقتصاد التضامني والاجتماعي على انه: "هو مجموعة المؤسسات المنظمة في شكل تعاونيات وتعاضديات وجمعيات ومؤسسات خيرية التي يكون عملها داخلي، وتؤسس نشاطاتها على مبدأ التضامن والمنفعة الاجتماعية، هذه المؤسسات تعتمد أساليب التسيير الديمقراطي والتشاركي. فهي تحدد بدقة إطار استخدام الربح المحقق، الربح الفردي والنتائج المعاد استثمارها"¹

رغم حداثة الاعتراف بالاقتصاد الاجتماعي التضامني في فرنسا إلا أنه قطاع يساهم بشكل معتبر في الاقتصاد الوطني الفرنسي، حيث في سنة 2012 بلغ عدد مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني 220.979 مؤسسة ما بين جمعيات تعاونيات تعاضديات ومؤسسات خيرية، ووظف القطاع حوالي 2.324.574 موظف وساهم بنسبة 10% من اجمالي الداخلي الخام، مقابل توظيف 9.5% من اجمالي العمالة مدفوعة الاجر².

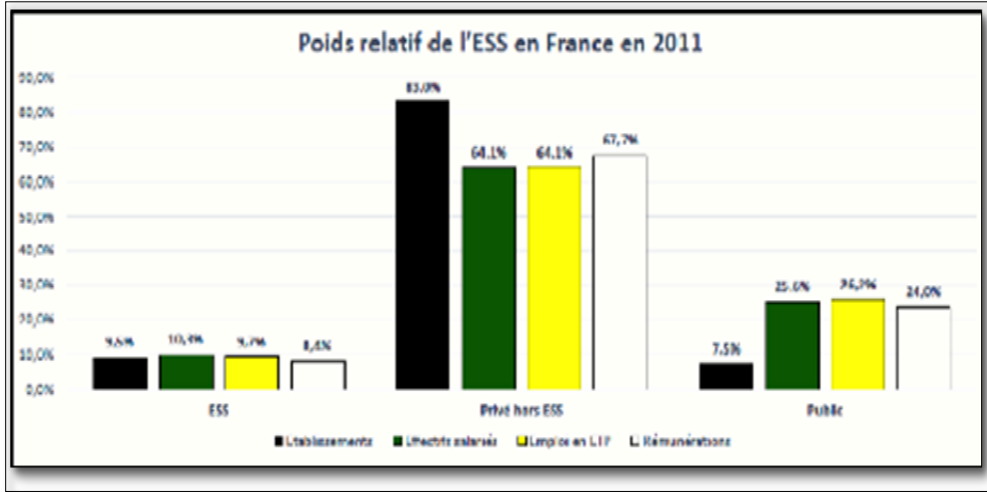
- مساهمة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

والشكل التالي يوضح مساهمة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الاقتصاد الوطني الفرنسي ووزن الاقتصاد الاجتماعي في الاقتصاد الفرنسي، كما هو موضح في الشكل أدناه:

شكل (06): مساهمة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الاقتصاد الوطني الفرنسي.

¹ Site du Ministère de l'Economie, La France.

² Balaudé, J. F & Baillat, G. **op.cit.** p 11.



Source : Insee-Clap ; Observatoire national de l'ESS

- أهم القطاعات الاقتصادية للاقتصاد الاجتماعي التضامني:

يوظف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بفرنسا عمالة هامة تنشط في مختلف القطاعات الاقتصادية،

كما هو موضح في الجدول التالي:

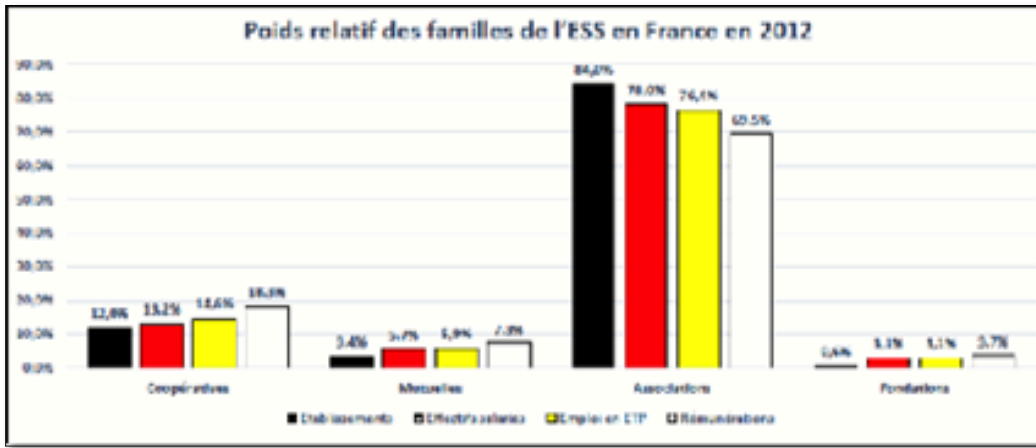
الجدول (06): وزن التشغيل في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني حسب قطاع النشاط سنة 2012

وزن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (%)		قطاع النشاط
4.3%	10.544	الزراعة، الغابات والصيد في الصناعات الغذائية؛ المشروبات والتبغ
1.1%	52.069	التجارة، النقل، الإيواء والمطاعم
4.7%	28.096	الأنشطة المالية والتأمين
30,6%	260,282	الإعلام والاتصال، الأنشطة العقارية، دعم المؤسسات، الإدارة العمومية، التعليم، الصحة البشرية والعمل الاجتماعي.
19,7%	1423423	منها التعليم، منها الصحة
18,5%	337546	البشرية، منها العمل
11,1%	172805	اجتماعي
61,1%	912972	
42,3%	350299	منها الفنون، العروض والأنشطة الترفيهية
10.3%	2324574	مجموع قطاعات النشاط

Source : Insee, clap Poste de travail au 31 décembre hors intermédiaire

باستقراء الجدول أعلاه يتبين أن قطاع الاقتصاد الاجتماعي الفرنسي يشمل قطاعات اقتصادية مختلفة منها 61% في قطاع دعم الشركات و42% منها في قطاع الإدارة والخدمات الاجتماعية، وعدة قطاعات أخرى بنسب متفاوتة من قطاع إلى آخر كقطاع الفلاحة والصيد البحري بنسبة 4,3%، والتجارة 1,1% والنقل و4,7% والخدمات المالية 30,6% وقطاع الاتصالات والمعلومات 19,7% والنشاطات العقارية بنسبة 11,1%

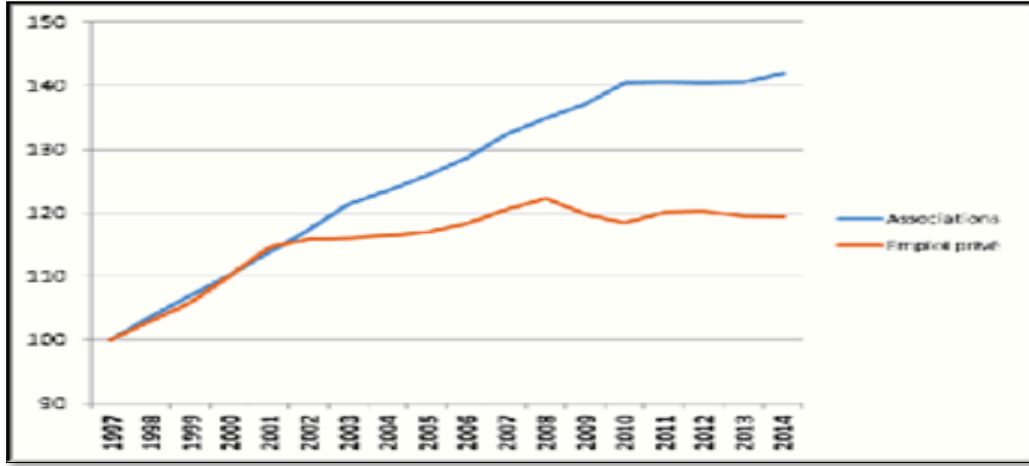
شكل (07): مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي التضامني في فرنسا:



Source : Insee-Clap

توضح الاعمدة البيانية في الشكل أعلاه أن الجمعيات هي المؤسسات الأكثر انتشارا في قطاع الاقتصاد الاجتماعي التضامني بنسبة بلغت 84,0% سنة 2012 تليها التعاونيات بنسبة 12,0% أما التعاضديات والمؤسسات الخيرية فقد مثلت على التوالي ما نسبته 3,4% و0,6%.

شكل (08): الاقتصاد الاجتماعي التضامني في نمو:



Source : Insee-Clap

تزايد دائرة القطاع الاقتصادي التضامني في الاقتصاد الفرنسي مقارنة مع القطاع الخاص بالتوازي من سنة 1997 إلى غاية سنة 2001 أين عرف القطاع الخاص زيادة طفيفة في حين أن قطاع الاقتصاد الاجتماعي واصل نموه بزيادة ثابتة إلى غاية سنة 2010 كما يوضحه البيان أعلاه.

ب- تجربة إسبانيا

- اعتراف قانوني وطني وجهوي:

بالنسبة لخامس اقتصاد أوروبي، يعتبر الاقتصاد الاجتماعي من بي الممارسات التي ميزت بخلق ثروات لسنوات عديدة، ذلك أن البلاد تعترف بهذه الصيغة من صيغ التنظيم الاقتصادي في دستورها لسنة 1978، والنتائج عن التحول الديمقراطي الذي عرفته البلاد، وهو ينص على عدة تنظيمات تتعلق بالاقتصاد الاجتماعي: التعاونيات والجمعيات والمؤسسات الخيرية، وفي سنة 1992 قرر الفاعلون في الاقتصاد الاجتماعي أحداث " الكونفدرالية لمقاولات الاقتصاد الاجتماعي " لضمان تمثيل أفضل لهذه لهذه التنظيمات.

كما تتوفر البلاد على ترسانة قانونية هامة في هذا المجال، حيث تتوفر في كل مستوى حكومي - وطني وجهوي - على قانون متميز خاص بكل نوع من أنواع التعاونيات على حدى.

وينص القانون على وضع لائحة بنيات الاقتصاد الاجتماعي التي سوف تتبناها وزارة العمل والهجرة، وكذا مجلس النهوض بالاقتصاد الاجتماعي بتنسيق مع الجماعات المستقلة.

كما ينص القانون كذلك على إحداث مجلس للنهوض بالاقتصاد الاجتماعي الذي هو بمثابة هيئة استشارية للأنشطة ذات الصلة بالاقتصاد الاجتماعي، ويعمل باعتباره هيئة للحوار بين الفاعلين في الاقتصاد الاجتماعي والحوكمة المركزية

- مساهمة كبيرة في الاقتصاد الوطني الإسباني:

تمثل الهيئات التي يحددها القانون رقم 2011/5 بتاريخ 29 مارس 2011، إلى حدود سنة 2015، 45093 تنظيما يشغل 2379994 أجيورا.

وفي سنة 2012، ساهم القطاع في الناتج الداخلي الخام لإسبانيا بنسبة 7.5%، كما ساهم في خلق مناصب الشغل عبر امتصاص يد عاملة تقدر ب 1.15% من الساكنة النشيطة في إسبانيا.¹

المطلب الثالث: تجارب الدول الإفريقية

أ- التجربة المغربية:

قد اعترف المغرب بأهمية التعاونيات والجمعيات منذ سنة 1958، وكذا بأهمية التعااضديات سنة 1963. شرع هذا القطاع في الظهور بصورة منظمة ومهي في بداية القرن 21، فضلا عن كون الحكومة المغربية قد خصصت سنة 2011 وزارة لهذا القطاع. ويختلف مفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني باختلاف الدول، ومع ذلك فإن هناك اتفاقا حول بعض القيم التي توطر مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وبناء على ذلك، يقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي التعريف التالي لهذا الاقتصاد: "يعبر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني عن مجموع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تنتظم في شكل بنياته أو تجمعات لأشخاص ذاتيين أو معنويين، بهدف تحقيق

¹ بوشتي بوخالفة، محمد مستغفر، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: رافعة لنمو مدمج، ص 95.

المصلحة الجماعية والمجتمعية، وهي أنشطة مهيكلة مستقلة تخضع لتدبير مستقل وديمقراطي وتشاركي، يكون الانخراط فيه حراً. كما تنتمي إلى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني جميع المؤسسات التي تركز أهدافها الأساسية بالدرجة الأولى، على ما هو اجتماعي، من خلال تقديمها لنماذج مستدامة ومدمجة من الناحية الاقتصادية، وإنتاجها لسلعا وخدمات تركز على العنصر البشري، وتندرج في التنمية المستدامة ومحاربة الاقصاء¹

- المساهمة في الاقتصاد المغربي:

" أن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يشغل 5 في المائة من الساكنة النشيطة بالمغرب، أي ما يعادل 599 ألف و694 شخص. كما أن هذا الاقتصاد، الذي دخل اليوم مرحلة جديدة متعلقة بخلق الثروات والتشغيل، يساهم بـ 2 في المائة من الناتج الداخلي الخام ويشغل 2 في المائة من الحاصلين على الشهادات بالمغرب.. كما أنه من بين 19 ألف تعاونية أحدثت إلى غاية اليوم، 14,5 في المائة منها نسائية (أي 2280)، أن هذا القطاع يحتاج إلى إمكانيات جديدة لمزيد من التطور." لانزال التجربة المغربية حديثة وتحتاج إلى المزيد من الدعم الحكومي المغربي إلا أنه ساهم مساهمة هامة في الاقتصاد الوطني المغربي.

ب- تجربة الجزائر في الاقتصاد الاجتماعي التضامني:

لم يتم بعد الاعتراف القانوني بالاقتصاد الاجتماعي التضامني في الجزائر، إلا أن مؤسساته موجودة بمختلف أشكالها القانونية (تعاونيات، جمعيات، تعاضديات، مؤسسات خيرية) لكن " وفقاً لبيانات الديوان الوطني للإحصاء فإن مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي التضامني بجميع أشكالها في الجزائر تمثل في أفضل الأحوال 8% من الوظائف مدفوعة الأجر إذا أخذنا في الاعتبار جميع الأنشطة المشابهة عن كثب أو عن بعد للاقتصاد الاجتماعي التضامني، وحوالي 390,880 وظيفة (بدوام

¹ نفسه، ص 115-122.

كامل) بما في ذلك 43% في أشكال المنظمات النقابية والتعاونيات والتعاضديات والمؤسسات الخيرية وغيرها، إذا تم الأخذ في الاعتبار فقط مساهمة مؤسسات قطاع الاقتصادي الاجتماعي التضامني بالمعنى الدقيق للكلمة مقارنة بإجمالي عدد الموظفين الدائمين وغير الدائمين، يتم تقليل النسبة إلى أقل من 2%، مما يعكس بشكل أفضل واقع الاقتصاد الاجتماعي التضامني في الجزائر.

تم الإطلاق الرسمي لمشروع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في مارس 2021م. في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي "ويهدف المشروع إلى تعزيز العمالة والإدماج الاقتصادي للشباب والنساء والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة"¹.

"تم تمويلها بأكثر من 804000 دولار أمريكي وبتمويل مشترك من حكومة اليابان بمبلغ 454000 دولار وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمبلغ 350.000 دولار، وهذه المبادرة بعنوان "الاقتصاد الاجتماعي، في خدمة الإدماج الاقتصادي للشباب والابتكار الاجتماعي، تم اختيار 04 ولايات تجريبية هي وهران، خنشلة وبنشار وعنابة"²

ويهدف هذا البرنامج إلى:

✓ "تحسين التكامل الاجتماعي والاقتصادي للشباب وقابليتهم للتوظيف، ولا سيما من خلال دعم مجموعة من 30 شابًا، 40% منهم من النساء.

✓ إنشاء شركات صغيرة تتكيف مع خصوصيات الولايات التجريبية وقادرة على الاستجابة بشكل مستدام لاحتياجات المواطنين.

¹ (بدون تاريخ). تعزيز الاندماج الاجتماعي. United Nations Sustainable Development Group.
للشباب وريادة العمل والوعي المدني في الجزائر. موقع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. مسترجم من <https://unsdg.un.org/ar/latest/stories/tzyz-aladmaj-alajtmay-llshbab-wryadt-alamal-walwy-almdny-fy-aljzayr> : 30/07/2022.

² المرجع نفسه.

✓ تعزيز قدرات المؤسسات الفاعلة والمجتمع المدني في عملهم المشترك من أجل تعزيز وتنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

✓ تصميم وتمويل الفرص التجارية التجريبية للنساء والشباب في أربع ولايات للمشروع.
✓ الاهتمام الخاص بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، من خلال آليات دعم التوظيف والجمعيات والحاضنات والمؤسسات الاجتماعية وأي هيكل يستقبل الشباب.

يتم تعريف SSE على أنه "قطاع ثالث" مكمل للاقتصاد التقليدي ويقوم على أسس أساسية مثل المنفعة الاجتماعية والبيئية، والإدارة الديمقراطية والتشاركية، والعضوية الحرة، والربح المحدود، والجدوى الاقتصادية بالإضافة إلى مزيج التمويل بين الموارد الخاصة والعامة، يشير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مشيرًا إلى أنه في ضوء الطبيعة الشاملة والمتعددة القطاعات لهذا الاقتصاد، سيتم تنفيذ هذا المشروع بالتعاون الوثيق مع 9 إدارات وزارية أخرى معنية، بما في ذلك إدارات التضامن الوطني والتعليم والتدريب المهني والصناعة والزراعة والسياحة والحرف.

هذا، في الوقت الذي ستستفيد فيه أيضًا "آليات دعم توظيف الشباب وريادة الأعمال (ANSEJ، CNAC، ANGEM) من المشروع الذي يهدف إلى تعزيز تنسيقها لتعزيز ظهور نظام بيئي مؤات لريادة الأعمال في الولايات التجريبية."¹

ويسعى هذا البرنامج لتعزيز مساهمة القطاع الغير ربحي في دعم القطاع الخاص، وتغيير النظرة التقليدية للمنظمات الغير ربحية من منظمات اجتماعية مكملة لدور الدولة الاجتماعي، إلى منظمات مكملة للاقتصاد التقليدي وذلك من خلال "استفادة الجمعيات حاملة المشاريع والأفكار في إطار الاقتصاد الاجتماعي التضامني من الدعم والتمويل من برنامج page من خلال بناء قدراتها وقدرت

¹ نفسه: 2022/07/30

المجتمع المدني ككل.¹ من أجل النهوض بالقطاعات الاقتصادية والاجتماعي معا، وتحقيق تنمية

مستدامة.

¹ بن حركو غنية؛ مسعي عبد الحليم. (2022)، *الاقتصاد الاجتماعي التضامني في الجزائر دراسة حالة البرنامج*

الاقتصادي الاجتماعي التضامني، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، 6(1)، ص 356.

.2022/07/18 : <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/187773>

خاتمة الفصل الثاني

من التجارب السابقة يتضح لنا أن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني قطاع حديث العهد حيث أن الاعتراف به في دساتير وتشريعات الدول لم يكن إلا مع بداية القرن الواحد والعشرين ومع ذلك فهو يلعب دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال ما يوفره من فرص عمل وتحقيق دخل معتبر إضافة إلى تحقيق المساواة والعدالة بين الأطراف من خلال مبدأ الانخراط الحر والتسيير الديمقراطي للمؤسسات الاقتصادية الاجتماعية والتضامني.

الاقتصاد الاجتماعي التضامني في الجزائر ليس له إطار قانوني، بل هو مدمج ضمن الإطار القانوني للمجتمع المدني، وقد بينت هذه الدراسة أن الاقتصاد الاجتماعي التضامني يختلف من حيث المفهوم عن المجتمع المدني رغم أن كلاهما قطاع غير ربحي وغير حكومي، وعلى الرغم من عدم وجود إطار قانوني واضح خاص بالاقتصاد الاجتماعي في الجزائر إلا أنه قد تم إطلاق مشروع تجريبي للاقتصاد الاجتماعي التضامني سنة 2021م ببعض البلديات المحلية، كما تبين في هذه الدراسة أن الاقتصاد الاجتماعي التضامني هو قطاع مكمل للاقتصاد التقليدي وليس بديلا عنه، ويكمل هذا الأخير الاقتصاد التقليدي من خلال الإدارة الديمقراطية التشاركية والابتكار الاجتماعي، وهذان الخياران سوف يتم عرضهما بأكثر تفصيل في الفصول اللاحقة لهذه الدراسة.

الفصل الثالث

الابتكار والابتكار الاجتماعي

مقدمة الفصل الثالث

بعد أن عرفنا في الفصل السابق أن حياة الإنسان في تغيير مستمر، وقد حاول المنظرون في علم التنمية إيجاد تفسيرات لهذا التغيير، أرجع جل الباحثين أن هذا التغيير يكون بفعل فاعل هو الانسان، الذي يغير ويتطور حياته في ظل الإمكانيات المتاحة له من عوامل بيئية ومادية وبشرية، وقد وضعوا مختلف النظريات التي فسرت هذا التطور الحاصل بسلبياته وإيجابياته، وكما أشرنا في مقدمة هذه الدراسة إلى أن علم الأناسة قد أرجع هذا التطور المستمر في حياة الإنسان يعود للقدرة التي يتميز بها الإنسان في الإدراك والتواصل لوجود منطقة اللغة في المخ، هذه القدرة على التواصل سمحت للإنسان بتبادل الأفكار والمعارف والخبرات التي جعلته يتطور أفكار جديدة، ويبدع ويبتكر تقنيات انعكست على حياته، لكن رغم أن كل البشر لهم القدرة على التواصل إلا أن هناك مجتمعات لا تزال بدائية غير متطورة، وغير مبتكرة، هذا ما قد ينفي صحة الفرضية القائلة بأن تطور حياة الإنسان تعود للقدرة على التواصل الذي يسمح بتبادل معلومات ونشر المعرفة التي من خلالها يولد الابتكار، ويجعلنا نطرح التساؤل ما هو الدافع للابتكار؟، وهل كل الابتكارات كانت ايجابية في حياة الإنسان؟، ماهي عوامل ظهور الابتكار؟ وكيف ينتشر؟ وهل يتطور الابتكار أم هو متغير ثابت؟ وإذا كان الابتكار متغير فهل يحدث هذا التغيير بوتيرة ثابتة، أم متغيرة؟ وما هو دور الابتكار في تطور المجتمعات؟ وتحسين حياة الانسان.

للإجابة على هذه التساؤلات سوف نحدد أولاً ماهية الابتكار، أسباب حدوثه، وأبعاده، ثم أثره على حياة الانسان، وعرض مختلف النظريات المفسرة للابتكار، بمختلف أبعاده.

المبحث الأول: ماهية الابتكار

من يلقي نظرة غير بعيدة إلى الحياة التي عاشها آباءنا، سنوات التسعينيات من القرن الماضي الذين كانوا ينتظرون كل مساء نشرة الاخبار للإطلاع على أهم المستجدات في الساحة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، وحتى تلك الثقافية، الموجهة لهم من مؤسسة التلفزيون العمومي آنذاك، ولضرورة الاتصال بين الأشخاص انتشر الهاتف الثابت في كل البيوت ومراكز الهاتف العمومي في شوارع المدن لكن استخدام الهاتف والانترنت اقتصر على المناطق الحضرية، بسبب طبيعة البنية التحتية لشبكة الاتصالات في ذلك الوقت، ما زاد من مشقة أصحاب المناطق الريفية خاصة، لكن أجدادنا سنوات السبعينيات كانوا يتتبعون مجريات الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من وسائل أخرى أقل حداثة كالراديو، ويستعملون الرسائل البريدية للتواصل مع الأشخاص الأكثر بعدا عنهم، وحتى الهاتف لم يكن متاحا للجميع، لكن مع بداية الألفية الجديدة انتشرت الهواتف المحمولة وأخذ استعمال الأنترنت يزداد توسعا ليشمل كل من المناطق الحضرية والريفية، فظهرت عروض خدماتية جديدة في مختلف مجالات الحياة (تعليم عن بعد، الحجز والاستعلام عبر المواقع الإلكترونية، طلب واستخراج الوثائق الإرادية عبر الأرضيات الرقمية، وانتشار الأسواق الإلكترونية المعززة بمواقع التواصل الاجتماعي) تضاعف كبير في كم المعلومات بسبب انتشار قواعد البيانات الرقمية، والانفتاح على العالم، هذا بالإضافة إلى الأجهزة الإلكترونية المنزلية بمختلف أنواعها وظهور ما يعرف بالمنزل الذكي، والأجهزة الإلكترونية الصناعية، العيادة الذكية، الفندق الذكي (.....)، إن هذه الثورة التكنولوجية المعلوماتية جعلت حياة الإنسان أكثر سهولة وذلك باختصار الوقت والجهد والمال، كل هذا يعود للابتكار التكنولوجي الذي طورته الشركات من خلال البحث الدائم عن الريادة وتعزيز القدرة التنافسية لها وكسب ميزة تمكنها من كسب حصص سوقية جديدة، لكن الابتكار لم يقتصر فقط على الابتكار التكنولوجي، بل تجاوزه للابتكار في تنظيم العمل وابتكار تخصصات جديدة وخلق وضائف

جديدة تتناسب مع متطلبات الخدمات والمنتجات الجديدة، بالإضافة إلى التأثير على التغيير الاجتماعي الناتج عن ظهور إشكاليات اجتماعية جديدة تتطلب حلولاً جذرية أو تحسينية، كظهور مرض التوحد لدى الأطفال في سن جد مبكرة، نتيجة لانتشار بعض الوسائط التكنولوجية الحديثة كالألواح الإلكترونية والتلفزيون، ما استدعى إنشاء مراكز للاهتمام بهذه الفئة الاجتماعية من الأطفال، كذلك انتشار الجرائم الإلكترونية، وانتشار التجارة الإلكترونية الموازية... وغيرها، هذه المشكلات الاجتماعية جعلت المجتمعات تطالب الحكومات بالمزيد من الحماية الاجتماعية، وأمام تراجع دور الدولة في تحقيق هذه المطالب بسبب تكاليفها المرتفعة، ما أدى إلى خلق شعورا لدى المواطنين بتزايد حجم الإقصاء والتهميش الاجتماعي والاقتصادي، هذا الشعور المعزز بوسائل الاتصال الحديثة كمواقع التواصل الاجتماعي، أصبح تعبيراً جماعياً لدى فئات واسعة من المجتمع على شكل احتجاجات اجتماعية على الأوضاع القائمة كشعارات ترصد على مواقع التواصل الاجتماعي والدعوات للإضرابات والتجمعات أمام الهيئات الحكومية وبالتالي أصبحت الحكومات مطالبة بابتكار أنظمة اجتماعية يمكنها أن تنظم هذه الحركات الاجتماعية، وتدرس هذه المطالب والمشكلات الاجتماعية التي يمكن أن تمس بالقيم الوطنية والاجتماعية، أو قد تشكل تهديد بحدوث الاضطرابات الاجتماعية الداخلية، وهنا توسعت أبعاد الابتكار ليشمل بعداً جديداً وهو الابتكار الاجتماعي، هذا الأخير اهتمت به الدول الأكثر تقدماً في السنوات الأخيرة من القرن الحالي كالولايات المتحدة الأمريكية، الصين، اليابان، وأستراليا، وأوروبا، والهند، وفتحت فيه تخصصات أكاديمية بالجامعات ومراكز البحث العالمية، ثم اهتمت به البلدان العربية كالسعودية والإمارات العربية... لأنه لا يشكل فقط نهجاً لإيجاد الحلول الاجتماعية وضمان الاستقرار، بل نهجاً لتحقيق الثروة من خلال إنشاء مشاريع تهدف لتحقيق المجتمع المستدام، ويعتبر الرواد الاجتماعيون ركيزة المجتمع المستدام لأن مشاريع الريادة الاجتماعية تهتم بكل من المردودية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وتركز

المجتمعات المستدامة على البيئة والاقتصاد والمطالب الاجتماعية كالمساواة الاجتماعية، وعمل الحكومة المحلية.

المطلب الأول: تطور مفهوم الإبداع والابتكار

الابتكار والإبداع مصطلحات ليست وليدة هذا العصر، بل اهتم به العديد من الباحثين منذ العصور القديمة، لكن اختلف المفهوم عبر العصور التاريخية المختلفة.

تطور مفهوم الإبداع:

- الإبداع في العصر القديم:

كان الفلاسفة يعتبرون الإبداع إلهام يأتي من الطبيعة والقوى الخارقة، فأفلاطون (427-347 ق.م) يرى بأن الشاعر هو كائن مقدس تمتلكه الآلهة، واقتصر الإبداع في هذه المرحلة على الأدب، الفنون القتالية، الفلسفة، والهندسة المعمارية ودرجة أقل في العلوم.

- الإبداع في العصور الوسطى:

فقد كان الاهتمام بالإبداع ضئيلاً نظر لتلك الحقبة الظلامية، وخضوع الإنسان للكتاب المقدس. وكان جل انتاجه الإبداعي موجهاً لتعاليم الدينية.

- الإبداع في العصر الحديث:

تميزت هذه المرحلة بالتحول من فكرة الإبداع الإلهي إلى الإبداع الإنساني، ولكن الفكرة السائدة في ذلك العصر هي فكرة السمة الوراثية للإبداع، فالمبدعون هم أشخاص كان يعتقد أن لهم صفات وراثية خاصة يتميزون بها عن غيرهم، كالذكاء والموهبة ...

قام "هورني دي سان خوان بدراسة حول براعة الإنسان في مؤلفه *فحص العلوم في العلوم*، الذي نشر سنة 1575م، ومع حلول القرن الثامن عشر برزت عدة شخصيات مبدعة مثل نيوتن، جان لوك، مويرنيكوس.¹

كذلك قام *وليام دوف* بدراسة صفات الشخصية العبقرية الأصلية، سنة 1767م وفصل بين العبقرية والموهبة بقوله أن الموهبة ليست مرافقة للابتكار، وهو أول من تحدث عن الطبيعة البيولوجية الاجتماعية للعامل الوراثي.²

- الإبداع فيما بعد الحداثة:

"قد أبدى العديد من الباحثين أمثال *لومبونز*، *فرانسيس غالتون* (1869م)، *تيوديل أرمان ريو*، *ديربون* (1898م)، *كولفن* (1902 - 1906م)، *تشاسيل*، *آندروس*، *سيمبسون* (1929م)، *هاجريفز* (1981م)، في هذا العصر اهتماما بدراسة المظاهر السلوكية والمحددات العقلية للفرد المبدع مع إدخال المناهج التجريبية على دراسة الإبداع، وقد بين *الانجليزي فرانسيس غالتون* صاحب نظرية وراثية العبقرية، حيث درس نمو المحددات الوراثية للإنجاز الإبداعي.³

- الدراسة المعاصرة للإبداع:

¹ دي سان خوان هورني، (2022)، *فحص العلوم في العلوم*، المكتبة الافتراضية العالمية، مدريد، الربط: <https://ar.yestherapyhelps.com/the-concept-of-creativity-throughout-history-11469> : 2022/08/08

² داف جورج (2022)، *الأصل العبقرية*، المجلد 53، لندن، المملكة المتحدة. على الربط: <https://ar.yestherapyhelps.com/the-concept-of-creativity-throughout-history-11469> : 2022/0808:

³ وسيم عبد الرحمن خلف، (2020)، *نتائج امتحانات النجاعة والنماء 'الميتساف' وعلاقتها بأبعاد قياس الإبداع الكامن 'إيبوك' لدى طلبة المرحلة الإعدادية*، *Humanities & Natural Sciences Journal (HNSJ)*، مجلد 5 (7)، ص 200-201، <https://doi.org/10.53796/hnsj57/16>.

بعد النصف الثاني من القرن العشرين (1950م)، تغير موقف الباحثين أمثال جيلفورد، تورانس، ودينجمان، حول مفهوم الإبداع وتم ربط الإبداع بالمعرفة بدل السمات الوراثية، "وفسر جيلفورد (1981م) الإبداع على أنه عملية إدراك معرفية تقوم بها قدرات عقلية، هي (الأصالة، المرونة، الطلاقة، والاحساس بالمشكلات) كما أن الإبداع والقدرات العقلية موجودة لدى جميع الناس بدرجات متفاوتة"¹

نستدل من اللوحة التاريخية لتطور مفهوم الإبداع أن الإبداع مرتبط بالمعرفة، ففي الماضي كانت المعرفة محتكرة من طرف قلة من الناس، ما جعل الباحثين يعتقدون أن الإبداع خاصية وراثية لبعض البشر، لكن مع زيادة انتشار المعرفة بين الناس وتلاشي احتكار المعرفة الذي فرضته الثورة المعلوماتية الهائلة في العصر المعاصر، ما أدى إلى إدراك الباحثين إلى أن الإبداع موجود لدى جميع الناس وبدرجات متفاوتة، والإبداع هو نشاط عقلي يتبلور من المعرفة، وينجم عنه خلق أفكار جديدة، إلا أن هذه الأفكار الجديدة قد تفشل أو قد تكون ناجحة لكنها لا تضيف قيمة جديدة للمنتج أو الخدمة، وهنا يكمن الفرق بين الابتكار والإبداع والاختراع.

أ- الفرق بين الابتكار والإبداع والاختراع:²

- الإبداع: (créativité)

وهو الاتيان بشيء أو أمر ما على غير مثال سابق (على جميع المستويات)، أو هو إنتاج أفكار جديدة خارجة عن المألوف، على شرط أن تكون أفكار مفيدة، وقد يكون الإبداع في مجال يجلب الدمار والضرر وهذا لا يسمى إبداع بل تخريب.

¹ وسيم عبد الرحمن خلف، مرجع سابق ذكره، ص 201. <https://doi.org/10.53796/hnsj57/16>

² سيساني ميدون، (2022)، *إدارة الإبداع والابتكار*، جامعة ابن خلدون، تيارت، كلية العلوم الاقتصادية، التجارة

و علوم التسيير، ص 4. الرابط: [https://fsecsg.univ-](https://fsecsg.univ-tiaret.dz/pubsenligne/s_midoune_gestcreainven.pdf)

[tiaret.dz/pubsenligne/s_midoune_gestcreainven.pdf](https://fsecsg.univ-tiaret.dz/pubsenligne/s_midoune_gestcreainven.pdf)

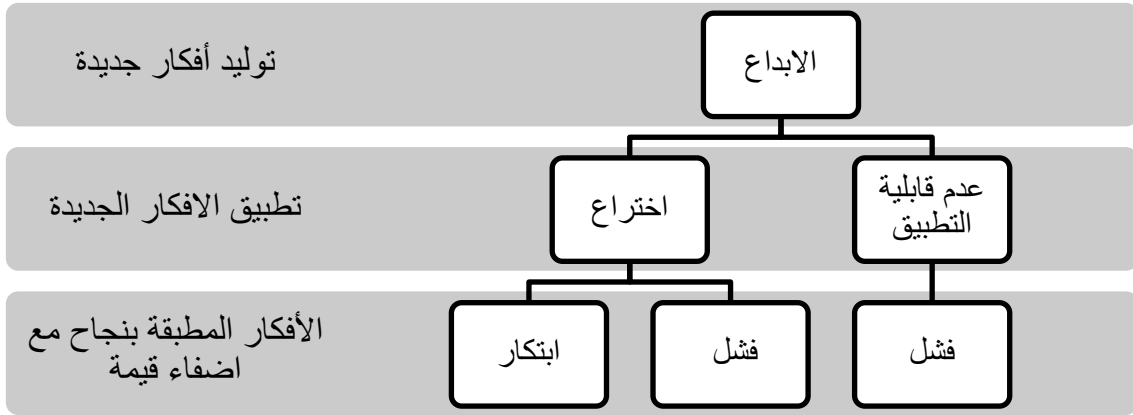
الاختراع (invention):

وهو عبارة عن صياغة فكرة بناء عن الأفكار السابقة، وهو تطبيق الأفكار الجديدة، ويعرف الاختراع أيضا بأنه مجموعة من القطع الالكترونية التي تساهم في بناء جهاز الكتروني متكامل، ويساعد على تقديم خدمة جديدة، أو تكنولوجيا متطورة.

- الابتكار (innovation):

وهو عبارة عن وضع مجموعة من التصاميم، واستخدامها في انتاج شيء جديد، وغير معروف مسبقا، ويعرف أيضا بأنه إنشاء فكرة جديدة، وفريدة من نوعها، وصياغتها بطريقة صحيحة، وتوفير كافة الوسائل والأدوات التي تساعد على تطبيقها واقعيًا. وهو تطوير الاختراع واطرافه أشياء له تواكب الحضارة.

شكل (09): يوضح الفرق بين الابتكار والإبداع والاختراع



المصدر: الباحثة

المعايير الأساسية للفرقة بين الإبداع والابتكار هو الأفكار الجديدة، والنجاح في تطبيق هذه الأفكار والقيمة المضافة المحققة منها. وبالتالي فالهدف من الإبداع هو تحقيق الابتكارات، أو الاختراعات.

ب- تعريف الابتكار:

- لغة:

الابتكار في اللغة مشتق من بكر يبكر بكوراً، وفي الحديث بكر بمعنى أسرع، أدرك الخطبة من أولها، واستولى على باكورة الشيء أو أكلى باكورة الفاكهة¹ وبكرت الشجرة أي عجلت بالثمر، وأصل الكلمة البكرة: أول النهار، وبكر أول شيء أوله، وكل فعل لم يتقدمها مثلها، ومنه ابتكار المعاني، أو فن مبتكر: أي غير معروف، والمبتكر هو الجديد من المعاني والفنون والاكتشافات غير المسبوقة.² وكلمة ابتكارية Creativity مشتقة من كلمة Create في اللغة اللاتينية وتعني (أن تصنع) ومشتق من كلمة Krainein في اللغة الإغريقية وتعني أن (تكمل شيء ما). وعندما نضع في ذهننا أن الابتكارية هي ما يصنعه الشخص، المبتكر فإن ذلك يعني نظرتنا للابتكارية باعتبارها القدرة على شيء جديد أو أفضل مما هو عليه³

- الابتكار اصطلاحاً:

تعريف أندروزو (1961) Androzou بالاتفاق مع هوبكنر (1937) Hopenkner: العملية التي يمر بها الفرد في أثناء خبراته والتي تؤدي إلى تحسين وتنمية ذاته كما أنها تعبر عن فرديته وتفرده. وقد أشار أندروز إلى نقطتين هما تميز الفرد وبروزه وهو نتيجة لتنمية ذاته من خلال عملية الابتكار ويرى الكثير من العلماء أنه لكي يحدث الابتكار يجب أن تسمح الظروف بشيء من الجدية والأمن النفسي والاجتماعي للفرد فالابتكارية لا تتم إلا في غياب الكبت والسماح للشخص المبتكر بحرية الخطأ والتعبير عن أفكاره وخبرته. ونظراً لقدرة الابتكار على أحداث التغيير سلبي وإيجاباً في جميع المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والفكرية، السياسية، التقنية والتكنولوجية...، ظل محطة

¹ بستانى بطرس، (1979)، *محيط المحيط (قاموس مطول للغة العربية)*، بيروت، مكتبة لبنان للنشر، ص 283.

² هند غدايفي، (2018)، *الابتكار وطرق قياسه وتنميته (مقاربة نظرية)*، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 35، الجزائر، ص 47.

³ الكنانى، ممدوح عبد المنعم، (2006)، *سيكولوجية الابتكار لدى الأفراد والمجتمعات*، العراق، عالم الفكر العربي، ص 196.

للنقاش والجدل في الفكر الإنساني عند جميع المفكرين في مختلف العصور، لكن الاهتمام العلمي بدور الابتكار في الاقتصاد والتنمية برز مع الباحثين الغربيين أمثال وجوزيف شومبيتر Joseph Schumpeter (1883- 1950) في مؤلفه *théorie de la destruction créatrice*. والذي بين من خلاله كيفية حدوث عملية التغيير (التنمية) في المجتمع الرأسمالي، عن طريق الابتكار.

ثم خلفه الباحث الاقتصادي النمساوي Peter Drucker (1909-2005) في مؤلفه عن الابتكار المعنون *Innovation and entrepreneurship* الذي يصف فيه مبادئ الابتكار والمقاولة وينتهي الكاتب هذا الكتاب في فصله الأخير بالحديث عن المقاولة الاجتماعية، وقد توصل بيتر دراكر إلى أن المؤسسات الاقتصادية يمكن أن تنتهي إلى تحقيق غاية اجتماعية في ظل المسؤولية الاجتماعية للشركات، هذا ما أطلق عليه المقاولة الاجتماعية.

إن أفكار كلا الباحثين السابقين هي نتاج الفكر الغربي المستمد من أفكار الباحثين السابقين لهم ميل دوركايم وماكس ويبر وكارل ماركس، وجون مينارد كينز، عن صراع الطبقات الاجتماعية والاشتراكية، والهيمنة الرأسمالية، والبروليتاريا، لكنهما خرجا عن التحليل الاقتصادي الستاتيكي (الساكن) للمدارس الفكرية التقليدية لينشأ التحليل الاقتصادي الديناميكي، وقد اعتبر جوزيف أن الابتكار هو محرك التغيير ودونه لا يحدث التغيير (التنمية)، لكن أعطى جوزيف شومبيتر المقاول الدور الأكبر في إحداث هذه العملية بصفته حامل الابتكار، رغم أن الابتكار قد يحدث خارج المنظم، فقد قلل شومبيتر من شأن بقية الفاعلين في إحداث الابتكار كالحكومات، أفراد المجتمع، التنظيمات غير الحكومية، ورغم هذا فقد راهن جوزيف شومبيتر بزوال الرأسمالية، ليحل محلها النظام الاشتراكي نظرا لطبيعة النظام الرأسمالي الذي يؤدي إلى خلق الصراعات الطبقيّة ما يجعل الأفراد يجتمعون في تنظيمات اجتماعية (جمعيات، تعاونيات....) لمواجهة الاستغلال الاقتصادي، كما راهن أن الابتكار

الذي يحمله المقاول (رائد الأعمال) سيظل في عملية بحث مستمرة عن التجديد لتحقيق الميزة التنافسية التي تضمن له البقاء أو الريادة في السوق وبالتالي الاستمرار في عملية الابتكار والابداع، هذا ما سيؤدي لخلق فترة كساد قصيرة الأجل من أجل التخلي عما هو قديم في سبيل الجديد، إن تلك الأزمات بدورها ستؤدي إلى الحاجة لتضامن وتشكيل منظمات تضامنية لمواجهة الأزمات، هذا ما سيجعل الرأسمالية تتحول تدريجيا إلى رأسمالية اشتراكية.

وقد أيد بيتر داکر كتابات جوزيف شومبيتر في مؤلفه عن الابتكار والمقاولة، فتحدث عن الابتكار وكيفية عمله في المنظمات ومبادئ تطبيقه، ثم مبادئ عمل المقاولانية، لينهي كتابه حول الابتكار بالمقاولة الاجتماعية، التي تم اعتبارها من مقاربات الابتكار الاجتماعي في القطاع الخاص لدى الباحثين في نظريات ومقاربات الابتكار الاجتماعي والتي ستعرضها هذه الدراسة في الأسطر اللاحقة من هذا الفصل.

ت-أنواع الابتكار

- الابتكار التقني:

إذا كان الابتكار التكنولوجي يعني تطبيق التكنولوجيا لتحقيق أهداف المؤسسة فإن الابتكار التقني يعني تطبيق الإجراءات والمواد للحصول على منتج جديد أو تقديم خدمة جديدة أو تحسينها، فإذ كان الابتكار التقني يعني بالإجراءات والمواد، فالابتكار التكنولوجي يعني بالمعرفة.

- الابتكار المؤسسي:

"يظهر الابتكار المؤسسي كنتيجة للتحويلات المتزايدة في أسلوب التفكير، وحدث عدد قليل من الطفرات، فالابتكار المؤسسي هو إبداع تكيفي وليس إبداعاً جذرياً، لأن معظم المؤسسات ماهي إلا

أجهزة موجهة نحو تحقيق أهداف محددة"¹ ويعرف الابتكار المؤسسي بأنه: "عملية يكون بموجبها الإبداع هو أحد المدخلات التي تؤدي إلى الابتكار والتنافس."²

- الابتكار الاجتماعي:

هو ممارسات اجتماعية تهدف إلى إيجاد حلول للتحديات الاجتماعية، أو تلبية الحاجات الاجتماعية والرغبات غير المستوفاة. هو يختلف عن الابتكار التقليدي (الاقتصادي) الهادف للربح، فالابتكار الاجتماعي قد لا يقدم اختراعا أو منتجا جديدا ولكنه يخلق قيمة جديدة.

المطلب الثاني: نظرية الابتكار والتنمية

ينصب التركيز الرئيسي لجوزيف شومبيتر" على تعزيز فكرة أن التغيير (التنمية الاقتصادية) هو المفتاح لشرح ميزات الاقتصاد الحديث. كما يؤكد أن عمله يتعامل مع الديناميات الاقتصادية أو التنمية الاقتصادية، وليس مع نظريات التوازن أو "التدفق الدائري" للاقتصاد الساكن، التي شكلت أساس الاقتصاد التقليدي. كما يعتبر جوزيف شومبيتر أنه يمكن تفسير المصلحة الإنتاجية وتقلبات الأعمال ورأس المال والائتمان والفائدة والأرباح بشكل أفضل بالرجوع إلى عمليات التنمية، حيث أن الاقتصاد الساكن لن يعرف أي مصلحة إنتاجية، والتي يكون مصدرها الأرباح التي تنشأ من عملية التنمية (التنفيذ الناجح للتركيبات الجديدة).

¹ عبد الرحمان شوران، (2022)، الدور الوسيط لحكومة الجامعات الفلسطينية في علاقة التأثير بين التحول الرقمي والابتكار المؤسسي، *Cihan University-Erbil Journal of Humanities and Social Sciences*، 2(6)، ص 113. الرابط:

<https://journals.cihanuniversity.edu.iq/index.php/cuejhss/article/view/626/269>

² بيتر كوك، ترجمة خالد العامري، (2088)، *إدارة الإبداع*، دار فاروق للنشر والتوزيع، القاهرة، ص 18.

إن التغييرات الرئيسية في الاقتصاد الديناميكي ترجع إلى الابتكارات التقنية في عملية الإنتاج،¹ ويربط جوزيف شومبيتر الابتكار بالتنمية الاقتصادية حيث يعتبر الاقتصاد بدون ابتكار هو اقتصاد ساكن، ويرجع عملية التغيير إلى تطبيق الأفكار الجديدة من أجل تحقيق الربح الذي يسعى إليه المقاول، كما يعتقد جوزيف شومبيتر أن التغيير الاجتماعي نتاج عن التغيير الاقتصادي، ذلك أن الابتكار يؤدي إلى تحسين حياة الناس، ما يؤدي لخلق قيمة اجتماعية جديدة. حيث أن أي تغيير اقتصادي يرافقه تغيير اجتماعي.

الشكل (10): أهمية الابتكار في دفع عجلة التنمية.

¹ Schumpeter, Joseph A. (1934). *The Theory of Economic Development: An Inquiry into Profits, Capital, Credit, Interest, and the Business Cycle*. University of Illinois at Urbana–Champaign's Academy for Entrepreneurial Leadership Historical Research Reference in Entrepreneurship, Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=1496199>.



المصدر: قاعدة البيانات الخاصة بمؤشر الابتكار العالمي، الويبو، 2021. الرابط:

https://wipo_pub_gii_2021_exec.pdf

لقد أثبتت التجارب الدولية صحة النظرية الشومبيترية، القائمة حول مدى التأثير الايجابي للابتكار على التنمية المحلية، فالابتكار هو محرك رئيسي للتنمية، حيث يوضح الشكل أعلاه أن مؤشرات التنمية ومؤشر الابتكار مرتبطان ارتباط طردي، فكلما ارتفع مؤشر الابتكار أدى ذلك لارتفاع مؤشرات التنمية، إلا أن هذا الارتفاع يحدث بدرجات متفاوتة في مختلف مناطق العالم، لذا أصبحت الدول تتسابق من أجل تحسين أنظمتها الابتكارية، ورفع مؤشر ابتكارها، فهناك دول قد حققت مستوى مرتفع من التنمية، والابتكار في حين لا تزال دول أخرى تصارع من أجل تحسين أنظمتها الابتكارية، وتحقيق أهداف التنمية المنشودة، فالدول في مختلف الأقاليم تتنافس من أجل الارتفاع في سلم ترتيب الدول في مؤشر الابتكار، كما تتكفل بعض الدول من أجل التعاون في مجال البحث والتطوير التكنولوجي (التكتلات العابرة للحدود).

ولغرض قياس مستوى الابتكار في كل دولة تم وضع مؤشر الابتكار العالمي، كمعيار للمقارنة بين الدول والأقاليم الجغرافية، من حيث القدرة والاهتمام وتطور الأنظمة الوطنية للدول في مجال الابتكار، حيث تصدر المنظمة العالمية للملكية الفكرية wipo تقريراً سنوياً عن الاتجاهات العالمية للابتكار والتنمية، وذلك من أجل تطوير سياسة الابتكار وتحسين مؤشرات قياس الابتكار العالمية، التي تم وضعها لأول مرة من قبل "مجموعة بوسطن الاستشارية (BCG)، والرابطة الوطنية للمصنعين (NAM)، ومعهد التصنيع (MI)، وشركة الأبحاث غير الحزبية التابعة للرابطة الوطنية للمصنعين NAM. وتصف الرابطة الوطنية للمصنعين هذا المؤشر بأنه الأكبر والأكثر شمولية من نوعه".¹

¹ Compiled Adrienne Selko, U.S. (2009), *Ranks In Global Innovation Index*, industry week. for the link: <https://www.industryweek.com/the-economy/public-policy/article/21933338/us-ranks-8-in-global-innovation-index> : 25/07/2022

"يضم المؤشر العالمي للابتكار (GII) 80 مؤشرا لقياس الابتكار، ضمن مجموعتين هما مدخلات الابتكار، ومخرجات الابتكار، ويهدف مؤشر الابتكار العالمي إلى رصد الأبعاد المتعددة للابتكار.¹ والشكل الموالي يوضح ترتيب الدول حسب الأقاليم الجغرافية الكبرى في العالم ووفق مؤشر قياس الابتكار.

الشكل (11) : الاقتصادات الثلاثة الأولى في مجال الابتكار حسب الأقاليم.



المصدر: قاعدة البيانات الخاصة بمؤشر الابتكار العالمي، الويبو، 2021. الرابط: https://wipo_pub_gii_2021_exec.pdf

¹ Wipo. (2021). *Globale Innovations Index 2021*, United States of America, p1. the link: https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/wipo_pub_gii_2021/us.pdf

تحتل سويسرا الترتيب العالمي لقادة الابتكار وذلك منذ 2011 م، تليها كل من السويد، الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، اللتان ظلتا ضمن المراتب (5) الأولى لمدة (3) سنوات الماضية، وانضمت إليهم كوريا في المرتبة الخامسة عالميا سنة 2021 م، أما في منطقة جنوب شرق آسيا وشرق آسيا أوقيانوسيا، فتصدرت كل من كوريا وسنغافورة والصين المراتب الأولى في المنطقة بينما أخذت المراتب (5)، (8)، (12) في الترتيب العالمي لسنة 2021 م على التوالي، حيث احتلت الصين هذه المرتبة لأول مرة، في حين أن سنغافورة تظل من الدول (10) الأوائل طيلة 14 عاما الماضية.

"ومنذ عام 2013، ارتقت الصين في تصنيف مؤشر الابتكار العالمي باستمرار وثبات، وأثبتت نفسها كرائدة عالمية في الابتكار، ويحقق أداء الصين أعلى المستويات، لا سيما في جانب مخرجات الابتكار. وعلى سبيل المثال، تعد مستويات البراءات في الصين والعلامات التجارية والتصاميم الصناعية حسب المنشأ، والتي تم قياسها حسب الناتج المحلي الإجمالي، أعلى من مستويات اليابان وألمانيا والولايات المتحدة، لكن لا تزال الصين متأخرة، مقارنة بألمانيا والولايات المتحدة، في رأس المال البشري والبحوث وفي مؤشرات أخرى مثل عدد الباحثين المرتبة (45) والالتحاق بالتعليم العالي (57) وتتخلف الصين أيضًا عن الولايات المتحدة في تطور السوق وتطور الأعمال، كما تتخلف في مجال المؤسسات المعنية بالابتكار (61)".¹

أما منطقة شرق آسيا وشمال إفريقيا فقد احتلت المرتبة الأولى إسرائيل تليها كل من الامارات العربية وتركيا، هذه الأخيرة صعدت ضمن ترتيب الأوائل لأول مرة في 2021، لتتسلق المرتبة (41) عالميا.

¹ المنظمة العالمية للملكية الفكرية، (2021)، **مؤشر الابتكار العالمي 2021**، الإصدار رقم 14، ص 12، أنظر الرابط: https://wipo_pub_gii_2021_exec.pdf

أما وسط جنوب آسيا تحتل فيها الهند الصدارة تليها جمهورية إيران الإسلامية، ثم كزاخستان، حيث حققت الهند قفزة معتبرة في مؤشر الابتكار العالمي بعد أن كانت في المرتبة (62) في السنة الفارطة، لتصبح في المرتبة (46) سنة 2021.

أما إفريقيا جنوب الصحراء، جاءت جنوب إفريقيا في المرتبة الأولى تليها كل من كينيا وجمهورية تانزانيا، أما القارة الأمريكية ففي منطقة الشمال تحتل الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى وكندا في المرتبة الثانية وهي المنطقة الأولى عالميا من حيث مؤشر الابتكار، في حين احتلت المرتبة الأولى في منطقة أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي الشيلي تليها كل من المكسيك وكوستاريكا على التوالي. كما تشهد الساحة العالمية للسلم الترتيب العالمي للابتكار تقلبات كثيرة، لكن عرفت سنة 2021، ارتفاع من حيث المؤشر العالمي للابتكار بالرغم من الآثار الهائلة التي خلفتها جائحة كوفيد-19- حيث في سنة 2020 " نما كل من صفقات رأس المال الاستثماري بنسبة 8,5 %، ونشر المقالات العلمية في جميع أنحاء العالم بنسبة 6,7 %، رفعت الشركات العالمية المنفقة على البحث والتطوير إنفاقها الإجمالي على البحث والتطوير بحوالي 10 %، ووصلت براءات الاختراع لأعلى مستوياتها.¹

كما يبين تقرير المنظمة العالمية للملكية الفكرية ترتيب الدول من حيث مستوى الدخل والابتكار والمستويات المتوقعة للتنمية، ويبين الجدول الموالي الترتيب العالمي للجزائر وتونس والمغرب:

جدول (07): الأداء في الابتكار لكل من الجزائر وتونس والمغرب 2021

المنطقة	فئة الدخل	أداء الابتكار نسبة إلى التنمية	مؤشر الابتكار العالمي	البلد
شمال إفريقيا		أداء أقل من التوقعات لمستوى التنمية	120	الجزائر

¹ المنظمة العالمية للملكية الفكرية، مرجع سابق، ص 9. أنظر الرابط:

https://:wipo_pub_gii_2021_exec.pdf

تونس	71	أداء يفوق توقعات مستوى التنمية	فئة البلدان ذات الدخل المتوسط من الشريحة الدنيا
المغرب	77	أداء يفوق توقعات مستوى التنمية	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير مؤشر الابتكار العالمي 2021، الربط: https://wipo_pub_gii_2021_exec.pdf

تقع كل من تونس والمغرب والجزائر ضمن فئة الدخل المتوسط من الشريحة الدنيا، إلا أن الجزائر تعد متأخرة في مجال الابتكار مقارنة بكل من تونس والمغرب، حيث أن أداء الابتكار في الجزائر كان أقل من المتوقع منها نسبة إلى مستوى التنمية للبلد، في حين أن أداء الابتكار في كل من تونس والمغرب فاق التوقعات، كما أن الجزائر جاءت في ذيل الترتيب العالمي لتصنيف مؤشر الابتكار باحتلالها المرتبة (120) ضمن 131 دولة، تتقدمها كل من تونس والمغرب في المرتبتين (71) و(77) على التوالي، هذا ما يدعو إلى التفكير في الأسباب الكامنة وراء هذا التأخر، لاستدراكه، وللحاق بركب الابتكار العالمي.

جدول (08): مقارنة بين مؤشرات الابتكار العالمي بحسب كل ركيزة في تونس والمغرب والجزائر.

البلد	المؤسسات	رأس المال البشري والبحث	البنية التحتية	تطور السوق	تطور بيئة الأعمال	المخرجات المعرفية والتكنولوجية	المخرجات الإبداعية
الجزائر	104	74	96	132	124	125	118
تونس	75	35	89	98	114	55	80
المغرب	74	82	84	91	102	67	70

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير مؤشر الابتكار العالمي 2021، الرابط: https://wipo_pub_gii_2021_exec.pdf

نستدل من الجدول أعلاه أن الجزائر متأخرة عن تونس والمغرب في جميع ركائز الابتكار، ماعدا رأس المال البشري والبحث أين احتلت الجزائر المرتبة (74) نظير دولة المغرب التي جاءت في الرتبة (82)، لكن تتقدمها تونس كثيرا حيث احتلت المرتبة (35)، كما أن الجزائر تقع ضمن (15)

دولة الأخيرة من حيث ترتيب مؤشر الابتكار العالمي، من أصل 132 دولة في هذا الترتيب، وهي نتائج مخيبة للآمال نظير الجهود التي بذلتها الدولة الجزائرية في سبيل تحسين أداء الابتكار. وبين الجدول الموالي تطور البنية التحتية للبحث والتطوير للسنة الماضية.

جدول (09): البنية التحتية للبحث والتطوير في الجزائر 2021

العدد	الموارد البشرية	العدد	الخدمات المشتركة المنشأة	العدد	هياكل البحث
40426	أستاذ باحث تابع لمراكز البحث	10	منصات تكنولوجية	1701	مخابر البحث المعتمدة
64688	الإمكانيات العلمية للمختبرات	08	المنصات الفنية للتحليل الفيزيائي-الكيميائي (PTAPC)	29	مراكز البحث
2219	عدد الباحثين الدائمين في EPST	42	حاضنات	43	وحدات البحث
184	الباحثون العاملون في القطاع الاقتصادي والاجتماعي	02	أعمدة التمديد	14	محطات تجريبية
		01	المنصة التقنية لتطوير البرمجيات (PTDL)	03	وكالات البحث الموضوعي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات (DGRSDT)، أنظر الرابط:

<http://193.194.93.244/infrastructure/wp-content/uploads/2020/09/Grands-agregats-dgrsdt-mis-a-jour-mars-2021.pdf>

باستقراء الجدول المبين أعلاه، نجد أن الجزائر بها عدد معتبر من الإمكانيات المادية والبشرية البحثية منها 1661 مخبر بحث ينشط ضمن ميدان الكيمياء، علوم الطبيعة والحياة، العلوم الفيزيائية، علوم الأرض والكون، الرياضيات وعلوم الهندسة، والعلوم الاجتماعية، والعلوم الإنسانية والفنون. بالإضافة إلى مراكز البحث ووحدات البحث التي منها 19 مركز بحث و29 وحدة بحث تابع لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 10 مراكز بحث و14 وحدة بحث غير تابعة لوزارة التعليم العالي، بالإضافة إلى المنصات الرقمية للخدمات المشتركة، المستحدثة في السنوات الأخيرة من أجل تطوير الابتكار التكنولوجي والتقني.

كما نستدل من الجدول على تزايد الإمكانيات البشرية المعتبرة، مقارنة بالسنوات السابقة، حيث يشهد قطاع الموارد البشرية للبحث والتطوير تزايد مستمر سنة تلوى الأخرى حيث سنة 2000م كان عدد

الباحثين 7988 باحثا، لیتضاعف العدد إلى 19778 باحثا في سنة 2010، ثم بلغ عدد الباحثين 39183 باحثا سنة 2020.

جدول (10): أهم نتائج البحث والتطوير لسنة 2021

العدد	الإنتاج العلمي	العدد	الابتكار والتثمين
35839	المنشورات العلمية	420	براءات الاختراع
870	عدد المجلات العلمية الوطنية	134	المشاريع المحتضنة
15	مجلات علمية صنف "ب"	04	الشركات الناشئة
287	مجلات علمية صنف "ج"	78	بيوت ريادة الأعمال
219	h-Index	18	برنامج مشروع واحد - براءة إختراع واحدة
		40	Fablab (مختبر التصنيع)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات (DGRSDT)، أنظر الرابط:

<http://193.194.93.244/infrastructure/wp-content/uploads/2020/09/Grands-agregats-dgrsdt-mis-a-jour-mars-2022.pdf>

نستدل من الجدول أعلاه أن نتائج البحث والتطوير متواضعة مقارنة مع إمكانات المادية واللامادية والبشرية المسخرة للبحث والتطوير، رغم أن المؤشرات الكلية تدل على تحسن أداء الابتكار مقارنة بسنة 2020، وهي تتركز على المشاريع التكنولوجية والتقنية، هذا ما يعني أن التغيير (التنمية) التي سيحدثها الابتكار ستكون في المجال الاقتصادي الذي تركز فيه المقابلة على الابتكار التكنولوجي والتقني والمؤسسي، ليظل الابتكار الاجتماعي في الجزائر مغيبا من حيث الاهتمام به سواء في مجال الدراسات النظرية البحثية أو الدراسات التطبيقية، هذا ما قد يؤدي إلى نتائج مخيبة للأمال في مجال التنمية الاجتماعية، بسبب إمكانية تراكم المشكلات الاجتماعية التي قد تظل عالقة دون حلول في الفضاء المجتمعي، إن لم تستدركها السلطات الحكومية، والهيئات البحثية الاجتماعية.

المطلب الثالث: الحماية القانونية للابتكار في الجزائر

من خلال دراسة ل: د. بريشي إيمان بعنوان " الإطار التشريعي لحماية الابتكار في ظل قواعد قانون الملكية الصناعية الجزائري" التي توصلت فيها الباحثة إلى "أن المشرع الجزائري قد وفر جميع الوسائل القانونية والإدارية التي تسمح بتطوير ومساندة الابتكار في المجال الصناعي والتجاري"¹ إلا أن الحماية القانونية للابتكار في الجزائر تركز على الحماية القانونية للملكية الفكرية، والابتكار التقني والتكنولوجي، ولم تغطي هذه الحماية الابتكار الاجتماعي، الذي يستهدف تغير النظم القائمة واستبدالها بأخرى جديدة تكون أكثر مرونة في مواجهة تحديات السوق المحلية والعالمية، فالابتكار الاجتماعي يضمن التشجيع للإقبال على المبادرات الجماعية من أجل إحداث التغيير الاقتصادي الاجتماعي، أو لتوجيه تبعات التغيير الاقتصادي على المجتمع، خاصة في ظل التخلي عن الأنظمة الاقتصادية التقليدية المرتكزة على التخطيط المركزي، والاقتصاد الموجه، والتوجه نحو أنظمة اقتصادية حديثة تركز على المشاركة، والديمقراطية، والابتكار، والتعاون والتضامن، بين مختلف القطاعات، والمؤسسات والأفراد.

وتهدف هيئة الأمم المتحدة لتحقيق التنمية من خلال رفع القدرة على الابتكار في جميع المجالات، وتعمل الدول ومراكز البحث عن وضع مؤشرات جديدة أو تحسن تلك الموجودة كلما تغيرت أهداف التنمية لتشمل أبعادا جديدة، هذه الأخيرة تؤدي بدورها لتغيير أبعاد الابتكار، باعتبار الابتكار هو محرك عملية التغيير (التنمية).

الابتكار تتغير مقاييسه ومؤشراته وقد تمدد الابتكار ليشمل أبعادا جديدة مع تطور حياة الإنسان التي أدت بدورها إلى ظهور تحديات جديدة في المجتمعات العصرية، هذا ما زاد من الطلب على الابتكار لمواجهة التحديات الجديدة التي تطرحها عملية التغيير الناجمة عن الابتكارات السابقة، وهذا ما كان

¹ بريشي، إيمان، (2018)، الإطار التشريعي لحماية الابتكار في ظل قواعد قانون الملكية الصناعية الجزائري، المجلة الأكاديمية للبحوث السياسية والقانونية، 2(4)، 613-614،

يعنيه جوزيف شوميتير بالتدمير الخلاق، فكل ابتكار له عمر محدد ينتهي بظهور ابتكار جديد (تقنية جديدة ، مؤسسة جديدة، تكنولوجيا جديدة، تنظيم اجتماعي جديد)، والجدول الموالي يوضح زيادة انتشار الإنجازات الابتكارية خلال القرون الماضية، وتمدد الابتكار ليشمل أبعاد جديدة، وكيف أثر الابتكار التقني على الابتكار المؤسسي، ثم الابتكار الاجتماعي.

جدول رقم (11): تطور الإنجازات الابتكارية خلال القرن (18م، 19م، 20م)

الزمن	القرن 18 م	القرن 19م	القرن 20م
الابتكار	ماكينة الخياطة	المبردات	أجهزة التكييف
	البطارية الإلكترونية	التليفون والفاكس	نظرية النسبية
	منظومة براءة الاختراع	الحث الكهرومغناطيسي	منظومة الإنتاج بالجملة
		المصعد	إشارات المرور
		الديناميت	التلفزيون
		الآلة الكاتبة	النسخ الضوئي
		التليغراف اللاسلكي	التفاعل النووي
		المصباح والطاقة الكهربائية	الترانزستور والدوائر المغلقة
		أسس إدارة العمال	الحاسب الرقمي الشخصي
		المحرك والسيارة والطائرة	الأنترنت والشبكة الدولية للمعلومات

المصدر: برفين جوبتا ترجمة د. أحمد المغربي – الإبداع الإداري في القرن الحادي والعشرين – دار

الفجر للنشر والتوزيع القاهرة – مصر ط 2008 ص 21.

نستدل من الجدول أعلاه، أن الابتكار خلال الفترة الممتدة من قرن 18م إلى القرن 19م، قد خص البعد التكنولوجي والتقني ثم تمدد ليشمل البعد التنظيمي والتجاري التسويقي، ونماذج الأعمال، لم تكن كل الابتكارات جيدة وذات تأثير إيجابي على حياة الإنسان بل كان منها ما هو سلبي وأكثر دمارا للحياة، فالمفاعلات النووية التي استخدمت في الحرب العالمية الثانية قد أسفرت عن خسائر اقتصادية ومالية واجتماعية، الأمر الذي دعم الحركات الاجتماعية (حقوق العمال، الحقوق البيئية، حقوق

الأطفال، الحقوق النسائية، الحقوق المدنية للأمريكيين الأفارقة...) التي ظهرت خلال القرن العشرين، والتي كان من أهم نتائجها "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948م، في ميثاق الأمم المتحدة"¹، ويعتبر هذا الإعلان ابتكار اجتماعيا، يشمل الابتكار بعدا جديدا هو الابتكار الاجتماعي، ويوضح الجدول أسفله أبعاد الابتكار.

جدول(12): أبعاد الابتكار

الابتكار التسويقي والتجاري	الابتكار في الأساليب والتنظيم	ابتكار المنتجات والخدمات
تغيير في طريقة التقديم والتوزيع والتسعير والترويج للمنتج.	تغيير طريقة تنظيم الشركة لعملها أو في السلسلة اللوجستيكية الخاصة بها.	تحسين المنتجات أو الخدمات أو الاستخدامات الحالية أو ادخال أخرى الجديدة.
ابتكار نماذج الأعمال	الابتكار التكنولوجي	الابتكار الاجتماعي
إعادة تنظيم هيكل الدخل والتكلفة.	خلق أو دماج واحدة أو أكثر من التقنيات الجديدة.	الاحتياجات التي لم يتم اشباعها أو تم أشبعها بشكل غير مرضي.

La source : guide "innovation nouvelle génération", Bpifrance, 2015

أبعاد الابتكار تحدد في ستة أبعاد محتملة للابتكار، في الواقع غالبًا ما تجمع الابتكارات عدة أبعاد في نفس الوقت، ويهدف الابتكار الاجتماعي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليص الفوارق بين الطبقات الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة والدخل، القضاء على التهميش والفقر والاقصاء، كالتعليم عن بعد، كما يشمل الابتكار الاجتماعي مجالات متعددة كالصحة والتعليم، والنقل والبيئة والشغل.

المبحث الثاني: الابتكار الاجتماعي والتنمية

المطلب الأول: الابتكار الاجتماعي والحركات الاجتماعية

¹ بن عثمان، فوزية، (2012)، حقوق الإنسان العالمية وخصوصية الفعل الوطني في حمايتها، مجلة الأكاديمية

للبحوث القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة فرحات عباس سطيف، 1(3)، ص 182،

<https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/72/3/1/56795> : 21/08/2022

ارتبط الابتكار الاجتماعي بالحركات الاجتماعية في لندن مهد الابتكار الاجتماعي كما أشار إليها الباحث تشارلز تلي في مؤلفه "الحركات الاجتماعية من (1768 إلى 2012م)"، حيث شهدت مدينة لندن العديد من النزاعات الجماعية.

" في شهر أبريل 1768م، قام حمّالو الفحم بالاعتداء على قادة المراكب لرفع مطالبهم في البيع بالتجزئة، كما أن نساجون الحرير في الطرف الشرقي من لندن بالضغط على أصحاب الحوانيت الذين يقطعون من أجورهم، وأيضاً عمال المياومة الذين يواظبون على الإنتاج مقابل أجر أقل وذلك بتمزيق القماش على الأنواع الخاصة بخصومهم، كذلك إعصار سياسي برز حول شخصية جون ويلكز تحت شعار "ويلكز والحرية"¹

حيث اعتبر الكاتب أن هذا الشعار هو ابتكار اجتماعي بفضلته تمكن "أتباع ويلكز بإزالة الحدود المفروضة على التجمعات، والتي كان عقدها يقتضي التصريح المسبق"² كما أن حرب السبع سنوات (1756-1763م) بلورة الابتكارات الاجتماعية، وذلك عندما رفعت بريطانيا الضرائب لتعويض الخزينة المستنزفة بسبب نفقات الحروب الفرنسية-البريطانية في أوروبا وأعالي البحار وفي آسيا والأمريكيتين، ظهر الابتكار الاجتماعي بتشكيل جمعية "تشجيع التجارة" خلال السنوات الأولى من القرن 18م (1760م) والتي كانت عبارة عن مقاومة تجارية (حرفيين، بحارة، تجار) للسياسة الاستبدادية للحكم الملكي في لندن وبوسطن وبرتشاليستون، أصبحت تلك الجمعية نواة للمعارضة ضد الضرائب والإجراءات المغال فيها، كقانون الطوابع، وقانون الجمارك، ومن أجل تشجيع الإنتاج الأمريكي وخفض الواردات البريطانية، تشكلت سلسلة من الجمعيات في

¹ تشارلز تلي، ترجمة ربيع وهبة، (2005)، الحركات الاجتماعية (1756-2004م)، الطبعة الأولى، دار النشر

المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ص74.

² نفسه، ص 76.

المستعمرات البريطانية التي أبدت الولاء والتضامن، في معارضة حق البرلمان في تمرير القوانين بمفرده من أجل زيادة العوائد من المستعمرات. وقد نجحت هذه الجمعيات في إحداث تغيير في التنظيم الاقتصادي عن طريق التضامن من أجل إحداث المقاومة التجارية للقوانين الملكية. فالحركة الاجتماعية تنشأ من حاجة اجتماعية غير مستوفاة، يتم تغطية هذه الحاجة الاجتماعية، عن طريق الابتكارات الاجتماعية التي تخلق استجابة للحاجات والرغبات غير الملباة، يؤدي الابتكار الاجتماعي بدوره إلى أحداث التغيير الاجتماعي (التممية). فالابتكار الاجتماعي مرتبط بوجود الحاجة الاجتماعية.

أ- الحاجة الاجتماعية:

"تنتج الاحتياجات الاجتماعية من البناء الاجتماعي، وهذا في سياق تاريخي وجغرافي معين. لذلك فإن الاحتياجات الاجتماعية لها سمة التطور باستمرار، وتصبح الحاجة اجتماعية عندما تؤثر في نفس الوقت على مجموعة من الأفراد ويتم إدراكها/الاعتراف بها من قبل كل أو جزء من هذه المجموعة، لدرجة أن فكرة إشباعها تبدو بديهية، كما أن تطوير الاستجابات للاحتياجات الاجتماعية يرقى إلى اعتبار المشكلات الاجتماعية التي يواجهها السكان في سياقاتهم المكانية والزمانية المختلفة، والتي يجب إيجاد حلول لها."¹

تظهر احتياجات اجتماعية جديدة تدريجياً في مواجهة التغيرات في مجتمعنا والتي تطرح مشاكل اجتماعية، تحاول الابتكارات الاجتماعية معالجتها، ويهتم الابتكار الاجتماعي بجميع قطاعات النشاط، وليس فقط القطاع الصحي والاجتماعي، كما يوفر استجابات جديدة للاحتياجات الاجتماعية التي لم يتم إشباعها كلياً أو جزئياً في منطقة ما، والاستجابات الاجتماعية هي مشاريع اجتماعية

¹ AVISE, (2015). *Grille de caractérisation de l'innovation sociale*, par le lien: www.avise.org :2022/03/23.

يقدمها مختلف الفاعلين، "وليس بالضرورة أن كل مشروع مبتكر له تأثير إيجابي مباشر أو غير مباشر على المجتمع هو ابتكار اجتماعي، فالابتكار الاجتماعي له بُعد مزدوج: اقتصادي واجتماعي".¹

إن المشروع الذي يهدف إلى تطوير استجابة جديدة لاحتياجات اجتماعية سيئة أو غير كافية الإشباع لا يتعارض مع نموذج اقتصادي مستدام وقابل للحياة ومربح. يتم إعادة استثمار النتيجة المزدوجة التي تم الحصول عليها، الاجتماعية والمالية، في المشروع، بالإضافة إلى ذلك يمكن أن يفتح الاستماع إلى الاحتياجات الاجتماعية الناشئة فرص عمل جديدة.

ب- الابتكار الاجتماعي والمصطلحات المشابهة له:

كثيرا ما يتم الخلط بين الابتكار الاجتماعي وتلك المصطلحات المشابهة له، كالمسؤولية الاجتماعية، والمقاولة الاجتماعية، أو مؤسسة الريادة الاجتماعية، والمؤسسات الاجتماعية، لذا تعرض هذه الدراسة أهم التعريفات لكل مصطلح من المصطلحات السابقة الذكر في الأسطر الموالية.

- المؤسسة الاجتماعية:

هي شركة تتعامل مع المشاكل الاجتماعية وتعمل على تحسين المجتمعات، وفرص الحياة، أو البيئة.

- المقاولة الاجتماعية: (social entrepreneurship)

هي شركة وليست مؤسسة خيرية، فهي تجني المال والربح، تختلف طريقة عملها وما تفعله بأرباحها فالمؤسسة الخيرية لا توزع الأرباح لكنها تعاود استثمارها لتحقيق المزيد من الأعمال الخيرية، أما المقاولة الاجتماعية فهي التي تسعى لتحقيق مشروع مربح ذات النهاية الاجتماعية ويتم توزيع الأرباح على المساهمين.

¹ AVISE. (2015). *Grille de caractérisation de l'innovation sociale*.

<https://www.avise.org> :2023/03/23

- ريادة الأعمال الاجتماعية:

كما حددتها كلية إدارة الأعمال أكسفورد (sbs): "تشير إلى ممارسة التي تجمع بين الابتكار وسعة

الحيلة والقرصنة لمواجهة التحديات الاجتماعية والبيئية الحرجة، انها ليس عملا خيرا.

يركز رواد الأعمال الاجتماعيين على تحويل الأنظمة والممارسات التي هي الأسباب الجذرية للفقر

والتهميش والتدهور البيئي وما يصاحبها ذلك من فقدان لكرامة الانسان، وبذلك قد ينشؤون منظمات

هادفة للربح أو غير هادفة للربح، في كلتا الحالتين يكون هدفهم الأساسي هو احداث تغيير مستدام

في الأنظمة، وبحسب كلية إدارة أعمال أكسفورد (sbs) فالابتكار صعب للغاية ومع ذلك يمكن تعريفه

بسهولة حيث تعرفه على أنه أفكار جديدة فعالة.

كذلك تعتبر ذات الكلية أن "الابتكار هو "new ideas that work"، أي الأفكار الجديدة العاملة

وهو أكبر من أن يكون مجرد تغييرات صغيرة، بل هو يعتمد على الإبداع والاختراع ليجعل الأفكار

الجديدة مفيدة، لذلك يشير الابتكار الاجتماعي إلى: الأفكار الجديدة التي تعمل على تحقيق الأهداف

الاجتماعية.

ت- تعريف الابتكار الاجتماعي:

"يستمر الابتكار الاجتماعي في المطالبة بتعريفات شاملة، يتفق غالبية الباحثين على أنه تطوير

استجابات جديدة للاحتياجات الاجتماعية التي تم اشباعها جزئيا أو لم يتم اشباعها كفاية، بدافع من

جهات فاعلة مختلفة، يوفر الابتكار الاجتماعي حولا فعالة للقضايا المعقدة التي لا يمكن للدولة ولا

السوق الاستجابة لها.¹

- يعرف المجلس الثقافي البريطاني:

¹ Hugue, Sibille (2015), *Innovation social: Mode d'emploi, Agence d'ingénierie pour entreprendre autrement* (AVISE), p 23. Voir le lien: www.avise.org.fr

الابتكار الاجتماعي بأنه حل معطل للحاجة الاجتماعية أي الحل الذي يسعى إلى تغيير الطريقة التي تتم بها الأمور لمواجهة التحديات التي تواجه المجتمع، لذا أنشأ رواد الأعمال الاجتماعيين مؤسسات اجتماعية لاستخدام الابتكارات الاجتماعية لتغيير العالم.

- من هم رواد الأعمال:

يركز رواد الأعمال الاجتماعيون على تحويل الأنظمة (سياسية، اجتماعية، اقتصادية، بيئية) والممارسات التي تسبب الفقر والتهميش والتدهور البيئي وفقدان الكرامة، يحدث نشاط ريادة الأعمال الاجتماعية في جميع القطاعات من المنظمات غير ربحية إلى التجارية والحكومية، بالشراكة مع المؤسسات والشبكات والمجتمعات ، ينشئ الرواد الاجتماعيون حلولاً فعالة ومستدامة وشفافة ولها تأثير قابل للقياس، الأهم من ذلك يركز رواد الأعمال الاجتماعيون على مبادرات تغيير الأنظمة التي تسعى إلى معالجة السبب الجذري للمشكلة الاجتماعية بدلاً من الأنشطة المطلقة. يتمتع رجال الأعمال الاجتماعيون بنفس سمات رجال الأعمال التقليديين مدفوعة وفاعلة ومرنة وموجهة نحو السوق.

- تعريف المجلس الأعلى للاقتصاد الاجتماعي والتضامني الفرنسي:

"يكن الابتكار الاجتماعي في تطوير استجابات جديدة للاحتياجات الاجتماعية الجديدة أو التي لم يتم تلبيتها بشكل جيد في ظل ظروف السوق الحالية والسياسات الاجتماعية، بما في ذلك مشاركة وتعاون الجهات الفاعلة المعنية، ولا سيما المستعملين والمستخدمين. تتعلق هذه الابتكارات بالمنتج أو الخدمة بالإضافة إلى طريقة التنظيم والتوزيع."¹

¹ Le conseil supérieur de l'économie sociale et solidaire (2017), *réseau d'entreprises investi dans l'innovation sociale, les entreprises pour la cité*. Voir le lien:

www.reseau-lepc.fr : 23/12/2022

خصائص ومراحل الابتكار الاجتماعي:

للابتكار الاجتماعي خصائص مشابهة لأبعاد الابتكار الأخرى، ويمكن أن يكون لها شدة مختلفة فيكون الابتكار ابتكار إضافي (تحسين الموجود) أو ابتكار جذري (التحول المتعمق)، كما يمر الابتكار بعملية من 4 خطوات: الظهور، التجريب، النشر، التقييم. يمكن العثور عليها في جميع قطاعات النشاط.

ث- شبكة توصيف للابتكار الاجتماعي:

"لاكتشاف أو دعم أو تمويل الابتكار الاجتماعي، من الضروري أيضًا معرفة كيفية تحديد الطبيعة المبتكرة اجتماعيًا للمشروع. أن العديد من الدراسات، التي أجرتها غالبًا مجموعات من الفاعلين، جعلت من الممكن تطوير أدوات تعريف وتوصيف مختلفة.¹"

لقد تم وضع شبكة لتوصيف الابتكار الاجتماعي في عام 2011، تحت رعاية **Avise** وحركة رواد الأعمال الاجتماعيين، من قبل الجهات الفاعلة في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (فرنسا)، والجهات الفاعلة في الابتكار والباحثين، وتهدف شبكة التوصيف هذه إلى توفير أساس مشترك للجميع الفاعلين في الابتكار الاجتماعي، مع التكيف مع تنوع احتياجاتهم، مثلًا: منظمة تسعى لاختيار المشاريع المبتكرة لتمويلها والترويج لها، أو عرض حاضنة لدعم المشاريع في تميمتها، إلخ. هذه الأداة مبنية على 4 محاور، تتوافق مع الركائز الأربع لتوصيف الابتكار الاجتماعي، وتقدم لكل منها مجموعة مختارة من المعايير الأساسية (جوهر التوصيف) ومعايير إضافية (اختياري). طريقة التريج ليست ثابتة، فالجميع حر في تحديدها وفقًا لأهداف التوصيف.

¹ L'Agence d'ingénierie pour entreprendre autrement (2017), *Grille de caractérisation de l'innovation sociale*, par le lien: www.avise.org.fr : 26/12/2022,

تم تطوير هذه الشبكة في 4 يوليو 2015 باقتراح المجلس الأعلى للاقتصاد الاجتماعي والتضامني (CSESS)، في إطار المادة 15 من قانون (ESS)، وتضمن مبادئ توجيهية لتوصيف الابتكار الاجتماعي - وتم التحديث بتاريخ 22 مايو 2017 بهدف تيسير الوصول إلى الآليات التقليدية لدعم وتمويل الابتكار للمشاريع المبتكرة اجتماعيًا، هذا الأخير هو مشروع يهدف لإشباع حاجات جماعية بالدرجة الأولى رغم كونه قد يهدف إلى تحقيق ربحية اقتصادية.

جدول (13): أهم الجامعات التي تدرس الابتكار الاجتماعي

التصنيف	سنة التأسيس	الجامعة	البلد
19 عالميا	1755	جامعة بنسلفانيا (Pennsylvania University)	الولايات المتحدة الأمريكية
/	1906	جامعة أوكسفورد (Oxford University)	إنجلترا
/	1838	جامعة ديوك Duke University	الولايات المتحدة الأمريكية
/	1701	جامعة ييل Yale University	الولايات المتحدة الأمريكية
/	1885	جامعة ستانفورد Stanford University	الولايات المتحدة الأمريكية (كاليفورنيا)
/	1868	جامعة بيركلي Berkely University	الولايات المتحدة الأمريكية
25 عالميا	1851	جامعة نورث وسترن North western University	الولايات المتحدة الأمريكية
1 عالميا	1639	جامعة هارفرد Harvard University	الولايات المتحدة الأمريكية
/	1817	جامعة ميشيغان Michigan University	الولايات المتحدة الأمريكية
/	1865	جامعة كورنيل Cornell University	الولايات المتحدة الأمريكية
/	2018	مدرسة اليزابيث بروير (لجامعة سانت بول) Ecole d'innovation social Élisabeth bruyère saint paul	كندا
/		جامعة مونتريال University of montreal	كندا
/		جامعة الملك سعود KSU University	السعودية
/	1970	جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن	السعودية
/	2019	جامعة برلين Berlin University	ألمانيا
/	1957	INSEAD المعهد الأوروبي لإدارة الأعمال	فرنسا

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المواقع:

<https://www.for9a.com/specialistes/Social-Innovation> : 18/08/2021

<https://www.pun.edu.sa/ar/NewAcivities/Pages/news2899.aspx> :

20/08/2021

باستقراء الجدول يتبين أن الابتكار الاجتماعي يتم تدريسه من قبل أقرع الجامعات في العالم، وتلك التي عرفت بالإسهامات الفكرية العظيمة لباحثيها الذين تناولوا أهم الموضوعات الاقتصادية تأثيرا في علم الاقتصاد والتنمية.

ج- أهم المقاييس التي تدرس في تخصص الابتكار الاجتماعي

و هي تخصصات التي تهتم بخدمة المجتمع و أحداث التغيير الاجتماعي الإيجابي و يمكن أن نجدها تحت عدة أقسام في ميادين العلوم الاجتماعية و الإنسانية و علوم إدارة الأعمال و العلوم التربوية و حتى الميادين العلمية : تخصص قيادة الأعمال (entrepreneurship)، تخصص العمل الجماعي (social work)، تخصص علم الإنسان (anthropology)، تخصص الارشاد والصحة النفسية (conscling and mental health)، العلوم التربوية (educational science)، تكنولوجيا التعليم (Learning technology)، تخصص علم الاجتماع (sociology).

- مواد تخصص الابتكار الاجتماعي:

يعني تخصص الابتكار الاجتماعي من أحدث التخصصات لذا فهو نادرا ما يدرس في الجامعات إلا تلك الجامعات العريقة المذكورة سابقا ومن بين المقاييس التي نجدها في تخصص الابتكار الاجتماعي في جامعة saint paul: مدخل الابتكار الاجتماعي، نظريات العدالة الاجتماعية، التفكير النقدي والحركات الاجتماعية الديمقراطية وانخراط المجتمعات المدنية، التكافل الاجتماعي الاقتصادي، الإدارة والابتكار الاجتماعي، منظمة الإدارة الذاتية، النظام الرأسمالي والطبقات الاجتماعية، نظريات وتحركات ضد العنصرية والاستعمار، انشاء منظمة اجتماعية، التسويق الاجتماعي، الفقر والاستبعاد الاجتماعي، الاستجابة المحلية والدولية لنزاعات الناس والعدالة الاجتماعية والبيئة، إدارة مشاريع الابتكار الاجتماعي، المحاسبة في المنظمات الاجتماعية، وليس

بالضرورة أن تدرس كل هذه المقاييس في التخصص الواحد بل تختلف من تخصص لآخر ومن كلية لأخرى ومن دولة لأخرى.

مما سبق نستخلص أن:

✓ الابتكار الاجتماعي هو كل الأفكار الجديدة التي لها نهاية اجتماعية (هدف اجتماعي) سواء كان ذلك في تقديم سلع أو منتجات ذات النهاية الاجتماعية أو تغيير في النظام الاجتماعي أو التنظيم الاجتماعي.

✓ الابتكار الاجتماعي هو كل الأفكار الجديدة التي تحقق أهداف اجتماعية وتلبي حاجات اجتماعية سواء تعلق ذلك بالعدالة الاجتماعية أو تقليل الفقر والتهميش، تقديم سلع وخدمات غير ملبأة من طرف السوق أو الدولة، انشاء منظمات اجتماعية أو تغيير في العلاقات الاجتماعية.

المطلب الثاني: تنظيم الابتكار الاجتماعي:

أ- أهم منظري الابتكار الاجتماعي:

رغم أن ظهور الابتكار الاجتماعي في النصف الثاني من القرن 18م، إلا أن تنظيم الابتكار الاجتماعي لم يظهر في الأدبيات العلمية إلا مع كتابات بيتر دراكر (1909-2005م) في مؤلفه الابتكار وريادة الأعمال، حيث يرى دراكر أنه "من المستبعد لأي بلد أن يكون مبتكر ورياديا في مجال التكنولوجيا المتقدمة دون امتلاكه اقتصادا رياديا، فالتكنولوجيا المتقدمة رأس التقدم بيد أن ما من رأس بغير جسد لذا لن يحيا هذا الأخير بدون القطاعات الأخرى".¹

كما يرى دراكر ضرورة الابتكار الاجتماعي كرد على ما تخلفه التكنولوجيا المتقدمة، من آثار على المجتمع "فالعمال الذين يعلمون في الصناعات الثقيلة الذين يعلمون أن وظائفهم لن تدوم، والمبشرين

¹ دراكر، بيتر، (2022)، الابتكار وريادة الأعمال، ترجمة: الهندي علاء بريك، الطبعة الأولى، الرياض، رف للنشر، ص 287.

من المصانع التقليدية والمفتقرون للمهارة والكفاءة الاجتماعية والخبرة لن يتوقفوا عن المقاومة ضد الابتكارات بدافع الشعور بالعجز والخوف والضياع فهم فيفتقرون للقدرة على مساعدة أنفسهم، لكن لديهم قوة أكثر من كافية للمعارضة واستخدام حق النقض والعرقلة، لذا يجب أن يهتم المجتمع بتوظيفهم، ولو في وظائف منخفضة الدخل وهذا ما سماه دراكر سياسة رعاية الفائض العمالي.¹

من جهة أخرى يرى دراكر أن الابتكار الاجتماعي "ضروري من أجل التخلي عن السياسات المالية والجبائية البالية والسياسات الاجتماعية والمؤسسات العمومية التي عفى عنها الزمن، فالابتكار الاجتماعي يسمح بتدبير آلية سياسية للتخلص من القديم والعقيم في الحكومة، فما من سياسة تستمر إلى الأبد، فكل هيئة حكومية أو قانون عام يسقط بعد فترة من الزمن لأنها لم تعد تجدي نفعا في أداء عملها، لذا يجب تطوير الآلية اللازمة لصياغة قوانين جديدة."²

كما يرى دراكر أن المهنيين في المجتمع الريادي هم بحاجة إلى التعليم المستمر، لأنهم بعد مدة من الزمن من ممارستهم للمهنة واكتسابهم للمهارات والمعارف و الأدوات، سيقومون بأشياء جديدة ومختلفة تماما وستكون لهم أهداف مختلفة، وستقع عليهم المسؤولية وحدهم في التعلم وإعادة التعلم، ما يستوجب على جميع المستويات تفكير جديد ونهج جديد.³

يجزم دراكر بأن التنمية أساسها الابتكار ومن أجل تنمية متوازنة اقتصاديا واجتماعيا لابد من تطوير الابتكار الاجتماعي للحد من التأثيرات السلبية التطور التكنولوجي، كما يمكن للابتكار الاجتماعي أن يطور آلية قوية ضد المقاومة الاجتماعية للابتكارات التكنولوجية، ويمكن للابتكار الاجتماعي أن يشكل دفعة قوية للاقتصاد من خلال تطوير آلية منهجية للتخلي عن السياسات المالية، القانونية، أو المؤسسات والهيئات الحكومية القديمة، التي لم تعد تفيد في تغطية الاحتياجات الجديدة، حيث يوفر

¹ دراكر، بيتر، (2022)، *الابتكار وريادة الأعمال*، ص 288.

² نفسه، ص 289 - 292

³ نفسه، ص 293 - 294.

الابتكار الاجتماعي حلولاً فعالة للقضايا المعقدة التي لا يمكن للدولة ولا السوق الاستجابة لها بمفردهما.¹

ب- مقاربات الابتكار الاجتماعي:

لا توجد نظرية للابتكار الاجتماعي نظراً لحدثة هذا العلم، لكن من خلال تجارب الدول الرائدة في مجال الابتكار الاجتماعي ثم دراسة مقاربات الابتكار الاجتماعي في التنمية من خلال بعض الدراسات:

أجمع معظم الباحثين على أن للابتكار الاجتماعي 4 مقاربات في 3 قطاعات (القطاع العمومي والقطاع الخاص والقطاع التضامني) وتقسم مقاربات الابتكار الاجتماعي في الفكر الغربي إلى مدرستين هما المدرسة الأنجلو سكسونية: والتي تركز على الغايات والمدرسة الأوروبية: والتي تركز على العمليات²

وتتلخص هاته المقاربات في أعمال الباحثين بالزنون (Besançon) وغيون (Guyon) سنة 2013، الصادرة عن معهد جان بابتست جوديين (Jean-Baptiste (Godin) الذي تأسس في 2007، خلصت الدراسة إلى أن هناك مقاربتان للابتكار الاجتماعي هما³:

- حسب الغايات:

¹ Sibille, H. (2015). *Innovation social: Mode d'emploi, Agence d'ingénierie pour entreprendre autrement* (AVISE), p 23.

² Nafil Y. (2020). *Innovation social dans le monde quel bénéfice?*, pour la solidarité European think and do tank, Sous la direction de Denis STOKKINK, p 5. voir le lien: https://www.pourlasolidarite.eu/sites/default/files/publications/files/ed-2020-es-innovation_sociale_maroc_1.pdf

³ Nafil, Y. (2020). *Innovation sociale dans le monde: Quel bénéfice ?*, p. 5.

والمقصود بالغايات هنا هو النتائج المرجوة من الابتكار، وتتم بطريقتين اعتمادا طبيعة الفاعلين في الابتكار: "الأولى وهي مقارنة التسيير العمومي الجديد (New Public Management) يتجسد الابتكار الاجتماعي في هذه المقاربة كوسيلة للتغيير السياسات العمومية والاجتماعية، ويحملها القطاع العام.

والمقاربة الثانية هي ريادة الأعمال الاجتماعية (Entrepreneuriat Social) التي يحملها القطاع الخاص، والتي تركز على شخصية رائد الأعمال الاجتماعي، وعائدات السوق ذات الغرض الاجتماعي، ونظم المعلومات.¹

- حسب العمليات:

والتي تركز على التنظيم المؤسسي، من خلال مقاربتين:

"والمقاربة الأولى هي المؤسسة الاجتماعية: ويتجسد الابتكار الاجتماعي في هذه المقاربة كحلول جديدة واستجابات للحاجات الاجتماعية، هذه المقاربة طورتها الشبكة الأوروبية للباحثين حول ظهور المشاريع الاجتماعية (EMES).

أما المقاربة الثانية هي المؤسساتية: ويتجسد فيها الابتكار الاجتماعي كمنظمة لإحداث التغيير الاجتماعي، كمنظمات الاقتصاد الاجتماعي التضامني، تم تطوير هذه المقاربة من طرف مركز البحث في الابتكار الاجتماعي والاقتصاد الاجتماعي التضامني (CRISES) بفرنسا²

من المقاربات السابقة نستدل على أن الابتكار الاجتماعي يعمل على:

¹ Besançon, E. et Guyon, (2013). *T Chapitre II : Les principes et approches de l'innovation sociale dans L'innovation sociale : Principes et fondements d'un concept, Paris, L'Harmattan.*

² Besançon, E. et Guyon, J., (2013), *L'innovation sociale : Principes et fondements d'un concept.*

- ✓ إنشاء قيمة اجتماعية جديدة.
- ✓ تغيير الأنظمة الاقتصادية الاجتماعية القائمة واستبدالها بأنظمة جديدة وذلك من خلال إعادة تنظيم العلاقات بين مختلف الفاعلين، أو باستحداث علاقات جديدة.
- ✓ إنشاء مؤسسات اجتماعية- اقتصادية.
- ✓ الاستجابة للحاجات الاجتماعية الغير مستوفاة.
- ✓ احداث التغيير الاجتماعي (التنمية) من خلال ابتكار الحركات الاجتماعية.
- ✓ اعطاء حلول للتحديات الاجتماعية.
- ✓ تكوين أنظمة اقتصادية اجتماعية تتسم بالمرونة ما يجعلها قادرة على الصمود في وجه الصدمات.
- ✓ إنشاء أنظمة تشاركية تضامنية تقوم على التفاعل بين مختلف اللاعبين الاقتصاديين والاجتماعيين والسياسيين.
- ✓ تحقيق الحوكمة الرشيدة والمساءلة بين مختلف الفاعلين المحليين.
- ✓ تقليل تأثير الأنظمة الشمولية وتجسيد الديمقراطية والحوار.
- ✓ يساهم الابتكار الاجتماعي في تنمية الاقتصاد الاجتماعي التضامني والمجتمع المدني.
- ✓ يزيد الابتكار الاجتماعي من فاعلية القطاع الثالث، ويمكن الفئات الهشة من الاندماج في النظام الاجتماعي.
- ✓ يقلل من التأثيرات السلبية لتقلبات الأسواق على المجتمع، والمؤسسات الاقتصادية.
- ✓ يحمي الشركات الناشئة ويساعدها على النمو من خلال ابتكار الأنظمة والعلاقات التضامنية ما بين الشركات.

ج - الجهات الفاعلة في الابتكار الاجتماعي:

-المؤسسات:

يعتبر القطاع النقابي تاريخياً هو المختبر الأول للابتكارات الاجتماعية، وذلك لقرب النقابات من السكان والأقاليم ما يسهل اكتشافهم للاحتياجات الاجتماعية القائمة، فتقدم إجابات من خلال عملية من التجريب ونمذجة الحلول التي تم إنشاؤها، لكن الأجيال الجديدة من رواد الأعمال الاجتماعية يطورون ابتكارات اجتماعية من أجل تقديمها كحلول للتحديات المجتمعية الكبرى، في حين أن هذه الهياكل هي بوتقة تنصهر فيها الابتكارات الاجتماعية، يمكن للشركات التقليدية أيضاً تطوير هذا النوع من المشاريع.

-المواطنون:

الابتكار الاجتماعي قد تكون بمبادرة متطوع واحد أو أكثر من المواطنين الملتزمين بالعمل والاستجابة للأحد التحديات الاجتماعية الرئيسية، في الإقليم.

-السلطات المحلية:

"الابتكار الاجتماعي في السياسات العامة (الدولة) يتم تنفيذه من قبل الجهات الفاعلة العامة، ولا سيما في المجالس المحلية التي تسعى إلى إعادة فحص الطريقة التي يتم بها تخطيط وتنفيذ سياساتها العامة، من خلال إطلاق تجارب من منظور متعدد التخصصات (المواطنون، ومصممي الخدمات، ومخططي المدن، إلخ)."¹

جدول(14): الفاعلون في الابتكار الاجتماعي

الأفراد	القطاع الثالث	القطاع الخاص	القطاع العام
---------	---------------	--------------	--------------

¹ Le conseil supérieur de l'économie sociale et solidaire (2017), *réseau d'entreprises investi dans l'innovation sociale*, les entreprises pour la cité. Voir le lien: www.reseau-lepc.fr : 23/12/2022.

✓ المؤثرون	✓ المنظمات غير	✓ المسؤولية	✓ الاتفاقات والمعاهدات
الاجتماعيون	الحكومية (الاتحادات	الاجتماعية	الدولية: كاتفاقية
✓ الرواد الاجتماعيون	العمالية، النقابات..	✓ المقاوله الاجتماعية	حقوق الإنسان
✓ المتطوعون	✓ منظمات غير ربحية	✓ التسويق	✓ القوانين والتشريعات
	(الجمعيات	الاجتماعي	✓ السياسات العامة
	التعاونيات،)		✓ المؤسسة الاجتماعية
			✓ التسيير العمومي
			الجديد

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على 2015 "innovation nouvelle génération" Guide
نستدل من الجدول أن الابتكار الاجتماعي ليس حكرا على القطاعات غير الربحية، بل تتفاعل جميع
القطاعات في انتاج الابتكار الاجتماعي، بما في ذلك القطاع الخاص الذي يجسد ابتكاراته الاجتماعية
من الممارسات والالتزامات التي يقوم بها اتجاه المجتمع كالمسؤولية الاجتماعية، والمقاوله
الاجتماعية، والحفاظ على الصحة البيئية، والتعليم عن بعد، والتسويق الاجتماعي. لكن يعتبر قطاع
الاقتصاد الاجتماعي هو القطاع الأول المنتج للابتكارات الاجتماعية، هذا بالإضافة إلى ممارسات
الأفراد كالأعمال التطوعية وممارسات الحكومات في ظل السياسات الاجتماعية التي تنفذها الدولة
خدمة للمجتمع.

المطلب الثالث: دول رائدة في الابتكار الاجتماعي

أ- الابتكار الاجتماعي في الولايات المتحدة الأمريكية:

يتمتع القطاع الثالث في الولايات المتحدة الأمريكية بكثير من المرونة حيث لا توجد أي قيود على
انشاء المنظمات غير الربحية (جمعيات ، تعاونيات ...) و كذلك لا توجد قيود على تمويلها حيث
تسمح الولايات المتحدة الأمريكية بالتمويل الداخلي للجمعيات من قبل مختلف الفاعلين، كما
ترخص للمنظمات غير الربحية أو الغير حكومية بالتمويل الخارجي، بشرط أن لا يكون نشاطها
مخالفا للقوانين المعمول بها في الولايات المتحدة الأمريكية، أو المعاهدات الدولية التي صادقت عليها
كمعاهدة احترام حقوق الانسان.

و بالتالي هناك فرص كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية لإحداث التغيير الاجتماعي من خلال الابتكار الاجتماعي، هذا بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة التي بها أكبر عدد من الجامعات التي تدرس الابتكار الاجتماعي في عدة تخصصات.

قد يعود هذا النهج إلى أفكار الأمريكيين الاقتصاديين بينجامين فرانكلين ، وبيتر دراكر .وهم أكثر رواد الابتكار الاجتماعي، كذلك أعمال جوزيف شومبيتر عن الدولة الاشتراكية، التي اعتبرها هي البديل الآتي للنظام الرأسمالي، كنتيجة لاحقة للأزمات التي ترافق الأنظمة الليبرالية، فالابتكارات التي يقودها المقاول في سعيه لتعظيم الأرباح، من خلال البحث عن كسب حصص جديدة في السوق أو غزو أسواق جديدة، بابتكار منتجات جديدة، تضمن له الريادة، والتميز والقدرة على المنافسة، سيؤدي هذا التجديد إلى ما وصفه "بالتدمير الخلاق" والذي سيكون بصفة دورية ما يؤدي بدوره إلى خلق فترات من الكساد، ومع صعود المنافسة ستضطر الشركات إلى إنشاء علاقات التضامن والولاء التجاري (تكتلات) من أجل القدرة على الاستمرار وهذا ما سيخلق اقتصاد اشتراكي، ليحل محل الاقتصاد الليبرالي.

الكثير من الباحثين يعتبرون جوزيف شومبيتر رائدا رأسمالي، نظرا لتركيزه على المقاول الذي يجر قاطرة التنمية المحلية، لكن جوزيف شومبيتر هو من أوائل الباحثين الذين تحدثوا عن القيمة الاجتماعية التي يحدثها الابتكار، والقيمة الاجتماعية هي جوهر الابتكار الاجتماعي.

هذا بالإضافة إلى رواد الابتكار الاجتماعيين والاقتصاديين الأمريكيين فإن الولايات المتحدة الأمريكية بها أكبر عدد من الجامعات التي تدرس الابتكار الاجتماعي.

ب-الابتكار الاجتماعي في فرنسا:

تعتبر فرنسا من بين الدول الرائدة في الابتكار الاجتماعي، وذلك من خلال الإطار القانوني والمؤسسي الذي يدعم تنمية الابتكار الاجتماعي في فرنسا، تم إعطاء التعريف القانوني بالابتكار الاجتماعي في المادة 15 من قانون الاقتصاد الاجتماعي التضامني 2014، كما يلي :

الابتكار الاجتماعي هو استجابة للاحتياجات الاجتماعية غير المشبعة أو التي لم يتم اشباعها بشكل كافي سواء في ظل ظروف السوق الحالية أو في إطار السياسات العامة، أو من خلال شكل مبتكر من الأعمال أو خلال عملية مبتكرة لإنتاج السلع والخدمات أو من خلال طريقة مبتكرة لتنظيم العمل. يحدد المجلس الأعلى للاقتصاد الاجتماعي والتضامني مبادئ توجيهية لتحديد مشروع أو نشاط اقتصادي مبتكر اجتماعيا.

إلا أن الابتكار الاجتماعي في فرنسا لا زال يعاني من تحديات سياسية رغم الاعتراف القانوني به والدعم المالي من الدولة للوكالات التي تشرف عليه.

لقد قامت وكالة AVISE بتبني نظام la fabrique a initiatives (مصنع المبادرة) وهو نظام تم انشاءه في سنة 2010م، من أجل مرافقة الفاعلين المحليين في الاستجابة للحاجات الاجتماعية وتحويلها إلى فرص للمشاريع الاستثمارية من خلال خبرتها والتنسيق الإقليمي والنمذجة الاقتصادية والابتكار الاجتماعي، وهذا النظام يشمل 30 اقليما في فرنسا، ومنذ انشاءها تم اطلاق 30 نشاطا (مشروع)، حيث سجلت 32 فكرة جديدة واتاحت 5 ورشات إبداعية من 9 أفكار مبتكرة مؤهلة كحلول، كما تم إيجاد 12 فرصة لإنشاء مشاريع استثمارية، منها 18 قيد التنفيذ و9 تم الانتهاء منها، في 2020 تم انجاز 3 دراسات، وتم انشاء مؤسسة واحدة، كما وفر الابتكار الاجتماعي في فرنسا 183 فرصة عمل في سنة 2020¹.

¹ Avise, (2021), **Découvrez la Fabrique à initiatives**,

<https://www.avise.org/actualites/decouvrez-la-fabrique-a-iniatives>

ت- الابتكار الاجتماعي في بريطانيا:

المملكة المتحدة هي الاقتصاد الخامس في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا. المملكة المتحدة منطقة مفتوحة على العالم وهي في مفترق الطرق بين الثقافة الانجلو سكسونية وموطئ قدم السياسة الأوروبية.

تملك أول مركز مالي في العالم على مساحة 2 كيلومتر مربع، يتم تبادل ما يعادل 2.7 مليار دولار من العملات كل يوم. أي ما يعادل 40 بالمئة من التدفق العالمي وهي أيضا المكان الذي يتم فيه بيع وصادر 70 بالمئة من السندات العالمية.

بعد الانجرافات المالية التي ظهرت في السنوات الأخيرة (**outrageuse spéculation, comptes** ، **shadow banking** ، **timbre Product**)، دفعت هذه الانجرافات المالية إلى التفكير في تمويل بديل، فظهرت فكرة الاستثمار المؤثر (**the impact invensting**) وهو استثمار ذو وظيفة مالية اجتماعية أو ما يعرف بمصطلح الاستثمار الاجتماعي.

تم انشاء فريق عمل الاستثمار الاجتماع: (CAT) في عام 2000 بدعم من الحكومة، ويشارك عدد كبير من الجهات الفاعلة في تطوير الاستثمار المؤثر في السوق الإنجليزية في القطاعين الخاص والعام والتطوعي، في جميع أنحاء البلاد نذكر منها:

Big Society Capital (BSC) : تم اطلاق مؤسسة المجتمع الكبير في أبريل 2012 من قبل الحكومة البريطانية وهي مؤسسة للبيع الجملة تم انشاؤها لتطوير وتشكيل سوق استثماري مستدام ذو تأثير اجتماعي، يكمن دورها كعمول بالجملة لتوفير التمويل المناسب والميسور التكلفة والداعم لمنظمات القطاع الاجتماعي الذي يعالج المشكلات الاجتماعية الأكثر تعقيدا.

Clearly so : تساعد المستثمرين على اكتشاف فرص مبتكرة لتحقيق عوائد مالية واجتماعية.

صندوق الابتكار العالمي: يستثمر في الابتكارات الاجتماعية التي تهدف لتحسين حياة الناس، تمنح رأس مال مخاطرة لدعم التنمية العالمية من المؤسسات الاجتماعية، الشركات هادفة الربح، منظمات غير ربحية، الباحثين والوكالات الحكومية، سندات التأثير الاجتماعي.

المؤسسات الاجتماعية:

الهيئة الوطنية للمقاولة الاجتماعية (SEUK): تشمل شركات خاصة وجمعيات خيرية، مؤسسات القطاع العام تدعم فيه الرؤية المقاولة اجتماعية لممارسة الأعمال.

UESTA: منظمة مكرسة لدعم الأفكار التي تحدث تغيير اجتماعيا.

YONG FOUNDATION: من أجل انشاء مجتمع أكثر مساواة و انصافا

UNLTD: المزود الرائد لدعم الأعمال الاجتماعية في المملكة المتحدة تعمل على تقديم حزمة من

الموارد والجوائز لتمويل الاستشارة المستثمرة للتواصل والدعم العملي فيما يتعلق بالابتكار الاجتماعي.

كلية أكسفورد للأجيال القادمة: مجموعة ذات 19 قائدا دوليا من الحكومة والأعمال والأوساط

الأكاديمية والمجتمع المدني والاعلام يعلمون على معالجة الانشغالات قصيرة الأجل في السياسة

والأعمال والحديثة.

كلية شوماخر Schumacher collège: تجمع كبار المفكرين والنشطاء الدوليين لتقديم تجارب

من التعلم الجماعي.

مركز التكنولوجيا البديلة: CAT تغطي جميع جوانب الحياة، الصرف الصحي البيئي، إدارة الغابات،

الطاقة المتجددة، كفاءة الطاقة.

حولت بريطانيا المشكلات الاجتماعية إلى مؤسسات وفرص للاستثمار من أجل تحقيق عوائد مالية

و اجتماعية، كما نجد في بريطانيا النهج الأوروبي للابتكار الاجتماعي بمقاربتيه، والنهج

الأنجلوسكسونية بمقاربتيه، ويفسر ذلك بوقوع بريطانيا بين الفكر الأوروبي والأمريكي، نظرا لموقعها الجغرافي.

ث-الابتكار الاجتماعي في تونس:

يمر التونسيون بعملية انتقال ديمقراطي منذ 2014 الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الوعي بحالة الطوارئ الاجتماعية و الاقتصادية خاصة في المناطق الوسطى للبلاد .

و قد تضاعف عدد الجمعيات بعد الثورة التونسية من 10000 في 2010 إلى 20698 جمعية في 2017، ويركز الابتكار الاجتماعي في تونس على العامل البشري، ومع ذلك فهو يتضمن وسائل مالية إدارية و تكنولوجية لتطوير مؤسسي و ثقافي.

توصلت دراسة تونسية ميدانية أجرتها باحثة ياسمين بوغزالة بالمعهد العالي لتسيير بتونس إلى أن ريادة الأعمال الاجتماعية في تونس لم تصل بعد إلى النضج لهذا لا يمكن تحديد أثرها وإضفاء الشرعية عليها رغم الجهود التي يبذلها القطاع الخاص والعام من أجل احداث التغيير الاجتماعي والاقتصادي، كما دعت إلى التفكير في دور السلطات العامة في عملية تطوير الابتكار الاجتماعي. الدراسة الميدانية شملت مجموعة من رواد الاعمال الاجتماعيين التونسيين على مدى ثلاث سنوات الماضية والذين يعبرون عن قصص نجاح الابتكار الاجتماعي في تونس.

المطلب الرابع: مساهمة الابتكار الاجتماعي في تحقيق التنمية المحلية

إن ظهور الاقتصاد الاجتماعي التضامني أعطى نظرة جديدة للمنظمات الغير الربحية، فهو يحقق وظائف اجتماعية أخرى غير القضاء على الفقر والتهميش، كالدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والتجارة العادلة، المنافسة العادلة، التكافل الاجتماعي، وخلق مساحات ديمقراطية، تعديل العلاقات الاجتماعية، وقد أخرج المنظمات غير الربحية من دورها التقليدي المتمثل في المطالبة بالحقوق الاجتماعية إلى الدور الحديث المتمثل في التنمية المجتمعية.

نظر الباحث الكندي في الاقتصاد الاجتماعي .Jérôme Bouchard إلى مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي بأنها تعمل كرافعة للابتكار الاجتماعي. من خلال مقال بعنوان *l'innovation, sociale* *en économie sociale* المنشور بمجلة *Cahier de la Chaire de recherche du Canada en économie sociale* سنة 2006م، ويظهر في هذا المقال مساهمة الابتكار الاجتماعي والاقتصاد الاجتماعي في تحقيق التنمية، من خلال مقاربتين أساسيتين هما:

- مقارنة الدور الوظيفي¹:

يعمل الاقتصاد الاجتماعي على شغل المساحات الشاغرة التي تركها الاقتصاد العام واقتصاد السوق سعياً لسد ثغرات في التنمية، فمؤسسات الاقتصاد الاجتماعي أفضل من الدولة في تحقيق الاستجابة لتطلعات الاجتماعية من خلال خبرتهم ومعرفتهم المكتسبة بفضل قربهم من المجتمع والسكان، ما يسمح لهم بالاستجابة للاحتياجات والرغبات الاجتماعية الغير ملبأة كلياً أو تلك الملبأة بشكل غير كافي، أو تلك الحاجات التي من المحتمل ظهورها مستقبلاً، ما يسمح بتطوير استجابتهم للاحتياجات الجماعية الجديدة عن طريق تقديم حلولاً للمشكلات الاجتماعية المطروحة (الابتكار الاجتماعي)

- مقارنة الدور التحويلي²:

تسمح هذه الرؤية بتحدي المؤسسات كمعايير أو قواعد أو قيم المجتمع، كما تتحدى البعد المؤسسي لنموذج التنمية (أي السوق، والدولة، والشبكات، والتنظيمات، والمجتمعات) ويحدث التحول الاجتماعي من خلال الدفاع عن الحقوق الاجتماعية، والتكامل الاقتصادي، وخلق مساحات ديمقراطية.

يعود تاريخ ظهور الابتكار التحويلي إلى الحركات الاجتماعية التي ظهرت في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية خلال النصف الثاني من القرن 18م، ففي بريطانيا عام 1760م، حدثت سلسلة

¹ Bouchard; .J (2006), *l'innovation sociale en économie sociale*, Cahier de la Chaire de recherche du Canada en économie sociale, canada, p 3.

² Bouchard .J Bouchard, (2006), *l'innovation sociale en économie sociale*, p 3.

من المنازعات التي قامت على ثلاث صراعات رئيسية، أولاً يقوم تجار الفحم في "شاد ويل" و"ايبينغ" بالقرب من ميناء لندن الرئيسي بعرقلة بيع وتشهيل الفحم لتدعيم مطالبهم لرفع معدلات البيع بالتجزئة، ثانياً يضغط نساجو الحرير في الطرف الشرقي من لندن خاصة سببيلفاديزا على أصحاب الحوانيت الذين يستقطعون من أجورهم وأيضاً على عمال المياومة الذين يواظبون على الإنتاج مقابل أجر أقل وذلك بتمزيق القماش من على الأنوال الخاصة بخصومهم، ثالثاً إعصار شعبي يزأر حول شخصية "جون ويلكز John Wilkes وهذا الأخير يمثل ابتكاراً أطل بظلاله على الحركة الاجتماعية ويلكز الذي دخل البرلمان عام 1757م، محرر صحيفة معارضة للإدارة الملكية، رداً على صحيفة برايتون the Briton المناصرة للحكومة.¹

الحركات الاجتماعية هي مهد الابتكار الاجتماعي والذي ظهر في بدايته كمطالب اقتصادية واجتماعية، مثلته جماعات غير رسمية من أجل تلبية احتياجات جماعية، والمعبر عنها بغضب اجتماعي تميز بارتكاب أعمال العنف (عرقلة في الشوارع، تمزيق القماش، تخريب منتجات في الحوانيت، تأييد شعبي في شوارع لندن لويلكز....)، لكن الابتكار الاجتماعي أصبح أكثر رسمية منذ أن بات تأسيس النقابات والجمعيات مرخص به من قبل الحكومات، وقد كان لحرب السبع سنوات (1756م - 1763م) دفعة رئيسية لهذا الابتكار، لقد حاربت فرنسا وبريطانيا بعضهما في أعالي البحار وفي الأمريكيتين وفي آسيا، وعلى الرغم من أن بريطانيا حققت نصراً ساحقاً إلا أن الجهود الحربية استنزفت الخزينة البريطانية، وتركت الحكومة مثقلة بالديون، فحاولت السلطات البريطانية بتعويض بعض الخسائر المالية بتوزيع التكلفة العسكرية على عدد من المعاملات التجارية والقانونية، ففرضت الجمارك رسوماً وطوابع باهظة، فجاءت المقاومة ضد قانون الطوابع والجمارك للتوحيد بين

¹ تشارلز تيلي، ترجمة: ربيع وهبة، (2005)، الحركات الاجتماعية (1761م-2004)، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ص 63.

المستعمرات، ولم يتم ابطال قانون الطوابع 1766م، إلا بعد أن شكل التجار والحرفيين مقاومة كبيرة، حيث أسس تجار بوسطن جمعية تشجيع التجارة في ستينات القرن 18م، (1760م) ضد الضرائب والإجراءات المغال فيها، وفي سنة 1766م نظم اتصال بين جميع التجار الوطنيين في كل المستعمرات¹

"وصاغوا منشورا احتجاجيا ضد الجباية على المستعمرات، وشكلوا شبكة متسعة من الجمعيات الوطنية المشجعة على الإنتاج الأمريكي خفض الاعتماد على الواردات البريطانية، وقد اتبع التجار برنامج عبر تحرك قانوني متأن".²

ومثلت هذه الحركة ابتكار اجتماعيا قاده جماعات رسمية وقانونية، أحدثت تغييرا اجتماعيا من خلال إعادة تنظيم العلاقات التجارية بين بريطانيا ومستعمراتها، التي كانت تتحدد سابقا من خلال التيار السياسي لوحدته من خلال تمرير القوانين على البرلمان لمناقشتها والمصادقة عليها، دون اشراك بقية الفاعلين وأصحاب المصالح الآخرين.

مما سبق يتضح أن:

- ✓ الابتكار الاجتماعي ليس جديدا بل هو موجود منذ أقدم العصور.
- ✓ الابتكار الاجتماعي يعمل على امتصاص غضب الأوساط الاجتماعية وتحويلها إلى حلول للمشكلات الاجتماعية، محدثة تغييرا اجتماعيا.
- ✓ منظمات الاقتصاد الاجتماعي التضامني هي محرك الابتكار الاجتماعي.
- ✓ الابتكار الاجتماعي يهدف إلى تغيير الأنظمة القديمة واستبدالها بأنظمة جديدة ما يجعل الدولة أكثر مرونة في التعامل مع الأزمات.

¹ Alexander, J. k & Samuel, A (2002). *America's Revolutionary Polician*, Lanham Md, Rowman & Littlefield. p 45.

² تشارلز تيلي (2005)، *الحركات الاجتماعية (1761م-2004م)*، ص 69-70.

✓ يحدث الابتكار الاجتماعي في جميع مجالات الحياة الاجتماعية الاقتصادية والسياسية.

✓ الابتكار الاجتماعي يخلق قيمة اجتماعية جديدة.

خاتمة الفصل الثالث:

أثبتت التجارب الدولية والوطنية والمحلية أهمية الابتكار في احداث التنمية الاقتصادية، لكن أحدثت التنمية الاقتصادية أثارا سلبية على المجتمع بمختلف فئاته الاجتماعية، هذا ما دعا إلى الاهتمام بالتنمية الاجتماعية وقد بينت الأبحاث وبعض التجارب الدولية أن محرك التنمية الاجتماعية هو الابتكار الاجتماعي الذي يستهدف مجالات مختلفة اجتماعية، اقتصادية، سياسية ... لذا اهتمت الدول خاصة الدول الغربية بالابتكار الاجتماعي، ثم لحقت بهم بعض البلدان العربية في مجال البحث وتطوير مفهوم الابتكار الاجتماعي وأساليب قياسه وممارسته.

لكن لاتزال الجزائر متخلفة عن ركب الأبحاث والممارسات الخاصة بالابتكار الاجتماعي رغم وجود إمكانيات يمكن وصفها بالمعتبرة، في ظل تفاقم العديد من المشكلات الاجتماعية والتحديات المجتمعية الاقتصادية التي تعرفها البلاد.

يعمل الاقتصاد الاجتماعي كرافعة للابتكار الاجتماعي لذا من الضروري بحث وجود الابتكار الاجتماعي في منظمات المجتمع المدني بالجزائر وتقييمه ثم العمل على تطوير إطاره القانوني ومؤشرات قياسه، لجعله يعمل بفعالية تعود بالفائدة على الفرد والمجتمع والدولة.

الفصل الرابع

مقاربات التنمية المحلية في ظل الاقتصاد الاجتماعي التضامني

مقدمة الفصل الرابع:

بعد أن بينت الدراسة النظرية أهمية كل من الاقتصاد الاجتماعي والابتكار بمختلف أبعاده في تحقيق التنمية الاجتماعية، يستهدف هذا الفصل محاولة تحديد الإطار القانوني للاقتصاد الاجتماعي، وتحديد منظمات الاقتصاد الاجتماعي دون تلك المنظمات التي ستظل تحت مظلة المجتمع المدني، ثم إجراء دراسة ميدانية على عينة من منظمات الاقصادي الاجتماعي بغية معرفة مدى قدرة منظمات الاقتصاد الاجتماعي الجزائري في استحداث الابتكارات الاجتماعية من خلال شبكة توصيف الابتكار الاجتماعي.

المبحث الأول: الإطار القانوني للاقتصاد الاجتماعي التضامني في الجزائر

لم تعترف الدولة الجزائرية بالاقتصاد الاجتماعي التضامني كقطاع مستقل بحد ذاته، لكنه يخضع في هيكله التنظيمي لمجموعة من التشريعات التي توطر عمله، والتي تنطوي تحت ما يعرف بالمجتمع المدني.

يمكن القول أن الإطار القانوني للاقتصاد الاجتماعي التضامني في الجزائر هو موروث الحقبة الاستعمارية الفرنسية بالجزائر، وقد تضمنت المرحلة الانتقالية في الجزائر الحفاظ على الموروث الفرنسي للنظام الجمعي إلا ما تعارض مع السيادة الوطنية وفق ما جاء في القانون 60/157 الصادر في 31 ديسمبر 1962م.

أحدث الثورة العمالية في القرن التاسع عشر بأروبا ظهور النقابات التي مهدت بدورها لظهور الجمعيات التي هي مؤسسات يحكمها قانون خاص، وذلك قبل ظهور الاقتصاد الاجتماعي التضامني والذي عرفته وزارة الاقتصاد الفرنسية في القانون رقم 856-2014 المنشور في 1 أوت 2014 بالجريدة الرسمية رقم 176 على أنه: "نمط من ريادة الأعمال والتنمية الاقتصادية تتكيف مع جميع مجالات النشاط البشري التي يلتزم بها الأشخاص المعنويون بموجب القانون الخاص، والمكون في شكل تعاونيات، أو تعاضديات أو المؤسسات أو الجمعيات التي يحكمها قانون 1 جويلية 1901م"¹ الاقتصاد الاجتماعي يضم المؤسسات التي تقع بين القطاع الغير ربحي والسوق، ولم يتم الاعتراف به في فرنسا إلا في سنة 2014، لكن قانون الجمعيات في فرنسا يعود إلى تاريخ تأسيس الجمعيات

¹ Loi n° 2014-856 du 31 juillet 2014, relative à l'économie sociale et solidaire, JROF Lois & Décrets, (176), Le service public de la diffusion du droit, 31 août 2014, p. 12666.

بموجب القانون الخاص في 1 جويلية 1901م، والذي عرف الجمعية على أنها "الاتفاقية التي بموجبها يجمع شخصان أو أكثر بطريقة دائمة معرفتهم، أو نشاطهم لغرض آخر غير تقسيم الأرباح"¹ لكن عرف الإطار القانوني للقطاع الغير ربحي بالجزائر عدة إصلاحات من أجل مسايرة الأوضاع الاقتصادية والسياسية للبلاد، واستمرت الإصلاحات التي مست القطاع الجمعي في الجزائر لتواكب التوجهات الأيديولوجية للبلاد، فقد صدر الأمر 71/79 المتعلق بالجمعيات الصادر بتاريخ 03 ديسمبر 1971م والذي عرف الجمعية في مادته الأولى بأنها "اتفاق يقوم بمقتضاه عدة أشخاص وبصفة دائمة على وجه المشاركة معارفهم ونشاطاتهم ووسائلهم المادية للعمل من أجل غاية محددة الأثر، ولا تدر ربحاً"²

وهذا التعريف قد غير مفهوم الجمعية المنصوص عليه في قانون الجمعيات الفرنسي خاصة ما تعلق بأرباح الجمعية، فلم يقتصر على منع تقسيم الأرباح بل منعها من أن تدر أي ربح، هذا ما أفقدها قدرتها على التمويل الذاتي وفتح المجال للتمويل الحكومي، ما زاد من هيمنة الدولة عليها. وتواصلت موجة الإصلاحات المتأثرة بالوضع السياسي والاقتصادي للبلاد حيث أنه وعقب الانفتاح السياسي للبلاد تم اصدار قانون الجمعيات 31/90 المؤرخ في 4 ديسمبر 1990م، حيث عرفت المادة 02: الجمعية هي اتفاقية تخضع لقوانين المعمول بها ويجتمع في إطارها أشخاص طبيعيين ومعنويين على أساس تعاقدية ولغرض غير مربح كما يشتركون في تسخير معارفهم ووسائلهم، لمدة

¹ Loi n° 2-1907, concernant l'exercice public des cultes, JROF Lois & Décrets, 3

janvier 1907, p. 36. Voir le lien : www.légifrance.gouv.fr

² الأمر رقم 73/71، (1971م)، المتعلق بالجمعيات، وزارة الداخلية، الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد (105)،

الصادر بتاريخ 24 ديسمبر 1971م، ملغى، ص 1815، أنظر الرابط :

<https://www.jrapd.dz/HAR/Index.htm>

محددة من أجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني، العلمي، والديني، والتربوي والثقافي على الخصوص.¹

قد حدد هذا التعريف مجال نشاط الجمعيات من خلال تحديد طابعها والذي تمثل في المجال الاجتماعي الذي انسحبت منه الدولة تاركة وراءها فراغا أولته للعمل الجمعي، والمحافظة على شرط الغرض الغير المربح، عكس ما كان معمولا به في القانون الفرنسي جويلية 1901م، أي إمكانية ممارسة أنشطة مربحة مع شرط أن يكون الهدف الأول لتأسيس الجمعية غير الربح أي يمكن تحقيق الربح كهدف ثانوي من الأنشطة التي تقوم بها الجمعية، لكن لا توزع الأرباح على الأعضاء بل يعاد استثمارها في نشاط الجمعية.

كما استمر توسيع مجال نشاط الجمعيات ليشمل مجالات حقوق الانسان، والبيئة، والعمل الخيري التطوعي، بصدور القانون العضوي للجمعيات 06/12 المؤرخ في 15 جانفي 2012م.

كما أن القانون الجزائري قد أدخل الجمعيات المهنية وجمعيات المستهلك تحت مظلة المجتمع المدني الذي يقع بين الدولة والمجتمع، في حين أن الجمعيات المهنية وجمعيات المستهلك تقع بين الدولة والسوق، أي أنها منظمات كان من المفترض أن تكون تحت مظلة الاقتصاد الاجتماعي التضامني، بالرغم من أن المشرع الجزائري لم يحدد تعريفا خاصا بكل طابع جمعي، لكنه يعترف بالطابع الاقتصادي لكل من جمعية المهنيين وجمعيات المستهلك.

حيث تنظم وزارة الصناعة عمل الجمعيات المهنية وذلك بصفتها جمعيات نشاطها ذات الطابع الاقتصادي، كما ورد في دليل الجمعيات المهنية الصادر عن وزارة الصناعة في سنة 2012م

¹ قانون رقم 31/90، (1990م)، المتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد (31)، الصادر بتاريخ 5

ديسمبر 1990م، ص 1686،

أنظر الرابط: <https://www.jorapd.dz/HAR/Index.htm>

أما جمعيات المستهلك التي تنظم وتراقب عملها وزارة التجارة باعتبارها جمعيات نشاطها ذات طابع اقتصادي. وتعرف جمعية حماية المستهلك حسب القانون رقم 09-03، المتعلق بجمعية المستهلك وقمع الغش في المادة 21 بأنها "كل جمعية منشأة طبقاً للقانون، تهدف إلى ضمان حماية المستهلك من خلال إعلامه وتحسيسه وتوجيهه وتمثيله".¹

ومما سبق يتضح أن المشرع الجزائري قد أدخل الجمعيات ذات الطابع الاقتصادي تحت مظلة الطابع الاجتماعي المدني حتى لا تشكل أي حرج للدولة وبالتالي يظل النظام الاقتصادي موجهاً من طرف الدولة، أي الطبقة السياسية للبلاد.

هذا ما كرس الاشتراكية بامتياز في الجزائر وحال دون قيام اقتصاد السوق الحر المبني على المبادرة الفردية الحرة والطوعية. وجعل النظام الاقتصادي رهينة بيد الساسة دون إشراك بقية الفاعلين الاقتصاديين في تأسيس نظام اقتصادي مرن، يقوم على المشاركة والحوار والتعاون.

صنفت الجمعيات في القانون الأساسي للجمعيات في إطار القانون 06/12 إلى "جمعيات بلدية تضم عشرة (10) أعضاء، وجمعيات ولائية تضم (15) عضواً منبثقين عن بلديتين على الأقل، وجمعيات ما بين الولايات تضم (21) عضواً منبثقين عن (3) ولايات على الأقل، جمعيات الوطنية تضم (25) عضواً منبثقين عن 12 ولاية على الأقل"² أما المستهلك فقد عرفه القانون المؤرخ في 25 فيفري 2009 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش بأنه " كل شخص طبيعي أو معنوي يقتني بمقابل أو مجاناً سلعة أو خدمة موجهة للاستعمال النهائي من أجل تلبية حاجته الشخصية أو تلبية

¹ قانون رقم 09-03، (2009م)، المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد (15)، الصادرة بتاريخ 8 مارس 2009م.

² قانون رقم 12-06، (2012م)، المتعلق بالجمعيات، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد (02)، الصادر بتاريخ 15 يناير 2012م، ص 33،
أنظر الرابط <https://www.jorapd.dz/HAR/Index.htm> :

حاجة شخص آخر أو حيوان متكفل به.¹ من خلال هذا التعريف يتبين أن جمعية حماية المستهلك تقع بين السوق والدولة وذلك لطبيعة نشاطها الهادف إلى " تحسيس وتوعية المستهلكين وإعلامهم، ومراقبة الأسعار والجودة، وتراقب مدى توافق المواصفات القانونية والتنظيمية في المنتوجات المعروضة، كما تراقب الأعوان وتلزمهم بإعلان الأسعار، وهي تعمل على تطهير السوق من كل منتج يتعارض أو لا يطابق الجودة."²

وتتنظم الجمعيات في الجزائر تحت هيكل المجتمع المدني يشرف على تنظيمه المرصد الوطني للمجتمع المدني، وهو " شريك للدولة في تحقيق أهداف التنمية المحلية والممارسة الديمقراطية"³ كشفت التعريفات السابقة للجمعيات عن عدّة تغيرات في الدور الوظيفي للقطاع الجمعي في الجزائر وهذا التغير كان مدفوعا بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلاد، كما يكشف التعريف الأخير للجمعيات عن تولي الجمعيات دورا اجتماعيا تقليديا موجهها ومكملا للدور الدولة، وهو ناجم عن انسحاب الدولة من أداء دورها الاجتماعي، مع انفتاح صوري للدولة على العمل الجمعي، ما يستدعي ضرورة تطوير أداء الجمعيات من الدور التقليدي إلى الدور الحديث وذلك لتمكين القطاع الجمعي من سد ثغرات التنمية الناتجة عن انسحاب الدولة، مع تطوير الأداء الجمعي للمساهمة في تنمية المجتمع عن طريق آلية الابتكار الاجتماعي.

¹ قانون رقم 09-03، (2009م)، المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد (15)، الصادرة بتاريخ 8 مارس 2009م.

² سي يوسف، زاهية حورية كجار، (2015)، دور جمعيات حماية المستهلك في حماية المستهلك، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 34، ص 282-304،

أنظر الرابط <https://search.emarefa.net/detail/BIM-774200> :

³ دستور 1 نوفمبر 2020م، الجريدة الرسمية الجزائرية، الصادرة في 30 ديسمبر 2020م، بئر مراد رايس، المطبعة الرسمية، ص 45.

تعتبر الأدبيات العلمية أن الجمعيات المهنية تقع تحت مظلة الاقتصاد الاجتماعي التضامني وليس المجتمع المدني، إلا أنه في ظل غياب الاعتراف القانوني بالاقتصاد الاجتماعي التضامني في الجزائر، تم ضم الجمعيات المهنية إلى المجتمع المدني، ويوفر الاقتصاد الاجتماعي القدرة على تعويض فشل السوق (صاحب المشروع الرأسمالي لا يجد مصدر ربح كاف) أو الفشل العام (عدم فعالية السياسات العامة) في مواجهة الصعوبات التي تواجهها الدولة لمحاربة المشكلات الاجتماعية الحالية أو المحتملة الظهور كالفقر، الإقصاء، التهميش، واللامساواة الاجتماعية، وغيرها¹ ذلك أن الاقتصاد الاجتماعي التضامني يقع ما بين السوق والدولة، فهو يلعب دور مكمل للاقتصاد التقليدي، في حين أن جمعيات المجتمع المدني تقع بين المجتمع والدولة، وتلعب دور وظيفي في سد ثغرات التنمية المجتمعية من فشل للسياسات العامة الاجتماعية أو بسبب فشل التنظيمات المجتمعية (العلاقات الأسرية، الإرثية، الدينية، التقليدية، الإنسانية) في إيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية التي يواجهها المجتمع، فالمجتمع المدني مكمل للدور الاجتماعي للدولة.

المطلب الأول: الإطار القانوني للقطاع الجمعي

أ- تعريف الجمعيات

عرفها القانون الجزائري رقم 12-06 الصادر في 06 جانفي 2012 في المادة 02: الجمعية هي تجمع لأشخاص طبيعيين و/ أو أشخاص معنويين على أساس عقد محدد أو غير محدد المدة،

¹ Bouchard .J; Bouchard, (2006), *l'innovation sociale en économie sociale*, Cahier de la Chaire de recherche du Canada en économie sociale, canada, p 3.

للغرض المنفعة المشتركة ولا تهدف إلى الربح، تسخر معارفها ووسائلها لتعزيز ودعم الأنشطة في
الميادين المهنية، الاجتماعية، العلمية، الثقافية، الرياضية، البيئية، الخيرية والإنسانية.¹

ب- أنواع الجمعيات:

تصنف الجمعيات حسب مجال نشاطها كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول (15): تصنيف الجمعيات حسب إقليم النشاط.

الجمعية الوطنية	الجمعيات المحلية	
	الجمعية الولائية	الجمعية البلدية
عدد منخرطين 25 على الأقل، يمثلون 12 ولاية على الأقل.	عدد منخرطين 15 عضوا على الأقل يمثلون 3 بلديات على الأقل	عدد منخرطين أكثر من 3 أعضاء وأقل من 15 عضوا

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على القانون رقم 06-12 مؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير 2012، المتعلق بالجمعيات.

- الجمعيات المحلية:

وهي جمعيات يتفق أعضاؤها المؤسسون على أن تمارس نشاطها على مستوى بلدية أو عدة بلديات أو ولاية، وتسميتها تعرض لها المشرع في المادة 10 من القانون رقم 31/90 من خلال تحديده للجهة الإدارية المختصة التي يودع لديها تصريح بتأسيس الجمعية.²

يوضح الجدول الموالي توزيع الجمعيات المحلية حسب نوعها:

الجدول (16): توزيع الجمعيات حسب نوع الجمعية المحلية

نوع الجمعية المحلية	عددتها	نسبتها
---------------------	--------	--------

¹ Ahmed Z. M, Touhami A. & Ziad O. (2013). *L'économie sociale et solidaire au Maghreb Quelles réalités pour quel avenir ?*, L'Institut de Prospective Économique du monde Méditerranéen (Ipemed), Paris, France. www.ipemed.coop

² فاضلي سيد علي، (2009)، *نظام عمل الجمعيات في التشريع الجزائري*، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق تخصص قانون دستوري، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر، ص 18. الرابط:

http://thesis.univ-biskra.dz/975/1/Droit_m8_2009.pdf

مهنية	4618	4,02 %
دينية	19274	16,79 %
رياضة وتربية بدنية	18092	15,76 %
فنون وثقافة	13134	11,44 %
أولياء التلاميذ	16631	14,49 %
علوم وتكنولوجيا	1052	0,92 %
جمعيات الأحياء	23344	20,34 %
بيئة	2505	2,18 %
معايقن	1786	1,56 %
مستهلك	142	0,12 %
شبيبة وطفولة	3634	3,17 %
سياحة وترفيه	142	0,12 %
متقاعدين ومسنين	3634	3,17 %
نساء	1086	0,95 %
تضامن وأعمال خيرية	4304	3,75 %
انقاذ	339	0,30 %
صحة وطب	945	0,82 %
تلاميذ قدامى وطلبة	132	0,11 %
المجموع	114794	100 %

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية

- الجمعيات الوطنية:

وهي الجمعيات التي يتفق أعضاؤها المؤسسون خلال الجمعية العامة التأسيسية على أن تكون جمعيتهم ذات صبغة وطنية، تمارس نشاطها عبر كامل التراب الوطني حسب القانون رقم 31/90 ويسمح لهذا النوع من الجمعيات فقط بالانضمام إلى الجمعيات الدولية بشروط حددت في المادة 21

منه.¹

جدول (17): الجمعيات الوطنية حسب نوع النشاط

اسم الجمعية	عدد الجمعيات	النسبة المئوية
-------------	--------------	----------------

¹ فاضلي سيد علي، (2009)، نظام عمل الجمعيات في التشريع الجزائري، ص 20

الصدقة- المبادلات-التعاون	25	%02,69
قدماء التلاميذ و الطلبة	29	%03,13
الثقافة-الفن- التعليم-التكوين	114	%12,28
جمعيات ذات طابع متنوع	54	%05,82
حقوق الإنسان	07	%0,75
الطفولة والمراهقة	12	%01,29
البيئة ومحيط العيش	32	%03,45
الجمعيات الأجنبية	18	%01,94
الأسرة الثورية	09	%0,97
النسوية	23	%02,48
المعاقون وغير المكيفين	17	%01,83
التراث التاريخي	19	%02,05
الشباب	46	%04,96
المهن المختلفة	192	%20,69
الدينية	10	%01,08
المتقاعدون والمسنون	08	%0,86
الصحة	131	%14,12
العلوم والتكنولوجيا	40	%04,31
التضامن-الإسعاف-الجمعيات الخيرية	25	%02,69
الرياضة والتربية البدنية	91	%09,81
السياحة والترفيه	26	%02,80
المجموع	962	%02,69

المصدر¹: إحصائية مأخوذة من موقع إلكتروني لوزارة الداخلية <http://www.interieur.giv.dz>

المطلب الثاني: الإطار القانوني للقطاع التعاضدي

- تعريف التعاضديات:

هي شخص معنوي يخضع للقانون الخاص، ذات غرض غير مريح، تسير بموجب أحكام بالقانون

رقم 02-15 المتعلق بالتعاضديات الاجتماعية وقانونها الأساسي.

¹ فاضلي سيد علي، (2009)، نظام عمل الجمعيات في التشريع الجزائري، ص 21. الربط:

http://thesis.univ-biskra.dz/975/1/Droit_m8_2009.pdf

العدد الأدنى المطلوب من المنخرطين لتكوين تعاضدية اجتماعية بـ 5000 منخرط.

- عدد التعاضديات وأنواعها

توجد في الجزائر 35 تعاضدية حسب إحصائيات وزارة الداخلية، تم تأسيسها على النحو التالي¹:

- ثلاثة (03) تعاضديات تضم أكثر من 100,000 عضو
- ثلاثة (03) تعاضديات تضم ما بين 100,000 و 50,000 عضو
- ثمانية (08) تعاضديات تضم ما بين 50000 و 20000 عضو مشترك
- خمسة (05) تعاضديات بين 20.000 و 10000 عضو
- سبعة (07) تعاضديات بين 10000 و 3000 عضو
- 4 تعاضديات بها أقل من 3000 عضو

التعاضديات الأكثر نشاطا هي:

MUNATEC (الصندوق الوطني المشترك لعمال التعليم والثقافة) ،

MGTS (الصندوق المشترك العام لعمال الضمان الاجتماعي) ؛

MGIP (شركة التأمين المشترك العامة لصناعة البترول) ؛

MGPTT (التبادلية العامة للبريد والاتصالات) ؛

MGEG (المشترك العام للكهرباء والغاز) ؛

MGHFE (شركة التأمين المشترك العام للهيدرونيك والغابات والمعدات) ؛

¹ ZAID, M. A. (2018) *L'ÉCONOMIE SOCIALE ET SOLIDAIRE :Une réalité algérienne et Mondiale*, Programme d'Appui Jeunesse Emploi (PAJE), Alger, l'Algérie. pp 18–19. Voir le lien:

http://www.paje.dz/images/pdf/ess/ESS_en_Algerie_Realites_societales_et_vision_prospective.pdf

MGC (الصندوق المشترك العام للكوميونات) ؛

MGD (تبادل الجمارك العامة) ؛

MGPC (الصندوق المشترك للحماية المدنية العامة) ؛

MGS (تبادل الصحة العامة) ؛

MGT (تبادل النقل العام) ؛

MGH (العامة للإسكان المشترك) ؛

MGIFA (صندوق التعاضد العام المستقل لموظفي الخدمة المدنية في الجزائر).

- دور التعاضدية الاجتماعية في الجزائر:

النصوص التشريعية و التنظيمية السارية المفعول المسيرة للتعاضديات الاجتماعية:

- القانون رقم 02-15 المؤرخ في 13 ربيع الأول عام 1436 الموافق 4 يناير 2015 ، يتعلق بالتعاضديات الاجتماعية.

- المرسوم التنفيذي رقم 97-428 المؤرخ في 10 رجب عام 1418 الموافق 11 نوفمبر سنة 1997 الذي يحدد كفاءات رقابة الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي في مجال تطبيق التشريع الخاص بالتعاضديات الاجتماعية.

- المرسوم التنفيذي رقم 97-428 المؤرخ في 10 رجب عام 1418 الموافق 11 نوفمبر سنة 1997 الذي يحدد كفاءات رقابة الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي في مجال تطبيق التشريع الخاص بالتعاضديات الاجتماعية.

- المرسوم التنفيذي رقم 91-159 المؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1411 الموافق 18 مايو سنة 1991 المتضمن تحديد العدد الأدنى المطلوب من المنخرطين لتكوين تعاضدية اجتماعية.

- المرسوم التنفيذي رقم 97-427 المؤرخ في 10 رجب عام 1418 الموافق 11 نوفمبر سنة 1997 الذي يحدد تشكيلة المجلس الوطني الاستشاري للتعاضدية الاجتماعية.

- القرار المؤرخ في 7 شعبان عام 1418 الموافق 7 ديسمبر سنة 1997 الذي يحدد نسب تخصيص موارد التعاضدية الاجتماعية الواردة من الاشتراكات.

عزف المشرع الجزائري التعاضدية الاجتماعية بأنها "هي شخص معنوي يخضع للقانون الخاص، ذات غرض غير مريح، تسير بموجب أحكام بالقانون رقم 15-02 المتعلق بالتعاضديات الاجتماعية وقانونها الأساسي".¹ أما الأشخاص الذين يمكنهم تأسيس تعاضدية اجتماعية أو الانضمام بكل حرية و طوعية إلى تعاضديات اجتماعية هم:

- عمال أجراء في المؤسسات والإدارات و الهيئات العمومية و المقاولات العمومية أو الخاصة، أو من أشخاص يمارسون نشاطا لحسابهم الخاص، أشخاص متقاعدون، أو أصحاب معاشات أو أصحاب ريع بعنوان الضمان الاجتماعي، المجاهدون أو أرامل الشهداء الذين لهم معاشات من الدولة، وفقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما، ذوو حقوق المتعاضدين المتوفين.

حدّد عدد المنخرطين الأدنى المطلوب لتكوين تعاضدية اجتماعية بـ 5000 منخرط، تحدّد نسبة اشتراكهم بموجب القانون الأساسي للتعاضدية، وتمثل الاشتراكات المورد الرئيسي لها، أما الموارد الثانوية فهي الهبات والوصايا والعائدات من استثماراتها وعائدات الدعاوى التعويضية.

و للإشارة فإن القانون 15-02 المتعلق بالتعاضديات الاجتماعية يهدف أساسا إلى تحديد شروط وكيفيات تأسيس التعاضديات الاجتماعية وتنظيمها وسيرها، والذي يندرج في إطار إصلاح التعاضدية الاجتماعية التي تشكل نظام حماية اجتماعية مكمل للمنظومة الوطنية للضمان الاجتماعي.²

¹ وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، (2020)، الموقع الرسمي، <https://www.mtess.gov.dz>

² نفسه.

ويتعلق هذا الإصلاح¹:

الطبيعة القانونية للتعاضدية الاجتماعية التي تصبح شخصا معنويا يخضع للقانون الخاص، ذات غرض غير مريح، تسجل لدى الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي وتسير بموجب تشريع خاص بدلا من الطبيعة القانونية الحالية المتمثلة في الجمعية والتي تخضع لتشريعين، التشريع المتعلق بالجمعيات من جهة، والتشريع المتعلق بالتعاضديات الاجتماعية، من جهة أخرى. هذا التطور سيسمح بتحسين سير ومراقبة التعاضديات الاجتماعية.

- توسيع مجال تدخل التعاضدية الاجتماعية من خلال لاسيما، أداءاتها الفردية للنظام العام، التكميلية والإضافية زيادة على تلك التي يقدمها الضمان الاجتماعي.

- ستسمح الأداءات الإضافية للتعاضدية الاجتماعية باستكمال التعويضات التي يضمنها الضمان الاجتماعي وإمكانية استعادة منخرطها من تعويض يفوق التسعيرة المرجعية للضمان الاجتماعي.

- إدماج التعاضديات الاجتماعية في نظام البطاقة الإلكترونية للمؤمن له اجتماعيا "الشفاء" وفي نظام الدفع من قبل الغير للضمان الاجتماعي قصد السماح للمؤمن لهم اجتماعيا المنخرطين في التعاضديات الاجتماعية، من الاستفادة من مزايا هذين النظامين اللذين سيطبقان في آن واحد، من أجل التكفل بأداءات الضمان الاجتماعي والتعاضدية الاجتماعية.

- تأسيس التقاعد التكميلي بعنوان الأداءات الاختيارية للتعاضدية الاجتماعية الرامي إلى تمكين العمال من الاستفادة من مداخل تكميلية عند بلوغ سن التقاعد.

لهذا الغرض، يمكن للتعاضديات الاجتماعية إنشاء صندوق للتقاعد التكميلي، يمول من اشتراكات خاصة لمنخرطها.

¹ وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، (2020)، الموقع الرسمي، <https://www.mtess.gov.dz>

ويحدد اشتراك التقاعد التكميلي المرتكز على أساس اشتراك الضمان الاجتماعي والذي يقتطع من الدخل الخاضع للضريبة بنسبة 3 % كحد أدنى، يوزع بالتساوي بين المستخدم و العامل الأجير. ويتحمل العامل غير الأجير هذه النسبة كلها.

يمنح الحق في التقاعد التكميلي ابتداء من السن القانونية لتقاعد النظام العام للضمان الاجتماعي، بعد مدة اشتراك تساوي خمسة عشرة (15) سنة على الأقل ويحسب على أساس نسبة اعتماد سنة الاشتراك تحدد بـ 0.625 %، أي ما يعادل 20%، كنسبة كاملة لمعاش التقاعد التكميلي.

من جهة أخرى، ينص هذا القانون فيما يخص التقاعد التكميلي على ما يأتي:

- منح إمكانية انخراط المؤمن لهم اجتماعيا الأجراء و غير الأجراء في التقاعد التكميلي لعدة تعاضديات الاجتماعية، قصد رفع مداخيلهم عند بلوغ سن التقاعد.

- قواعد دفع اشتراكات التعويض بالنسبة للعمال المنخرطين في التعاضدية الاجتماعية الذين لا يتوفرون على عدد سنوات الاشتراك الدنيا المطلوبة من أجل الاستفادة من التقاعد التكميلي، في حدود خمس (05) سنوات،

- إعادة التثمين السنوي لمعاش التقاعد التكميلي على أساس نسبة تحددها التعاضدية الاجتماعية،

- القواعد المطبقة بالنسبة لمعاش التقاعد التكميلي المنقول إلى ذوي الحقوق في حالة وفاة صاحب المعاش، والتي هي نفس القواعد المطبقة في مجال تقاعد النظام العام للضمان الاجتماعي،

- ضمان الحفاظ على حقوق التقاعد التكميلي في حالة وقوع اختلالات مالية للتعاضدية الاجتماعية، من خلال إلزام التعاضدية الاجتماعية باكتتاب عقد تأمين لموارد صندوق التقاعد التكميلي.

- الأحكام المتعلقة بتحسين شروط تأسيس التعاضدية الاجتماعية وتسجيلها وتنظيمها وسيرها ومهام هيئاتها، وكذا حقوق وواجبات منخرطيها.

- الأحكام المالية التي تحدد، لاسيما الموارد المالية وممتلكات التعاضدية الاجتماعية وكيفية تخصيصها، مع تحديد النسبة القصوى لنفقات سيرها بـ 8 % وفقا لمعايير التسيير المعتمدة بالنسبة لهيئات الضمان الاجتماعي.

- تدعيم رقابة التعاضدية الاجتماعية، لاسيما الرقابة التي يمارسها الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي من خلال الوثائق الإدارية والمحاسبية والمالية التي ترسل له وجوبا سنويا قبل نهاية السداسي الأول من السنة الموالية للسنة المالية المقفلة،

- الأحكام المتعلقة بالحل الإرادي والقضائي للتعاضدية الاجتماعية وكيفية أولولة ممتلكاتها في هذه الحالات.

- تشديد العقوبات الجزائية المطبقة على المخالفين للتشريع الخاص بالتعاضديات الاجتماعية، سواء كانوا متصرفين أو مسيرين للتعاضدية الاجتماعية أو مستخدمين أو أي أشخاص آخرين.

المطلب الثالث: الإطار القانوني للقطاع الخيري

- تعريف المؤسسات الخيرية

تعتبر المؤسسات جمعيات ذات طبيعة خاصة وتخضع للقانون 12-06 بتاريخ 2012/01/12، ولا سيما من قبل المواد من 49 إلى 55 من الفصل الثاني. يُعرّف هذا القانون المؤسسة بأنها مؤسسة خاصة أنشئت بمبادرة من شخص أو أكثر. "هناك ما بين 15 و 20 مؤسسة نشطة في مجالات متنوعة ذات الطابع الاجتماعي والسياسي والخيري والترويج للمواطنة وحقوق الإنسان والتضامن،

وتنفيذ المشاريع في المناطق الأكثر فقرا من أجل التخفيف من حدته، البعض عبارة عن تمثيلات أو فروع المؤسسات العاملة في الدول الأجنب (أوروبيون).¹

المطلب الرابع: الإطار القانوني القطاع التعاوني

أ- تعريف التعاونيات:

التعاونيات التي تنتمي للاقتصاد الاجتماعي التضامني "هي"²:

تعاونيات الإسكان: تم إلغاء هذا النوع من التعاونيات بالرغم من قدرته على الإيفاء بخدمات سكنية، امتصت جزء كبير من الطلب على السكن، وذلك بإنشاء السكنات التعاونية. تم إلغاؤها وفقا ل: "الأمر رقم 72-23 الصادر في يونيو 1972 (إلغاء الأمر 67-256 المؤرخ في 16 نوفمبر 1967) المتعلق بالوضع العام للتعاون ومنظمة ما قبل التعاونية التي تحدد التعاونيات والتجمعات ما قبل التعاونية على أنها: "المجتمعات المدنية مع رأس المال الشخصي والمتغير « التعاونيات العقارية ، التي يحكمها القانون 96-76 المؤرخ 23 أكتوبر 1976 ، الجريدة الرسمية رقم 12 تاريخ 9 فبراير 1977 م المتعلق بتنظيم التعاونية العقارية. المادة 2: التعاونية العقارية هي شركة مدنية بها موظفين ورأس المال المتغير الذي يتمثل غرضه الأساسي في تعزيز الوصول إلى ملكية منزل العائلة.

ب- أنواع التعاونيات:

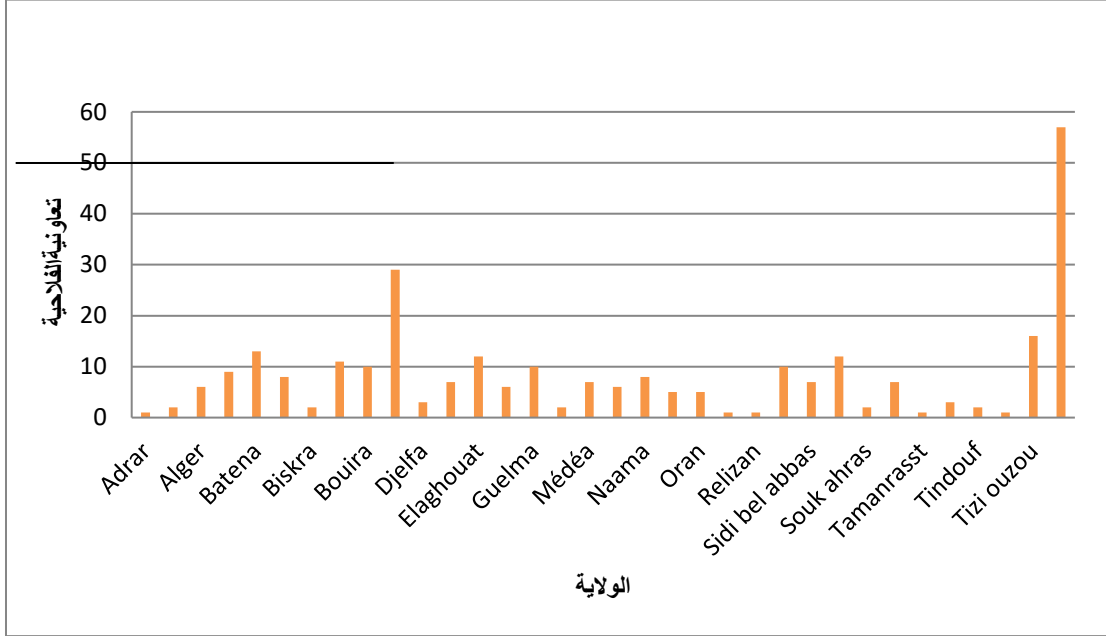
- التعاونيات الفلاحية:

¹ ZAID, M. A. (2018) *L'ÉCONOMIE SOCIALE ET SOLIDAIRE :Une réalité algérienne et Mondiale*, Programme d'Appui Jeunesse Emploi (PAJE), Alger, l'Algérie, p 20.

² Zaid, M. A. (2018). *L'économie sociale et solidaire : Une réalité algérienne et mondiale* (pp. 21-25). Programme d'Appui Jeunesse Emploi (PAJE).

طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 459-96 المؤرخ في 18/12/1996، هي منظمة تقوم على أساس التضامن المهني وحرية الانضمام، لها رأسمال ومنخرطين متغيران، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، لا تهدف إلى تحقيق ربح تجاري.

شكل(12): التعاونيات الفلاحية في الجزائر

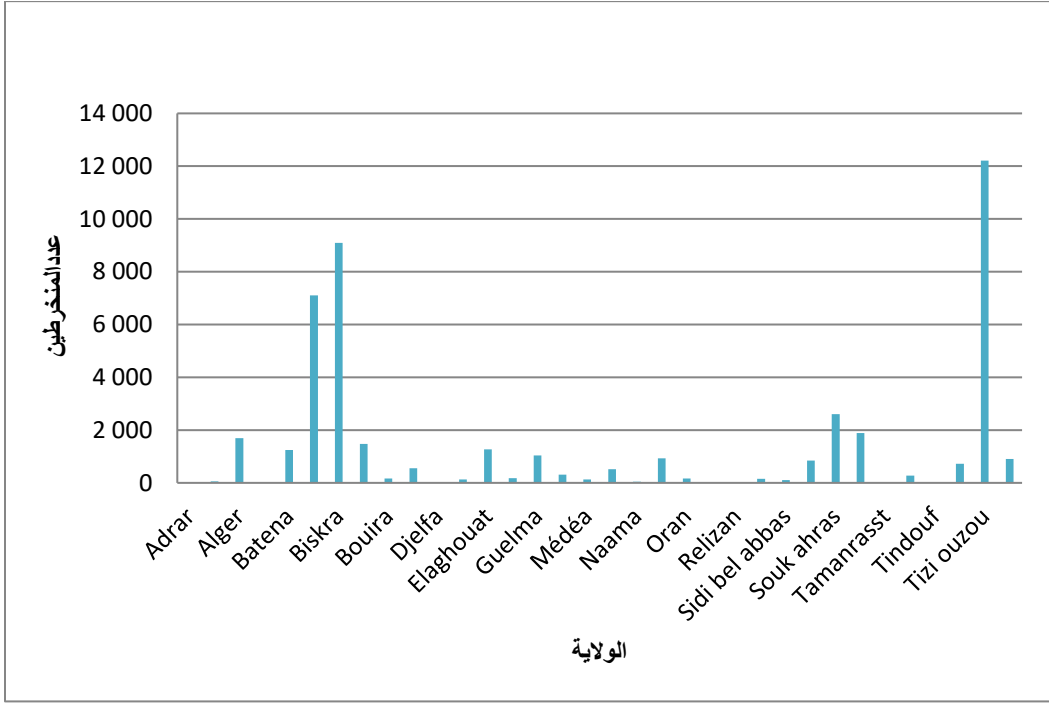


المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS-26 وتقرير المركز الوطني

للبحث والإرشاد الفلاحي، الرابط:

باستقراء الشكل أعلاه نجد أن توزيع غير متساوي للتعاونيات الفلاحية عبر مختلف الولايات الجزائرية، وقد يعود ذلك لطبيعة النشاط الاقتصادي، لكل ولاية وإلى الثقافة التضامنية لدى السكان المحليين، حيث تشهد ولاية تيزي وزو العدد الأكبر من حيث عدد التعاونيات الفلاحية التي بلغت أكثر من 50 ألف تعاونية، تليها كل من ولايتي الجلفة وباتنة، في حين تأتي الولايات المركزية الكبرى في مراتب متأخرة كالجزائر العاصمة، ووهران، كما تشهد ولايات الجنوب الكبير خاصة المناطق الصحراوية عددا أقل من حيث مجموع التعاونيات للولاية.

شكل(13): عدد المنخرطين في تعاونيات الفلاحية



المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد مخرجات SPSS-26، باعتماد تقرير المعهد الوطني للبحث والإرشاد الفلاحي.

باستقراء الشكل أعلاه يتضح أن: ولاية تيزي وزو تحتل الصدارة في النشاط التعاوني، وهي الأولى من حيث عدد المنخرطين في التعاونيات، تليها كل من ولايتي بسكرة وباتنة، في حين تتراجع الجلفة إلى المراتب الأخيرة من حيث الانخراط في التعاونيات، وهذا يدل على التعاون الشكلي للفلاحين في ولاية الجلفة رغم وجود عدد كبير من التعاونيات إلا أن المنخرطين عدد قليل جدا، لتظهر بعض الولايات الأخرى في هذا الشكل وهي سوق أهراس وتمنراست والعاصمة بعدد معتبر من المنخرطين الذي يتجاوز 2000 منخرط، رغم أن بها عدد قليل من التعاونيات.

- تعاونيات الادخار:

بعد تطبيق القانون 07-01 الصادر في 27 فبراير 2007 عن وزارة المالية، نشر بنك الجزائر لائحة تجيز للموظفين إنشاء تعاونيات ائتمانية وادخار متبادل، تحقق مزايا عينية كالتوفير المجاني للموارد،

وقروض بمعدلات أقل من ظروف السوق العادية؛ اتفاقيات تجارية من قبل الشركة لتقديم الخدمات المالية.¹

- تعاونيات الحرف والصناعات التقليدية:

تم ضبط مفهوم التعاونية الحرفية في 96-01 وعرفت على أنها شركة مدنية يكونها أشخاص ولها رأسمال غير قار وتقوم على حرية انضمام أعضائها الذين يتمتعون جميعا بصفة الحرفي..

- تعاونيات الصيادين الحرفيين:

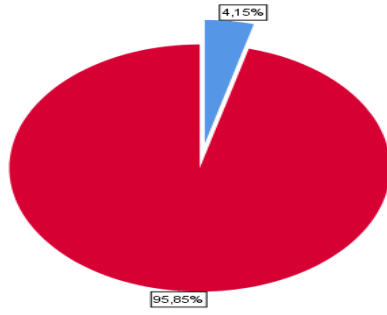
لم يتم بعد صدور المراسيم التنظيمية الخاصة بتعاونيات الصيادين الحرفيين، حيث "درست الحكومة خلال اجتماعها الدوري المشروع التمهيدي لقانون يعدل القانون رقم 01-11 المؤرخ في 2001/07/03، المتعلق بالصيد البحري وتربية المائيات وسيسمح القانون الجديد لمهنيي الصيد البحري وتربية المائيات بتنظيم أنفسهم في تعاونية".²

شكل(14): القطاع الجمعي في الجزائر

¹ ZAID, M. A. (2018) *L'ÉCONOMIE SOCIALE ET SOLIDAIRE :Une réalité algérienne et Mondiale*, Programme d'Appui Jeunesse Emploi (PAJE), Alger, l'Algérie. pp 19-20. Voir le lien:

http://www.paje.dz/images/pdf/ess/ESS_en_Algerie_Realites_sociales_et_vision_prospective.pdf

² فيصل الطيب، (2022)، *السماح بإنشاء تعاونيات مهنيي الصيد البحري*، جريدة الجزائر اليوم، الجزائر. الموقع: <https://www.aljazairalyoum.dz>

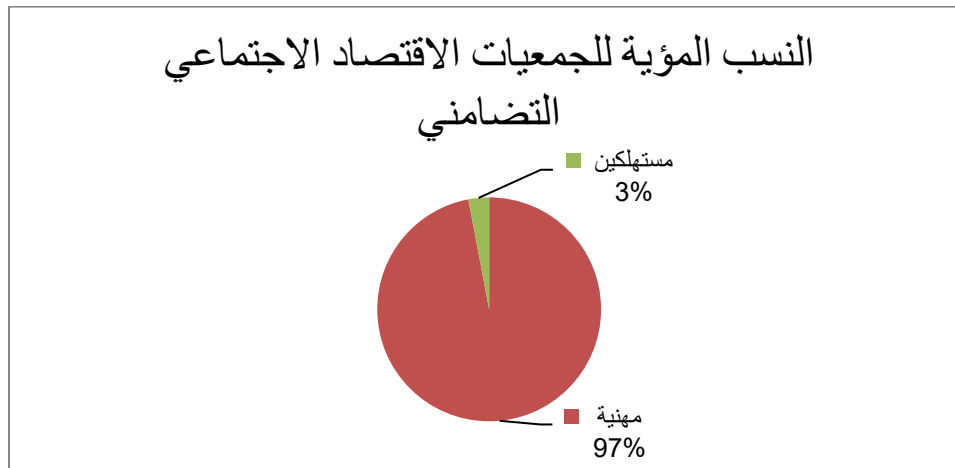


المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد مخرجات SPSS

من خلال الشكل المبين أعلاه يتضح ان 95,85% من الجمعيات تنطوي تحت قطاع المجتمع المدني في حين ان 4,15% من الجمعيات المحلية تنطوي ضمن دائرة الاقتصاد الاجتماعي التضامني أي أن القطاع الثالث في الجزائر هو قطاع اجتماعي ناتج عن انسحاب الدولة من دورها الاجتماعي المباشر، يعمل على سد الفراغ لذي تركته الدولة في المجالات الثقافية الإنسانية الاجتماعية الترفيهية الرياضية ...، بتوجيه من الدولة على المستوى المحلي، وبالتالي فهو قطاع اجتماعي لا يشكل أي حرج للدولة في مجالها الاقتصادي، حيث أن الجمعيات ذات الطابع الاقتصادي (الجمعيات المهنية وجمعيات المستهلك) لا تشكل إلا نسبة صغيرة جدا مقارنة بالجمعيات ذات التوجه غير الاقتصادي هذا ما سيجعل الاقتصاد المحلي رهينة التخطيط الموجه من قبل الجماعات المحلية والغرف الولائية ليظل الاقتصاد الجزائري اقتصاد موجه من طرف الدولة، هذا ما يفسر أن التنمية الاقتصادية المحلية ستظل رهينة التخطيط العمومي والمجتمعي، بعيدة عن التخطيط الاقتصادي الناتج من الخبرة الميدانية لأصحاب المؤسسات الاقتصادية وأرباب العمل، والمهنيين والمستهلكين، ما يجعل الفجوة بين تخطيط التنمية الاقتصادية والسوق فجوة كبيرة، وهذا ما يدل على ضعف العلاقة القائمة بين السوق والدولة، فالدولة الجزائرية لاتزال بعيدة عن الإقلاع الاقتصادي الحقيقي الذي يستوجب فتح الحوار مع أصحاب المؤسسات وأرباب العمل والاجتهاد في فتح أبواب المشاركة ما بين القطاع الخاص والعام وتوطيد

علاقة التعاون ما بين القطاع الخاص والعام من أجل النهوض بتنمية اقتصادية واجتماعية، حقيقة، فهيكله القطاع الثالث في الجزائر توضح دعم الدولة للتنمية الاجتماعية وفقا لمخططاتها الاجتماعية، في حين لا يزال الدعم الحقيقي للتنمية الاقتصادية غير موجود.

شكل(15): توزيع جمعيات الاقتصاد الاجتماعي التضامني في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS-26

تشكل جمعيات المستهلك نسبة صغيرة جدا (3%) مقارنة مع نسبة جمعيات المهنيين (97%) هذا ما يعني أن السوق الجزائري هو سوق استهلاكية لكل ما يباع دون رقابة من طرف المستهلكين أنفسهم هذا ما يجعل السوق الجزائرية سوق تصريف للمنتجات والخدمات دون وجود ضمانات للجودة، إلا ما تضعه الحكومة من قوانين تنظيمية للأسواق، وتشريعات رقابية للأسعار المنتجات، لكن في ظل السوق الحرة، وغياب الثقافة الاستهلاكية، أو غياب المساءلة والشفافية قد تحدث بعض التلاعبات التجارية، وهذا ما قد يرفع من مخاطر الاستهلاك للمنتجات والخدمات المضررة بالصحة والبيئة أو تلك المتعلقة بارتفاع الأسعار ارتفاعا خارج عن ميكانيزمات السوق، وبالتالي ازدياد فرصة ظهور التجارة الغير العادلة والاستهلاك الغير مستدام.

جدول (18): هيكل الاقتصاد الاجتماعي التضامني في ولاية الجزائر

القطاع التعاوني	القطاع الجمعي	القطاع التعاضدي	القطاع الخيري
-----------------	---------------	-----------------	---------------

المحلية (ولاية الجزائر العاصمة)	تعاونيات الفلاحية	تعاونيات الحرف والصناعة التقليدية	تعاونيات الصيادين	الجمعيات المهنية	جمعيات حماية المستهلك	التعاضدية الاجتماعية	المؤسسة الخيرية
البلدية	/	/	مشروع	154	/	(نشاطها وطني)	01
الولاية	06	03	القانون قيد الانجاز	45	02		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مديرية النشاط الاجتماعي لولاية الجزائر، الغرفة

الفلاحية لولاية الجزائر، غرفة الصناعة التقليدية والحرف، مكتب جمعيات ولاية الجزائر.

على ضوء الأدبيات النظرية التي اعتمدها هذه الدراسة، تم تحديد الهيكل المؤسسي لقطاع الاقتصاد الاجتماعي التضامني لولاية الجزائر العاصمة، والممثل بـ 06 تعاونيات فلاحية و197 جمعية مهنية منها 43 جمعية ولائية و154 جمعية بلدية، وجمعيتان (02) حماية المستهلك، أما التعااضديات فهي تمارس نشاطها على المستوى الوطني باعتبارها جمعية تخضع لقانون خاص.

المبحث الثاني: مقارنة الابتكار الاجتماعي في تحقيق التنمية المحلية.

نظرا للعدد الهائل للجمعيات في الجزائر حيث "يوجد 1600 جمعية وطنية و ما بين الولايات و يوجد على المستوى الولائي أثر من 33 ألف جمعية و على المستوى البلدي أثر من 59 ألف جمعية ومع اتجاه الجزائر نحو المقاربة التشاركية من خلال اشراك هذه الجمعيات في ابداء الرأي و تقديم الاستشارة للمؤسسات و هيئات الدولة كما ورد ذلك في القانون 06-12 المتعلق بالجمعيات في 18 صفر عام 1433 الموافق لـ 12 يناير سنة 2012، بمبادرة من رئيس الجمهورية، و قانون الولاية 12/07 و قانون البلدية 11/10 تسلط هذه الدراسة الضوء على عينة من الجمعيات ذات الطابع الاقتصادي لمعرفة أثرها في دعم الابتكار الذي هو محرك التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، وهذا ما سيشكل محور الدراسة الذي تسعى للإجابة عن السؤال التالي:

- هل تسعى الجمعيات المحلية لولاية الجزائر العاصمة لتفعيل الابتكار الاجتماعي؟

- وللإجابة عن السؤال السابق الذكر تم الانطلاق من الفرضية التالية:

فرضيات العدمية (H0): لا تسعى الجمعيات المحلية المحلية لولاية الجزائر العاصمة لتفعيل الابتكار الاجتماعي لدعم التنمية المحلية.

الفرضية البديلة (H1): تسعى الجمعيات المحلية المحلية لولاية الجزائر العاصمة لتفعيل الابتكار الاجتماعي لدعم التنمية المحلية.

المطلب الأول: الطريقة و الإجراءات

أ- أداة الدراسة و الأساليب الإحصائية المستخدمة:

بغية جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بهذه الدراسة تم تصميم استبيان خاص بهاته الأخيرة كأداة أساسية تكونت من محورين، حيث تضمن المحور الأول مجموعة البيانات الخاصة بالجمعيات المحلية (البيانات الوصفية لعينة الدراسة، من الجنس، العمر والمستوى التعليمي لرئيس الجمعية، الدعم المالي من طرف الدولة، خبرة الجمعية)، أما المحور الثاني فقد تضمن مختلف الفقرات الخاصة بقياس تصورات رؤساء الجمعيات المحلية في الجزائر عن دور الجمعيات المحلية في تعزيز الابتكار الاجتماعي، وقد شمل المحور الثاني (18) فقرة، بمعدل (7) فقرات مدى انتشار المبادرة لتفعيل الابتكار الاجتماعي لدى رؤساء الجمعيات المحلية لولاية الجزائر العاصمة، وبمعدل (6) فقرات لقياس مدى سعي الجمعيات المحلية لأداء الدور الوظيفي للابتكار الاجتماعي، من وجهة نظر رؤساء الجمعيات المحلية لولاية الجزائر العاصمة، و(5) فقرات لقياس مدى سعي الجمعيات المحلية لأداء الدور التحويلي للابتكار الاجتماعي، من وجهة نظر رؤساء الجمعيات المحلية لولاية الجزائر العاصمة.

وقد اعتمدت الدراسة على مقياس لكارترت (Likert) الخماسي في بناء الاستبيان، وتم الاعتماد

على هذا المقياس لأنه الأنسب لمثل هذه الدراسات.

الجدول(19): درجات قياس سلم لكارث الخماسي

الدرجة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الوزن	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الباحثة

وبذلك يكون الوسط الحسابي الفرضي هو (3) والذي يتوسط سلم لكارث، أما مستوى المعنوية المعتمد فهو (0.05) وهو مستوى المعنوية الراجح الاستخدام في مثل هذه الدراسات، أما الأساليب الإحصائية المستعملة فقد تم الاعتماد على برنامج (SPSS-26) باستعمال المؤشرات الإحصائية التالية:

- اختباري (Shapiro-Wilk) و (Kolmogorov-Smirnov) للتحقق من أن التوزيع طبيعي.
 - معامل (Alpha- Cronbach) للتحقق من ثبات الاستبيان.
 - التكرارات والنسب المئوية لوصف البيانات الخاصة بعينة الدراسة
 - المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لوصف وتحليل تصورات رؤساء الجمعيات المحلية نحو الابتكارات الاجتماعية.
 - اختبار (T-test) لعينة الدراسة لاختبار فرضية الدراسة.
- ب- عينة الدراسة:

يتكون متمع الدراسة من الجمعيات المحلية المعتمدة لولاية الجزائر العاصمة، والتي بلغ عددها (185) جمعية، وقد تم أخذ عينة عشوائية بسيطة، وقد حدد حجم العينة وفق مؤشر النسبة لأن حجم المجتمع معلوم، وتم حساب حجم العينة بمعادلة هيربرت أركين المبينة أدناه¹

¹ ترغو، محمد. (2021، 21 فبراير). المعايير الإحصائية (تحديد حجم العينة، طرق المعاينة)، التحليل الإحصائي القياسي. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف. تاريخ الاطلاع: 2022/10/18، من https://youtu.be/gYH_vnMYxKs

$$n = \frac{p(1-p)}{\left(\frac{e}{t}\right)^2 + \left[\frac{p(1-p)}{N}\right]}$$

$$n \cong 126$$

الجدول (20): عينة الدراسة للاستبيان 01

N= 185	عدد الجمعيات المهنية المعتمدة في الجزائر العاصمة
n= 126	عدد الجمعيات المهنية عينة الدراسة
130	الاستبيانات الموزعة
02	الاستبيانات المفقودة
128	الاستبيانات المعتمدة
0.5	احتمال الظهور p
%5	خطأ المعاينة
1.96	القيمة الجدولية (t Student)

المصدر: من إعداد الباحثة

تحدد حجم العينة المناسبة لهذه الدراسة بـ 128 مفردة من مفردات المجتمع الممثل بـ 185

جمعية مهنية، ويمثل حجم العينة وفقا لمعادلة هيربرت أركين، القيمة الأدنى التي يمكن اعتمادها

في هذه الدراسة، بحيث لا يمكن أن تقل عن هذا العدد كما يمكن أن تزيد عنه.¹

ت-حدود الدراسة: تتمثل حدود هذه الدراسة في:

الحدود الموضوعية: وهي مختلف عناصر قياس مساعي الجمعيات المحلية لتفعيل الابتكار

الاجتماعي وفقا لشبكة توصيف الابتكار الاجتماعي الصادرة عن وكالة تطوير الابتكار الاجتماعي

والاقتصاد التضامني بفرنساAVIS.

الحدود الزمنية: تتمثل في الفترة التي قام فيها الباحثة بتوزيع الاستبيانات واسترجاعها وهي الفترة

الممتدة من (09 فيفري 2022 - إلى 30 سبتمبر 2022).

¹ ترغو، محمد. (2021، 21 فبراير). المعاينة الاحصائية (تحديد حجم العينة، طرق المعاينة)، التحليل الاحصائي القياسي. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف. تاريخ الاطلاع: 2022/10/18، من https://youtu.be/gYH_vnMYxKs

الحدود المكانية: تتمثل في مكان إجراء الدراسة الميدانية وهو الجمعيات المحلية المتواجدة بالجزائر العاصمة.

الحدود البشرية: تمثلت في (128) رئيسا للجمعيات المهنية المحلية لولاية الجزائر العاصمة (ولائية، بلدية).

المطلب الثاني: تحليل الاستبيان

أ- اختبار التوزيع الطبيعي، الثبات والصدق:

للتحقق فيمل إذا كانت بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي أم لا بغية تحديد نوعية الاختبارات الإحصائية المناسبة معلمية أو لا معلمية، تم استخدام اختبار (Shapiro- Wilk) و (Kolmogorov-Smirnov) وذلك وفقا لما يوضحه الجدول (05):

الجدول (21): اختبارات التوزيع الطبيعي

التوزيع الطبيعي باستخدام اختبار Kolmogorov-Smirnov		التوزيع الطبيعي باستخدام اختبار Shapiro-Wilk	
مستوى المعنوية المحسوب	قيمة الاختبار	مستوى المعنوية المحسوب	قيمة الاختبار
0.20	0.115	0.126	0.948
بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات (SPSS-26)

يوضح الجدول (05) أن مستوى المعنوية المحسوب في اختبار (Kolmogorov-Smirnov) والبالغ (0.20) كان أعلى من مستوى المعنوية المعتمد (0.05)، أما مستوى المعنوية المحسوب في اختبار (Shapiro-wilk) والبالغ (0.126) كان أكبر من مستوى المعنوية المعتمد (0.05) وبالتالي فإن بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي ما يوجب استخدام الاختبارات المعلمية.

- عن طريق التحكيم:

تم عرض الاستبيان على عدد من الأساتذة المحكمين بلغ عددهم (3) أساتذة بكل من جامعة بشار وقسنطينة وأم البواقي، وتم تعديل الاستبيان على ضوء اقتراحاتهم وتوجيهاتهم.

- عن طريق القياس:

الجدول (22): ثبات وصدق الاستبيان 01.

اختبار ثبات الاستبيان	اختبار صدق الاستبيان
معامل ألفا كرونباخ	الصدق الظاهري (3 محكمين من جامعة بشار، قسنطينة، أم البواقي)
(%73,20)	(Validity Index) (%85,44)
النتيجة ثبات الاستبيان	النتيجة صدق الاستبيان

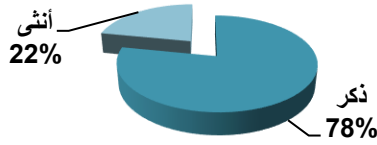
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات (SPSS-26)

قد تم التحقق من ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل الثبات (Alpha Cronbach) والذي بلغت نسبته (%73,20) وهي أعلى من النسبة المقبولة لهذا المعامل والمقدرة بـ: (%60) وهذا ما يثبت أن أداة الدراسة تتمتع بثبات جيد وقابلية اعتماد، أما صدق أداة الدراسة فقد تم التحقق منه بحساب مؤشر الصدق (Validiy Index)، من خلال حساب الجذر التربيعي لمعامل (Alpha Cronbach)، وقد تم الحصول على نسبة (%85,44) وهي أعلى من النسبة المقبولة لمؤشر الصدق وهي نسبة (%80) وهذا يثبت صدق أداة الدراسة.

ب- تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة:

تم تحليل البيانات الشخصية للرؤساء الجمعيات من خلال الاعتماد على جنس رئيس الجمعية والمستوى التعليمي لرئيس الجمعية، والخبرة المهنية للجمعية ممثلة بعدد سنوات مزاولتها لنشاطها، بالإضافة إلى مدى استقلالها المالي من خلال تحليل نسبة اعتمادها على الإعانات المالية التي تحصل عليها من الدولة. كما توضحه الأشكال الموالية:

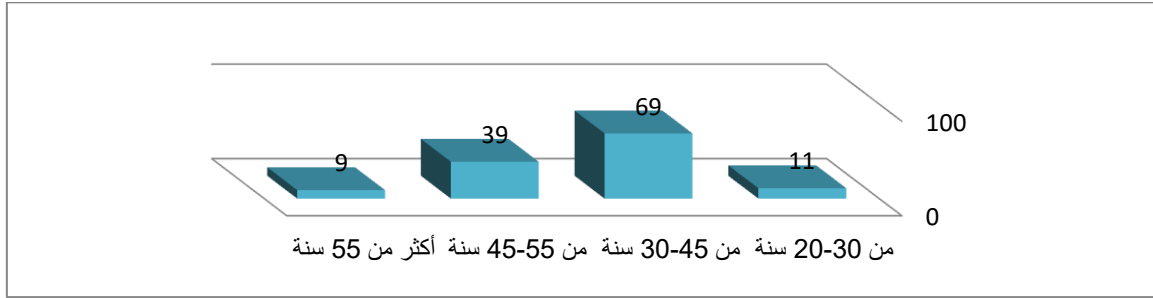
شكل (16): توزيع رؤساء الجمعيات حسب متغير الجنس



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات (SPSS - 25)

يوضح الشكل (01) أعلاه أن (78%) من رؤساء الجمعيات هم ذكور وهي نسبة مرتفعة جدا إذا ما قورنت بنسبة الإناث والتي بلغت (22%) فقط أي أقل من الربع، وهذا يدل على هيمنة الذكور على ترأس الجمعيات المحلية لولاية الجزائر العاصمة.

شكل (17): توزيع رؤساء المهنية للجمعيات المهنية حسب العمر

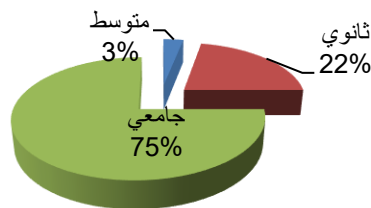


المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على (SPSS-26)

باستقراء الشكل أعلاه اتضح لنا أن نسبة (8,59%) من رؤساء الجمعيات المحلية أعمارهم من 20 إلى 30 سنة، في حين أن (53,91%) من عينة الدراسة أعمارهم تتراوح بين 30 إلى 45 سنة، وهي أعلى نسبة في حين أن (30,47%) من عينة الدراسة أعمارهم تتراوح من 45 إلى 55 سنة، أما الذين أعمارهم أكثر من 55 سنة بلغت نسبتهم (7,03%).

شكل (18): يوضح المستوى التعليمي لرؤساء الجمعيات المهنية

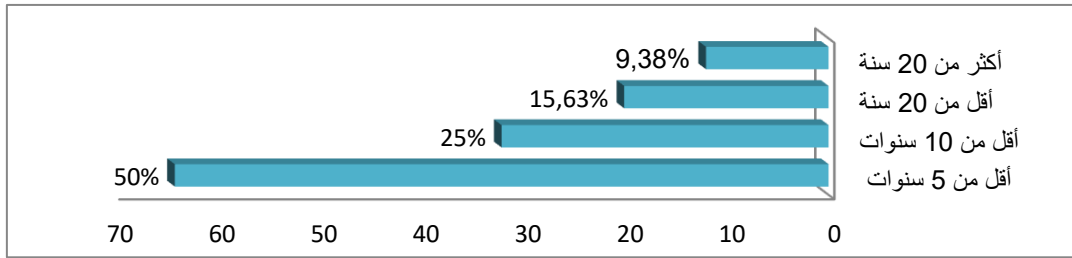
الجمعيات المحلية



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات (SPSS-26)

باستقراء الجدول التالي اتضح لنا أن المستوى التعليمي العالي لرؤساء الجمعيات يشكل نسبة (75%) من عينة الدراسة، أما ما نسبته (22%) فإن المستوى التعليمي لرئيسها هو المستوى الثانوي، وما نسبته (3%) فإن المستوى التعليمي لرئيسها هو التعليم المتوسط، و انعدمت تماما نسبة مستوى التعليم الابتدائي.

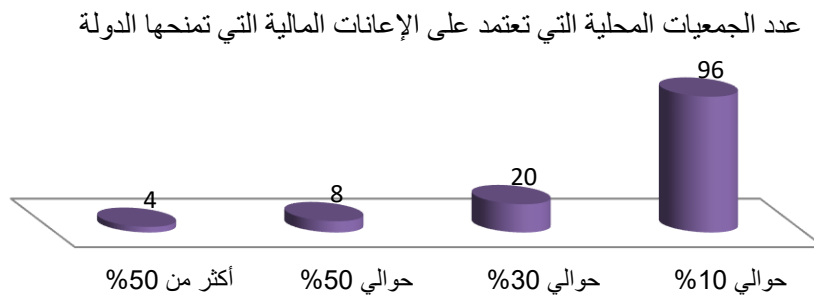
شكل(19): يوضح خبرة الجمعية المهنية لولاية الجزائر العاصمة.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات (SPSS-26)

باستقراء الشكل أعلاه اتضح لنا أن نسبة (50%) من عينة الدراسة خبرتها أقل من 5 سنوات أي لا تزال حديثة العهد بالإنشاء، أما ما نسبته (25%) من الجمعيات عينة الدراسة فإن خبرتها أقل من 10سنوات، وما نسبته (15,63%) خبرتها أقل من 20 سنة وبلغ عدد الجمعيات المحلية التي تفوق خبرتها 20 سنة نسبتها (9,38%).

شكل (20): الإعانات المالية من الدولة للجمعيات المهنية.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات (SPSS-26)

باستقراء الشكل أعلاه يتبين أن (96) جمعية من عينة الدراسة لا تعتمد إلا حوالي (10%) كإعانات مالية من الدولة، في حين أن 20 جمعية مهنية من عينة الدراسة تحصل على إعانات مالية من الدولة تتراوح حوالي (30%)، أما 8 جمعيات عينة الدراسة فتحصل على (50%) كإعانات مالية من الدولة لتمويل نشاطاتها، ونسبة قليلة جدا من عينة الدراسة تمثلت في 4 جمعيات تحصل على نسبة تمويل تتجاوز (50%) كإعانات مالية من الدولة.

ث-الاتجاه العام لرؤساء الجمعيات حول الابتكار الاجتماعي

لقد تم اعتماد ميزان تقديري وفقا لمقياس تقسيم لكارث الخماسي، كما يوضحه الجدول رقم (07):

تحديد اتجاه العينة= (أكبر قيمة - أصغر قيمة) / عدد البدائل، أي أن: $\frac{5-1}{5} = (0.80)$ ، نضيف

في كل مرة قيمة 0.80 لإيجاد اتجاه العينة، كما هو موضح في الجدول أسفله:

جدول (23): ميزان تقديري وفقا لمقياس لكارث الخماسي

الاتجاه العام	المتوسط المرجح	الاستجابة
عدم الموافقة بشدة	من 1 إلى 1.80	لا أوافق بشدة
عدم الموافقة	من 1.80 إلى 2.60	لا أوافق
المحايدة	من 2.60 إلى 3.40	محايد
الموافقة	من 3.40 إلى 4.20	أوافق
الموافقة بشدة	من 4.20 إلى 5	أوافق بشدة

المصدر: عبان عبد القادر، تحليل الاستبيان المصمم وفق طريقة لكارث الخماسي أنظر:

<https://youtu.be/fqZIUwjO9u0>

وعليه سوف نستخدم المتوسط المرجح لإجابات رؤساء الجمعيات على الأسئلة باستخدام مقياس لديكارث الخماسي بغرض معرفة الاتجاه العام لكل محور من محاور الدراسة، ثم حساب المتوسط المرجح للمحاور الاستبيان لمعرفة الاتجاه العام لرؤساء الجمعيات في تعزيز الابتكار الاجتماعي كما هو موضح في الجداول الموالية:

ج-الاتجاه العام لرؤساء الجمعيات المحلية لولاية الجزائر العاصمة.

جدول(24): الاتجاه العام لرؤساء الجمعيات عن الابتكار الاجتماعي

ترتيب السؤال	اتجاه العينة	T test	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	الأسئلة خاصة بمحاور الاستبيان
المحور الأول: مدى انتشار المبادرة في تفعيل الابتكار الاجتماعي لدى رؤساء الجمعيات المحلية لولاية الجزائر العاصمة											
1	الموافقة	11,77	82,20	1,067	4,11	06	06	12	48	56	تعمل الجمعية على تقديم الحلول المناسبة لتحديات التي تواجه المنخرطين
3	الموافقة	9,863	80,40	1,170	4,02	08	06	20	36	58	تقدم الجمعية مبادرات متنوعة في التدريب وبناء القدرات للأفراد
5	الموافقة	8,510	79,00	1,263	3,95	07	14	21	23	63	تقوم الجمعية بتوفير محتوى تعليمي يناسب احتياجات الأفراد والمؤسسات
7	الموافقة	6,876	75,00	1,234	3,57	12	13	25	46	32	تقدم الجمعية خدمات متابعة شخصية للأفراد والمؤسسات
4	الموافقة	11,454	79,60	0,968	3,98	03	09	16	60	40	تقوم الجمعية بتصميم الأفكار في مجال عملها وتقوم بتحويلها إلى مشاريع ومبادرات.
6	الموافقة	9,074	75,80	0,985	3,79	05	10	18	69	26	تصمم الدراسة ثم تجمع البيانات وتقوم بتحليلها وصولا إلى إخراج التقارير وتقديم توصيات ومقترحات لصانع القرار
2	الموافقة	12,571	81,20	0,954	4,06	03	05	21	51	48	تقوم الجمعية بإعداد الدراسات والبحوث والإصدارات والأدلة العلمية والمحتوى الإعلامي
المتوسط المرجح للمحور الأول (3,951% 79,03)											
المحور الثاني: مدى سعي الجمعية المهنية لأداء الدور الوظيفي للابتكار الاجتماعي (الاستجابة للحاجات الاجتماعية)											
1	الموافقة	12,80	83,20	1,025	4,16	03	09	13	42	61	تحاول الجمعية تلبية حاجة اجتماعية
6	الموافقة	5,252	72,60	1,357	3,63	16	08	29	29	46	تحاول الجمعية الاستجابة لحاجات الاجتماعية الريفية
5	الموافقة	7,516	75,00	1,129	3,75	12	03	20	63	30	تسعى الجمعية لتلبية حاجة ليست مغطاة / مغطاة بشكل سيئ في المنطقة المعنية
3	الموافقة	9,376	78,00	1,086	3,90	08	05	19	56	40	الاستجابة للحاجة الاجتماعية هي سبب وجود الجمعية ومحورها للابتكار الاجتماعي

4	الموافقة	9,800	75,40	0,880	3,77	05	06	19	81	17	تقدم الجمعية استجابة جديدة كلياً وليست تحسين لاستجابة سابقة
2	الموافقة	12,400	81,00	0,958	4,05	05	03	16	60	44	توجد مكابح وشكوك يجب إزالتها من أجل تطوير الاستجابة المتوخاة
المتوسط المرجح للمحور الثاني (77,53) 3,887%											
المحور الثالث: مدى سعي الجمعيات المحلية لأداء الدور التحويلي للابتكار الاجتماعي (التغيير المجتمعي)											
4	الموافقة	12,290	80,40	0,939	4,02	04	06	13	66	39	يوجد أثر اجتماعي إيجابي تهدف إليه الجمعية لصالح هؤلاء المستفيدين المباشرين
3	الموافقة	11,035	82,20	1,138	4,11	08	05	13	41	61	تتبنى الجمعية رؤية طويلة المدى و نموذج اقتصادي قابل للتطبيق.
2	الموافقة بشدة	17,184	85,00	0,823	4,25	01	07	04	63	53	تسعى الجمعية إلى تحقيق أثر من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية لإقليمها.
1	الموافقة بشدة	14,720	86,00	0,999	4,30	06	03	05	47	67	تحرص الجمعية على إشراك الجهات الفاعلة المعنية.
5	الموافقة	10,104	77,20	0,963	3,86	02	13	35	52	26	تم إشراك المستفيدين المستهدفين بالإضافة إلى أصحاب المصلحة الآخرين، من القطاعين العام والخاص، في مجال التأسيس.
المتوسط المرجح للمحور الثالث (82,16) 4,108%											
المتوسط المرجح لهذا الاستبيان (79,57) 3,979%											

المصدر: الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS-26

باستقراء الجدول يتضح أن الجمعيات المحلية لولاية الجزائر العاصمة توافق بنسبة (79.03%) على انتشار المبادرة في تفعيل الابتكار الاجتماعي، كما أن الجمعيات المحلية توافق بنسبة (77,53%) على أنها تسعى لأداء دور وظيفي للابتكار الاجتماعي (الاستجابة للحاجات الاجتماعية)، كما أن الجمعيات المحلية عينة الدراسة توافق بنسبة (82.16%) على أنها تسعى للقيام بالدور التحويلي للابتكار الاجتماعي (التغيير المجتمعي)، وقد بلغت النسبة الكلية للجمعيات

المهنية عينة الدراسة (79,57%) على أنها تدعم التنمية المحلية من خلال تعزيز الابتكار الاجتماعي.

اختبار (T-test) لاختبار فرضيات الدراسة:

لاختبار فرضية الدراسة فسيتم استخدام اختبار (T-test) للعينة الواحدة، وفقا لما يوضحه الجدول (11) أدناه:

الجدول (25): اختبار (T-test) للعينة الواحدة لاختبار الفرضية 01.

حجم العينة	T المحسوبة	T الجدولية	مستوى المحسوب	المعنوية	النتيجة
128	أنظر الجدول (الاستبيان)	1,980	0.000	رفض الفرضية العدمية H0 وقبول الفرضية البديلة H1	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS-26)

من الجدول المبين أعلاه يتضح أن (T) المحسوبة لجميع فقرات الاستبيان قد تراوحت نسبتها من (5,252) إلى (17,184) وهي أعلى من نظيرتها الجدولية البالغة (1,980)، كما أن مستوى المعنوية المحسوب (0,000) هو أقل من مستوى المعنوية المعتمد البالغ (0,05)، وهذا يدل على وجود دلالة إحصائية لجميع فقرات الاستبيان، وهذا ما يؤدي إلى رفض الفرضية العدمية (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1) أي أن الجمعيات المحلية لولاية الجزائر العاصمة تسعى لتفعيل الابتكار الاجتماعي، من وجه نظر رؤساء الجمعيات المهنية .

النتائج والتوصيات:

لقد أشارت النتائج التطبيقية من وجهة نظر رؤساء الجمعيات المحلية إلى أن الجمعيات المحلية تسعى إلى تفعيل الابتكارات اجتماعية، تستهدف هذه الأخيرة حل مشكلات اجتماعية اقتصادية، كذلك تكوين استجابات للحاجات الاجتماعية الاقتصادية الغير ملبأة من طرف السياسات العامة للدولة أو التي لم يتم اشباعها من طرف السوق، وبالتالي في تساهم في سد ثغرات التنمية، كما بينت

الدراسة أن الجمعيات المحلية تسعى للقيام بالدور التحويلي من خلال آلية الابتكار الاجتماعي وبالتالي المساهمة التنموية المجتمعية والمساهمة جنبا إلى جنب مع الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تشير الدراسة إلى أن الجمعيات تواجه مجموعة من التحديات الادارية والقانونية التي تعرقل عملها في تطوير الاستجابة المتوخاة، لذا يجب العمل على تذليلها، كذلك تواجه الجمعيات المحلية ضعف دعم التمويل من الدولة فهي تعتمد على اشتراكات منخرطها حيث بلغت الجمعيات بدون إعانة مالية ما نسبته 75%، بالإضافة إلى ضعف العمل النسوي الجماعي.

التوصيات:

- من خلال النتائج المتوصل إليها نقترح البحث عن آليات لتحقيق لدعم المالي للجمعيات المهنية التي تواجه صعوبات مالية، كذلك ضرورة إيجاد آليات أكثر فعالية في اشراك الجمعيات المحلية في خطط التنمية المحلية بصفة رسمية بصفة دورية أو منظمة نظرا لما تسعى إليه من دعم للسياسات المحلية التنموية، إضافة لما تقدمه من حلول جديدة للمشكلات الاقتصادية الاجتماعية.
- ضرورة تكثيف البحث عن سبل الصعوبات الإدارية والقانونية وإزالة الشكوك والمكابح التي تعرقل عمل الجمعيات المحلية لولاية الجزائر العاصمة، كالفصل بين منح الاعتماد والتصريح بتأسيس الجمعية.
- ضرورة العمل على توفير الإطار القانوني الواضح للقطاع الاقتصاد الاجتماعي التضامني الذي تنطوي تحته الجمعيات المحلية كإحدى مؤسساته، لدعم استقلاله القانوني والمالي والاداري عن كل من الدولة والسوق، خاصة أنه يلبي حاجات غير مغطاة من طرف السياسات العامة للدولة والسوق.
- العمل على تأسيس شبكة تقييم واضحة للابتكار الاجتماعي لدى السلطات المحلية ووضعها كأساس تقييمي للحصول على الدعم المالي، من أجل دعم المبادرات التي تعمل على تفعيل

الابتكار الاجتماعي، والمساهمة الفعلية في التنمية المحلية من خلال تغطية المشكلات المحلية الأكثر إلحاحا لدى الفئات الاجتماعية الأكثر هشاشة في المجتمع حيث تسمح آلية الابتكار الاجتماعي بتوليد حلول جديدة وتحسين الاستجابات السابقة.

المبحث الثالث: مساهمة المقاربة التشاركية المحلية في تحقيق التنمية المحلية.

المطلب الأول: الإطار القانوني للمقاربة التشاركية في الجزائر

تعريف المقاربة التشاركية: يقصد بها تهيئة السبل والآليات المناسبة للمواطنين - أفراد - جماعات من أجل المساهمة في صنع القرار المحلي إما بطريقة مباشرة أو من خلال مجالس منتخبة تعبر عن مصالحهم.¹

جاءت المقاربة التشاركية كرد على قصور المقاربة التمثيلية، فهي ليست البديل عنها ولكنها مكملة لها، وتقوم على مجموعة من الأركان تتمثل في تقاسم السلطة، وتقاسم المعرفة وتقاسم المسؤولية.² يمكن تقسيم الإطار القانوني للمقاربة التشاركية في الجزائر إلى مستويين:

أ - على المستوى الوطني:

جاء دستور 1 نوفمبر 2020 مجسدا للمقاربة التشاركية ما بين الدولة مختلف المؤسسات الوطنية والمحلية والمواطنين، حيث جاء في هذا الدستور في الباب الخامس منه ثماني هيئات استشارية لدى رئيس الجمهورية، وقد تجسدت التشاركية في المجال الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في هيئتين تمثلت في:

¹ قصار الليل جلال ناچ عبد النور، (2018)، نحو تجسيد الحكامة المحلية التشاركية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر، مجلة أبحاث، (05)، جامعة عنابة، الجزائر، ص 101-119. الرابط :

<https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/435/3/1/64090>

² كريمة بوفلاقة، (2019)، دور المقاربة التشاركية في تجسيد التنمية المحلية، مجلة دراسات في حقوق الانسان، (02)، الجزائر، ص 72. الرابط: <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/762/3/2/155080>

- المرصد الوطني للمجتمع المدني:

حيث نصت المادة 203 من الدستور على أنه هيئة استشارية تقدم آراء وتوصيات متعلقة بانشغالات المجتمع المدني، ويساهم في الممارسة الديمقراطية والمواطنة ويشارك مع المؤسسات الأخرى في تحقيق أهداف التنمية الوطنية.

- المجلس الاقتصادي الاجتماعي والبيئي:

حيث نصت المواد 209-210 على أنه إطار للحوار والتشاور والاقتراح والاستشراف والتحليل في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين الوطنيين، يتولى مهمة توفير إطار لمشاركة المجتمع المدني في التشاور الوطني حول سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في إطار التنمية المستدامة، وهو مستشار الحكومة يعرض عليها اقتراحات وتوصيات.

- الغرف الوطنية:

يمكن تقسيم انشاء وتنظيم الغرف الوطنية حسب مراحل زمنية كما يلي:

• المرحلة الاستعمارية: (1830م-1962م):

تم انشاء الغرف الوطنية إبان الحقبة الاستعمارية الفرنسية وذلك للقيام بمهام السلطة العامة في بعض المجالات من خلال تسيير السجل التجاري ومنح علامات الجودة.

• المرحلة الاستقلالية: (1962-1976):

أدت التوجه الاقتصادي والسياسي للبلاد إلى تخفيف تدريجي في مهام الغرف وأملاكها لفائدة مؤسسات عمومية، كما تقلص دور الغرف الوطنية في السبعينات إلى بث المعلومات التجارية والتكوين المهني.

• سنة 1980: إنشاء الغرفة الوطنية في شكل مؤسسة عمومية إدارية:

أنشئت في إطار إدماج القطاع الخاص في تنمية الاقتصاد الوطني، كما احتوت على مجلس توجيه مملوك كليا لميزانية الدولة.

تم انشاء غرف تجارية في الولايات بموجب المرسوم 80-47 المؤرخ في 23 فيفيري 1980م.

• سنة 1987: الانتقال من الغرفة الوطنية إلى مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري

تم في هذه المرحلة إشراك المؤسسات في النشاطات، وتنظيم المتعاملين في أقسام متخصصة وفقا

للنشاط المهني، كما تم تنصيب مجلس إدارة مفتوح للمثلي رؤساء المؤسسات بمرسوم 87-171

المؤرخ في 01 أوت 1987م.

• سنة 1966: تأسيس الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة

مؤسسة بتمثيل هرمي مع تخفيض عدد الغرف من 48 إلى 20 غرفة للتجارة والصناعة، وتنصيب

هيئات جديدة تمثلت في الجمعية العامة، المجلس واللجان، كما تم الاعتماد على التمويل المشترك

من موارد خاصة، الضرائب والاعانات والاشتراكات.

• سنة 2010:

في هذه المرحلة انتقلت الجمعية العامة للغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة سنة 2010 من 400

غضو إلى 219 عضو كما انتقل مجلس الغرفة من 55 عضو إلى 19 عضو، وذلك بعد صدور

المرسوم التنفيذي 10-319 مؤرخ في 21 ديسمبر 2010م، حيث تم تعديل أجهزة الغرفة وذلك

لتغطية احتياجات المتعاملين الاقتصاديين والسعي لربطهم وتقريبهم من عرفتهم.

ب - على المستوى المحلي:

نصت المواد 16-17-19 من الدستور قيام الدولة على مبادئ التمثيل الديمقراطي، وتشجع

على الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية (البلدية والولاية)، لاسيما من خلال

المجتمع المدني. في حين أن المجالس المنتخبة هي مكان مشاركة المواطنين في الشؤون العمومية. وقد تجسدت المقاربة التشاركية على المستوى المحلي في:

- الغرف الولائية:

تم إنشاء الغرف الولائية بموجب القانون الصادر - المرسوم 80-47 المؤرخ في 23 فيفري المتضمن إنشاء غرفة تجارية في الولايات.

الغرف الولائية تعمل تحت إشراف الغرف المركزية الوطنية، وتسير الغرف الولائية بتكوين مجلس إداري مكون من الإداريين وأعضاء التعاونيات الولائية. تعمل الغرف الولائية على تجسيد المقاربة التشاركية، بإشراك المواطنين المحليين والإدارة المحلية للغرفة الولائية. وتوجد في كل ولاية عدة غرف وفقا لمجال عملها وتخصص نشاطها كالغرف الفلاحية، الغرف التجارية، غرف الصيد البحري، غرف الحرف والصناعة التقليدية.

- الجماعات المحلية:

تنص المادة 13 من قانون البلدية 11-10 على استعانة البلدية بصفة استشارية، بكل شخصية محلية أو جمعية معتمدة قانونا للحصول على اقتراحات تخص مشاريع تنموية يمكن للمجلس أن يتبناها بعد المناقشة.¹

أقر قانون للبلدية بإشراك الجمعيات في عملية التنمية لكنه لم يضع الإطار القانوني لهذه العملية التشاركية، بل أحالها للتنظيم، كما أن المشرع قد ركز على مشاركة المواطنين وترك الحرية للبلدية في الاستعانة بالجمعيات لتقديم اقتراحات المشاريع التنموية دون إلزامها بذلك، كما أنه لم يخول لها حق ابداء الرأي والظعن في قرارات المجلس الشعبي البلدي.

¹ المجالس المحلية المنتخبة، (بدون تاريخ نشر)، دليل رقابة الجماعات المحلية، الجزائر، ص 6. الرابط:

https://www.ccomptes.dz/wp-content/uploads/2019/09/gcct_ar.pdf

نصت المواد 1 و18 و23 و31 و36 من قانون الولاية 12-07 على مبدأ التشاركية، حيث أقر بأن الولاية فضاء للتضامن والتشاور بين الدولة والجماعات الإقليمية، كما أكد على ضرورة إعلام الجمهور بعد أعمال الدورة¹، تاركا لجنة المجلس الولائي الحرة في دعوة الجمعيات لتقديم آرائهم ومقترحاتهم في المشاريع التنموية دون أن يخول لها الحق في الطعن في قرارات المجلس الولائي.

المطلب الثاني: مفهوم وأدوات الديمقراطية التشاركية

تعتبر الديمقراطية التشاركية كأحد آليات المقاربة التشاركية على المستوى المحلي والتي عرفت ممارسات واسعة في مختلف بلدان العالم خاصة مع تصاعد دور القطاع الثالث في السنوات الأخيرة بسبب ارتفاع الوعي المدني وتوسع استعمال تكنولوجيا الاتصالات وتراجع إمكانيات الدول في توفير الحماية الاجتماعية، وهي تعني مجموعة متباينة من التقنيات والإجراءات والسبل: كالاستقصائيات ذات المصلحة العامة، والاستفتاءات المحلية، وإجراءات التشاور في المادة العمرانية أو في مادة التهيئة الترابية، ويتمثل هدفها في تشريك المواطنين في اتخاذ القرار العام. ويمكن مشاركة المواطنين أن تأخذ شكل تلقائيا أو شكل ذا طابع مؤسسي. ويمكن أن تنطلق من القاعدة، أي مباشرة من المواطنين، في شكل تصاعدي (up-bottom) غير أنه يمكن للمسؤولين السياسيين أيضا طلبها وتأخذ بذلك شكل تنازليا (down top) ويمكننا كذلك أن نميز داخل المشاركة المؤسساتية بين النموذج الهرمي والنموذج التفاوضي.

أ- أدوات الديمقراطية التشاركية المحلية:

- الإعلام: (information)

¹ المجالس المحلية المنتخبة، (بدون تاريخ نشر)، دليل رقابة الجماعات المحلية، الجزائر، ص 5-9.

يتمثل بالنسبة للجماعة المحلية في وضع المعلومات المتعلقة بتسيير الشؤون المحلية على ذمة العموم. تقوم الجماعة المحلية بإعلام المواطنين وجمعيات الاقتصاد الاجتماعي والمجتمع المدني حول مشاريع محددة وتطلب منهم آراءهم بصورة مسبقة.

- الاستشارة: (consultation)

ويمكن استخدام الاستشارة لإقرار اقتراح البلدية أو إبطاله. وتتولى الجهة صاحبة القرار تنظيم الاستشارة وتبليغ نتائجها للأشخاص الذين تمت استشارتهم. ويحتفظ المجلس البلدي بسلطة القرار ولا يملك المواطنون بالضرورة سلطة اقتراح حلول على البلدية¹.

- التشاور: (confort)

تجري الجماعة المحلية حوارا مع منظمات القطاع الثالث والمواطنين وتنشئ فضاء لذلك. يتم إعلام المواطنين بمشروع أو بقرار يجب اتخاذ هو يمكنهم اقتراح أفكار وإبلاغ أصواتهم، وعادة تكون من خلال شبكات التواصل الاجتماعي أين يتم التجمع وتبادل المعلومات والآراء والتفاعل والتعبير، وسبر الآراء والتأييد والمعارضة.

- القرار المشترك: (shared decision)

تتخذ الجماعة المحلية وجمعيات القطاع الثالث و/أو والمواطنون قرارات مشتركة حول بعض المسائل والرهانات المتعلقة بالسياسات والتصرف المحليين. ويمكن أن يُتخذ القرار المشترك بطريقتين: الانتاج المشترك أو الشراكة: حيث يتم إعداد المشروع بشكل مشترك، وتشارك الجمعيات في إنجاز المشروع مع الفنيين وبيبلورون الحلول سويا.

¹ المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية DRI، الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، مكتب تونس، ص

التفويض: حيث تفوض السلطات المحلية جزءا من سلطاتها للجمعيات وتقبل تطبيق القرارات المتخذة من قبلهم.

المطلب الثالث: دراسة تطبيقية لممارسة الديمقراطية التشاركية المحلية

فقد جاء في دستور 1 نوفمبر 2020 أن المجتمع المدني في الجزائر شريك الدولة في تدبير الشؤون المحلية، حيث نصت المواد 13 و36 من قانون الجماعة المحلية بإمكانية الاستعانة بالجمعيات للاستفادة من خبرتها في تقديم اقتراحات لمشاريع التنمية المحلية، تسلط هذه الدراسة الضوء على عينة من القطاع الجمعي لمعرفة مدى جودة المشاركة المحلية الجموعية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وصولا إلى تسطير أهم العقبات التي تعترضها واقتراح الحلول المناسبة لتجاوزها.

- الإشكالية:

ظهرت الديمقراطية التشاركية نظرا لقصور الديمقراطية التمثيلية، حيث يتم إعداد الخطط والبرامج التنموية بإشراك مختلف الفاعلين المحليين، وبزيادة فرصة وصول مختلف الفئات المحلية إلى سلطة اتخاذ القرار المحلي، كما تشهد العديد من الدول على الدور الاقتصادي والاجتماعي للاقتصاد الاجتماعي في تغطية الحاجات الغير ملبأة من طرف السوق أو القطاع العام، وتقليل الإقصاء التهميش، وتحقيق العدالة الاجتماعية، فهذا القطاع يعني بالجانب الاجتماعي والاقتصادي في أن واحد، وعليه فإنه كثيرا ما يتم التساؤل حول مدى إمكانية مشاركة الجمعيات في تدبير الشأن المحلي، وهذا ما سيشكل محور الدراسة الذي تسعى للإجابة عن السؤال التالي: هل توجد ديمقراطية تشاركية بين الجمعيات المحلية والجماعات المحلية في تدبير الشأن المحلي؟

- مميزات الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بأنها الأولى من نوعها التي تطرقت لدراسة الديمقراطية التشاركية بين الجمعيات والجماعة المحلية، حيث غالبا ما تنصبّ البحوث في الديمقراطية التشاركية

على مشاركة المواطنين، وبالتالي تأخذ هذه المشاركة جانبا اجتماعيا دون الجانب الاقتصادي لكن هذه الدراسة تطرقت لمشاركة الاقتصاد الاجتماعي ممثلا بالجمعيات المحلية وجمعيات المستهلك والمؤسسات باعتباره القطاع الذي يعنى بالجانب الاجتماعي والاقتصادي، فيؤدي دورا هاما في التنمية المحلية.

أ- الطريقة والإجراءات:

تم اعتماد المنهج الإحصائي في الجانب التطبيقي حيث تم التحقق إحصائيا من وجود الديمقراطية التشاركية المحلية بين الجمعيات المحلية و الجماعة المحلية الممثلة بولاية الجزائر العاصمة، أما في ما يخص الحصول على مصادر المعلومات تم الاعتماد على أداة الاستبيان الإلكتروني التي أعدها الباحثة وطورتها وفقا لمجموعة من معايير الديمقراطية التشاركية الصادرة عن المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية التشاركية (DRI) ببرلين، مكتب تونس، هذا الأخير تم توزيعه على (43) رئيسا للجمعيات الولائية المحلية لجمع البيانات اللازمة ثم تمت معالجتها بواسطة البرنامج الإحصائي .SPSS.

صياغة الفروض الجزئية: بناء على مراجعة الأدبيات وفيما يتعلق بأهداف الدراسة تم صياغة الفروض الجزئية التالية:

- H1: يوجد معرفة بالديمقراطية التشاركية المحلية لدى رؤساء الجمعيات المحلية.
- H2: توجد ديمقراطية تشاركية محلية ذات جودة.
- H3: توجد اشكاليات في تطبيق الديمقراطية التشاركية المحلية.
- H4: تخطط الجماعات المحلية للبرامج التنموية المحلية بإشراك الجمعيات في الشأن المحلي.
- H5: توجد أليات فعالة لمشاركة الجمعيات في التخطيط لبرامج التنمية المحلية.
- H6: تستخدم الجمعيات الأليات الموجودة للمشاركة في التخطيط لبرامج التنمية المحلية.

H7: الأليات المستخدمة من طرف الجمعيات في المشاركة في تخطيط برامج التنمية المحلية ذات جودة.

أداة الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة:

بغية جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بهذه الدراسة تم تصميم استبيان خاص بهاتمة الأخيرة كأداة أساسية تكونت من محورين، حيث تضمن المحور الأول مجموعة البيانات الخاصة بالجمعيات المحلية لولاية الجزائر العاصمة (جنس رئيس الجمعية، المستوى التعليمي لرئيس الجمعية، خبرة الجمعية)، أما المحور الثاني فقد تضمن مختلف الفقرات الخاصة بقياس تصورات رؤساء الجمعيات المحلية لولاية الجزائر العاصمة عن الديمقراطية التشاركية المحلية. وقد اعتمدت الدراسة على مقياس ليكارت (Likert) الثلاثي والرباعي في بناء الاستبيان، وتم الاعتماد على هذا المقاييس لأنها الأنسب لمثل هذه الدراسات.

الجدول (26): درجات قياس سلم لكارث الرباعي

الدرجة	سينة	متوسطة	حسنة	ممتازة
الوزن	1	2	3	4

المصدر: الباحثة

وبذلك يكون الوسط الفرضي للعبارات الخاصة بجودة الديمقراطية التشاركية المحلية هو (2.5)، أما مستوى المعنوية المعتمد فهو (0.05) وهو مستوى المعنوية الراجح الاستخدام في مثل هذه الدراسات.

الجدول (27): درجات قياس سلم لكارث الثلاثي

الدرجة	لا	لا أعرف	نعم
الوزن	1	2	3

المصدر: الباحثة

وبذلك يكون الوسط الفرضي للعبارة الخاصة بإدراك الديمقراطية التشاركية المحلية هو (2)، أما مستوى المعنوية المعتمد فهو (0.05) وهو مستوى المعنوية الراجح الاستخدام في مثل هذه الدراسات. وقد تم الاعتماد على برنامج (SPSS-26) لمعالجة البيانات.

تصميم الاستبيان:

تم تصميم الاستبيان بالاعتماد على تقرير الديمقراطية التشاركية - مكتب تونس
جدول (28): استبيان 02: إشكاليات الديمقراطية التشاركية المحلية

استبيان الديمقراطية التشاركية	
المحور الأول: الوعي بالديمقراطية التشاركية المحلية	
0	أعرف الديمقراطية التشاركية نعم لا
1	
0	هل تعرف أن دستور أول نوفمبر 2020 قد اعترف بأن المجتمع المدني شريك الدولة في التنمية المحلية.
2	نعم لا
0	أعرف أدوات الديمقراطية التشاركية نعم لا
3	
0	أدوات الديمقراطية التشاركية هي:
4	الإعلام الاستشارة التشاور القرار المشترك أخرى:.....
المحور الثاني: جودة الديمقراطية التشاركية المحلية	
0	ما رأيك في جودة الإعلام؟
5	ممتازة حسنة متوسطة سيئة
0	ما رأيك في جودة الاستشارة؟
5	ممتازة حسنة متوسطة سيئة
0	ما رأيك في جودة التشاور؟
5	ممتازة حسنة متوسطة سيئة
0	ما رأيك في جودة القرار المشترك؟
5	ممتازة حسنة متوسطة سيئة
المحور الثالث: الإشكاليات التي تعاني منها الديمقراطية التشاركية المحلية	
0	الإعلام:
6	تغطية غير كافية وسائل إعلامية غير مناسبة معلومات مغلوطة و/أو مزيفة معلومات غير محيئة أخرى:.....
0	الاستشارة
7	لقاءات واجتماعات غير كافية عدم وجود رزنامة لقاءات واضحة منشورة للعموم اللقاءات والاجتماعات تنظم في أوقات غير ملائمة عدم تقبل الآراء والملاحظات المقدمة من طرف الجمعية أخرى:.....
0	التشاور
8	مرشحون غير مؤهلون لتمثيل الجمعية عدم إحالة اقتراحات الجمعية على المجالس المحلية لا توجد عدالة بين الإناث والذكور في اختيار ممثلي الجمعية فرص غير متساوية لمشاركة الجمعيات المسجلة لدى الجماعات المحلية. أخرى:.....
0	القرار المشترك
9	الجماعات المحلية لا تلتزم بتطبيق القرارات التي اقتراحها عدد جلسات غير كافي للمشاركة في صنع القرار كلفة الميزانية مرتفعة مقارنة مع ميزانية الجماعات المحلية أخرى:.....

المحور الرابع: اقتراح حلول لتحسين جودة أدوات الديمقراطية التشاركية المحلية	
1 0	اقتراح حلول لتحسين جودة الإعلام
11	اقتراح حلول لتحسين جودة الاستشارة
1 2	اقتراح حلول لتحسين جودة التشاور
1 3	اقتراح حلول لتحسين جودة القرار المشترك
المحور الخامس: آليات الديمقراطية التشاركية المحلية	
1 4	حسب رأيك هل تقوم جماعتك المحلية بالتخطيط لمشاريع التنمية المحلية (الاجتماعية و الاقتصادية)؟ نعم / لا / لا أعرف
1 5	على أي أساس؟ التشاور مع المواطنين؟ المخطط الاستثماري التشاركي الميزانية التشاركية أخرى:
1 6	أين يتم نشر المعلومات المتعلقة بمشاريع التنمية المحلية (اقتصادية، اجتماعية) في جماعتك المحلية؟ إعلان على لوحة الإعلانات في مركز الجماعة المحلية (بلدية/ولاية) الصحف المحلية والوطنية و غيرها من وسائل الصحافة المكتوبة وسائل الإعلام المسموعة/ المرئية المحلية و الجهوية (كالإذاعة الجهوية) مواقع التواصل الاجتماعي للجماعة المحلية (فيسبوك، انستغرام، تويتر.....) الموقع الرسمي للجماعة المحلية اجتماعات إعلامية تنظيم جلسات مفتوحة حول المخطط التنموي أو التهيئة الترابية. أخرى:
1 7	هل لديك فرصة الوصول إلى وسائل النشر / و التوزيع هذه؟ نعم / لا / لا أعرف
1 8	كيف تقييم جودة الآليات التي استخدمتها؟ سيئة / متوسطة / حسنة / ممتازة
1 9	ماهي الآليات الموجودة في جماعتك المحلية لتلقي آراء المواطنين/الجمعيات؟ تنظيم اجتماعات مفتوحة بين الجمعيات والسلطات المحلية تنظيم لقاءات إعلامية/ تشاركية متعددة تمكن من الاستماع إلى أكبر عدد من الجمعيات/ المواطنين. سبر الآراء حول مشروع أو برنامج أو مخطط أو مثال للتهيئة العمرانية صندوق الاقتراحات منصة رقمية للتفاعل أخرى:
2 0	هل استخدمت هذه الآليات؟ نعم / لا / لا أعرف
2 1	كيف تقييم الآليات التي استخدمتها لتلقي آراء المواطنين/ الجمعيات؟ سيئة / متوسطة / حسنة / ممتازة
2 2	ماهي الآليات الموجودة في جماعتك المحلية للمناقشة والتفاوض مع الجماعة المحلية و الجمعية حول مشروع أو برنامج أو مخطط؟ إحداث لجنة غير قارة تعنى بمتابعة وتقييم مشروع أو برنامج أو مخطط . تقديم ملف يحتوي على اقتراح / ابلاغ يخص المشروع أو برنامج أو مخطط إنشاء فضاء للحوار على مواقع التواصل الاجتماعي/ الانترنت منصات للتفاعل و تبادل المعلومات و الآراء سبر الآراء للتأييد / المعارضة بمختلف الوسائل صورة/ صوت / نصًا.

أخرى:..... لا شيء لا أعرف	
هل استخدمت هذه الآليات؟	2
نعم / لا / لا أعرف	3
كيف تقييم الآليات التي استخدمتها للمناقشة والتفاوض مع الجماعة المحلية والجمعية حول مشروع أو برنامج أو مخطط؟	2 4
سيئة /متوسطة /حسنة /ممتازة	
	2 5
ماهي الآليات الموجودة في جماعتك المحلية لإعداد القرار المشترك بين ممثلي الجمعيات والجماعة المحلية؟	2 6
إعداد مقترح يحدد حد أدنى لنسبة المشاركين في التصويت المباشر التصويت عن طريق ممثلين من الجمعية تنظيم استفتاء إلكتروني يتعلق عامة بمسائل التخطيط العمراني والاجتماعي والبيئي تفويض اتخاذ القرار للجمعية حسب مجال اختصاصها	
أخرى:..... ...	
لا شيء لا أعرف	
هل استخدمت هذه الآليات؟	2
نعم / لا / لا أعرف	7
كيف تقييم الآليات التي استخدمتها لإعداد القرار المشترك بين ممثلي الجمعيات والجماعة المحلية؟	2
سيئة /متوسطة /حسنة /ممتازة	8
المحور التاسع: معلومات شخصية لأفراد عينة الدراسة	
الجنس	2
ذكر أنثى	9
المستوى التعليمي	3
تعليم عالي جامعي ثانوي متوسط	0
خبرة الجمعية	3
(5-0) (10-6) (11-15) أكثر من 15 سنة	1
مجال نشاط الجمعية	3
	2

المصدر: الباحثة بالاعتماد على تقرير الديمقراطية التشاركية (مكتب تونس).

- **عينة الدراسة:** يتكون مجتمع الدراسة من الجمعيات المحلية وجمعيات حماية المستهلك والمؤسسات

الولائية المحلية في الجزائر العاصمة والتي تمثل القطاع الجمعي في الاقتصاد الاجتماعي التضامني

والذي تم أخذ عينة منه عينة طبقية كما هو موضح في الجدول:

الجدول (29): عينة دراسة الديمقراطية التشاركية المحلية في ولاية الجزائر العاصمة

عدد الجمعيات الولائية المحلية في الجزائر العاصمة	
عدد الجمعيات المهنية المحلية في الجزائر العاصمة	45
عدد جمعيات المستهلك المحلية في الجزائر العاصمة	02

01	المؤسسات
48	المجموع
43	الاستبيانات المعتمدة

المصدر: الباحثة

- **حدود الدراسة:** تتمثل حدود هذه الدراسة في:

الحدود الموضوعية: وهي مختلف عناصر أدوات الديمقراطية التشاركية المحلية التي تم إعدادها وفقا للدراسة النظرية في هذا البحث، أما **الحدود الزمنية:** تتمثل في الفترة التي قامت فيها الباحثة بتوزيع الاستبيانات واسترجاعها وهي الفترة الممتدة من (10-29 أبريل 2022)، و**الحدود المكانية:** تتمثل في مكان إجراء الدراسة الميدانية وهو الجمعيات المهنية وجمعيات حماية المستهلك والمؤسسات (جمعيات ذات طابع خاص) المحلية لولاية الجزائر العاصمة، و**الحدود البشرية:** تمثلت في (43) رئيسا للجمعيات المحلية لولاية الجزائر العاصمة.

- **التحكيم الأكاديمي للاستبيان:** تم عرض الاستبيان على عدد من الأساتذة المحكمين بلغ عددهم (3) أساتذة بكل من جامعة عنابة وقسنطينة وأم البواقي، وتم تعديل الاستبيان على ضوء اقتراحاتهم وتوجيهاتهم

- **التحكيم الاحصائي للاستبيان (اختبار الثبات والصدق):** تم التحقق من ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل الثبات (Alpha Cronbach) والذي بلغت نسبته (83,7%) وهي أعلى من النسبة الأدنى المقبولة المقدرة بـ: (60%) وهذا ما يثبت أن أداة الدراسة تتمتع بثبات قابل للاعتماد، أما صدق أداة الدراسة فقد تم التحقق منه، باستخدام مؤشر الصدق المتمثل في الجذر التربيعي للمعامل ألفا كرو نباخ وقد بلغت قيمته (91,5%) متجاوزة الحد الأدنى للنسبة المقبولة المقدرة بـ(90%) وبناء على ذلك يمكن القول أن الاستبيان المعتمد يتمتع بمستوى صدق عال ومناسب للاعتماد في هذه الدراسة.

الجدول (29): اختبار الصدق والثبات للاستبيان 02

اختبار ثبات الاستبيان	اختبار صدق الاستبيان
معامل ألفا كرو نباخ (%83,70)	الصدق الظاهري (3 محكمين من جامعة عنابة، أم بواقي، وقسنطينة)
	(%91,50) (VALIDITÉ INDEX)
النتيجة ثبات الاستبيان	النتيجة صدق الاستبيان

المصدر: الباحثة

ب- تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة:

الشكل (21): توزيع الأفراد عينة الدراسة حسب الجنس.

التوزيع النسبي حسب جنس رئيس الجمعية	العدد	جنس رئيس الجمعية
	38	ذكر
	05	أنثى
	43	المجموع

المصدر: الباحثة

باستقراء الشكل أعلاه، يتضح أن عدد الأغلبية من رؤساء الجمعيات المحلية لولاية الجزائر العاصمة في عينة الدراسة هم ذكور، والتي بلغت نسبتها (84%)، مقارنة بنسبة الإناث والتي بلغت (16%).

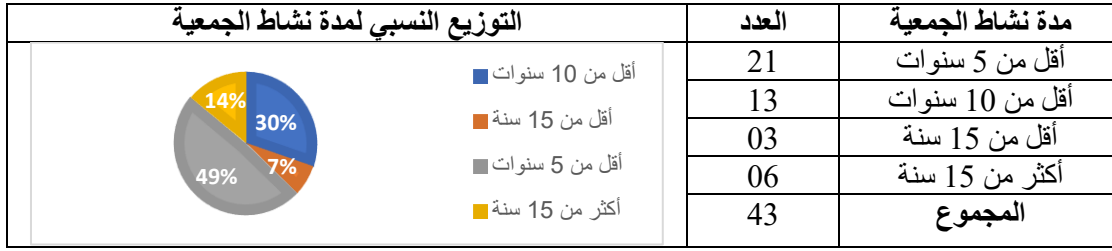
الشكل (22): يوضح المستوى التعليمي لرؤساء الجمعيات المحلية لولاية الجزائر العاصمة.

التوزيع النسبي لرؤساء الجمعيات حسب المستوى التعليمي	العدد	المستوى التعليمي لرئيس الجمعية
	33	جامعي
	10	ثانوي
	00	أساسي
	43	المجموع

المصدر: الباحثة

باستقراء الشكل الموضح بالدائرة النسبية أعلاه اتضح أن المستوى التعليمي لرؤساء الجمعيات يشكل أصحاب الدراسات الجامعية نسبة (77%) وهي نسبة مرتفعة بالمقارنة مع أصحاب الدراسة دون المستوى الجامعي (ثانوي) نسبته (23%)، هذا ما يدل على أن القطاع الجمعي المحلي لولاية الجزائر يغلب عليه مستوى التعليم العالي، ما يمكنه من القدرة على القيام بمختلف الأعمال العلمية كالبحث والابتكار أو التدريب والتكوين، التي تساهم في تطوير الجمعية.

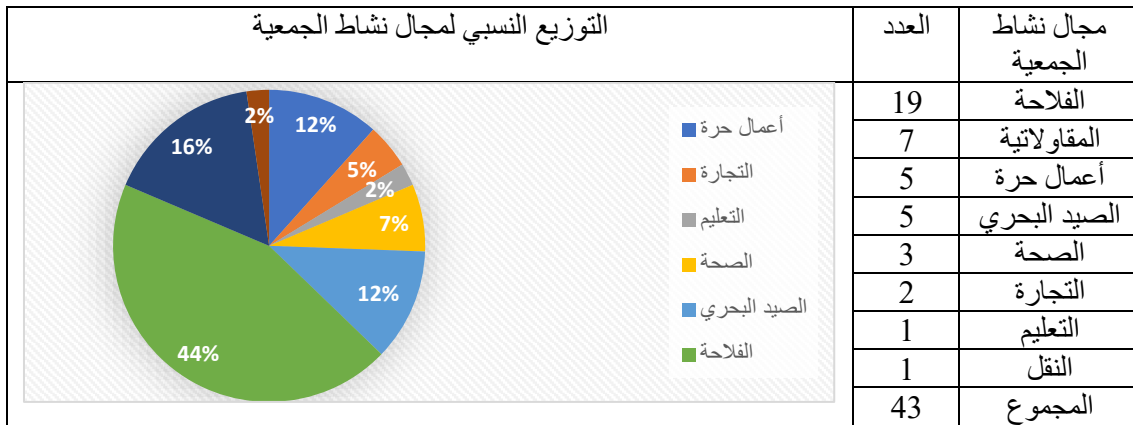
الشكل(23): توزيع الخبرة المهنية للجمعيات المهنية بالسنوات



المصدر: الباحثة

باستقراء الشكل الموضح في الدائرة النسبية أعلاه يتضح أن نسبة (40%) من عينة الدراسة خبرتها أقل من 5 سنوات أي لا تزال حديثة العهد بالإنشاء، أما ما نسبته (30%) فإن خبرتها أقل من 10سنوات، وما نسبته (15%) خبرتها أقل من 15 سنة وبلغ عدد الجمعيات المحلية التي تفوق خبرتها 15 سنة نسبتها (15%).

الشكل(24): مجال نشاط الجمعية



المصدر: الباحثة

ت- تحليل الاستبيان:

تحليل تصورات رؤساء الجمعيات عن الديمقراطية التشاركية المحلية: يتضمن الاستبيان 43 عنصرا موزعة على 9 محاور، يتضمن المحور الأول 4 عناصر حول مدى معرفة رؤساء الجمعيات المحلية الولائية بالديمقراطية التشاركية، ويتضمن المحور الثاني 4 عناصر حول جودة الديمقراطية التشاركية المحلية، ويتضمن المحور الثالث 20 عنصرا حول اشكاليات في تطبيق الديمقراطية التشاركية المحلية، ويتضمن المحور الرابع 4 عناصر حول الحلول المقترحة لتحسين تطبيق الديمقراطية

التشاركية المحلية، أما المحور الخامس يتضمن 5 عناصر حول تخطط الجماعات المحلية للبرامج التنمية المحلية بإشراك الجمعيات في الشأن المحلي، ويتضمن المحور السادس 24 عنصرا حول آليات مشاركة الجمعيات في التخطيط لبرامج التنمية المحلية، ويتضمن المحور السابع 4 عناصر حول استخدام الجمعيات الآليات الموجودة للمشاركة في التخطيط لبرامج التنمية المحلية، ويتضمن المحور الثامن 4 عناصر حول جودة الآليات المستخدمة من طرف الجمعيات في المشاركة في تخطيط برامج التنمية المحلية ، أما المحور التاسع يتضمن 4 عناصر حول المعلومات الشخصية للرؤساء الجمعيات المحلية الولائية.

جدول (31): مدى معرفة رؤساء الجمعيات المحلية بالديمقراطية التشاركية المحلية

النسبة المئوية للموافقات (%)	التكرارات		الأسئلة
	لا	نعم	
69,80	13	30	أعرف الديمقراطية التشاركية
88,40	5	38	هل تعرف أن دستور أول نوفمبر 2020 قد اعترف بأن المجتمع المدني شريك الدولة في التنمية المحلية.
65,10	15	28	أعرف أدوات الديمقراطية التشاركية
74,43	11	32	المتوسط المرجح

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS-26

باستقراء الجدول أعلاه يتضح أن الغالبية العظمى (حوالي 74,5%) لديهم وعي بالديمقراطية التشاركية، مما يشير إلى أن هذا المفهوم معروف بين المستجوبين. هناك نسبة معتبرة (حوالي 25,5%) لا تعرف الديمقراطية التشاركية، مما قد يُظهر فجوة معرفية تحتاج إلى مزيد من التوعية أو التعليم.

جدول (32): إدراك المستجوبين لأدوات الديمقراطية التشاركية المحلية

النسبة المئوية من الملاحظات (%)	النسبة المئوية	التكرارات	أداة الديمقراطية التشاركية
81.5%	24,7%	22	الإعلام
85.2%	25.8%	23	الاستشارة
74.1%	22.5%	20	التشاور
88.9%	27.0%	24	القرار المشترك
329.6%	100%	89	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS-26

باستقراء الجدول أعلاه يتبين أن القرار المشترك هو الأداة الأكثر اختياراً (88.9% من المشاركين)، مما يُظهر أنه الأداة الأكثر إدراكاً وأهمية لدى المشاركين تليها الأداة الإعلام والاستشارة في المرتبة الثانية بنسبة (81.5%) و(85.2%) على التوالي، مما يشير إلى وعي كبير بأهمية هذه الأدوات في تحقيق الديمقراطية التشاركية، أما التشاور فهو الأقل إدراكاً بين الأدوات الأربعة (74.1%)، مما قد يعكس الحاجة إلى تعزيز الوعي بأهميته كأداة في تعزيز المشاركة، وبناءً على هذه النتائج نستدل على أن البيانات تشير إلى وعي جيد لدى المشاركين بأدوات الديمقراطية التشاركية، مع تفاوت بسيط في مستويات المعرفة ويمكن تفسير ذلك بناءً على طبيعة المشاركين وتفاعلهم مع السلطات المحلية وآليات صنع القرار.

اختبار الفرضية الجزئية 1 :

- الفرضية الصفرية: H_0 لا يوجد وعي كافٍ بين المستجوبين حول الديمقراطية التشاركية وأدواتها، ومتوسط النسبة المئوية للوعي لا يختلف عن مستوى الوعي المقبول (50%).
- الفرضية البديلة: H_1 يوجد وعي كافٍ بين المستجوبين حول الديمقراطية التشاركية وأدواتها، ومتوسط النسبة المئوية للوعي أكبر من المستوى المقبول افتراضياً (50%).

2. اختيار الاختبار المناسب:

جدول (33): اختبار التوزيع الطبيعي للفرضية الفرعية 01

Test de normalité							
Test de Kolmogorov-Smirnov				Test de Shapiro-Wilk			
n	القيمة الإحصائية المحسوبة	مستوى المعنوية المحسوب	القيمة الاحتمالية (P value)	n	القيمة الإحصائية المحسوبة	مستوى المعنوية المحسوب	القيمة الاحتمالية (P value)
43	0.383	0,00	P= 0.05	43	0,690	0,000	P=0,05

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS-26

باستقراء الجدول أعلاه يتضح أن مستوى المعنوية المحسوب قد بلغ (0,000) وهو أقل من مستوى

المعنوية المعتمد والمقدر بـ (0,05) لكل من الاختبارين (Test de Shapiro-Wilk) و (Test

وبالتالي فإن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي، لكن بما أن حجم العينة ($n=43$) فإن "كلما زاد حجم العينة n ، فإن التوزيع لمتوسط هذه المتغيرات العشوائية يقترب من التوزيع الطبيعي القياسي وفقا لمبرهنة النهاية المركزية"¹ وبما أن ($50 \leq n \leq 30$) فإن الاختبار الأنسب هو اختبار النسبة المئوية (Z-test).²

جدول(34): اختبار الفرضية الفرعية 01 باستخدام اختبار (z-test)

اختبار (z-test)					
حجم العينة n	قيمة z الجدولية	قيمة z المحسوبة	مستوى المعتمد	المتوسط المفترض	المتوسط المرجح للموافقات
43	Zt = 1,645	Zc = 3,20	0,05	0.5	0.7443

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS-26 باستقراء الجدول أعلاه يتبين أن قيمة z المحسوبة والتي بلغت (3,20) أكبر من قيمة z الجدولية والمقدرة بـ (1,645) عند مستوى دلالة إحصائية مقدرة بـ (0,05)، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 ، ونستدل من هذه النتائج أن نسبة الوعي بين المستجوبين حول الديمقراطية التشاركية وأدواتها مرتفعة بشكل ملحوظ (74.43%)، لأنها أعلى من المستوى المرجعي المقبول (50%).

اختبار ANOVA للعينة الواحدة:

من أجل معرفة العامل الذي أدى إلى ارتفاع الوعي بالديمقراطية التشاركية وأدواتها لدى عينة الدراسة، تم إجراء اختبار ANOVA للعينة الواحدة باعتبار أن الوعي بالديمقراطية التشاركية هو المتغير التابع ممثلاً بالمتوسط المرجح للوعي بالديمقراطية التشاركية، أما المتغيرات المستقلة فتمثلت في أربعة عوامل هي المستوى التعليمي لرئيس الجمعية، مدة نشاط الجمعية (الخبرة المهنية)، مجال نشاط الجمعية، جنس رئيس الجمعية، وكانت النتائج كآلاتي:

جدول (35): اختبار ANOVA للعينة الواحدة

ANOVA

¹ ديلمي لخضر . سحنون محمد، نظرية النهاية المركزية و الاستدلال الإحصائي، مجلة الاقتصاد الصناعي، (1)3، 2013، ص 19: <https://asjp.cerist.dz/en/article/52321>

² ترقو محمد، اختيار الاختبار الإحصائي المناسب لمقارنة المتوسطات، 27 جوان 2021، أنظر الرابط: <https://www.youtube.com/watch?v=9BqWZrRRHAM> تاريخ الاطلاع : 28 ديسمبر 2020.

المتغير	مجموع المربعات للمجموعات	مستوى الحرية (dll)	الإحصائية F	الدالة الإحصائية (sig)
المستوى التعليمي لرئيس الجمعية	7,674	42	2,902	0,47
مجال نشاط الجمعية	144,279	42	0,676	0,572
مدة نشاط الجمعية	47,163	42	1,433	0,248
جنس رئيس الجمعية	5,860	42	0,546	0,654

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS-26

باستقراء الجدول أعلاه يتضح أن المستوى التعليمي لرئيس الجمعية له تأثير معنوي على الوعي بالديمقراطية التشاركية لأن مستوى المعنوية المحسوب بلغ (0,047) وهو أقل من مستوى المعنوية المعتمد (0,05) ما يعنى أن الفروقات بين المجموعات دالة إحصائياً، أما مجال نشاط الجمعية فليس له تأثير معنوي على الوعي بالديمقراطية التشاركية لأن مستوى المعنوية المحسوب قدر بـ (0,572) وهو أكبر من مستوى المعنوية المعتمد (0,05) ما يدل على أن الفروقات بين المجموعات غير دالة إحصائياً، كذلك مدة نشاط الجمعية لا يوجد لها تأثير معنوي على الوعي بالديمقراطية التشاركية لأن مستوى المعنوية المحسوب قدر بـ (0,248) وهو أكبر من مستوى المعنوية المعتمد (0,05) ما يدل على أن الفروقات بين المجموعات غير دالة إحصائياً، أيضاً جنس رئيس الجمعية ليس له تأثير معنوي على الوعي بالديمقراطية التشاركية لأن مستوى المعنوية المحسوب قدر بـ (0,654) وهو أكبر من مستوى المعنوية المعتمد (0,05) ما يدل على أن الفروقات بين المجموعات غير دالة إحصائياً.

ومنه نستدل على أنه من بين العوامل الأربعة التي تمت دراستها، فقط المستوى التعليمي لرئيس الجمعية أظهر تأثيراً معنوياً على المتغير التابع، بينما العوامل الأخرى (مجال النشاط، مدة النشاط، جنس رئيس الجمعية) لم تكن ذات تأثير معنوي، فارتفاع الوعي بالديمقراطية التشاركية لدى رؤساء الجمعيات عينة الدراسة يعود أساساً إلى المستوى التعليمي لرؤساء الجمعيات حيث أن (77%) من رؤساء الجمعيات مستواهم التعليمي هو المستوى الجامعي.

تحليل جودة الديمقراطية التشاركية من وجهة نظر رؤساء الجمعيات المحلية لعينة الدراسة:

لتحليل جودة أدوات الديمقراطية التشاركية تم الاعتماد على مقياس لكارتر الرباعي كما هو موضح في الجدول رقم 00:

اتجاه العينة = (أكبر قيمة - أصغر قيمة) / عدد البدائل، أي أن $0,75 = \frac{(4-1)}{4}$ نضيف في كل مرة العدد 0,75 للحصول على اتجاه العينة.

جدول (36): الميزان التقديري لاتجاه العينة وفقا لمقياس لكارتر الرباعي.

الاتجاه العام	المتوسط المرجح	الاستجابة
عدم الرضى بشدة	من 1 إلى 1,74	سيئة
عدم الرضى	من 1,75 إلى 2,49	متوسطة
الرضى	من 2,5 إلى 3,24	حسنة
الرضى بشدة	من 3,25 إلى 4	ممتازة

Source: Allami, Fathil. (2021). Likert Scale.

<https://www.researchgate.net/publication/353953942>

تعتمد هذه الدراسة على المتوسط المرجح لإجابات رؤساء الجمعيات عينة الدراسة كما هو موضح في الجدول رقم 00، لكن قبل حساب المتوسط المرجح يتعين اختيار الاختبار الاحصائي المناسب للتحقق احصائيا من وجود دلالة إحصائية للنتائج المحققة.

اختيار الاختبار الاحصائي المناسب لجودة أدوات الديمقراطية التشاركية:

جدول (37): اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات للفرضية الفرعية 02

Tests de Normalité					
Kolmogorov-Smirnov			Shapiro-Wilk		
الإحصائية	n	مستوى المعنوية المحسوب	الإحصائية	N	مستوى المعنوية المحسوب
0,231	43	0,000	0,874	43	0,000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS-26

باستقراء الجدول أعلاه يتضح أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي حيث أن مستوى المعنوية المحسوب قد بلغ (0,000) لكل من اختبار Shapiro-wilk و Kolmogorov-Smirnov وهو أقل من مستوى المعنوية المعتمد المقدر بـ (0,05)، لكن بما أن $n > 30$ فإنه حسب مبرهنة النهاية المركزية فإن البيانات تتجه لأن تتبع التوزيع الطبيعي المعياري، وبما أن المقياس رتبي فإن الاختبار الاحصائي المناسب هو اختبار (T-tests) للعينة الواحدة.

جدول (38): تحليل أدوات الديمقراطية التشاركية المحلية

أدوات الديمقراطية التشاركية	غير راض		راض		المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	T test	Sig	اتجاه العينة
	سيئة	متوسطة	حسنة	ممتازة						
الإعلام	03	35	05	00	2,05	0,434	51%	-48,192	0,000	متوسطة
الاستشارة	12	24	07	00	1,88	0,662	47%	-41,029	0,000	متوسطة
التشاور	8	33	02	00	1,86	0,467	47%	-75,504	0,000	متوسطة
القرار المشترك	10	28	04	01	1,91	0,648	48%	-22,856	0,000	متوسطة
المتوسط المرجح لجودة أدوات الديمقراطية التشاركية = (1,925)						0,3599	%48	-10,486	0,000	متوسطة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS-26

باستقراء الجدول يتضح أن المتوسط المرجح يتراوح بين (1,86) و(2,05)، وهذا أقل من القيمة المرجعية المفترضة (2,5)، مما يعكس نقصاً في جودة الأدوات، كما أن الانحراف المعياري يتراوح بين (0,434) و(0,662)، مما يشير إلى وجود اختلاف نسبي في تقييمات المستجيبين، خاصة في "الاستشارة" و"القرار المشترك". أما بالنسبة لاختبار (T-test) نجد أن جميع قيم T سلبية وبعيدة جداً عن الصفر، مما يعني أن الفرق بين المتوسط المحسوب (من الإجابات) والقيمة المرجعية (2,5) كبير جداً. وجميع القيم الاحتمالية (القيمة المعنوية المحسوبة) $\text{sig} = 0,000$ وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة والمقدر بـ ($\alpha = 0,05$) هذا يدل على أن الفروق ذات دلالة إحصائية، وأن المستجوبين يقيمون جودة أدوات الديمقراطية التشاركية بشكل أقل من القيمة المرجعية المقدرة بـ (2,5)، وقد بلغ متوسط جودة الإعلام (2,05) فبالرغم من أنه أعلى من بقية الأدوات ولكنه لا يزال أقل من المتوسط المتوقع (2,5)، وهو يشير إلى تقييم متوسط، أما الاستشارة والتشاور والقرار المشترك فهذه الأدوات تحصلت على تقييمات منخفضة بشكل عام (متوسط بين 1,86 و1,91)، ما يعني نقصاً واضحاً في الجودة.

كما نستدل من الجدول على أن المتوسط المرجح العام أي متوسط جودة أدوات الديمقراطية التشاركية الإجمالي قد بلغ (1,925) وهو أقل بكثير من القيمة المرجعية المعتمدة (2,5)، مما يعكس تقييم متوسط إلى منخفض.

جدول (39): تحليل جودة الديمقراطية التشاركية

أدوات الديمقراطية التشاركية	راض	غير راض	النسبة المئوية للرضى
الإعلام	5	38	12%
الاستشارة	7	36	16%
التشاور	2	41	5%
القرار المشترك	5	38	12%
المتوسط المرجح	4,75	38,25	11%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS-26

باستقراء الجدول أعلاه يتضح أن متوسط الرضا الكلي لجميع الأدوات هو (4.75) راضين و (38.25) غير راضين، ما يعكس نسبة رضا منخفضة جداً تبلغ (11%) بشكل عام، من هذه البيانات، يظهر أن أغلب المستجوبين غير راضين عن ممارسات الديمقراطية التشاركية. هذا يدل على وجود فجوة كبيرة في فعالية وجودة الأدوات المعتمدة في الديمقراطية التشاركية، كما تبين أن التشاور هو الأداة التي حصلت على أقل نسبة رضا قدرت بـ (5%)، ما يدل على وجود صعوبات أو قصور في تنفيذ هذه الأداة.

اختبار الفرضية الجزئية 2:

H0 : توجد ديمقراطية تشاركية منخفضة الجودة، أي أن نسبة الرضى عن تطبيق الديمقراطية التشاركية أقل من النسبة المرجعية (50%).

H2: الديمقراطية التشاركية المحلية ذات جودة، أي أن نسبة الرضى أكبر من أو تساوي النسبة المرجعية (50%).

سيم اعتماد اختبار (Z-test) لأن المقياس المعتمد اسمي (راض/ غير راض) وحجم العينة كبير $n > 30$ والمتوسط المرجعي للعينة مقدر بـ (50%)، فهو الاختبار الأنسب لمثل هذه الدراسات.

جدول (40): اختبار (Z-test) لجودة الديمقراطية التشاركية المحلية

Z-tests				
N	الإحصائية Zc	الإحصائية Zt	مستوى المعنوية المعتمد	القيمة المرجعية P-value
43	Zc = (-5,12)	Zt = (1,645)	$\alpha = (0,05)$	P = (0,5)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS-26

باستقراء الجدول أعلاه يتضح أن Z المحسوبة أقل بكثير من Z الجدولية وهذا يعني أن جودة الديمقراطية أقل بكثير من القيمة المرجعية المعتمدة المقدره بـ (50%)، عند مستوى دلالة إحصائية مقدره بـ (0,05) نرفض الفرضية البديلة H2 ونقبل الفرضية العدمية H0، وتعكس النتائج مشاركة غير مرضية وهذا ما يدل على وجود جودة منخفضة للديمقراطية التشاركية بسبب قصور في تفعيل أدوات الديمقراطية التشاركية.

تحليل إشكاليات تطبيق الديمقراطية التشاركية:

H3: توجد إشكاليات في تطبيق الديمقراطية التشاركية المحلية.

جدول(41): إشكاليات الإعلام من وجهة نظر رؤساء الجمعيات المحلية

إشكاليات الديمقراطية التشاركية				
إشكاليات الاعلام	التكرار لا	التكرار نعم	النسبة المئوية %	النسبة المئوية للملاحظات %
تغطية غير كافية	19	24	34.3%	55.8%
معلومات مغلوطة/مزيفة	25	18	25.7%	41.9%
وسائل إعلامية غير مناسبة	29	14	20.0%	36.8%
معلومات غير محينة	29	14	20.0%	36.8%
أخرى	43	00	00%	00%
الإجمالي	102	70	100.0%	184.2%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS-26

باستقراء الجدول أعلاه يتضح أن أكبر مشكلة تم الإشارة إليها هي التغطية الغير كافية (63.2%) ، حيث أفاد 24 مشاركاً (34.3%) أن الإعلام يعاني من تغطية غير كافية، وهذا يعني إلى أن الإعلام قد لا يصل إلى كل المستفيدين أو لا يغطي كافة المواضيع المتعلقة بالتنمية والديمقراطية التشاركية.

المشكلة الثانية هي معلومات مغلوطة/مزيفة (47.4%)، حيث أفاد 18 مشاركاً (25.7%) أن المعلومات التي يقدمها الإعلام قد تكون مغلوطة أو مزيفة، هذا يشير إلى قلق كبير حول مصداقية الإعلام وأثره على الرأي العام، كما أفاد 14 مشاركاً (20.0%) بأن وسائل الإعلام غير مناسبة، مما قد يعني أن الوسائل المستخدمة ليست فعالة في الوصول إلى الجمهور أو غير ملائمة للمواضيع

المطروحة، أفاد 14 مشاركًا (20.0%) بأن المعلومات التي يتم تقديمها غير محدثة، مما يساهم في تقليل فعالية الإعلام في التعامل مع القضايا الحالية والضرورية.

جدول(42): إشكاليات الاستشارة من وجهة نظر رؤساء الجمعيات المحلية

النسبة المئوية للملاحظات %	النسبة المئوية %	التكرار	إشكاليات الاستشارة
59,5%	24,4%	22	لقاءات واجتماعات غير كافية
64,9%	26,7%	24	عدم وجود رزنامة لقاءات واضحة ومنشورة للعموم
48,6%	20,0%	18	اللقاءات تنظم في أوقات غير ملائمة
56,8%	23,3%	21	عدم تقبل الآراء والملاحظات المقدمة من طرف الجمعية
13,5%	5,6%	5	أخرى
243,2%	100,0%	85	الإجمالي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS-26

باستقراء الجدول أعلاه يتضح أن غياب رزنامة واضحة للقاءات (64,9%) من أبرز الإشكاليات التي يعاني منها المشاركون، حيث أفاد ما نسبته (26,7%) من المستجوبين على عدم وجود رزنامة لقاءات واضحة ومنشورة للعموم، مما يقلل من التنظيم والشفافية في عملية الاستشارة، تليها (24,4%) من المستجوبين أشاروا إلى أن اللقاءات والاجتماعات غير كافية (59,5%) تشير هذه النتيجة إلى أن هناك قلقًا بشأن عدم توافر اللقاءات الكافية بين الجمعيات والسلطات المحلية، مما يؤثر على فاعلية الاستشارة، كما اعتبر (23,3%) من المشاركين أن هناك مشكلة عدم تقبل الآراء والملاحظات المقدمة من طرف الجمعية (56,8%) ما يعني أن الاستشارات قد لا تكون حقيقية في بعض الأحيان إذا كانت السلطات المحلية لا تأخذ بعين الاعتبار آراء الجمعيات، و(20,0%) من المستجوبين أكدوا أن اللقاءات تنظم في أوقات غير ملائمة (48,6%)، تشير هذه النتيجة إلى أن الوقت غير المناسب للقاءات يمكن أن يكون عائقًا أمام مشاركة الجمعيات في عمليات الاستشارة.

جدول (43): إشكاليات التشاور من وجهة نظر رؤساء الجمعيات المحلية

النسبة المئوية للملاحظات %	النسبة المئوية %	التكرار	إشكاليات التشاور
59,5%	24,4%	16	مرشحون غير مؤهلون لتمثيل الجمعية
64,9%	26,7%	22	عدم إحالة اقتراحات الجمعية على المجالس المحلية للتداول
48,6%	20,0%	6	لا توجد عدالة بين الإناث والذكور في اختيار ممثلي الجمعية

56,8%	23,3%	29	فرص غير متساوية لمشاركة الجمعيات المسجلة لدى الجماعة المحلية في تقديم الاقتراحات/الآراء
13,5%	5,6%	1	أخرى
243,2%	100,0%	74	الإجمالي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS-26

باستقراء الجدول أعلاه يتبين لنا أن المشكلة الأكثر إلحاحاً من بين إشكاليات التشاور هي عدم إحالة اقتراحات الجمعية على المجالس المحلية للتداول بنسبة (64,9%)، وتشير هذه النتيجة إلى أن العديد من الجمعيات لا ترى أن اقتراحاتها تُؤخذ بعين الاعتبار في المجالس المحلية، مما يضعف دورها في صنع القرار، تليها مشكلة مرشحوين غير مؤهلون لتمثيل الجمعية، بنسبة بلغت (59,5%) حيث تشير الإشكالية إلى وجود قلق مرتفع نسبياً حول قدرة المرشحين على تمثيل الجمعيات بشكل فعال في التشاور، أما مشكلة الفرص الغير متساوية لمشاركة الجمعيات المسجلة لدى الجماعة المحلية في تقديم الاقتراحات/الآراء مثلت (56,8%) ما يدل على أن هناك تبايناً في فرص المشاركة بين الجمعيات المسجلة لدى السلطات المحلية، مما قد يؤدي إلى عدم التوازن في تأثير الجمعيات على التشاور، أما مشكلة عدم وجود عدالة بين الإناث والذكور في اختيار ممثلي الجمعية كانت الأقل اختياراً من وجهة نظر رؤساء الجمعيات، حيث مثلت (48,6%) من مجموع الملاحظات، ، وتشير إلى وجود تمييز محتمل في اختيار ممثلي الجمعيات، مما يعكس قلقاً حول المساواة بين الجنسين في عملية المشاركة، إذ لم تتجاوز نسبة المستجوبين الذين أفادوا بعدم العدالة بين الجنسين (20%) من إجمالي المستجوبين.

جدول (44): إشكاليات القرار المشترك من وجهة نظر رؤساء الجمعيات المحلية

إشكاليات القرار المشترك	التكرار	النسبة المئوية %	النسبة المئوية للملاحظات %
الجماعات المحلية لا تلتزم بتطبيق القرارات التي تم اختيارها	28	45,2%	77,8%
عدد جلسات غير كافٍ للمشاركة في صنع القرار	25	40,3%	69,4%
كلفة الاستفتاء مرتفعة مقارنة مع ميزانية الجماعة المحلية	5	8,1%	13,9%
أخرى	4	6,5%	11,1%
الإجمالي	62	100,0%	172,2%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS-26

باستقراء الجدول أعلاه يتبين أن المشكلة الأكثر بروزاً في إشكاليات القرار المشترك لدى رؤساء الجمعيات هي عدم التزام الجماعات المحلية بتطبيق القرارات التي تم اختيارها حيث مثلت (77,8%) من إجمالي الملاحظات، التي قد تشير إلى أن معظم المشاركين يشعرون أن القرارات المشتركة لا يتم تطبيقها بالشكل المطلوب من قبل الجماعات المحلية، هذا يعد إشكالية كبيرة لأنه يضعف فعالية القرارات المشتركة ويقلل من ثقة المواطنين في النظام، تليها ما نسبته (69,4%) من الملاحظات تشير إلى أن عدد الجلسات غير كافٍ للمشاركة في صنع القرار، وهذا يعني أن العدد غير الكافي من الجلسات يحد من قدرة المواطنين والجمعيات على المشاركة في صنع القرار ما يدل على أن هناك حاجة لتحسين التنظيم الزمني وتوفير فرص أكثر للمشاركة، أما مشكلة ارتفاع كلفة الاستفتاء مقارنة مع ميزانية الجماعة المحلية بلغت (13,9%) من الملاحظات، هذه النتيجة تشير إلى أن هناك قلقاً منخفض نسبياً من التكلفة المرتفعة التي قد تكون عائقاً أمام تنفيذ الاستفتاءات، خاصة في البلديات ذات الميزانيات المحدودة، ما يعني أن هذا قد يحتاج إلى إيجاد طرق لتقليل التكلفة مع الحفاظ على فعالية العملية.

مناقشة نتائج إشكاليات تطبيق الديمقراطية التشاركية

تُظهر البيانات أن تغطية الإعلام غير كافية وهي المشكلة الأكثر انتشاراً، مما يعكس فشل الإعلام في الوصول إلى جمهور واسع أو في تغطية كافة جوانب المواضيع المرتبطة بالتنمية المجتمعية. المعلومات المغلوطة/ المزيفة تمثل مشكلة كبيرة، ما يعكس ضعف المصداقية في بعض المصادر الإعلامية وقدرتها على إقناع الجمهور. وسائل الإعلام غير المناسبة تشير إلى أن الوسائل المستخدمة قد لا تكون فعالة بما يكفي لزيادة الوعي وتحفيز المشاركة.

اللقاءات الغير الكافية: تعتبر أحد العوامل الرئيسية التي تحد من فعالية الاستشارة، يمكن أن يؤدي ذلك إلى ضعف التواصل بين الجمعيات والمجتمع المحلي.

عدم وجود رزنامة واضحة: غياب تنظيم اللقاءات من الممكن أن يخلق صعوبة في التخطيط والمشاركة الفعالة.

الوقت غير المناسب: يمكن أن يؤدي إلى إقصاء بعض الجمعيات أو الأفراد الذين قد لا يستطيعون الحضور في الأوقات المحددة.

عدم تقبل الآراء: يشير إلى أن الاستشارات قد تكون مجرد إجراء شكلي إذا كانت الآراء المقدمة لا تؤخذ بعين الاعتبار.

مرشحون غير مؤهلون: هذه المشكلة تؤثر على فعالية التشاور حيث لا يمكن للمرشحين غير المؤهلين تمثيل الجمعيات بشكل صحيح.

عدم إحالة الاقتراحات: إذا كانت الاقتراحات لا تُحال إلى المجالس المحلية للتداول، فهذا يعني أن التشاور ليس له تأثير حقيقي على اتخاذ القرار.

عدم العدالة بين الجنسين: وجود تمييز في اختيار ممثلي الجمعيات بين الإناث والذكور يعكس وجود عدم تكافؤ الفرص في المشاركة.

فرص غير متساوية: تباين الفرص بين الجمعيات المسجلة في الجماعات المحلية قد يؤدي إلى تجاهل بعض الآراء في عملية اتخاذ القرار.

الالتزام بتطبيق القرارات: من أكبر التحديات التي تواجه الديمقراطية التشاركية هو عدم التزام الجماعات المحلية بتطبيق القرارات المتخذة، مما يثير قلق المشاركين ويؤدي إلى فقدان الثقة في العملية.

عدد الجلسات غير الكافي: المشاركة المجتمعية تعتمد على العدد الكافي من الجلسات التي تتيح للجميع التعبير عن آرائهم ومقترحاتهم. قلة الجلسات تقلل من فعالية النظام التشاركي.

التكلفة المرتفعة: على الرغم من كونها أقل تأثيرًا مقارنة بالاثنين السابقين، إلا أن التكلفة العالية تشكل عائقًا أمام إجراء الاستفتاءات أو جلسات التشاور في المجتمعات ذات الموارد المحدودة.

أثر هذه الإشكاليات على الديمقراطية التشاركية:

إذا كانت وسائل الإعلام لا تقدم تغطية شاملة أو دقيقة، فهذا سيؤثر سلبًا على مستوى المشاركة المجتمعية وعلى قدرة المواطنين على اتخاذ قرارات مبنية على معلومات صحيحة، كما أن الإعلام ذو الجودة الضعيفة قد يساهم في غياب الشفافية ويقلل من فعالية الديمقراطية التشاركية، وإذا لم يتم حل هذه الإشكاليات، قد يؤدي ذلك إلى ضعف مشاركة الجمعيات والمواطنين في اتخاذ القرارات المحلية، وسيؤدي تحسين هذه الجوانب إلى الزيادة في فاعلية الديمقراطية التشاركية ويعزز من عملية التنمية المحلية.

أما بالنسبة للتشاور فلن يكون فعالاً ولن يؤدي إلى تعزيز المشاركة المجتمعية في عمليات اتخاذ القرار إلا إذا تم حل الإشكاليات المتعلقة به، إذا أنه من الضروري ضمان أن الجميع لديه فرص متساوية للمشاركة وأن الآراء والملاحظات تُؤخذ بعين الاعتبار.

إذا كانت القرارات المشتركة لا تُنفذ أو لا يُمنح الناس فرص كافية للمشاركة، فذلك يُضعف فعالية الديمقراطية التشاركية ويقلل من دعم المجتمع للعمليات التشاركية، كمت أن التكلفة المرتفعة قد تؤدي إلى إلغاء أو تقليل فرص الاستفتاءات أو الجلسات التي تتيح للجميع المشاركة في صنع القرار.

وعليه نقدم الحلول والاقتراحات التالية:

يجب على السلطات المحلية تحسين التغطية الإعلامية من خلال تعزيز التغطية الإعلامية وضمان وصول المعلومات إلى جميع الأطراف المعنية، عبر وسائل متنوعة مثل الإنترنت، الراديو، والتلفزيون.

يجب تحقيق المصداقية في الإعلام من خلال زيادة الشفافية وضمان تقديم معلومات دقيقة ومحدثة للحد من المعلومات المغلوطة أو المزيفة.

كما يجب اختيار وسائل إعلامية مناسبة عن طريق استخدام الوسائل الأكثر فاعلية في الوصول إلى جمهور واسع، مثل الوسائط الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي.

تنظيم دورات تدريبية لتحسين قدرة الإعلاميين على نقل الأخبار بدقة وموضوعية، مما يعزز من مصداقية وسائل الإعلام.

كما يجب توفير لقاءات أكثر تكرارًا ومنتظمة بين الجمعيات والسلطات المحلية لضمان التواصل المستمر والشامل.

يجب إنشاء رزمة واضحة للقاءات وتعميمها على الجمعيات والمجتمع لضمان الشفافية وسهولة المشاركة.

كذلك من المهم تنظيم اللقاءات في أوقات تتناسب مع جداول المشاركين، مع الأخذ في الاعتبار ظروفهم المختلفة.

يجب على السلطات المحلية أن تظهر استجابة فعالة لآراء الجمعيات والمواطنين وتعكسها في سياسات وخطط التنمية المحلية.

يجب تحسين مؤهلات الممثلين من خلال التأكد من أن المرشحين لتمثيل الجمعيات في التشاور يمتلكون المهارات والمعرفة اللازمة للمشاركة الفعالة.

يجب أن تُحال اقتراحات الجمعيات إلى المجالس المحلية للتداول والنقاش لضمان تأثيرها في اتخاذ القرار.

يجب تعزيز المساواة بين الجنسين لضمان أن هناك عدالة في اختيار ممثلي الجمعيات من خلال تنظيم انتخابات شفافة ومتساوية.

يجب توفير فرص متساوية لجميع الجمعيات للمشاركة في التشاور وتقديم آرائهم في جميع جوانب عملية التنمية.

يجب تحقيق الالتزام بتطبيق القرارات من خلال فرض الرقابة أو وضع آليات لضمان تطبيق القرارات التي يتم اتخاذها بالتشاور مع المجتمع المحلي.

من المهم أيضا تنظيم جلسات تشاور إضافية خلال فترة زمنية معقولة، تضمن مشاركة واسعة للمواطنين والجمعيات.

تخفيض التكاليف المرتبطة بالاستفتاءات من خلال استخدام التقنيات الرقمية أو وسائل أخرى قد تساعد على خفض التكاليف وتحقيق مشاركة أكبر.

يجب تعزيز الشفافية والمساءلة حول كيفية اتخاذ القرارات ومدى التزام الجماعات المحلية بتنفيذها، مما يعزز الثقة في العملية.

اختبار فرضية وجود إشكاليات في تطبيق الديمقراطية التشاركية:

تم ادخال البيانات للبرنامج الاحصائي SPSS-26، حيث أن المتغير هو تكرارات إشكاليات تطبيق الديمقراطية التشاركية ممثلة في 15 إشكالية، ثم تم اجراء اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات، ثم تم اختيار الاختبار الاحصائي المناسب للفرضية الثالثة.

اختبار توزيع البيانات:

جدول(45): اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات للفرضية الفرعية 03

Tests de normalité							
Kolmogorov-Smirnov				Shapiro-wilk			
N	إحصائية الاختبار	مستوى المعنوية المعتمد	مستوى المعنوية المحسوب	N	إحصائية الاختبار	مستوى المعنوية المعتمد	مستوى المعنوية المحسوب
19	0,161	0,05	0,200	19	0,920	0,05	0,112

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS-26

باستقراء الجدول أعلاه يتضح أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي حسب اختبار (Kolmogorov-Smirnov) حيث بلغ مستوى المعنوية المحسوب (0,200) وهو أعلى من مستوى المعنوية المعتمد (0,05)، و بلغ مستوى المعنوية المحسوب في اختبار (Shapiro-wilk)، ما قيمته (0,112) وهو أعلى من مستوى المعنوية المعتمد البالغ (0,05)، لذا نستخدم الاختبارات المعلمية.

اختيار الاختبار الاحصائي المناسب:

بما أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي و $n \leq 30$ ، المتغير هو تجميع التكرارات لإجابات المستجوبين حول وجود الإشكاليات في تطبيق الديمقراطية التشاركية لعينة واحدة، فإن الاختبار الأنسب هو اختبار (t-test) للعينة الواحدة، حيث سيتم مقارنة القيمة المرجحة لإشكاليات الديمقراطية التشاركية، بالقيمة المرجعية المفترضة المقدر بـ (21,5)، وهي تساوي نصف تكرارات المستجوبين لعينة قوامها 43 مستجوبا على 15 إشكالية.

الفرضية الجزئية 3:

الفرضية الصفرية: H_0 : لا توجد إشكاليات كبيرة في تطبيق الديمقراطية التشاركية من وجهة نظر رؤساء الجمعيات المحلية لولاية الجزائر.

الفرضية البديلة H_3 : توجد إشكاليات في تطبيق الديمقراطية التشاركية من وجهة نظر رؤساء الجمعيات المحلية لولاية الجزائر.

جدول(46): اختبار T-tests للفرضية الفرعية 03

T-tests					
N	درجة الحرية ddl	مستوى المعنوية المحسوب	مستوى المعنوية المعتمد	T-tests (Tableau)	T-tests (Calculer)
19	18	0,013	0,05	-1,734	-2,379

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS-26

باستقراء الجدول أعلاه يتضح أن قيمة t المحسوبة والبالغة (-2,379) أقل من قيمة t الجدولية (-1,734)، هذا يعني أن متوسط العينة أقل بشكل معنوي من القيمة المرجعية المستخدمة في الاختبار عند مستوى المعنوية المعتمد (0,05)، وهو أكبر من مستوى المعنوية المحسوب البالغ (0,013)، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_3 ، أي أن توجد إشكاليات في تطبيق الديمقراطية التشاركية، وتشير النتائج إلى أن المستجوبين يعترفون بوجود إشكاليات كبيرة في تطبيق الديمقراطية التشاركية، وهو ما انعكس في انخفاض المتوسط مقارنة بالقيمة المرجعية.

حلول مقترحة لتحسين تطبيق الديمقراطية التشاركية المحلية.

النتائج تُظهر أن الإعلام في هذا السياق يعد أداة مهمة في الديمقراطية التشاركية، لكنه بحاجة إلى تحسين ليصبح أكثر فاعلية في جذب انتباه المواطنين وتحفيز مشاركتهم. يظل تحسين جودة الإعلام أمراً أساسياً لنجاح العمليات التنموية والتشاركية على المستويين المحلي والوطني.

زيادة التغطية الإعلامية وتحسين دقة المعلومات لتكون أكثر وضوحاً وملاءمة لجميع الفئات. يمكن تطوير قنوات التواصل مثل مواقع التواصل الاجتماعي أو المنصات الرقمية لزيادة التفاعل. استغلال وسائل الإعلام لإشراك أكبر عدد ممكن من الناس في النقاشات المحلية.

تنفيذ استطلاعات دورية لقياس رضا الجمهور بشكل مستمر وتحسين جوانب الإعلام بناءً على تعليقات المشاركين.

تشير النتائج إلى أن جودة الاستشارة في السياق التشاركي بحاجة إلى تحسين. يجب أن تكون الاستشارات أكثر شمولية وفعالية لضمان مشاركة المجتمع المحلي بشكل إيجابي في عملية التنمية. تحسين جودة الاستشارة سيسهم في تعزيز الديمقراطية التشاركية وزيادة مستوى الثقة بين المواطنين والسلطات المحلية.

يجب إعادة النظر في تنظيم جلسات الاستشارة والتأكد من أنها شاملة ومنظمة بشكل يسمح لكل الأطراف المعنية بالتعبير عن آرائهم.

يمكن تحسين جودة الاستشارات عن طريق توفير خبراء أو مستشارين مختصين في مجالات التنمية المحلية والاجتماعية للمساعدة في تحليل مشكلات المجتمع وتقديم حلول ملموسة.

التأكد من أن الاستشارات تتم بشكل مفتوح وتفاعلي، حيث يمكن للمجتمع المدني والجمعيات أن تشارك بشكل كبير في النقاشات واتخاذ القرارات.

يمكن إجراء استطلاعات دورية لقياس رضا المشاركين عن جودة الاستشارة ومدى تأثيرها على اتخاذ القرارات.

تشير النتائج إلى أن جودة التشاور في السياق الديمقراطي التشاركي تحتاج إلى تحسين كبير، حيث أن الغالبية ترى التشاور على أنه مقبول ولكن يحتاج إلى مزيد من الفعالية. تحسين التشاور سيسهم بشكل كبير في تعزيز المشاركة المجتمعية وجعل العمليات التشاركية أكثر شمولية ونجاحًا.

يجب أن تكون جلسات التشاور أكثر تنظيمًا وفاعلية، مع ضمان أن الآراء المقدمة تؤخذ بعين الاعتبار في عملية اتخاذ القرار.

تشجيع المشاركين على تقديم آرائهم وملاحظاتهم في بيئة أكثر انفتاحًا، وتحديد مواعيد ملائمة للجميع.

من الضروري تحسين آليات التشاور عن طريق تنظيم اللقاءات بشكل أفضل وضمان تمثيل كل الفئات في المناقشات.

التأكد من استجابة السلطات للأفكار والمقترحات المطروحة خلال التشاور، مما يعزز مصداقية العملية ويشجع على المشاركة في المستقبل.

تشير النتائج إلى أن جودة القرار المشترك تحتاج إلى تحسين. النسبة الكبيرة من المشاركين الذين يرون أن جودة القرار المشترك متوسطة تشير إلى أنه في حين أن هناك بعض القبول، إلا أن فعالية هذه القرارات لا تزال تحتاج إلى تعزيز.

تحسين آليات اتخاذ القرار المشترك يمكن أن يساهم في تحقيق أفضل نتائج في الديمقراطية التشاركية. ينبغي تحسين جودة القرار المشترك من خلال ضمان أن جميع الأطراف المعنية تشارك في مناقشات فعّالة، وأن آرائهم تُؤخذ بعين الاعتبار بشكل حقيقي.

تعزيز آليات التشاور والتفاعل المستمر بين المجتمع المحلي والسلطات المحلية لضمان اتخاذ قرارات مشتركة تُعبر عن احتياجات الجميع.

يمكن النظر في تحسين أساليب اتخاذ القرار، مثل استخدام تقنيات مختلفة للتصويت أو العصف الذهني لضمان أن القرارات تُتخذ بمشاركة الجميع وبأسلوب منهجي.

يجب ضمان أن القرارات المشتركة تتم بشكل شفاف وأن جميع المشاركين في عملية اتخاذ القرار يفهمون كيفية تأثير قراراتهم على المجتمع.

الفرضية الجزئية 4:

4H: تخطط الجماعات المحلية للبرامج التنموية المحلية بإشراك الجمعيات في الشأن المحلي.

الميزان التقديري:

لتحليل تخطيط الجماعات المحلية لمشاريع التنمية المحلية تم الاعتماد على مقياس لكارث الثلاثي

كما هو موضح في الجدول رقم 00:

اتجاه العينة = (أكبر قيمة - أصغر قيمة) / عدد البدائل، أي أن $0,75 = \frac{(3-1)}{3}$ نضيف في

كل مرة العدد 0,67 للحصول على اتجاه العينة.

جدول (47): الميزان التقديري لاتجاه العينة وفقا لمقياس لكارث الثلاثي.

الاتجاه العام	المتوسط المرجح	الاستجابة
عدم الرضى	من 1 إلى 1,67	لا
المحايدة	من 1,67 إلى 2,33	لا أعرف
الرضى	من 2,33 إلى 3	نعم

Source: Allami, Fathil. (2021). Likert Scale.

<https://www.researchgate.net/publication/353953942>

تعتمد هذه الدراسة على المتوسط المرجح لإجابات رؤساء الجمعيات عينة الدراسة كما هو موضح

في الجدول رقم 47، لكن قبل حساب المتوسط المرجح يتعين اختيار الاختبار الاحصائي المناسب

للتحقق احصائيا من وجود دلالة إحصائية للنتائج المحققة.

اختيار الاختبار الاحصائي المناسب لتخطيط الجماعات المحلية لمشاريع التنمية المحلية:

جدول (48): اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات للفرضية الفرعية 04

Tests de Normalité					
Kolmogorov-Smirnov			Shapiro-Wilk		
الإحصائية	N	مستوى المعنوية المحسوب	الإحصائية	N	مستوى المعنوية المحسوب
0,308	43	0,000	0,753	43	0,000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS-26

باستقراء الجدول أعلاه يتضح أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي حيث أن مستوى المعنوية المحسوب

قد بلغ (0,000) لكل من اختبار Shapiro-wilk و Kolmogorov-Smirnov وهو أقل من

مستوى المعنوية المعتمد المقدر بـ (0,05)، لكن بما أن $n > 30$ فإنه حسب مبرهنة النهاية المركزية

فإن البيانات تتجه لأن تتبع التوزيع الطبيعي المعياري، وبما أن المقياس رتبي فإن الاختبار الاحصائي

المناسب هو اختبار (T-tests) للعينة الواحدة.

الجدول (49): تحليل تخطيط الجماعات المحلية لمشاريع التنمية المحلية

الإجابة	نعم	لا	لا أعرف	لا	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	T test	sig	اتجاه العينة
تقوم الجماعات المحلية بالتخطيط لمشاريع التنمية المحلية	21	11	11	11	2,23	8,41	%48,8	1,814	0,077	نعم

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS-26

باستقراء الجدول يتضح أن المتوسط المرجح يساوي (2,23)، وهو أكبر من القيمة المرجعية المفترضة (2)، هذا يعني أن المستجوبين يوافقون على أن الجماعات المحلية تخطط لمشاريع التنمية المحلية، أما بالنسبة لاختبار (T-test) نجد أن قيمة T المحسوبة تساوي (1,814)، وهو أقل من قيمة T الجدولية البالغة (2,018) هذا يعني قبول الفرضية الصفرية H_0 ، والقيمة الاحتمالية (القيمة المعنوية المحسوبة) $sig = 0,077$ وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة والمقدر بـ $\alpha = 0,05$ هذا يدل على أن الفروق ليست ذات دلالة إحصائية، وأن المستجوبين يواجهون عدم وضوح تخطيط الجماعات المحلية لمشاريع التنمية وذلك بسبب نقص في الشفافية أو عدم وصول المعلومات الخاصة بعملية التخطيط لمشاريع التنمية لجميع رؤساء الجمعيات عينة الدراسة.

باستقراء الجدول يتضح أن النصف (48.8%) من المشاركين يرون أن الجماعات المحلية تقوم بالتخطيط لمشاريع التنمية المحلية، مما يعكس مستوى معقول من الثقة في قدرة الجماعات المحلية على التخطيط وتنفيذ المشاريع، كما أن ربع المشاركين (25.6%) يرى أن الجماعات المحلية لا تقوم بالتخطيط للمشاريع، مما يشير إلى وجود فجوة في المعرفة أو ضعف في التخطيط من قبل السلطات المحلية، في حين أن ربع آخر (25.6%) لا يعرفون الإجابة، مما يشير إلى عدم وضوح المعلومات أو قلة الشفافية بشأن التخطيط المحلي للمشاريع التنموية.

تشير النتائج إلى أن هناك تفاوتاً في الآراء حول قدرة الجماعات المحلية على التخطيط لمشاريع التنمية، وهو ما قد يعكس مشاكل في التواصل أو الشفافية من جانب السلطات المحلية، أو قد تعني

الارتباك أو الجهل حول قدرة الجماعات المحلية على التخطيط قد يؤدي إلى ضعف المشاركة من المواطنين والمجتمع المدني في هذه المشاريع.

النتائج تُظهر أن هناك حاجة لتحسين الشفافية والتواصل حول التخطيط لمشاريع التنمية المحلية. من المهم أن تُتاح الفرصة للمواطنين والجمعيات للمشاركة في هذه العمليات لضمان فاعلية أكبر وزيادة الثقة في القدرة على تنفيذ المشاريع التنموية.

يجب على الجماعات المحلية تعزيز التواصل والشفافية مع المواطنين بخصوص المشاريع التنموية المخطط لها، وذلك من خلال نشر معلومات واضحة عن المشاريع والآليات المتبعة في التخطيط والتنفيذ.

تنظيم ورش عمل أو لقاءات تفاعلية تتيح للمواطنين والجمعيات المشاركة في عملية التخطيط، مما يساعد في بناء الثقة ويزيد من فاعلية التنمية المحلية.

يمكن تدريب المسؤولين المحليين على أفضل أساليب التخطيط والتنفيذ لضمان تحسين كفاءة التخطيط والتعامل مع التحديات المحتملة في المشاريع التنموية.

من المفيد إجراء استطلاعات رأي دورية لفهم مستوى الوعي والثقة بين المواطنين بشأن التخطيط لمشاريع التنمية المحلية، وذلك لضمان التحسين المستمر.

جدول (50): على أي أساس يتم التخطيط لمشاريع التنمية المحلية؟

الإجابة	التكرار (N)	النسبة المئوية	النسبة المئوية من الإجابات الصالحة
التشاور مع المواطنين/الجمعيات	17	45.9%	81.0%
الميزانية التشاركية	9	24.3%	42.9%
المخطط الاستثماري التشاركي	11	29.7%	52.4%
الإجمالي	37	100.0%	176.2%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS-26

باستقراء الجدول أعلاه يتضح أن التشاور مع المواطنين/الجمعيات: (81.0%) هذه النسبة تشير إلى أن معظم المشاركين يرون أن التخطيط لمشاريع التنمية يعتمد بشكل رئيسي على التشاور مع المواطنين والجمعيات، مما يعكس أهمية الاستماع إلى المجتمع في تحديد أولويات التنمية.

الميزانية التشاركية: (42.9%) هذا يشير إلى أن الميزانية التشاركية تُعتبر عنصرًا مهمًا في التخطيط لمشاريع التنمية، حيث يُشارك المواطنون في تحديد كيفية توزيع الأموال على المشاريع.

المخطط الاستثماري التشاركي: (52.4%) هذه النتيجة توضح أن المخطط الاستثماري التشاركي يلعب دورًا مهمًا في توجيه الاستثمارات المحلية، حيث يُشرك المواطنون في اتخاذ قرارات تخص مشاريع استثمارية محددة.

تشير النتائج إلى أن التشاور مع المواطنين والجمعيات يعد الأساس الأهم في تخطيط مشاريع التنمية المحلية، لتعزيز فعالية هذا التخطيط، من المهم تحسين آليات الميزانية التشاركية والمخطط الاستثماري التشاركي لضمان أن المشاريع تتماشى مع احتياجات المجتمع ومتطلبات التنمية المستدامة.

التشاور مع المواطنين والجمعيات يعزز من الديمقراطية التشاركية ويُسهم في تحقيق توافق حول أولويات التنمية.

يمكن أن يساعد المخطط الاستثماري التشاركي في تحديد المشاريع التي تلبى احتياجات المجتمع بطريقة تستند إلى الموارد المتاحة.

إذا تم تنفيذ مشاريع التنمية بناءً على التشاور والمخطط الاستثماري التشاركي، فإن هذا سيؤدي إلى تحسين الاستفادة من الموارد وزيادة الرضا المجتمعي عن المشاريع.

الميزانية التشاركية قد تكون أحد العوامل المحورية التي تجعل المجتمعات أكثر تفاعلاً مع قرارات التنمية.

يجب على السلطات المحلية أن تحرص على زيادة التفاعل مع المواطنين والجمعيات من خلال اللقاءات والندوات التي تسمح لهم بالمشاركة الفعالة في عملية التخطيط.

زيادة الشفافية في كيفية تخصيص الميزانية التشاركية وإطلاع المجتمع على القرارات المالية لضمان المشاركة الفعالة والعدالة في توزيع الموارد.

تعزيز المخططات الاستثمارية التشاركية عن طريق توفير قنوات واضحة للمواطنين والجمعيات لتقديم اقتراحاتهم حول المشاريع الاستثمارية الأكثر أهمية.

من المهم أن تتيح السلطات المحلية فرصًا متعددة للمشاركة في عملية التخطيط، مثل الاستفتاءات الإلكترونية أو الاجتماعات المفتوحة.

الفرضية الخامسة:

5H: توجد آليات فعالة لمشاركة الجمعيات في التخطيط لبرامج التنمية المحلية.

جدول (51): كيف يتم الاعلام والنشر ؟

الإجابة	التكرار (N)	النسبة المئوية	النسبة المئوية من الإجابات
الإعلان على لوحة الإعلانات في مركز الجماعة المحلية	30	28.8%	69.8%
الصحف المحلية و الوطنية و غيرها من وسائل الصحافة المكتوبة	5	4.8%	11.6%
وسائل الإعلام المسموعة / المرئية المحلية و الجهوية	12	11.5%	27.9%
مواقع التواصل الاجتماعي	26	25.0%	60.5%
الموقع الرسمي للجماعة الإقليمية	13	12.5%	30.2%
اجتماعات إعلامية	5	4.8%	11.6%
تنظيم جلسات مفتوحة حول المخطط التنموي أو التهيئة الترابية	13	12.5%	30.2%
الإجمالي	104	100.0%	241.9%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS-26

باستقراء الجدول أعلاه يتضح أن الإعلام المحلي يعتمد بشكل كبير على الوسائل التقليدية مثل

اللوحات الإعلانات في المراكز المحلية (69.8%)، لكن هناك أيضًا اعتماد ملحوظ على مواقع

التواصل الاجتماعي (60.5%) التي تُعد أداة فعالة وسريعة الانتشار.

الصحف والإعلام المسموع/ المرئي يظل استخدامها محدودًا مقارنة ببقية الوسائل.

تشير النتائج إلى أن هناك تنوعًا في وسائل الإعلام المستخدمة من قبل الجماعات المحلية لنشر المعلومات، مع اعتماد كبير على الوسائل التقليدية و مواقع التواصل الاجتماعي. لتعزيز فعالية الإعلام المحلي، يجب تحسين الاستخدام المتكامل لكل الوسائل بما يخدم الشفافية والمشاركة المجتمعية الفعّالة.

مواقع التواصل الاجتماعي أثبتت كفاءتها في نشر المعلومات والتفاعل مع الجمهور المحلي بشكل فوري، مما يعكس تحولًا نحو الإعلام الرقمي.

يمكن تحسين التواصل الرقمي عبر تعزيز استخدام وسائل التواصل وزيادة نشر المعلومات الهامة في الوقت الفعلي.

وجود الجلسات المفتوحة يساهم في تعزيز الشفافية والتفاعل المباشر بين المواطنين والسلطات المحلية، مما يساهم في إشراك المجتمع في عملية اتخاذ القرار.

يجب تعزيز الإعلام الرقمي من خلال زيادة استخدام الفعّال لوسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الرسمية للمشاركة الفعّالة مع المجتمع المحلي.

يجب تحسين الشفافية وذلك بتنظيم اجتماعات إعلامية وجلسات مفتوحة بشكل منتظم لنشر معلومات عن المشاريع التنموية وتعزيز التفاعل المباشر مع المواطنين.

يجب الحفاظ على التوازن بين الإعلام التقليدي (مثل اللوحات الإعلانية والصحف) و الإعلام الرقمي (مثل المواقع الاجتماعية) لضمان وصول المعلومات إلى جميع فئات المجتمع.

تحليل وتفسير الجداول الإحصائية الخاصة بـ "كيف تتم الاستشارة؟"

جدول(52): كيف تتم الاستشارة ؟

الإجابة	التكرار (N)	النسبة المئوية	النسبة المئوية من الإجابات الصالحة)
تنظيم اجتماعات مفتوحة بين الجمعيات والسلطات المحلية	21	32.3%	48.8%
تنظيم لقاءات إعلامية / تشاركية متعددة تمكن من الاستماع إلى أكبر عدد من الجمعيات	20	30.8%	46.5%

2.3%	1.5%	1	تنظيم سبر الآراء حول مشروع أو برنامج أو مخطط أو مثال للتهيئة العمرانية
2.3%	1.5%	1	صندوق الاقتراحات
9.3%	6.2%	4	منصة رقمية للتفاعل
25.6%	16.9%	11	لا شيء
16.3%	10.8%	7	لا أعرف
151.2%	100.0%	65	الإجمالي

المصدر: الباحثة

باستقراء الجدول أعلاه يتضح أن الاجتماعات المفتوحة بين الجمعيات والسلطات المحلية واللقاءات الإعلامية والتشاركية تمثلان أكثر الوسائل شيوعاً للاستشارة في هذا السياق، إذ مثلت ما نسبته (46,5%) من الإجابات.

هذه الوسائل توفر فرصاً للتفاعل المباشر بين السلطات المحلية والمجتمع المدني، مما يساهم في تعزيز المشاركة المجتمعية والشفافية.

سبر الآراء وصندوق الاقتراحات أظهرتا نتائج منخفضة، مما قد يشير إلى أن هذه الطرق غير فعّالة أو غير مستخدمة بشكل كافٍ في استشارة المجتمع. المنصات الرقمية قد لا تكون قد حازت على انتشار كبير بعد، على الرغم من أنها تمثل وسيلة واعدة للتفاعل في المستقبل.

عدم المعرفة وعدم المشاركة (مثل الإجابات "لا شيء" و "لا أعرف") قد يشيران إلى مشكلة في التواصل أو غياب الشفافية في عمليات الاستشارة.

تُظهر النتائج أن هناك إقبالاً أكبر على الاجتماعات المفتوحة واللقاءات التشاركية في عمليات الاستشارة، بينما تُعد الوسائل الأخرى مثل سبر الآراء وصندوق الاقتراحات أقل فاعلية. من المهم تحسين استخدام الوسائل الرقمية وتعزيز التواصل لضمان مشاركة فعالة في عملية اتخاذ القرارات المحلية.

يجب تنظيم اجتماعات مفتوحة ولقاءات إعلامية بشكل دوري لضمان مشاركة أكبر من الجمعيات والمواطنين في عملية اتخاذ القرار.

تحسين وسائل الاستشارة الرقمية من خلال الاستثمار في المنصات الرقمية للتفاعل مثل المنتديات الإلكترونية أو التطبيقات الرقمية التي تسهل التواصل بين المواطنين والسلطات المحلية. من الضروري زيادة التواصل والتوعية حول أساليب الاستشارة المتاحة، مع توفير وسائل متنوعة لضمان مشاركة أكبر للمجتمع المحلي. يجب تحسين فعالية سبر الآراء و صندوق الاقتراحات كوسائل لجمع آراء المجتمع بشكل أوسع، من خلال تنظيم حملات توعية حول كيفية استخدامها.

جدول (53): كيف يتم التشاور؟

الإجابة	التكرار (N)	النسبة المئوية	النسبة المئوية من الإجابات (الصالحة)
إحداث لجنة غير قارة تعنى بمتابعة وتقييم مشروع أو برنامج أو مخطط	14	22.6%	35.9%
تقديم ملف يحتوي على اقتراح / إبلاغ يخص المشروع أو برنامج أو مخطط	15	24.2%	38.5%
إنشاء فضاء للحوار على مواقع التواصل الاجتماعي / الإنترنت	19	30.6%	48.7%
منصات للتفاعل وتبادل المعلومات والآراء	8	12.9%	20.5%
سبر الآراء للتأييد / المعارضة بمختلف الوسائل صورة / صوت / نصاً	6	9.7%	15.4%
الإجمالي	62	100.0%	159.0%

المصدر: الباحثة

باستقراء الجدول أعلاه يتضح أن إنشاء فضاء للحوار على مواقع التواصل الاجتماعي (48.7%) تُعد من الآليات الأكثر استخدامًا، مما يشير إلى تحول في استخدام الوسائل الرقمية للتفاعل مع المجتمع.

تقديم ملف يحتوي على اقتراح / إبلاغ وإحداث لجنة غير قارة تأتي في المرتبة الثانية من حيث الاستخدام، حيث تساهم هذه الآليات في ضمان الشفافية والتفاعل المستمر مع الجمهور.

الآليات الأقل استخدامًا هي منصات للتفاعل وتبادل المعلومات وسبر الآراء تأتي في مراتب أقل، مما يشير إلى أنه لا يتم استخدام هذه الأساليب بشكل كبير في التشاور.

تُظهر النتائج أن الآليات الرقمية مثل مواقع التواصل الاجتماعي تمثل الأسلوب الأكثر استخدامًا للتشاور، بينما الآليات الأخرى مثل سبر الآراء والمنصات الرقمية تحتاج إلى مزيد من التحسينات

والترويج. لتعزيز فعالية التشاور، يجب تحسين الوسائل الرقمية وزيادة المشاركة المجتمعية في عمليات اتخاذ القرار.

من الضروري زيادة استخدام منصات التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية لتعزيز التفاعل الفوري وإشراك المزيد من المواطنين في عملية التشاور.

يمكن تعزيز فعالية اللجان غير القارة عن طريق ضمان تنظيم اجتماعات دورية تضمن المشاركة المستمرة من جميع الأطراف المعنية.

ينبغي إنشاء منصات مخصصة لتبادل المعلومات والآراء بين جميع الأطراف المعنية بالمشروع، وتحديث هذه المنصات بشكل مستمر لضمان مشاركة فعالة

يجب أن يُنظر في تحسين عملية سبر الآراء من خلال استخدام وسائل تفاعلية مثل الإنترنت أو الاستفتاءات الرقمية التي تجعل عملية جمع الآراء أكثر فاعلية وسهولة.

جدول (54): كيف يتم القرار المشترك؟

الإجابة	التكرار (N)	النسبة المئوية	النسبة المئوية من الإجابات الصالحة
إعداد مقترح يحدد حد أدنى لنسبة المشاركين في التصويت المباشر	9	20.9%	20.9%
التصويت عن طريق ممثلين من الجمعية	13	30.2%	30.2%
تنظيم استفتاء إلكتروني يتعلق عامة بمسائل التخطيط العمراني والاجتماعي والبيئي	11	25.6%	25.6%
تفويض اتخاذ القرار للجمعية حسب مجال اختصاصها	10	23.3%	23.3%
الإجمالي	43	100.0%	100.0%

المصدر: الباحثة

باستقراء الجدول أعلاه يتضح أن التصويت عن طريق ممثلين من الجمعيات هو أكثر الوسائل قبولاً

في اتخاذ القرار المشترك، مما يعكس أهمية تمثيل الجمعيات في عملية صنع القرار.

الاستفتاء الإلكتروني يعد أداة قوية تسمح للسلطات المحلية بجمع آراء المجتمع بشكل شامل

وسريع. تعكس هذه النتيجة زيادة الاعتماد على التكنولوجيا في عمليات التصويت.

تفويض القرار للجمعيات قد يشير إلى تعزيز الاستقلالية في اتخاذ القرار في المجالات المحددة، مما يعكس التمكين المحلي.

تشير البيانات إلى أن التصويت عبر ممثلين من الجمعيات والاستفتاءات الإلكترونية هما أكثر الآليات استخدامًا في اتخاذ القرار المشترك، مما يعكس اعتمادًا كبيرًا على التفاعل المباشر والرقمي في العمليات التشاركية. لتحقيق أفضل نتائج، ينبغي تعزيز هذه الآليات مع توفير أدوات جديدة مثل تفويض القرار للجمعيات لضمان تمثيل مجتمعي أوسع في اتخاذ القرارات.

ينبغي تعزيز نظام التصويت عبر ممثلي الجمعيات حيث يُمثل الجمعيات بشكل فعال في اتخاذ القرار. يمكن زيادة توضيح دوره في اتخاذ القرارات التشاركية وتوسيع نطاق التمثيل.

توسيع نطاق الاستفتاءات الإلكترونية لتشمل مزيد من المواضيع المتعلقة بالتخطيط الاجتماعي والاقتصادي، مما يسهل المشاركة المجتمعية ويسهم في زيادة الوعي لدى المواطنين.

تمكين الجمعيات من اتخاذ القرارات في مجال اختصاصها يساهم في بناء الاستقلالية وتعزيز التفاعل الفعّال مع المجتمع المحلي.

اختبار الفرضية الخامسة:

يتم ادخال البيانات الخاصة باليات الديمقراطية التشاركية، باعتبار أن التكرارات متغيرات مستقلة، ثم إجراء اختبار التوزيع الطبيعي لتحقيق مما ذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، ثم اختيار الاختبار الاحصائي المناسب للفرضية الخامسة.

اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات:

جدول(55): اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات للفرضية الفرعية 05

Tests de normalité							
Kolmogorov-Smirnov				Shapiro-wilk			
N	إحصائية الاختبار	مستوى المعنوية المعتمد	مستوى المعنوية المحسوب	N	إحصائية الاختبار	مستوى المعنوية المعتمد	مستوى المعنوية المحسوب

23	0,138	0,05	0,200	23	0,951	0,05	0,309
----	-------	------	-------	----	-------	------	-------

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS-26

باستقراء الجدول أعلاه يتضح أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي حسب اختبار (Kolmogorov-Smirnov) حيث بلغ مستوى المعنوية المحسوب (0,200) وهو أعلى من مستوى المعنوية المعتمد (0,05)، و بلغ مستوى المعنوية المحسوب في اختبار (Shapiro-wilk)، ما قيمته (0,309) وهو أعلى من مستوى المعنوية المعتمد البالغ (0,05)، لذا نستخدم الاختبارات المعلمية.

اختيار الاختبار الاحصائي المناسب:

بما أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي و $n \leq 30$ ، المتغير هو تجميع التكرارات لإجابات المستجوبين حول وجود آليات تطبيق الديمقراطية التشاركية لعينة واحدة، فإن الاختبار الأنسب هو اختبار (t-test) للعينة الواحدة، حيث سيتم مقارنة القيمة المرجحة لآليات الديمقراطية التشاركية، بالقيمة المرجعية المفترضة المقدّر بـ (21,5)، وهي تساوي نصف تكرارات المستجوبين لعينة قوامها 43 مستجوبا على 23 آلية.

الفرضية الجزئية 5:

الفرضية الصفرية: H_0 : لا توجد آليات فعالة لمشاركة الجمعيات في التخطيط لبرامج التنمية

المحلية من وجهة نظر رؤساء الجمعيات المحلية لولاية الجزائر.

الفرضية البديلة H_5 : توجد آليات فعالة لمشاركة الجمعيات في التخطيط لبرامج التنمية المحلية من

وجهة نظر رؤساء الجمعيات المحلية لولاية الجزائر.

جدول (56): اختبار T-tests للفرضية الفرعية 05

T-tests					
N	درجة الحرية ddl	مستوى المعنوية المحسوب	مستوى المعنوية المعتمد	T-tests (Tableau)	T-tests (Calculer)
23	22	0,000	0,05	2,101	-6,159

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS-26

باستقراء الجدول أعلاه يتضح أن قيمة t المحسوبة البالغة (-6,159) أقل بكثير من قيمة t الجدولية (2,101)، هذا يدل على وجود قصور فعلي في الآليات المستخدمة لتحقيق الديمقراطية التشاركية أو توقعات أعلى من رؤساء الجمعيات. كما أن مستوى المعنوية المعتمد (0,05)، وهو أكبر من مستوى المعنوية المحسوب البالغ (0,000)، هذا يعني أن الفرق بين القيمة المرجعية المفترضة والقيمة الفعلية دال احصائياً، بما أن الفرق سالب ودال معنوياً، نرفض الفرضية البديلة H5، أي الآليات الموجودة ليست فعالة لمشاركة الجمعيات في تخطيط برامج التنمية المحلية من وجهة نظر رؤساء الجمعيات عينة الدراسة.

الفرضية السادسة:

H6 : تستخدم الجمعيات الآليات الموجودة للمشاركة في التخطيط لبرامج التنمية المحلية.

جدول (57): الوصول إلى وسائل الإعلام والنشر

الاتجاه	Sig	T- test	النسبة المئوية	الاحتراف المعياري	المتوسط الحسابي	>	<	ن	الإجابة
لا أعرف	0,015	2,550	55,8	0,837	2,33	10	9	24	الإعلان على لوحة الإعلانات في مركز الجماعة المحلية
لا أعرف	0,026	2,305	55,8	0,860	2,30	11	8	24	الصحف المحلية والوطنية ووسائل الصحافة المكتوبة
نعم	0,001	3,458	60,5	0,794	2,42	8	9	26	وسائل الإعلام المسموعة/ المرئية المحلية والجهوية
نعم	0,000	17,866	88,4	0,324	2,88	00	5	38	مواقع التواصل الاجتماعي
نعم	0,570	-,573	53,5	0,832	2,30	10	10	23	الموقع الرسمي للجماعة الإقليمية
لا أعرف	0,022	2,383	27,9	0,799	1,93	15	16	12	اجتماعات إعلامية
لا أعرف	0,323	1,000	34,9	0,762	2,12	10	18	15	تنظيم جلسات مفتوحة حول المخطط التنموي والتهيئة الترابية
الاتجاه العام: لا أعرف					المتوسط المرجح يساوي: 2,33				

المصدر: الباحثة

باستقراء الجدول أعلاه يتضح أن مواقع التواصل الاجتماعي تعتبر الوسيلة الأكثر فعالية في نشر

المعلومات والوصول إلى أكبر عدد من الأفراد.

الإعلام المسموع والمرئي يُعد ثاني أكثر الوسائل وصولاً، مما يعكس أهمية الإذاعات المحلية والتلفزيونات المحلية في الوصول إلى جمهور أوسع.

الصحف واللوحات الإعلانات لا تزال تُستخدم ولكنها لا تواكب قوة الإنترنت ووسائل الإعلام الرقمية في الوصول إلى الجمهور.

تعد الاجتماعات الإعلامية والجلسات المفتوحة من الوسائل التي لها تأثير محدود في الوصول إلى المعلومات، مما يشير إلى أن هذه الأساليب قد لا تكون فعّالة بما فيه الكفاية مقارنة بالوسائل الرقمية. تُظهر النتائج أن وسائل الإعلام الرقمية، مثل مواقع التواصل الاجتماعي، تمثل الوسيلة الأكثر فاعلية للوصول إلى المعلومات. ولكن هناك حاجة لتحسين استخدام الوسائل التقليدية وتعزيز من التفاعل المجتمعي من خلال الاجتماعات الإعلامية والجلسات المفتوحة لضمان تغطية شاملة.

ينبغي تعزيز استخدام مواقع التواصل الاجتماعي لنشر المعلومات المحلية وزيادة التفاعل مع الجمهور. يجب توفير محتوى متنوع وجذاب لزيادة الوصول.

يمكن تحسين فعالية اللوحات الإعلانات من خلال تحديث المعلومات بشكل دوري وجعلها أكثر وضوحاً واستهدافاً للفئات المستهدفة.

ينبغي تنظيم اجتماعات إعلامية وجلسات مفتوحة بشكل أكثر تنظيمًا بحيث يتم دمج الوسائل الرقمية مع الوسائل التقليدية لضمان وصول أوسع وفعّالية أكبر.

تعزيز دور الإعلام المحلي (كالإذاعة والتلفزيون) في التواصل مع الجمهور المحلي من خلال برامج خاصة بالمجتمع المحلي أو تغطية للمشاريع التتموية.

جدول (58): هل استعملت هذه الآليات في الاستشارة؟

الإجابة	نعم	لا أعرف	لا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	T- test	Sig	الاتجاه
تنظيم اجتماعات مفتوحة بين الجمعيات والسلطات المحلية	24	00	19	2,12	1,005	55,8	0,759	0,452	لا أعرف

لا أعرف	0,361	-0,924	41,9	0,990	1,86	24	1	18	تنظيم لقاءات إعلامية / تشاركية متعددة تمكن من الاستماع إلى أكبر عدد من الجمعيات
لا أعرف	0,543	-0,613	44,2	0,996	1,91	23	1	19	تنظيم سبر الآراء حول مشروع أو برنامج أو مخطط أو مثال للتهيئة العمرانية
لا أعرف	0,000	-4,631	20,9	0,823	1,42	34	00	9	صندوق الاقتراحات
لا أعرف	0,000	-4,103	23,3	0,855	1,47	33	00	10	منصة رقمية للتفاعل
الاتجاه العام: لا أعرف					المتوسط المرجح يساوي: 1,76				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS-26

باستقراء الجدول أعلاه يتضح أن آليات الاستشارة الأكثر استخدامًا هي **الاجتماعات المفتوحة** بين الجمعيات والسلطات المحلية تمثل الآلية الأكثر فاعلية، مما يعكس أهمية التواصل المباشر والمستمر في تحسين الديمقراطية التشاركية.

اللقاءات الإعلامية والتشاركية وسبر الآراء تُستخدم بشكل جيد أيضًا، مما يعكس دور الإعلام وجمع الآراء كجزء أساسي من عملية الاستشارة.

الآليات الأقل استخدامًا هي صندوق الاقتراحات والمنصات الرقمية للتفاعل تمثل الوسائل الأقل استخدامًا، مما يشير إلى أنها قد تحتاج إلى مزيد من الترويج أو التحسين في طريقة استخدامها لجعلها أكثر فاعلية.

تشير النتائج إلى أن **الاجتماعات المفتوحة** واللقاءات الإعلامية والتشاركية هي الآليات الأكثر استخدامًا في عملية الاستشارة. بينما تحتاج المنصات الرقمية وصندوق الاقتراحات إلى تحسين في طريقة استخدامها لتكون أكثر تفاعلية ومؤثرة في استشارة المجتمع المحلي.

من المهم تعزيز **الاجتماعات المفتوحة** لتوسيع دائرة المشاركة بين الجمعيات والسلطات المحلية. يمكن زيادة التفاعل المباشر بين الأطراف المختلفة لتعزيز التواصل الفعال.

تحسين المنصات الرقمية مثل التطبيقات الإلكترونية والمنصات الإلكترونية لزيادة التفاعل بين المواطنين والجمعيات والسلطات المحلية، وضمان الوصول السريع والفعال للمعلومات. قد يتطلب صندوق الاقتراحات تحسناً في الترويج والشفافية بشأن كيفية استخدام هذه الاقتراحات في صنع القرار. يجب تشجيع الناس على استخدامه وتقديم اقتراحات بناءً على أولوياتهم. يجب استمرار استخدام سبر الآراء واللقاءات التشاركية لضمان جمع المزيد من الآراء المتنوعة وتحقيق مشاركة فعالة من جميع الفئات.

جدول(59): هل استعملت آليات التشاور؟

الإجابة	نعم	لا أعرف	لا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	T-test	Sig	الاتجاه
إحداث لجنة غير قارة تعنى بمتابعة وتقييم مشروع أو برنامج أو مخطط	9	00	34	1,42	0,823	20,9	- 4,631	0,000	لا
تقديم ملف يحتوي على اقتراح / إبلاغ يخص المشروع أو برنامج أو مخطط	18	00	25	1,84	0,998	41,9	- 1,069	0,291	لا أعرف
إنشاء فضاء للحوار على مواقع التواصل الاجتماعي / الإنترنت	11	2	30	1,55	0,889	25,6	- 3,298	0,002	لا
سبر الآراء للتأييد / المعارضة بمختلف الوسائل صورة / صوت / نصاً	20	00	23	1,93	1,009	46,5	- ,453	0,653	لا أعرف
منصات للتفاعل وتبادل المعلومات والآراء	12	00	31	1,56	,908	27,9	- 3,192	0,003	لا
المتوسط المرجح يساوي: 1,66				الاتجاه العام: لا					

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS-26

باستقراء الجدول أعلاه يتضح أن الآليات الأكثر استخداماً هي تقديم ملف يحتوي على اقتراح / إبلاغ ومنصات للتفاعل وتبادل المعلومات والآراء تُعد الأكثر استخداماً في عملية التشاور. هذا يعكس الاهتمام الكبير بالتفاعل الرقمي وتقديم الاقتراحات كجزء من آلية اتخاذ القرار.

الآليات الأقل استخداماً هي اللجان غير القارة وسبر الآراء تعتبران من الآليات الأقل استخداماً، مما قد يشير إلى أن هذه الأساليب تحتاج إلى تعزيز الفعالية أو تحفيز أكبر للمشاركة.

النتائج تُظهر أن المنصات الرقمية وتقديم الاقتراحات هما الآليتين الأكثر استخدامًا في عملية التشاور، بينما اللجان غير القارة وسبر الآراء يحتاجان إلى تعزيز الاستخدام والتفاعل. لتحسين فعالية التشاور، يجب التركيز على تعزيز الآليات الرقمية وزيادة المشاركة المجتمعية في عملية صنع القرار. يجب تعزيز فعالية المنصات الرقمية مثل المواقع الإلكترونية والتطبيقات لتعزيز التفاعل مع المواطنين وتبادل الآراء بشكل أوسع. من الضروري تحسين تفعيل اللجان غير القارة لضمان متابعة المشاريع والتقييم المستمر لضمان تحسين نتائج الاستشارات. يُفضل تحسين آليات سبر الآراء من خلال استخدام وسائل تفاعلية مثل الإنترنت أو استفتاءات رقمية تجعل العملية أكثر شفافية وشمولية. تعزيز التفاعل المجتمعي من خلال تقديم الاقتراحات والبلاغات كوسيلة أساسية في التخطيط واتخاذ القرار.

جدول (60): هل استعملت آليات القرار المشترك؟

الإجابة	نعم	لا	لا أعرف	لا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	T- test	Sig	الاتجاه
إعداد مقترح يحدد حد أدنى لنسبة المشاركين في التصويت المباشر	10	00	33	1,47	0,855	23,3	-4,103	0,000	لا	
التصويت عن طريق ممثلين من الجمعية	11	2	30	1,54	0,897	25,6	-3,307	0,002	لا	
تنظيم استفتاء إلكتروني يتعلق عامة بمسائل التخطيط العمراني والاجتماعي والبيئي	11	1	32	1,51	0,883	25,6	-3,627	0,001	لا	
تفويض اتخاذ القرار للجمعية حسب مجال اختصاصها	9	00	34	1,42	0,823	20,9	-4,631	0,000	لا	
					المتوسط المرجح يساوي: 1,49					
					الاتجاه العام: لا					

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS-26

باستقراء الجدول المبين أعلاه يتضح أن الآليات الأكثر استخدامًا هي التصويت عن طريق ممثلين من الجمعيات والاستفتاء الإلكتروني هما أكثر الآليات استخدامًا، مما يعكس تفضيلًا لهذه الوسائل التي تسهم في زيادة المشاركة وتوسيع نطاق اتخاذ القرارات.

الآليات التي تحتاج إلى تحسين هي إعداد مقترح يحدد حد أدنى لنسبة المشاركين في التصويت المباشر، جودة الآليات كانت مقيمة بشكل منخفض، مما يشير إلى ضرورة تحسين هذه الآليات لتكون أكثر فاعلية وجاذبية للمشاركين.

تشير النتائج إلى أن الاستفتاءات الإلكترونية والتصويت عبر ممثلين هي الآليات الأكثر استخدامًا في اتخاذ القرار المشترك. ومع ذلك، جودة آلية المقترحات والتصويت المباشر تحتاج إلى مزيد من التحسين لضمان مشاركات أكثر فعالية وشمولية في المستقبل.

من المهم تحسين جودة آلية التصويت المباشر من خلال زيادة الشفافية وتحديد آلية واضحة للمشاركة لضمان مشاركة أوسع وتسهيل اتخاذ القرارات

توسيع نطاق استخدام الاستفتاءات الإلكترونية في مجالات التخطيط العمراني والاجتماعي وتطوير منصات أكثر تفاعلية لزيادة المشاركة المجتمعية.

تعزيز دور الجمعيات في اتخاذ القرارات من خلال تفويض السلطات المناسبة لها وتحديد مجالات اختصاصها لضمان اتخاذ قرارات محلية فعالة.

يجب تحسين آلية إعداد المقترحات لتحديد الحد الأدنى للمشاركين في التصويت المباشر، ويمكن النظر في تطوير طرق أخرى لزيادة فعالية هذه الآلية.

اختبار الفرضية السادسة

يتم ادخال البيانات الخاصة استعمال آليات الديمقراطية التشاركية في، باعتبار أن التكرارات متغيرات مستقلة، ثم اجراء اختبار التوزيع الطبيعي لتحقق مما اذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، ثم اختيار الاختبار الاحصائي المناسب للفرضية السادسة.

اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات:

جدول(61): اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات للفرضية الفرعية 06

Tests de normalité							
Kolmogorov-Smirnov				Shapiro-wilk			
N	إحصائية الاختبار	مستوى المعنوية المعتمد	مستوى المعنوية المحسوب	N	إحصائية الاختبار	مستوى المعنوية المعتمد	مستوى المعنوية المحسوب
43	0,216	0,05	0,000	43	0,885	0,05	0,000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS-26

باستقراء الجدول أعلاه يتضح أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي حسب اختبار (Kolmogorov-Smirnov) حيث بلغ مستوى المعنوية المحسوب (0,000) وهو أقل من مستوى المعنوية المعتمد (0,05)، و بلغ مستوى المعنوية المحسوب في اختبار (Shapiro-wilk)، ما قيمته (0,00) وهو أقل من مستوى المعنوية المعتمد البالغ (0,05)، لذا نستخدم الاختبارات اللامعلمية.

اختيار الاختبار الاحصائي المناسب:

بما أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي و $n \geq 30$ ، أي يمكن تطبيق مبرهنة التوزيع الطبيعي، المتغير هو تجميع المتوسطات لإجابات المستجوبين حول استخدام آليات الديمقراطية التشاركية في التخطيط للتنمية المحلية لعينة واحدة، فإن الاختبار الأنسب هو اختبار (t-test) للعينة الواحدة، حيث سيتم مقارنة المتوسط المرجح لاستخدام آليات الديمقراطية التشاركية، بالمتوسط المفترض المقدر بـ (2).

الفرضية الجزئية6:

الفرضية الصفرية: H_0 : لا تستخدم الجمعيات الأليات الموجودة للمشاركة في التخطيط لبرامج التنمية المحلية من وجهة نظر رؤساء الجمعيات المحلية لولاية الجزائر.

الفرضية البديلة H_6 : تستخدم الجمعيات الأليات الموجودة للمشاركة في التخطيط لبرامج التنمية المحلية من وجهة نظر رؤساء الجمعيات المحلية لولاية الجزائر.

جدول (62): اختبار T-tests للفرضية الفرعية 06

T-tests					
N	درجة الحرية ddl	مستوى المعنوية المحسوب	مستوى المعنوية المعتمد	T-tests (Tableau)	T-tests (Calculer)
43	42	0,021	0,05	2,018	2,390

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS-26

باستقراء الجدول أعلاه يتضح أن قيمة t المحسوبة البالغة (2,390) أعلى من قيمة t الجدولية (2,018)، هذا يعني أن الفرق بين المتوسط المرجح والمتوسط المفترض معنوي، عند مستوى المعنوية المعتمد (0,05)، وهو أكبر من مستوى المعنوية المحسوب البالغ (0,013)، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 ، أي تستخدم الجمعيات الأليات الموجودة للمشاركة في التخطيط لبرامج التنمية المحلية من وجهة نظر رؤساء الجمعيات المحلية لولاية الجزائر.

جدول (63): تقييم جودة الاليات التي استخدمتها في الاستشارة

الاتجاه العام	Sig	T test	المعيار الاحرف	المتوسط	ممتازة	حسنة	متوسطة	سيئة	الإجابة
متوسطة	0,002	-3,300	0,762	2,12	1	12	21	9	تنظيم اجتماعات مفتوحة بين الجمعيات والسلطات المحلية
متوسطة	0,008	-2,780	0,905	2,12	5	5	23	10	تنظيم لقاءات إعلامية / تشاركية متعددة تمكن من الاستماع إلى أكبر عدد من الجمعيات
سيئة	0,000	-7,399	0,752	1,65	00	7	14	22	تنظيم سبر الآراء حول مشروع أو برنامج أو مخطط أو مثال للتهيئة العمرانية
متوسطة	0,000	-5,889	0,764	1,81	1	6	20	16	صندوق الاقتراحات
متوسطة	0,001	-3,447	0,951	2,00	5	4	20	14	منصة رقمية للتفاعل
الاتجاه العام: متوسطة				المتوسط المرجح: 1,94					

المصدر: بالمؤلف بالاعتماد على برنامج SPSS-26

باستقراء الجدول أعلاه يتبين أن المتوسط المرجح لجميع الآليات هو 1.94، مما يعني أن التقييم العام "متوسط" من وجهة نظر المستجوبين، يدل ذلك على أن آليات الديمقراطية التشاركية تحتاج إلى تحسينات لتلبية توقعات الجمعيات المحلية.

وقد أظهرت بعض الآليات كتنظيم الاجتماعات المفتوحة و"اللقاءات الإعلامية/التشاركية" درجة قبول متوسطة، مما يشير إلى وجود تقدم نسبي في هذه الجوانب. ومع ذلك، تبقى بعض الآليات، مثل تنظيم سبر الآراء، تُعتبر ضعيفة وتحتاج إلى تحسينات كبيرة. هذا يعكس وجود تحديات فعلية في تطبيق الديمقراطية التشاركية بشكل يُحقق التفاعل الحقيقي والفعال بين الجمعيات المحلية والسلطات. تعكس هذه النتائج أهمية تعزيز دور الجمعيات المحلية وتفعيل آليات ديمقراطية تشاركية أكثر شفافية وفعالية، لضمان مشاركة حقيقية في اتخاذ القرارات وتخطيط مشاريع التنمية المحلية، لذا يجب زيادة فرص الجمعيات للمشاركة في سبر الآراء.

تحسين إدارة الصندوق من خلال الرد السريع على الاقتراحات. تعزيز الثقة بين الجمعيات والسلطات المحلية من خلال اتخاذ إجراءات واضحة بناءً على الاقتراحات المقدمة.

إنشاء منصات رقمية مخصصة للجمعيات المحلية تسهل تقديم المقترحات وتلقي الردود. تنظيم المزيد من الاجتماعات المفتوحة وزيادة عدد الحضور لضمان مشاركة جميع الجمعيات بشكل فعال.

تحديد جدول زمني واضح ومنتظم للقاءات الإعلامية والتشاور مع الجمعيات. تدريب السلطات المحلية على أهمية الاستماع الفعال للجمعيات وكيفية إدارة الاجتماعات بشكل تشاركي.

نشر تقارير دورية عن تطور تطبيق الديمقراطية التشاركية لتشجيع المزيد من الشفافية والمساءلة.

جدول (64): تقييم جودة الآليات التي استخدمتها في التشاور

الاتجاه العام	Sig	T test	الانحراف المعياري	المتوسط	ممتازة	حسنة	متوسطة	سيئة	الإجابة
متوسطة	0,004	-3,059	0,823	2,12	2	11	20	10	إحداث لجنة غير قارة تعنى بمتابعة وتقييم مشروع أو برنامج أو مخطط
متوسطة	0,015	-2,539	0,871	2,16	4	8	22	9	تقديم ملف يحتوي على اقتراح / إبلاغ يخص المشروع أو برنامج أو مخطط
متوسطة	0,302	-1,045	0,948	2,35	7	8	21	7	إنشاء فضاء للحوار على مواقع التواصل الاجتماعي / الإنترنت
متوسطة	0,302	-1,045	0,948	2,35	6	11	18	8	سبر الآراء للتأييد / المعارضة بمختلف الوسائل صورة / صوت / نصًا
متوسطة	0,128	-1,551	0,934	2,28	6	8	21	8	منصات للتفاعل وتبادل المعلومات والآراء
الاتجاه العام: متوسطة				المتوسط المرجح: 2,25					

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS-26

باستقراء الجدول أعلاه يتبين أن إحداث لجنة غير قارة ومنصات التفاعل حصلت على أعلى تقييمات،

مما يعني أن آليات التفاعل المباشر والمراقبة المستمرة للمشاريع تتلقى تقييمًا جيدًا بشكل عام.

بعض الآليات التي تحتاج لتحسين: تقديم الاقتراحات وسبر الآراء بحاجة إلى تحسين في الجودة،

نظرًا لأن التقييمات لهذه الآليات كانت أقل مقارنة ببقية الآليات، ومواقع التواصل الاجتماعي كذلك

تتطلب تحسينات لتعزيز التفاعل وجعلها أكثر فعالية في نقل المعلومات.

تشير النتائج إلى أن آليات التفاعل الرقمي مثل منصات التفاعل واللجان غير القارة تم تقييمها بشكل

إيجابي، بينما سبر الآراء وتقديم الاقتراحات تحتاجان إلى مزيد من التحسين لتعزيز جودتها وفعاليتها.

لضمان تحسين عملية التشاور، يجب زيادة استخدام الوسائل الرقمية وتعزيز الشفافية والمشاركة

المجتمعية.

يجب تعزيز استخدام المنصات الرقمية مثل المنتديات أو التطبيقات التفاعلية لضمان تبادل المعلومات

بشكل أسهل وأكثر فاعلية.

على اللجان غير القارة أن تلعب دورًا أكبر في متابعة وتقييم المشاريع بشكل مستمر وشفاف، مما يسهم في زيادة فاعلية التشاور في المجتمع.

من المفيد تحسين استخدام سبر الآراء لزيادة جودته وتوسيع نطاق استخدامه عبر الوسائل الرقمية لزيادة الشفافية وضمان مشاركة أكبر.

من الأفضل توسيع استخدام صندوق الاقتراحات والملفات الخاصة بالمشاريع لجعل الاقتراحات أكثر شمولية ومشاركة من الجميع.

جدول (65): تقييم جودة آليات القرار المشترك

الإجابة	سببة	متوسطة	حسنة	ممتازة	المتوسط	الانحراف المعياري	T test	Sig	الاتجاه العام
إعداد مقترح يحدد حد أدنى لنسبة المشاركين في التصويت المباشر	15	23	3	02	1,81	0,764	-5,889	0,000	متوسطة
التصويت عن طريق ممثلين من الجمعية	18	15	9	01	1,84	0,843	-5,155	0,000	متوسطة
تنظيم استفتاء إلكتروني يتعلق عامة بمسائل التخطيط العمراني والاجتماعي والبيئي	16	12	13	02	2,02	0,938	-3,332	0,002	متوسطة
تفويض اتخاذ القرار للجمعية حسب مجال اختصاصها	17	9	7	00	1,77	0,718	-6,687	0,000	متوسطة
الإجمالي: 1,41					الاتجاه العام: سيئة				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على SPSS-26

باستقراء الجدول أعلاه يتضح أن الاستفتاء الإلكتروني يُعد أكثر الآليات التي تم تقييمها إيجابياً، مما يعكس أن الوسائل الرقمية مثل الاستفتاءات تُعد أكثر فعالية في جمع الآراء والمشاركة المجتمعية. إعداد مقترح يحدد حد أدنى للمشاركين في التصويت المباشر وتفويض اتخاذ القرار للجمعية تم تقييمهما بمستوى منخفض نسبياً من حيث الجودة، مما يشير إلى أنه يمكن تحسين فعالية هذه الآليات في المستقبل.

تشير النتائج إلى أن الاستفتاء الإلكتروني هو الأكثر فعالية من حيث جودة الآليات المستخدمة في اتخاذ القرار المشترك، بينما تحتاج آليات إعداد المقترحات وتفويض اتخاذ القرار إلى تحسينات في جودتها لضمان مشاركة أكبر وفعالية أعلى في عمليات التشاور.

بما أن الاستفتاء الإلكتروني حصل على أعلى تقييم، يجب زيادة استخدام هذه الآلية في المستقبل لضمان مشاركة أكبر من المواطنين في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط العمراني والاجتماعي.

ينبغي تحسين آلية إعداد المقترحات لتحديد الحد الأدنى من المشاركين في التصويت المباشر، من خلال زيادة الوعي حول هذه الآلية وتوضيح دورها في العملية التشاورية.

من المهم تحسين تفويض اتخاذ القرار للجمعيات بحيث يُمنح المزيد من الصلاحيات في مجال اختصاصها لتكون أكثر فعالية في التأثير على العملية التنموية.

تعزيز التفاعل الرقمي وتوسيع نطاق استخدام الاستفتاءات الإلكترونية باعتبارها وسيلة فعالة للوصول إلى الجمهور وتسهيل المشاركة في اتخاذ القرارات.

اختبار الفرضية السابعة:

يتم ادخال البيانات الخاصة بالآليات المستخدمة من طرف الجمعيات في المشاركة في تخطيط برامج التنمية المحلية، باعتبار أن التكرارات متغيرات مستقلة، ثم إجراء اختبار التوزيع الطبيعي لتحقق مما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، ثم اختيار الاختبار الاحصائي المناسب للفرضية السابعة.

اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات:

جدول(66): اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات للفرضية 07

Tests de normalité							
Kolmogorov-Smirnov				Shapiro-wilk			
N	إحصائية الاختبار	مستوى المعنوية المعتمد	مستوى المعنوية المحسوب	N	إحصائية الاختبار	مستوى المعنوية المعتمد	مستوى المعنوية المحسوب
43	0,102	0,05	0,200	43	0,967	0,05	0,240

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS-26

باستقراء الجدول أعلاه يتضح أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي حسب اختبار (Kolmogorov-Smirnov) حيث بلغ مستوى المعنوية المحسوب (0,200) وهو أعلى من مستوى المعنوية المعتمد (0,05)، وبلغ مستوى المعنوية المحسوب في اختبار (Shapiro-wilk)، ما قيمته (0,240) وهو أقل من مستوى المعنوية المعتمد البالغ (0,05)، لذا نستخدم الاختبارات المعلمية.

اختيار الاختبار الاحصائي المناسب:

بما أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي و $n \geq 30$ ، المتغير هو تجميع المتوسطات لإجابات المستجوبين حول جودة الأليات المستخدمة من طرف الجمعيات في المشاركة في تخطيط برامج التنمية المحلية لعينة واحدة، فإن الاختبار الأنسب هو اختبار (t-test) للعينة الواحدة، حيث سيتم مقارنة المتوسط المرجح لجودة الأليات المستخدمة من طرف الجمعيات في المشاركة في تخطيط برامج التنمية المحلية، بالمتوسط المفترض المقدر بـ (2,5).

الفرضية الجزئية 7:

الفرضية الصفرية: H_0 : الأليات المستخدمة من طرف الجمعيات في المشاركة في تخطيط برامج التنمية المحلية تفنقر للجودة من وجهة نظر رؤساء الجمعيات المحلية لولاية الجزائر.

الفرضية البديلة H_7 : الأليات المستخدمة من طرف الجمعيات في المشاركة في تخطيط برامج التنمية المحلية ذات جودة من وجهة نظر رؤساء الجمعيات المحلية لولاية الجزائر.

جدول (67): اختبار T-test للفرضية 07

T-tests					
N	درجة الحرية ddl	مستوى المعنوية المحسوب	مستوى المعنوية المعتمد	T-tests (Tableau)	T-tests (Calculer)
43	42	0,000	0,05	2,018	-5,768

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS-26

باستقراء الجدول أعلاه يتضح أن قيمة t المحسوبة البالغة (-5,768) أقل من قيمة t الجدولية (2,018)، هذا يعني أن الفرق بين المتوسط المرجح والمتوسط المفترض دال احصائياً، وبما أن الفارق سلبي هذا يعني أن الآليات الموجودة للمشاركة في التخطيط لبرامج التنمية المحلية من وجهة نظر رؤساء الجمعيات المحلية لولاية الجزائر تفتقر للجودة. ومستوى المعنوية المعتمد (0,05)، وهو أكبر من مستوى المعنوية المحسوب البالغ (0,000)، وبالتالي نرفض الفرضية البديلة H7، ونقبل الفرضية الصفرية H0: الآليات المستخدمة من طرف الجمعيات في المشاركة في تخطيط برامج التنمية المحلية لا تلبى توقعات رؤساء الجمعيات المحلية لولاية الجزائر.

مناقشة النتائج:

تُظهر النتائج الحاجة الملحة إلى تطوير الآليات المستخدمة لتحقيق الديمقراطية التشاركية لضمان مشاركة فعالة من الجمعيات المحلية في التخطيط لبرامج التنمية المحلية، مع التركيز على معالجة أوجه القصور الحالية وتحسين مستوى الثقة والشفافية بين مختلف الأطراف. أظهرت النتائج أن الآليات الحالية تعاني من قصور واضح، حيث كانت أقل من المستوى المرجعي المتوقع بشكل دال إحصائياً. هذا يشير إلى أن الآليات المتوفرة لا تلبى احتياجات وتوقعات رؤساء الجمعيات المحلية، مما يعكس ضعفاً في تفعيل الديمقراطية التشاركية بشكل فعال. على الرغم من وجود آليات محددة للمشاركة، إلا أن جودة استخدامها وفعاليتها تظل موضع تساؤل. النتائج تعكس وجود إشكاليات جوهرية تتطلب معالجة، سواء على مستوى توفير الأدوات اللازمة أو تحسين آليات التنفيذ.

النتائج تشير إلى أن رؤساء الجمعيات لديهم وعي حول الديمقراطية التشاركية وأدواتها، لكن التطبيق العملي لهذه الأدوات لا يزال دون التوقعات، مما يبرز فجوة بين الوعي النظري والتنفيذ العملي.

توصيات:

يجب مراجعة الأدوات والآليات المستخدمة لتفعيل الديمقراطية التشاركية، بما يضمن توافقها مع احتياجات الجمعيات المحلية.

توفير برامج تدريبية ودعم فني لرؤساء الجمعيات والمسؤولين المحليين لتحسين استخدام الآليات المتاحة.

تعزيز قنوات الاتصال بين السلطات المحلية والجمعيات لضمان مشاركة فعالة في عملية التخطيط التتموي.

العمل على تصميم آليات جديدة بالتعاون مع الجمعيات المحلية لضمان استجابة أفضل لاحتياجاتهم.

خاتمة الفصل الرابع:

تبين في هذا الفصل أن الإطار القانوني للاقتصاد الاجتماعي التضامني هو موروث استعماري تم تعديله ليتناسب مع التوجه الاقتصادي والسياسي للبلاد، وأصبح يلعب دورا مكملًا للدور الاجتماعي للدولة، كما أن حجم الاقتصاد الاجتماعي التضامني في الجزائر ضئيل جدا مقارنة بحجم المجتمع المدني، ما يعني أن القطاع الثالث في الجزائر يعمل على سد ثغرات التنمية الاجتماعية في المجالات الاجتماعية التي انسحبت منها الدولة، في حين أن المجالات الاقتصادية بقيت رهينة النخبة السياسية رغم التحول في دور الدولة من الدولة الحامية الى الدولة الحارسة في اطار التوجه لاقتصاد السوق منذ سنة صدور قانون النقد والقرض 1991، كما أن التوجه الجديد للدولة في اشراك القطاع الثالث في التنمية يعرف قصورا في بعض جوانبها القانونية والتطبيقية رغم أن الاقتصاد الاجتماعي الممثل بالجمعيات المحلية في هذه الدراسة قد بين أنه يحمل في طياته توجهها نحو الاستجابة للحاجات الاجتماعية وإحداث التغيير المجتمعي بصفته حاملا للابتكار الاجتماعي، هذا الأخير يمكن تجسيده واقعا من خلال ممارسات المشاركة الديمقراطية في التنمية المحلية، وعليه نوصي بـ:

العمل على نشر الوعي بالديمقراطية التشاركية في أوساط الممارسين والفاعلين في التنمية المحلية اذ أظهرت الدراسة وجود فجوة معرفية لدى رؤساء الجمعيات ويكون ذلك بعقد التظاهرات والدورات التدريبية والتكوين.

تحسين الإطار القانوني لممارسة الديمقراطية التشاركية وذلك بسن تشريعات وقوانين مناسبة تخفف من الإشكاليات المطروحة في ظل ممارسة الديمقراطية التشاركية المحلية.

الفصل القانوني بين مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي التضامني عن المجتمع المدني اذا أن لكل منهما دورا خاصا به.

العمل على وضع شبكة توصيف للابتكار الاجتماعي في الجزائر، وتقديم الدعم المادي والمالي للمؤسسات المبتكرة اجتماعيا.

وضع إطار قانوني خاص بالاقتصاد الاجتماعي التضامني والابتكار الاجتماعي من أجل تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية في آن واحد.

الفصل الخامس

دور الاقتصاد الاجتماعي في تحديد اتجاهات التنمية.

مقدمة الفصل الخامس:

بعد أن أوضحت الدراسة النظرية أهمية الاقتصاد الاجتماعي التضامني لدعم التنمية المحلية من خلال مشاركة المجتمع المحلي ممثلا في هيكله القانوني بالقطاع الثالث عموما والقطاع الاقتصادي الاجتماعي التضامني من خلال آليات الابتكار الاجتماعي والمشاركة الديمقراطية المحلية، تهدف الدراسة التطبيقية إلى الذهاب إلى أبعد من ذلك من خلال محاولة استكشاف علاقة الاقتصاد الاجتماعي بالتنمية المحلية في الواقع المعاش ولتحقيق هذا الهدف تم تقسيم الفصل الخامس إلى 04 مطالب:

أولا مبحث تقديم ولاية الجزائر، حيث يتم في هذا الجزء التعريف بمدينة الجزائر وأهميتها التاريخية من خلال سرد أهم الأحداث التاريخية التي عايشتها المدينة منذ تأسيسها كمدينة حيوية وحضارية ودورها الإقليمي سواء على المستوى الوطني أو الدولي، ثم عرض ما وصل إليه الحال اليوم لهذه المدينة العريقة، من خلال ما ستعرضه هذه الدراسة في المبحث الثاني وذلك من خلال المؤشرات المنوغرافية للبعد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي لولاية الجزائر، من أجل الوقوف على أهم التحديات التي تواجهها الولاية حاضرا ومستقبلا، ثم نعرض في المبحث الثالث المخطط الاستراتيجي لتنمية ولاية الجزائر موسوما بأهم المشاريع التي اعتمدها السلطات المحلية بمشاركة المجتمع المدني، وأهم المحاور التي يركز عليها المخطط وما هي نسبة تنفيذه، أما المبحث الثالث فيحدد مدى إمكانية توجيه التنمية المحلية من طرف منظمات الاقتصاد الاجتماعي التضامني ممثلا في هذه الدراسة بالجمعيات المحلية الولائية لولاية الجزائر العاصمة وذلك من خلال تصميم استبيان يقيس أولويات التنمية المحلية لولاية الجزائر العاصمة من وجهة نظر رؤساء الجمعيات المحلية الولائية لولاية الجزائر العاصمة.

وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير أولويات التنمية من وجهة نظر رؤساء الجمعيات المحلية لولاية الجزائر العاصمة، ومتغير المخطط الاستراتيجي للتنمية ولاية الجزائر.

المبحث الأول: تقديم ولاية الجزائر العاصمة

المطلب الأول: لمحة تاريخية

نشأ الفينيقيون سنة (1200 ق-م)، محطة تجارية باسم IKOSIM على خليج مدينة الجزائر، بعد الحروب البونية، أي سنة (146 ق-م)، أصبحت المدينة تحت سلطة الإمبراطورية الرومانية، تسمى IKOSIUM حافظت على التسمية حتى في عهد الوندال والبيزنطيين إلى أن طردوا من طرف العرب في سنة (650م).

أسس الصناهجة المدينة الحالية عام (925م) وأخذت اسم الجزائر (مجموعة جزر) بني مزغنة في القرن العاشر، تم ترميمها وتوسيعها من طرف بولوغين بن زيري، وخلال القرون الخمسة اللاحقة تناوب الأوروبيون والعرب والأمراء البربر على المدينة، وفي سنة (1492م) عند سقوط الأندلس وجد عرب الأندلس بعد طردهم من اسبانيا ملجأ في المدينة، وفي عام (1510م) احتل الإسبان جزيرة بينون مقابل ميناء الجزائر وتم استرجعها من طرف الإخوة بربروس سنة (1516م) فجعلها منها عاصمة القراصنة وولاية تابعة للإمبراطورية العثمانية بعد طرد الإسبان، وفي عام (1541م) حاول شارل الخامس محاصرة المدينة وظل الميناء مهماً من خلال موقعه وأسطوله القوي إلى غاية الاحتلال الفرنسي في 5 جويلية (1830م) غداة الاحتلال الاستعماري، وفي الأشهر الأولى بدأت ملامح تغيير المدينة القديمة تتجلى، حيث عمليات الهدم بدأت بإنجاز ساحة الأسلحة (Royale Place) وطرق معبدة للمركبات العسكرية، بالإضافة إلى انجاز أماكن الإيواء للجيش والوافدين الجدد، خلال العقد الأول طغى على المدينة طابع احتلالي بتحويل المنازل الموجودة في قاع المدينة إلى إدارات وتدمير الأسواق والمساجد، كما تم دمج شوارع باب عزون وباب الواد والبحرية وتهيئة ساحة الأسلحة Royale (Place) تعديلات جديدة طرأت في قلب المدينة القديمة من عام (1864م) إلى عام (1890م)، حيث تم تدمير بنايات في قلب المدينة والأبواب المؤدية للمدينة سنة (1846م) وبناء الواجهة البحرية

سنة (1860م)، وإنشاء شوارع مثل ساحة شارتر وشارع لير، شارع راندون وشارع مارينغو (1865م- 1892م) وبناء نهج جامبيتا (1870م)، خلال نفس الفترة تم بناء فضاءات جديدة في الضواحي الشرقية حي أيسلي والغرب حي باب الواد.

تم إنشاء المدينة الأوروبية الجديدة بينما المدينة القديمة فقدت مكانتها وأصبحت حياً تحت اسم القصبية وبذلك تأخذ تسمية القلعة الذي يخيم عليه، وتعتبر فترة (1880-1920م) فترة النمو الحضري، حيث تغيرت صورة مدينة الجزائر إلى حد كبير مع الأحياء الجديدة تيليملي وميشلي وأعاللي مصطفى.

إنها أيضاً فترة النهضة للأسلوب المغربي الجديد حيث تم بناء المحافظة، البريد المركزي، مقر البعثة الجزائرية والأسواق، بالإضافة إلى المنازل الخاصة، بين عامي (1920م- 1950م)، تم بناء العديد من المباني الرسمية بما في ذلك مقر المحافظة العامة، ومقر البلدية ودار الفلاحة، أما الفترة الأخيرة (1952م - 1962م) تمثل فترة انجاز سكنات للإيجار المعتدل (HLM) والتي تهدف بعضها إلى استيعاب سكان القصبية وديار المحصول وديار السعادة ومناخ فرنسا وديار الكاف وديار الجماعة... إلخ. قد وصلت حدود المدينة إلى ضواحي الأبيار، بولوغين، حسين داي، بئر مراد رايس، والتي شكلت الجزائر الكبرى في سبتمبر (1959م).

المطلب الثاني: الجزائر خلال حرب التحرير

باعتبارها مقر للجنة التنسيق والتنفيذ لجبهة التحرير الوطني، قد كانت مدينة الجزائر منطقة مستقلة في أوت (1956م)، وفي عام النضال عرفت الجزائر أشد الفترة دموية في تاريخ حرب التحرير، من جانفي (1957م) إلى أكتوبر من نفس العام، أصبحت الجزائر منطقة عمليات ومسرحاً مفقوداً، حيث سجّل رسمياً وضع أكثر من 24000 جزائري تحت الإقامة الجبرية، والآلاف الآخرون لا أثر لهم. علاوة على ذلك، فالجزائر ومنذ بداية الثورة هي المكان المميز للأحداث السياسية الهامة.

جدول (68): أهم الأحداث السياسية منذ بداية الثورة

الفترة	الأحداث
1-4 نوفمبر 1954	إجراءات ضد مباني الإدارة الاستعمارية والمؤسسات الاقتصادية.
28 جانفي - 4 فيفري 1947	الإضراب السياسي 80 يوما.
13 ماي 1958	فعاليات اللجنة العامة
ديسمبر 1960	مظاهرات المتاريس من خلال الأنشطة الأوروبية
11 ديسمبر 1960	مظاهرات حاشدة للسكان في الشوارع
مارس 1961 - جوان 1962	فترة المنظمة المسلحة السرية (S.A.O)
أفريل 1961	انقلاب الجنرالات
05 جويلية 1961	مظاهرات لدعم جبهة التحرير الوطني

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على منوغرافيا الجزائر العاصمة 2021م

في 5 جويلية 1962م، أصبحت مدينة الجزائر عاصمة الجزائر المستقلة وشهدت رحيل غالبية الفرنسيين من المدينة. من بين الأحداث التاريخية الرئيسية التي عرفتها ولاية الجزائر، نذكر ما يلي: اجتماع مجموعة 22 في 23 جوان 1954م بمنزل لياس دريش في (كلوس سالمبي) المدنية حاليًا تحت رئاسة مصطفى بن بولعيد للتخصير للثورة في 1 نوفمبر 1954م.

بتاريخ 10 أكتوبر 1954م اجتماع لجنة 06 التي تضم محمد بوضياف، وديدوش مراد، ومصطفى بن بولعيد، ورايح بيطاط، والعربي بن مهدي، وكريم بلقاسم، خلال هذا الاجتماع تقرر تقسيم البلاد إلى 06 مناطق وتعيين قادتهم ومساعدتهم.

اجتماع لجنة القادة 06 في 23 أكتوبر 1954 في منزل مراد بوكاشورا، الواقع في 42 شارع كونت غيوم (بشير بجديدي) حاليًا في بلدية بوانتبيسكاد (ريس حميدو حاليًا) المكرس لتخصيرات اندلاع الثورة.

في 18 جانفي 1955م، استشهاد ديدوش مراد بالقرب من سميندو (زيغود يوسف حاليًا)، وإضراب الطلبة تحت قيادة اتحاد الطلاب الجزائريين في 19 ماي 1956م، مكتب الجزائر .

19 جوان 1956م استشهاد أحمد زهانة المعروف بزبابانا بسجن باربروس (سركاجي حاليًا)، تم إعدامه بالمقصلة.

إنشاء لجنة التنسيق والتنفيذ (E.C.C) المكونة من 05 أعضاء، بناءً على توصيات مؤتمر الصومام الذي عُقد في 20 أوت 1956م. وقتل العربي بن مهيدي في زنزانته بعد اعتقاله في فيفري من نفس السنة.

في 3 مارس 1957م تم انطلاق معركة الجزائر تحت مسؤولية العربي بن مهيدي ويوسف بن خدة وكريم بلقاسم، وفقاً للتوجيهات والتوصيات الصادرة عن لجنة التنسيق والتنفيذ، بدأت هذه العملية في عام 1956 بعد مؤتمر صومام وانتهت في سبتمبر 1957م.

في 22 أوت 1957م، استشهاد دبيح شريف، المعروف باسم سي مراد بالقصبة.
في 8 أكتوبر 1957، استشهاد كل من علي عمار المعروف بعلي لبوانت وحسيبة بن بوعلي وعمر ياسف المدعو بعمر الصغير" ومحمود بوحميدي بالقصبة.

في 24 أبريل 1958، استشهاد طالب عبد الرحمن بالقصبة. (ومدنية القصبة وباب الواد)
مظاهرات 11 ديسمبر 1960 التي مست العديد من الأحياء مثل بلوزداد (بلكور) سابقاً والحراش.

المبحث الثاني: منوغرافيا الجزائر العاصمة 2021م

الموقع الجغرافي (المساحة وحدود الولاية): تمتد مدينة الجزائر العاصمة على مساحة 22.809 كلم في وسط شمال البلاد، يحدها: البحر الأبيض المتوسط شمالا على طول 80 كم من الساحل ولاية البليدة جنوبا ولاية تيبازة غربا ولاية بومرداس شرقا.

المطلب الأول: الإمكانيات الطبيعية

أ- الموارد المائية:

للشرب على مدار 24 ساعة، منذ أبريل 2010م إلى غاية شهر ماي 2021 يتم تزويد سكان ولاية الجزائر بالمياه الصالحة أبرز ثالث موارد مائية كما هي مبينة في الجدول:

جدول(69): الموارد المائية لولاية الجزائر العاصمة

نوع المياه	المياه الجوفية	المياه السطحية	المياه المعالجة
متوسط الانتاج م ³ /يومي	000.250	000.792	000.260
المصدر	مزفران 1 و 2، براقي، الكاليتوس، الحمير وبورياج	سد قدارة، الحمير، بني عمران ومحطة معالجة المياه بودواو، نظام تاكسبت ونظام SAA	محطتي الحامة وفوكة
التوزيع	العاصمة	العاصمة، بومرداس والبلدية	العاصمة تيبازة

المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد منوغرافيا الجزائر 2021م

توجد اغلب المياه الجوفية في حقول مزفران 1 و 2 ببراق، الكاليتوس، الحمير وبورياج بمتوسط انتاج 000.250 م³/يومي ، اي بنسبة 19.20%.

مصدر المياه السطحية هو نظام انتاج يسر - قدارة "سد قدارة، الحمير، بني عمران ومحطة معالجة المياه بودواو، أيضا نظام تاكسبت ونظام SAA الذي يضمن متوسط انتاج 000.792 م³/يومي منها 000.102 م³/يومي تزود بها ولايتي بومرداس والبلدية، وتمثل نسبة 60.83%.

مصدر المياه المعالجة هو محطتي الحامة وفوكة بمتوسط انتاج 000.260 م³/يومي بنسبة 97.19 %، مجموع الإنتاج الموجه لولاية الجزائر يقدر ب: 000.200.1 م³/يومي بمتوسط انتاج 000.250 م³/يومي، اي بنسبة 19.20%.

ب- الغطاء النباتي:

تتمتع الجزائر بإمكانيات غابية يمكن استغلالها في إنتاج الموارد الخشبية المخصصة لتنمية الصناعية والاقتصادية للبلاد وكذلك من أجل حماية البيئة، وأيضا الأغراض اجتماعية بتواجدها قريبة من المراكز المكتظة بالسكان. ويرتبط التوزيع الطبيعي أنواع الأشجار وتشكيلات الغابات بالخصائص المناخية والتربة. يوجد في الجزائر العاصمة جزء من السطح يحتوي على الصنوبر الحلبي والصنوبر البحري وبلوط الفلين والبلوط الأخضر والكاليتوس والسرو والبوليستر وما إلى ذلك.

جدول (70): مساحة الغابات في الجزائر العاصمة.

الصف	المساحة بالهكتار		الدوائر
	الأحراش	المساحة	
السنوبر الحلبي، الكاليتوس	4	51	الروبية
الكاليتوس	20	20	بئر توتة
السنوبر الحلبي، السنوبر الثمري، الكاليتوس	-	39,7	الدار البيضاء
السنوبر الحلبي، السنوبر الثمري، البلوط الفليني، الكاليتوس	-	-	براقبي
السنوبر الحلبي، السنوبر الثمري، البلوط الفليني، الكاليتوس، السرو، الضرو، الأكاسيا	172	711,51	بئر مراد رايس
السنوبر الحلبي، الكاليتوس	-	54,13	الحراش
السنوبر الحلبي، الكاليتوس	-	58,51	حسين داي
السنوبر الحلبي، الكاليتوس	-	60,34	سيدي محمد
السنوبر الحلبي، البلوط الأخضر	65,5	65,5	باب الواد
السنوبر الحلبي، الكاليتوس	120	227,6	بوزريعة
السنوبر الحلبي.	76	375,81	درارية
السنوبر الحلبي، السنوبر الثمري، البلوط الفليني، الكاليتوس	70	906,39	شراقة
السنوبر الحلبي، السنوبر الثمري، البلوط الفليني، الكاليتوس	567	2017,24	زرالدة
	1094,5	4 562	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد منوغرافيا الجزائر 2021م

باستقراء الجدول أعلاه يتضح أن العديد من البلديات بها غطاء نباتي غابي يختلف من منطقة إلى أخرى من حيث مساحة الغابة ونوع الأشجار بمجموع مساحة إجمالية تقدر بـ: 1094,5 هكتار.

المطلب الثاني: الإمكانيات البشرية

أ- السكان:

تعرف ولاية الجزائر كثافة سكانية عالية مقارنة بباقي ولايات الوطن، ويتوزع السكان بنسب متفاوتة على بلدياتها السبعة والخمسين كما هو موضح في الجدول أدناه:

جدول (71): توزيع السكان حسب البلديات لولاية الجزائر حتى 31-12-2021م

تقدير السكان 2021	كثافة السكان (سكان/كم ²)	البلديات
86 214	2095,12	روبية
102 786	3771,96	رغاية
49 408	3984,52	هراوة
71 233	2637,28	بئر توتة
38 366	1309,42	أوالد شبل
30 371	1480,79	تسالة المرجة
100 306	3013,1	دار البيضاء
220 826	10176,31	برج الكفان
118 276	14371,32	باب الزوار
61 020	7637,05	المحمدية
15 100	3891,75	المرسى
85 300	11403,74	برج البحري
42 000	4397,91	عين طاية
181 465	5644,32	براقي
196 242	6472,36	الكاليتوس
64 721	1495,75	سيدي موسى
42 103	10145,3	بئر مراد رايس
33 500	5473,86	حيدرة
140 539	15808,66	بئر خادم
69 573	2782,92	سحاولة
152 726	85 10503,	جسر قسنطينة
795 76	8152,34	الحراش
017 32	3928,47	السمار وادي
194 85	25583,78	باش جراح
455 71	21078,17	بوروية
204 37	8733,33	داي حسين
363 40	18686,57	بلوزداد
270 33	21191,08	المقارية
578 102	10206,77	مجموع الولاية

تقدير السكان 2021	كثافة السكان (سكان/كم ²)	البلديات
65 763	30166,51	سيدي محمد
63 297	17107,3	الجزائر وسط
19 425	10170,16	المرادية
27 877	12846,54	المدنية
56 789	46933,06	باب الوادي
29 359	27184,26	القصبة
42 409	18932,59	واد قريش
60 481	21913,41	بولوغين
32 910	6661,94	رايس حميدو
150 347	12085,77	بوزريعة
48 894	6181,29	بني مسوس
19 914	5199,48	بن عكنون
48 339	11847,79	الأبيار
98 988	7070,57	درارية
155 323	3788,37	دويرة
51 255	4659,55	بابا حسان
60 108	5009	العاشور
68 492	3424,6	خرايسية
115 464	3207,33	شراقة
46 478	6020,47	دالي إبراهيم
30 319	3550,23	حمامات
254 135	8453,38	عين البنيان
831 76	3073,24	أولاد فايت
285 77	2576,17	زرالدة
496 34	2299,73	سويدانية
764 54	2489,27	سطاوالي
41 724	1192,11	محالمة
553 11	1283,67	رحمانية
105 089	4 5072,9	القبة

المصدر: منوغرافيا الجزائر العاصمة 2021

في آخر تعداد الإجمالي للسكان لسنة 2008، بلغ عدد السكان لولاية الجزائر حوالي 2 988 144 نسمة. وفي 2021/12/31 قدر عدد السكان ب 4 105 089 نسمة، أي بزيادة سنوية متوسطة قدرها 4 105 089 نسمة "حسب التعداد العام للسكان والمساكن.

ب- الشغل:

رغم الكثافة السكانية العالية لولاية الجزائر العاصمة، إلا أن السكان الناشطين لا يمثلون إلا حوالي ربع السكان، وبمعدل عمالة يقدر ب 61,66% كما هو موضح في الجدول أسفله:

جدول (72): عدد السكان الناشطين في ولاية الجزائر العاصمة.

السكان	المجموع
السكان الناشطين	1 460 288
السكان المشتغلون	1 384 318
السكان العاطلين	75 970
نسبة البطالة	5,2%
معدل الشغل	33,72%
معدل النشاط	65,04%
معدل العمالة	61,66%

المصدر: مديرية التشغيل بالجزائر العاصمة.

قدر عدد السكان الناشطين في 2021/12/31 بحوالي 1 460 288 شخص، أي 4,65% من السكان في سن العمل، ويقدر عدد السكان العاملين ب 1 384 318، أو 72,33% من مجموع السكان وبالتالي، يقدر عدد العاطلين عن العمل ب 75 970 شخصًا، أي بمعدل بطالة 2,5%.

جدول (73): توزيع السكان المشتغلين حسب قطاع النشاط.

قطاع النشاط	الذكور	الإناث	المجموع	%
الإدارة	160 636	123 271	283 907	20,51%
البناء والأشغال العمومية الهيدروليكية	182 317	17 876	200 193	14,46%
الفلاحة	8193	408	8 601	0,62%
الصناعة	113 524	32 848	146 372	10,57%

التجارة والخدمات	537 644	174 079	711 723	51,41%
أخرى	25 707	7 815	33 522	2,42%
المجموع	1 028 021	356 297	1 384 318	100%

المصدر: مديرية التشغيل لولاية الجزائر العاصمة.

يمثل قطاع التجارة والخدمات المستقطب الأول للسكان المشتغلون إذ قدرت نسبتهم بـ (51,41%)، يليها القطاع الإداري بنسبة (20,51%)، في حين أن قطاع البناء والأشغال العمومية والهيدروليكية والصناعة، لم تتجاوز ما نسبته (15%)، أما الفلاحة تأتي في ذيل الترتيب بنسبة تكاد تكون منعدمة قدرت بـ (0,62%). فالعاصمة تعد قطبا تجاريا نظرا لموقعها الجغرافي وبنيتها التحتية المتنوعة من حيث شبكة النقل، وسعة سوقها الاستهلاكية الذي تعززه الكثافة السكانية المرتفعة.

جدول (74): عدد الوظائف التي تم إنشاؤها من خلال جهاز العمل.

جهاز العمل	الذكور	الإناث	المجموع
الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	303		

المصدر: مديرية التشغيل لولاية الجزائر العاصمة 2021م

تم إنشاء 303 وظيفة من قبل جهاز البطالة لولاية الجزائر العاصمة، وهي نسبة صغيرة إذا ما قورنت بعدد العاطلين عن العمل المقدر بـ 75 970 شخصا، هذا ما جعل الجماعات المحلية تولي الأنشطة الاقتصادية والشغل صدارة أولوياتها التنموية.

المطلب الثالث: البنية التحتية

أ- شبكة الطرق:

شبكة الطرق في ولاية الجزائر العاصمة كثيفة ومتداخلة، وهي الوسيلة الرئيسية للاتصال سواء داخل الولاية أو مع الولايات المجاورة. ويبلغ كيلومتراً موزعة على النحو التالي:

جدول (75): طول شبكة الطرق في ولاية الجزائر العاصمة.

الطرق	الوحدة

573,3	كيلو متر	الطرق الوطنية
254	كيلو متر	طرق الولاية
1547	كيلو متر	طرق البلدية
2374,3	كيلومتر	طولها الإجمالي

المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد منوغرافيا الجزائر العاصمة 2021م

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن قطاع الأشغال العمومية قد استفاد وسيظل يستفيد من الإعانات الرئيسية في مجال المعدات العامة، نظرا أنه قطاع ذو أولوية ويشارك مشاركة كبيرة في إزالة اختناق العاصمة والتوزيع حسب البلديات يكون على النحو التالي، ولا سيما بالنسبة للأقسام الخطية المغلفة وغير المغلفة.

الجدول (76): طول شبكة الطرق المعبدة لولاية الجزائر العاصمة.

الطرق	طول الطريق	المعبدة	الغير معبدة
الطريق الوطني كم	573,3	573,3	لا شيء
الطريق الولاية كم	254	254	لا شيء
الطريق البلدية كم	1547	1547	لا شيء
(KMS) شبكة الطرق	2374,3	2374,3	لا شيء

المصدر: مديرية الأشغال العمومية لولاية الجزائر العاصمة.

باستقراء الجدول أعلاه يتضح أن شبكة الطرق في ولاية الجزائر العاصمة معبدة كاملة سواء كان ذلك بالنسبة للطرق الوطنية أو الولائية أو البلدية، وقد قدر طول شبكة النقل المعبدة بـ 2374,3 كيلومتر.

ب- شبكة السكك الحديدية:

جدول (77): مسار السكة الحديدية لولاية الجزائر العاصمة

المسار/ جزء من مسار	طول المسار (كم)
الحراش-ثنية	86,6
الجزائر-العفرون	136,8
ثنية-وادي عيسى	63,9
جسر قسنطينة-وادي السمار	14
بئر توتة-زرالدة	40,2
Desserte de l'aéroport Alger	2,79
المجموع	344,29

المصدر: منوغرافيا الجزائر العاصمة 2021م.

بالإضافة إلى الطريق السيار تتميز الجزائر العاصمة بشبكة نقل السكة الحديدية والتي تربط ما بين البلديات خاصة تلك الواقعة بجنوب العاصمة، وقد قدر طول السكة الحديدية للولاية بـ 344,29 كيلومتر.

ت- شبكة الموانئ:

جدول (78): شبكة الموانئ في الجزائر العاصمة.

التسمية	العدد	قدرات التعامل مع المسافرين (و/ مسافر)	قدرة معاملة البضائع (و/ طن)
الموانئ التجارية	1	800 000	18 000 000

	1	مطارات (مستوى عالمي)
	1	مطارات (مستوى وطني)
	4	موانئ الصيد

المصدر: منوغرافيا الجزائر العاصمة 2021م

باستقراء الجدول أعلاه يتضح أن للجزائر العاصمة 4 أقطاب تجارية هامة لنقل الأشخاص والبضائع على المستوى الوطني والدولي بقدرة استيعاب تقدر بـ 800000 مسافر وبقدرة استيعاب للبضائع تصل إلى 1800000 طن، بالإضافة إلى 4 موانئ للصيد.

المطلب الرابع: السكن والعمران

أ- مؤشرات الإسكان:

اعتبارا من عام 2021/12/31، يُقدر مخزون المساكن في ولاية الجزائر بـ 792 707 وحدة سكنية بمعدل إشغال سكني 4,34% في أعقاب العد الذي تم إجراؤه كجزء من مرحلة التحضير للنسخة السادسة من التعداد السكاني والإسكان RGPH يوضح مدى التطور الكبير لمخزون الإسكان وذلك بعد الإنشاءات الجديدة التي تندرج في إطار البرامج المختلفة لبناء المساكن وكذلك القضاء على العشوائيات.

جدول (79): مؤشرات الإسكان في الجزائر العاصمة.

المؤشرات والمعايير	الوحدة	
حاضرة السكن	عدد	792 707
عدد الوحدات السكنية الاجتماعية	عدد	230 226
عدد وحدات السكن التساهمي	عدد	31 247
عدد وحدات السكن الوظيفي	عدد	9 540
عدد وحدات السكن الترقوي العمومي	عدد	21 963
سكن البيع بالإيجار "عدل"	عدد	102 962
عدد وحدات السكن الريفي	عدد	1
عدد وحدات السكن الترقوي	عدد	13 561
بمعدل إشغال سكني TOL	%	4,34

المصدر: مديرية السكن والعمران لولاية الجزائر العاصمة.

تتوفر الجزائر العاصمة على مختلف الصيغ السكنية وأكبر حصة سكنية هي حصة السكنات الاجتماعية المخصصة للفئات الاجتماعية ذوي الدخل المحدود بمعدل إشغال سكني قدر بـ 4,34%، تليها حصة سكنات البيع بالإيجار والموجهة للفئات الاجتماعية ذات الدخل المنخفض والتي قدرت بـ 102962 سكن، تليها حصة السكنات الموجهة للفئات المتوسطة الدخل منها 31247 سكن تساهمي، و 9540 سكن وظيفي في حين أن 13561 وحدة سكن ترقوي و 21963 سكن ترقوي عمومي موجهة للفئات ذات الدخل العالي، وهذا يدل على حرص السلطات العمومية على تلبية حاجيات الإسكان لكل فئات المجتمع.

جدول (80): حضيرة السكن لولاية الجزائر العاصمة.

حضيرة السكن								
المجموع الولائي	التوزيع المناطق	حسب	التوزيع حسب نوع السكن					
			حضري	ريفي	اجتماعي	السكن التساهمي	سكن البيع بالإيجار	السكن الترقوي
792707	792707	0	230226	31247	102962	13561	21963	9540

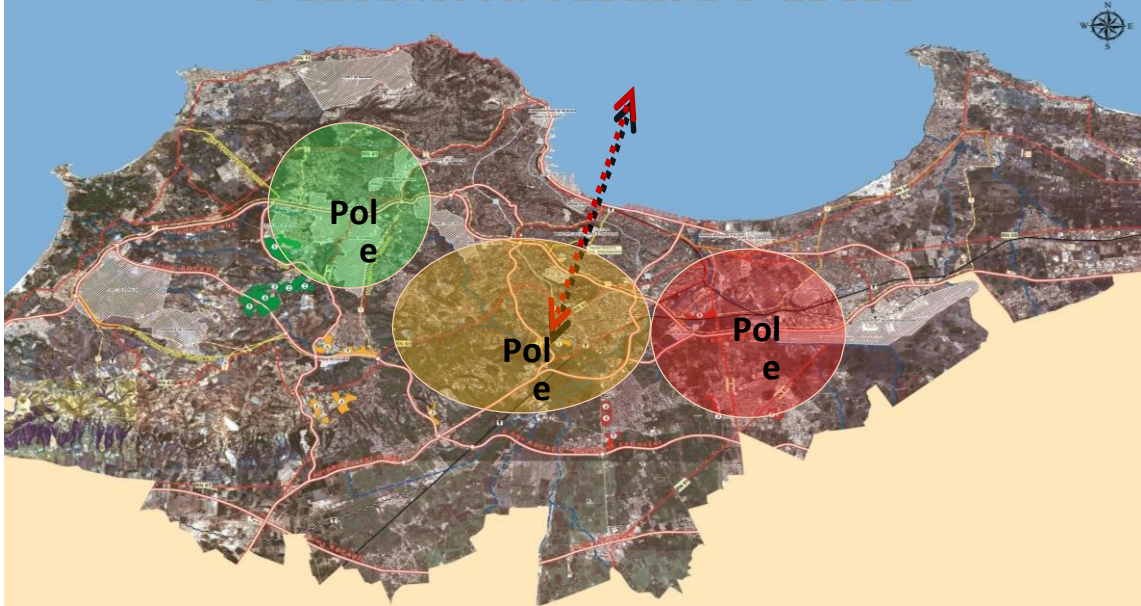
المصدر: مديرية السكن والعمران.

بلغ المجموع لولائي لحضيرة السكن في الجزائر العاصمة 792707 سكن موزعة على مختلف المناطق الحضرية لولاية الجزائر العاصمة بصيغ إسكان مختلفة تستهدف توفير امتصاص الطلب على السكن لمختلف الشرائح الاجتماعية بالولاية، تتوجه مديرية السكن والعمران إلى إنشاء مدن جديدة كمناطق لتوسع الحضري على مستوى البلديات التالية: رحمانية - محالمة - زرالدة - دويرة وسويدانية، المساحة: 7000 هكتار. من أجل استيعاب النمو في الطلب على السكن المدفوع بالزيادة

السكانية السريعة في ولاية الجزائر العاصمة، وتوضح الخريطة أسفله مخطط مناطق التمدد الحضري

لولاية الجزائر العاصمة:

الشكل (25): خريطة التمدد الحضري لولاية الجزائر العاصمة.



المصدر: منوغرافيا الجزائر العاصمة 2021م

ب-نقاط التمدد الحضري:

في إطار إرشادات PDAU، تم تحديد ثلاثة أعمدة تمديد حضري تغطي مساحة إجمالية قدرها 614 هكتارا موزعة على 7 مناطق إدارية و9 مناطق محلية و19 موقعا كانت موضع مرسوم رقم 11-239 من 9 يوليو 2011 يعلن فائدة عامة للعملية المتعلقة بتحقيق الإسكان العام والمعدات المرافقة. وهي: القطب الغربي: 300 هكتار، بلديات أولاد فايت، السويدانية ودويرة القطب الجنوبي: 200 هكتار، جسر قسنطينة، خرايسية، بابا حسن ودويرة، القطب الشرقي: 114 هكتار، مجتمعات الحراش، وباراكي، والكالييتوس، وتهدف هذه الأعمدة الحضرية، من ناحية، إلى إعادة كتابة وإعادة هيكلة النسيج الحضري القائم ومن ناحية أخرى، للسماح بتطوير مناطق استراتيجية ومميزة لتركيز وظائف حضرية مؤهلة جديدة، بما في ذلك الموائل. ومن الضروري أيضا، في منظور معقول للتنمية المستدامة، لمنع

المخاطر الطبيعية، للحفاظ على تراث مختلف المناطق الطبيعية والزراعية، كما تعد دراسة الأعمدة

الثلاثة جزءًا من مخطط التنمية المحلية 2010-2014

ت-موقع مشروع المدينة الجديدة سيدي عبد الله:

تقع مدينة سيدي عبد الله الجديدة في منطقة العاصمة الجزائر، وتمثل مركزًا حضريًا جديدًا، بالإضافة إلى وسط الجزائر العاصمة، وتتمتع بموقع استراتيجي (25 كم) غرب الجزائر العاصمة المعرفة في SNAT على أنها "مركز حضري جديد" تتمثل مهمته في تخفيف الضغط على مركز المدينة من خلال استضافة وظائف غير محددة، ودعم تطوير وظائف حضرية جديدة للأنشطة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

تهدف مدينة سيدي عبد الله الجديدة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- كبح وإعادة التوازن للامتداد الحضري على الساحل.
 - إعادة نشر المناطق الساحلية والأنشطة الزائدة في المناطق المتقدمة والمتضاربة.
 - تعزيز جاذبية وتنافسية الأراضي الوطنية.
 - ترجمة الواقع إلى عاصمة قائمة على اقتصاد المعرفة والمعلومات.
 - تكوين التميز المعماري والجودة الحضرية.
- من المتوقع أن تكون المدينة في موقع مثالي لتنفيذ الاستراتيجية الجديدة لتطوير الإقليم، وهي في موقع جيد مقارنة بالبنى التحتية للنقل وهي رابط الطريق السريع بين تيبازة والدار البيضاء، والطريق السريع بين بودواو وزرالدة، كذلك ربط خط السكة الحديد زرالدة - بئر توتة، ويغطي محيط المدينة الجديدة مساحة قدرها 7000 هكتار بما في ذلك 4000 هكتار حضري بما في ذلك بلديات المعالمة والرحمانية وجزء من بلديات زرالدة ودويرة وسويدانية و3000 هكتار من محيط الحماية.

مفهوم المدينة الجديدة: يتم تصميم المدينة الجديدة حول مفهوم يسعى إلى تنسيق المناطق الحضرية والمناظر الطبيعية، استنادًا إلى مبادئ التنمية المستدامة تعامل المناطق الطبيعية الكبيرة كعنصر لا ينفصل عن النسيج الحضري الحالي والأحياء المستقبلية. يتطلب المشروع بذل جهد خاص للحفاظ على النسيج الأخضر وإنشاء رئة خضراء في قلب المدينة الجديدة، مع تعزيز قنوات الاتصال، الإشراف على المشروع، تم إنشاء مدينة سيدي عبد الله الجديدة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-275 المؤرخ 2004/09/05، وأصبح هذا المشروع حقيقة واقعة تحت قيادة VNSA - EPIC التي تتمثل مهمتها وتنظيمها وطرائقها تم تعريف عملها في المرسوم رقم 06-305 المؤرخ 2006/09/110.

إدارة المدينة الجديدة: تهدف إدارة مدينة سيدي عبد الله الجديدة إلى إتقان وإدارة الأراضي التي يُعد إطلاقها عقدة غوردية لتنفيذ مشروع بلدة سيدي عبد الله الجديدة لاستقبال المستثمرين من القطاعين العام والخاص لبرمجة وإدارة المعدات والاستثمارات.

ث-التزويد بالمياه الصالحة للشرب:

في السنوات الأخيرة، الوضعية المناخية السيئة بسبب الجفاف الذي عرفته البلاد، التي تسببت في انخفاض مستوى المياه في السودان الذي يشكل حوالي 60% من المورد الرئيسي للعاصمة وقد خلف هذا الأمر نقص رهيب وتذبذب في توزيع الماء الشروب للسكان، خاصة في فصل الصيف حيث نقص المياه يكون بصفة محسوسة ولهذا قامت مؤسسة سيال بصفة تصاعدية بإنشاء برنامج توزيع بإنتاج يقدر ب: 1200000 م³/يومي، هذا الانخفاض المعتبر في الإنتاج انطلاقًا من المياه السطحية انعكس على الإنتاج المسجل ما بين الفترة جويلية- أوت وسبتمبر 2021م، والمياه الجوفية بمتوسط إنتاج 268000 م³/يومي. كما أن المياه السطحية الآتية من نظام يسر- قدارة ونظام تاكسبت ونظام SAA الذي يضمن متوسط إنتاج 212000 م³/يومي منها 36800 م³/يومي، تزود بها ولايتي

بومرداس والبلدية، المياه المعالجة الآتية من محطتي الحامة وفوكة بمتوسط انتاج 320000 م³/يومي.

برنامج إنجاز آبار الجزائر: تعرف العاصمة إنجاز 217 بئر، منها 120 بئر في إطار البرنامج القطاعي الممركز وبرنامج إنجاز 62 بئر تشرف عليه شركة سيال وبرنامج إنجاز 35 بئر تشرف عليه وزارة الموارد المائية والأمن المائي، من بينها 176 بئر تم استلامها ووضعها قيد الخدمة بتدفق 311 م³/يومي.

كما تم إنجاز محطات لتحلية مياه البحر كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول(81): جدول محطات تحلية مياه البحر لولاية الجزائر العاصمة.

م محطة تحلية مياه البحر	الطاقة م ³ /يومي	البلدية المستفيدة	تاريخ الوضع قيد الخدمة
عين البنيان	10.000	عين البنيان	أوائل أكتوبر 2021
زرالدة	10.000	زرالدة وجزء من معالمة	28 أكتوبر 2021
شاطئ النخيل	7.500	سطاوالي	19 أوت 2021
الباخرة المحطمة	10.000	بالجهة الشرقية لولاية الجزائر	اشغال انجازها قيد الانطلاق
المرسى	60.000	بالجهة الشرقية لولاية الجزائر	اشغال انجازها قيد الانطلاق
قورصو	80.000	بالجهة الشرقية لولاية الجزائر	اشغال انجازها قيد الانطلاق

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على منوغرافيا الجزائر العاصمة 2021م

باستقراء الجدول يتبين لنا حرص السلطات المحلية على توفير الماء الشروب لسكان الولاية، وذلك بإنجاز محطات تحلية مياه البحر، بطاقة لا تقل عن 7500 م³/يومي. وهي موزعة على عدة بلديات ساحلية للجهتين الشرقية والغربية.

جدول (82): أهم المؤشرات التزويد بالمياه الصالحة للشرب

نسبة الربط	100%
الإمدادات	120 لتر/يوميا/سكان.
وتيرة التوزيع	24 ساعة- يوميا- 2/1 يوم.
السعة الإجمالية للتخزين	177
السعة الإجمالية للتخزين	911 616 م ³

عدد محطات الضخ	106
عدد محطات المعالجة	2
عدد محطات التحلية	1
الطول الإجمالي لشبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب	200 6 كم

المصدر: مديرية الموارد المائية للجزائر العاصمة.

باستقراء الجدول أعلاه يتضح أن نسبة الربط بالمياه الصالحة للشرب يقدر بنسبة 100% بمعدل إمداد 120 لتر يوميا لكل سكن، بوتيرة توزيع تختلف من بلدية إلى أخرى في حدود 24 ساعة إلى 2 يوم، وبلغ طول شبكة التزويد بالمياه الصالحة لشرب 6200 كم، وهذا يدل على فعالية مؤسسة تسيير الموارد المائية بولاية الجزائر العاصمة في تلبية الحاجة إلى الماء الشروب بالولاية.

ج- التزويد بالطاقة:

تتمتع ولاية الجزائر العاصمة بمصادر طاقة كبيرة وشبكات توزيع مهمة حيث تضمن توصيل (98.98%) من الكهرباء و(56.84%) من الغاز الطبيعي إلى سكان العاصمة.

جدول (83): المؤشرات الرئيسية للطاقة لولاية الجزائر العاصمة.

التسمية	الوحدة	
النسبة الإجمالية لربط بالكهرباء	%	98,98%
عدد السكنات المزودة بالكهرباء	العدد	923 939
طول شبكة توزيع الكهرباء	كم	13 785
عدد مراكز تحويل الكهرباء التيار المتوسط والتيار الضعيف	العدد	11 666 تحويل الكهرباء مركز
سعة الإنتاج وحدات إنتاج الكهرباء:	العدد	وحدة الحامة: 418 ميغاوات
		وحدة باب الزوار: 108 ميغاوات
		وحدة ميناء الجزائر: 72 ميغاوات
سعة الإنتاج وحدات إنتاج الكهرباء:	العدد	وحدة الحامة: 418 ميغاوات
		وحدة لباب الزوار: 108 ميغاوات
		وحدة ميناء الجزائر: 72 ميغاوات
		وحدة متحركة حامة 2: 40 ميغاوات
		وحدة متحركة براقي: 60 ميغاوات

مجموع وحدات انتاج الكهرباء ب الطاقة الإنتاجية الإجمالية 698 ميغا وات		
84,56%	%	النسبة الإجمالية لربط بالغاز الطبيعي
715 932	العدد	عدد السكنات المزودة بالغاز الطبيعي
5999,1	كم	طول شبكة توزيع بالغاز الطبيعي

المصدر: مديرية الطاقة والمناجم.

باستقراء الجدول المبين أعلاه يتضح أن شبكة الكهرباء لولاية الجزائر العاصمة البالغ طولها 13785 كم تغطي كل الولاية بنسبة إجمالية لربط بالكهرباء بلغت 98,98%، وبسعة إنتاج إجمالية قدرت بـ 698 ميغاوات، في حين قدر طول شبكة توزيع الغاز حوالي 6000 كلم، بنسبة إجمالية لربط بالغاز الطبيعي تقدر 84,56%، ما يعني أن القدرة العالية على تلبية الحاجة من الطاقة للسكان.

ح- مؤشرات البعد البيئي

التطهير:

جدول (84): المؤشرات الرئيسية لتطهير لولاية الجزائر العاصمة.

98%	نسبة الربط بشبكة التطهير العمومية
80%	نسبة الربط بمحطات التصفية
733	عدد خزانات الصرف الصحي التي تم التخلص منها
15%	نسبة إعادة استعمال المياه المطهرة
4	عدد محطات التصفية حيز الخدمة
78	عدد محطات الرفع
4 400	طول شبكة التطهير
62	عدد الشواطئ المسموحة للسباحة
85	عدد محطات الرفع الشاغلة
3 600 000	قدرة التصفية الإجمالية يعاب/سكان

المصدر: منوغرافيا الجزائر العاصمة 2021

باستقراء الجدول المبين أعلاه يتضح أن الربط بشبكة التطهير العمومية تكاد تكون كليا حيث بلغت نسبتها 98% بطول 44000 كلم، كما أن نسبة الربط بمحطات التصفية قدر بـ 80%، منها 4 محطات تصفية قيد الخدمة.

جدول (85): شبكة التطهير لولاية الجزائر العاصمة.

شبكة التطهير لولاية الجزائر	الشبكة الأولية	600 كم
من نوع موحد المياه	الشبكة الثانوية	800 كم
المستعملة+ مياه الأمطار	الشبكة الأخيرة	3000 كم
طول إجمالي	4400 كم	
عدد محطات التصفية	محطة تصفية المياه المستعملة لبراقى الشطر 1 و 2	1800000 يعا/ السكان
	محطة تصفية المياه المستعملة لبني مسوس الشطر 1 و 2	500000 يعا/ السكان
	محطة تصفية المياه المستعملة للرغاية الشطر 1 و 2	100000 يعا/ السكان
	محطة تصفية المياه المستعملة لزرالدة	800000 يعا/ السكان
	محطة تصفية بمعالمة شمال المدينة الجديدة لسيدي عبد الله	200000 يعا/ السكان
	محطة تصفية بمعالمة جنوب المدينة الجديدة لسيدي عبد الله	200000 يعا/ السكان
	السعة إجمالية	تقدر بـ 6.3 مليون م ³ /سكان
عدد محطات الضخ والرفع	85 محطة	

المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد منوغرافيا الجزائر العاصمة 2021م.

باستقراء الجدول أعلاه يتضح أن شبكة التطهير مقسمة إلى ثلاث شبكات فرعية هي الشبكة الأولية، الشبكة الثانوية، الشبكة الأخيرة، بحيث يبلغ طول كل منها على التوالي 600 كم، 800 كم، 3000 كم، بمجموع 6 محطات للتصفية والتي قدرت سعتها الإجمالية بـ 6,3 مليون م³/سكان.

كما أن الطوبوغرافية الصعبة لولاية الجزائر والإعداد الهيدرولوجرافي انعكس على المخطط العام للتطهير المبرمج حيث قسم إلى 4 أربعة أحواض مختلفة مجهزة بمحطة تصفية المياه المستعملة ونظام جمع وضخ وضغط كما هو موضح في الجدول أدناه:

جدول(86): المخطط العام للتطهير لولاية الجزائر العاصمة 2021

حوض المياه	جمع	المنطقة /البلديات	محطة تصفية المياه المستعملة	السعة (يعا/ لكل ساكنة)	عدد الأشرط	نسبة معالجة م ³ /يومية.
الحراش		الوسطى	براقى	3000	أربعة	600 000
الرغاية		الشرقية	رغاية	800000	شطرين	1603000
بني مسوس.		الغربية	واد بني مسوس الواقعة في الحدود الغربية لبلدية عين البنيان	500000مصفاة الرمل والأشعة ما فوق البنفسجية.	شطرين تم إنجازهما ووضعهما قيد الخدمة	1008000
مزفران-زرالدة		الغربية	زرالدة	260000	شطرين	41000

المصدر: منوغرافيا الجزائر العاصمة 2021م.

باستقراء الجدول أعلاه يتضح أن المخطط العام للتطهير يعمل على توسيع شبكة التطهير بولاية الجزائر العاصمة وذلك ضمن برنامج قسم إلى 4 مناطق وسطى، والشرقية، والغربيتين، لكل واحدة حوض لجمع المياه، ومحطة تصفية تختلف سعتها من منطقة إلى أخرى، مع اختلاف نسبة المعالجة المحققة بالتر المكعب يوميا حيث تبلغ 600000 م³/يومية في المنطقة الوسطى بينما تصل إلى 1603000 م³/يومية في المنطقة الغربية.

المساحات الخضراء في ولاية الجزائر العاصمة:

بالإضافة إلى الطابع الجمالي الذي تضفيه المساحات الخضراء على المناطق الحضرية، فإنها تلعب دورا حيويا في الحفاظ على نظافة البيئة من خلال امتصاص ثاني أكسيد الكربون، إطلاق ثاني أكسيد الكربون مما يؤدي إلى تخفيف حدة التلوث الهوائي بالمدن، ويوضح الجدول المبين أدناه المساحات الخضراء بولاية الجزائر العاصمة:

جدول(87): جرد المساحات الخضراء لولاية الجزائر العاصمة.

الاسم	عدد المساحات	المساحة (متر مربع)	الهيئات الإدارية: البلدية، الولاية، لجنة الأحياء (EPIC)
حدائق متخصصة	15	1 255 154	OPLA,EDEVAL,APC, EPIC, Jardin d'Essais

APC,EDEVAL	686 636	262	حدائق عامة
APC,EDEVAL	1 950 680	265	حدائق جماعية
APC,EDEVAL	14 023 082	17	المنتزهات الحضرية وشبه حضرية
SOURCE CFA (Forêt)	13 390 000	44	الغابات الحضرية
EDEVAL, APC	159 253 ML (source APC) 55 869 arbres (source EDEVAL)	431(source EDEVAL) 218 (source APC)	محاذاة مشجرة في المراكز الحضرية وشبه الحضرية
APC,EDEVAL	1 100 935	569	مساحات خضراء عامة أخرى

المصدر: مديرية الغابات لولاية الجزائر العاصمة.

باستقراء الجدول أعلاه يتضح تنوع المساحات الخضراء بولاية الجزائر العاصمة من حدائق متخصصة، حدائق عامة، حدائق جماعية، منتزهات حضرية، والغابات ومساحات خضراء أخرى، مع شساعة مساحتها الإجمالية التي تقارب 19018487 متر مربع.

أ- النفايات:

يتم دمج البعد البيئي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي أطلقتها ولاية الجزائر من أجل ضمان إدارة أفضل لمشاكل معالجة مختلف النفايات أو التخلص منها.

جدول (88): حالة النفايات التي تم جمعها وإخلائها عام 2021 إلى Hamici C

كمية النفايات (طن)										
المجموع	ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أوت	جويلية	جون	ماي	أفريل	مارس
383549,32	30861,16	30532,55	31037,5	29402,52	30044,6	36886,49	33342,61	34193,1	33307,31	31919,96
1411,69	702,64	509,78	199,27	/	/	/	/	/	/	/
3889,06	464,88	365,78	271,8	237,26	185,18	457,66	579,68	579,42	418,42	110,66
541,16	29,74	16,2	173,76	143,3	8,22	30,42	39,06	37	32,44	11,34
541,16	29,74	16,2	173,76	143,3	8,22	30,42	39,06	37	32,44	11,34
377126,57	29663,9	29640,79	30392,67	29021,96	29851,2	36398,41	32723,87	33576,68	32856,45	31939,88

المصدر: منوغرافيا الجزائر العاصمة 2021م

مكب النفايات :

- مفرغة بابا علي - بئر التوتة -
- مفرغة الحمير 05 -برج الكيفان-
- المفرغة العشوائية لوادي السمار والتي أعيد هيكلتها إلى حديقة حضرية
- المفرغة العشوائية ل أولاد فايت والتي أعيد هيكلتها إلى حديقة حضرية
- مركز الردم التقني بالولاية

جدول (89): سعة مركز الردم التقني للعاصمة.

مركز الردم التقني بخميسي	عدد الخنادق	السعة م3	نسبة الامتلاء
	الخندق الأول	1 800 000	%100
	الخندق الثاني	3 000 000	%100
	الخندق الثالث	3 500 000	%39,67
	الخندق الرابع	2 500 000	%0

المصدر: منوغرافيا الجزائر العاصمة 2021م

باستقراء الجدول أعلاه يتضح أن كمية النفايات الصادرة عن ولاية الجزائر العاصمة هائلة، وقد استهلكت الخندق الأول والثاني بنسبة 100%، والخندق الثالث بنسبة 39,67%، ما يدعو للتفكير في إيجاد حلول فعالة للتخلص من معضلة تراكم النفايات بأنواعها المنزلية والصناعية.

المطلب الرابع: القطاع الاجتماعي

أ- التربية والتعليم:

من حيث التعليم، يوجد في ولاية الجزائر 2 293 مؤسسة تعليمية للأطوار الثالثة، العمومية والخاصة لـ 874 288 متمدرس. وثمة هياكل تعليمية هامة تتكون من :

المدارس الابتدائية: منها 1 069 مدارس ابتدائية في القطاع العمومي، تضم 13 004 قسم، منها 12 333 قسم مستعمل. أما القطاع الخاص فيوجد 297 مدرسة خاصة، تستخدم فيها 3 301 قسم منها 3 259 قسم مستعمل .

مدارس للمتوسطة: يوجد في القطاع العمومي 384 متوسطة، تضم 7 132 قسم، منها 6 923 قسم مستعمل، في حين أن القطاع الخاص به 243 مدرسة أساسية، تضم 1 697 قسم، منها 1693 قسم مستعمل.

المدارس الثانوية: يوجد بالقطاع العمومي: 167 مدرسة ثانوية تضم 4 099 قسم من بينها 3938 قسم مستعمل ويوجد بالقطاع الخاص: 133 مدرسة ثانوية تضم 879 قسم مستعمل. ولا يخفى أيضا أن تحسن ظروف التمدرس يرجع بشكل رئيسي إلى الجهود المبذولة في بناء وتهيئة وإعادة تأهيل وتجهيز البنية التحتية القائمة.

جدول (90): مؤشرات التربية والتعليم في مرحلة التعليم الابتدائي

العدد												
المطاعم المدرسية	الأساتذة الدائمين		أساتذة متعاقدين		متوسط عدد التلاميذ لكل قسم	التلاميذ المتمدرسين	الأقسام		الأقسام البيداغوجية	الأماكن البيداغوجية	ابتدائي	القطاع
	إناث	مجموع	أناث	مجموع			الغير مستعملة	المجموع				
345	14 329	15 223	343	357	29	375 331	671	3 004	16 006	516 089	1 069	العام
315	4892	5167	-	-	14	44963	42	3301	3732	-	297	الخاص

المصدر: مديرية التربية شرق- غرب- وسط لولاية الجزائر العاصمة.

باستقراء الجدول أعلاه يتضح أن متوسط التلاميذ في الأقسام قد بلغ 29 تلميذ/ قسم، وهو مؤشر مقبول من حيث نسبة الاكتظاظ داخل الأقسام التربوية إلا أنه وبالنظر إلى مجموع الأقسام الغير مستعملة والزيادة في معدل نمو السكان قد يؤدي إلى خلق مشكلة الاكتظاظ على المدى الطويل، ما سيؤدي إلى الزيادة في الطلب على توسيع البنية التحتية لقطاع التربية والتعليم.

جدول (91): مؤشرات التربية والتعليم في مرحلة المتوسط.

العدد												
المطاعم المدرسية	الأساتذة الدائمين		أساتذة متعاقدين		متوسط عدد التلاميذ لكل قسم	التلاميذ المتمدرسين	الأقسام		الأقسام البيداغوجية	الأماكن البيداغوجية	المتوسطة	القطاع
	منهم نساء	المجموع	منهم نساء	المجموع			الغير مستعملة	المجموع				
4	10225	12260	1335	1566	39	278526	209	7132	8118	346460	384	العام
249	2958	4069	-	-	14	23586	4	1697	2051	-	243	الخاص

المصدر: مديرية التربية شرق- غرب- وسط لولاية الجزائر العاصمة.

باستقراء الجدول أعلاه يتضح أن متوسط التلاميذ في الأقسام قد بلغ 39 تلميذ/ قسم، وهو مؤشر يدل على ارتفاع نسبة الاكتظاظ داخل الأقسام التربوية ما قد يؤثر على تراجع التحصيل الدراسي للتلاميذ في هذه المرحلة وبالتالي زيادة نسبة التسرب المدرسي الذي يخلق مشكلات اجتماعية تعرقل التنمية كالبطالة، وعدم القدرة على تحمل المسؤولية، كما قد تؤدي إلى تفاقم الآفات الاجتماعية كالسرقة والجريمة، وبالنظر إلى مجموع الأقسام الغير مستعملة البالغ 209 قسم في القطاع العام و04 أقسام في القطاع الخاص، يمكن التخفيف من هذه الظاهرة بفتح هذه الأقسام للاستعمال البيداغوجي، مما قد يؤدي إلى تخفيض مشكلة الاكتظاظ مع السعي ، لتوسيع البنية التحتية لقطاع التربية والتعليم على المدى الطويل.

جدول (92): مؤشرات التربية والتعليم في مرحلة التعليم الثانوي

العدد												
القطاع	الثانويات	الأماكن البيداغوجية	الأقسام البيداغوجية	الأقسام		التلاميذ المتدرسين	متوسط عدد التلاميذ لكل قسم	أساتذة متعاقدين		الأساتذة الدائمين		المطاعم المدرسية
				المجموع	الغير مستعملة			مجموع	إناث	مجموع	أناث	
العام	167	166480	4777	4099	161	142704	35	478	313	9 346	7 185	27
الخاص	133	-	1885	879	00	9 178	10	-	-	2586	1649	137

المصدر: مديرية التربية شرق- غرب- وسط لولاية الجزائر العاصمة.

باستقراء الجدول أعلاه يتضح أن متوسط التلاميذ في الأقسام قد بلغ 35 تلميذ/ قسم، وهو مؤشر يدل على ارتفاع نسبة الاكتظاظ داخل الأقسام التربوية ما قد يؤثر على تراجع التحصيل الدراسي للتلاميذ في هذه المرحلة وبالنظر إلى مجموع الأقسام الغير مستعملة البالغ 209 قسم يمكن التخفيف من هذه الظاهرة بفتح هذه الأقسام للاستعمال البيداغوجي، مما قد يؤدي إلى تخفيض مشكلة الاكتظاظ مع السعي ، لتوسيع البنية التحتية لقطاع التربية والتعليم على المدى الطويل.

التكوين المهني:

جدول (93): مؤشرات التكوين المهني لولاية الجزائر العاصمة.

الوحدة	التسمية	
مكان	الطاقة الاستيعابية النظرية	22385
العدد	عدد مراكز التكوين المهني والتمهين	47
العدد	القدرة الاستيعابية لمراكز التكوين المهني والتمهين CFPA	14775
العدد	CFPA العدد الإجمالي للمتربصين	15383
العدد	CFPA لعدد الإجمالي للمتربصين بنات	5160
العدد	CFPA العدد الإجمالي للمكونين	1821
العدد	CFPA العدد الإجمالي للمكونين نساء	1293
العدد	CFPA عدد ملاحق	3
مكان	CFPA القدرة الاستيعابية لملاحق	360
العدد	CFPA العدد الإجمالي للمتربصين في الملاحق	151
العدد	CFPA العدد الإجمالي للمتربصين بنات لملاحق	107
العدد	(CFPA + Annexes) عدد الخريجين	3587
العدد	(CFPA + Annexes) عدد الخريجين إناث	1323
العدد	(INSFP + IEP) عدد المعاهد ل	12
مكان	القدرة الاستيعابية (INSFP+IEP)	7610
العدد	العدد الإجمالي للمتربصين للمعاهد	11260
العدد	الإجمالي للمتربصين بنات للمعاهد	3092
العدد	العدد الإجمالي للمكونين للمعاهد	769
العدد	العدد الإجمالي للمكونين للمعاهد نساء	537
العدد	عدد الملحقات للمعاهد	3
العدد	القدرة الاستيعابية لملاحق المعاهد	820
العدد	العدد الإجمالي للمتربصين لملاحق المعاهد	1033
العدد	العدد الإجمالي للمتربصين بنات لملاحق المعاهد	621
العدد	العدد الإجمالي للمكونين لملاحق المعاهد	34
العدد	العدد الإجمالي للمكونين نساء لملاحق المعاهد	29
العدد	المدارس الداخلية	10
عدد الأسرة	القدرة الاستيعابية للمدارس الداخلية	1606
العدد	العدد الإجمالي للمتربصين	27827
العدد	العدد الإجمالي للمتربصين بنات	8393

عدد الخريجين بالمعاهد	5945	العدد
-----------------------	------	-------

المصدر: منوغرافيا الجزائر العاصمة 2021م.

باستقراء الجدول المبين أعلاه يتضح أن عدد مراكز التكوين المهني بلغ 47 مركزا موزعة على مختلف بلديات العاصمة، بطاقة استيعابية نظرية تقدر بـ 22385 مقعد بيداغوجي، وقدرة استيعابية للتكوين والتمهين تقدر بـ 14775، في حين بلغ إجمالي المتربصين 15383 متربص من بينهم 5160 بنت، وهو عدد يفوق القدرة الاستيعابية لمؤسسات التكوين بالولاية، هذا ما يدعو إلى إنشاء مرافق تكوينية جديدة تستوعب الطلب الكلي على التكوين المهني، الذي يعتبر أحد الركائز الأساسية في توفير اليد العاملة المؤهلة للشغل، وأحد أهم المؤسسات التي تفتح الطريق أمام الفئات الشابة في إنشاء المشاريع الخاصة التي يعول عليها كثيرا نظريا، وما أثبتته التجارب واقعا منذ انطلاق برنامج ANSEJ لدعم المبادرات الشبانية من أجل رفع معدل التنمية الاقتصادية المحلية.

مؤسسات ومستخدمي القطاع التكوين المهني:

جدول (94): مؤسسات التكوين والتمهين بولاية الجزائر العاصمة.

مراكز التكوين المهني		ملاحق لمراكز التكوين المهني والتمهين				مراكز التكوين المهني والتمهين					
والخريجين المعاهد		المتربصين		القدرة الاستيعابية	العدد	المكونين		المتربصين		القدرة الاستيعابية	العدد
منهم بنات	المجموع	منهم بنات	المجموع			منهم بنات	المجموع	منهم بنات	المجموع		
1 323	3 587	107	151	360	3	1 293	1 821	5 160	15 383	14 775	47

المصدر: مديرية التكوين والتمهين لولاية الجزائر

باستقراء الجدول أعلاه يتضح أن مجموع مؤسسات التكوين والتمهين يقدر بـ 50 مؤسسة، منها 47 مركزا للتكوين والتمهين، و03 ملاحق لمراكز التكوين والتمهين، بلغ عدد المتربصين الإجمالي بهذه المؤسسات 15383 متربصا و151 متربصا على التوالي، وقد بلغ عدد خريجي معاهد التكوين

جدول (95): المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني

متربصين آخري	ملاحق المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني (INSFP + IEP)							تكوين المهني			
	الخرجين للمعاهد والملاحق		المكونين		المتربصين		القدرة الاستيعابية	العدد	المكونين		منهم بنات
	منهم بنات	مجموع	منهم بنات	مجموع	منهم بنات	مجموع			منهم بنات	مجموع	
55	865	2 358	29	34	621	1 033	820	3	769	537	3 092

المصدر: مديرية التكوين المهني 2021م

باستقراء الجدول أعلاه يتبين أن القدرة الاستيعابية للمعهد الوطني المتخصص قد بلغت 7610 مقعدا، في حين أن عدد المتربصين بلغ 11260 متربصا وهي نسبة تفوق بكثير القدرة الاستيعابية للمركز، وتم تحصل نفس الحاصل بالنسبة لملاحق التكوين المهني المقدرتها الاستيعابية بـ 820 مقعدا في حين بلغ عدد المتربصين 1033 متربصا، هذا ما يدل على وجود اكتظاظ بهذه المراكز يفوق قدرتها الاستيعابية ما يستدعي إنشاء مراكز جديدة للتخفيف من حدة الضغط عليها.

ب- الصحة:

مواصلة لجهود المبذولة خلال السنوات الأخيرة والتي تتمحور حول تدعيم قدرات القطاع لا سيما في مجال العلاج الجوّاري، إعادة الاعتبار وتدعيم الهياكل التي تتوفر عليها الولاية وتحديثها عن طريق تزويدها بالتجهيزات الطبية بالإضافة إلى إنجاز هياكل جديدة للاستشفاء المتخصص، وقبل الشروع في عرض أهم الإنجازات التي استفاد منها القطاع في 2021 تجدر الإشارة لبعض المعطيات الإحصائية.

عرفت سنة 2021 ارتفاع في عدد سكان ولاية الجزائر، حيث قدر ب: 052.203.4 نسمة، في مساحة 22,809 كلم، وقد تم تسجيل:

جدول (96): مؤشر الصحة في ولاية الجزائر العاصمة.

المؤشر	العدد	الوحدة
عدد الولادات	428.86	مولود
عدد الولادات خارج الولاية	260.22	ولادة (76,25%)
عدد وفيات الأطفال أقل من سنة	623.1	طفل
عدد وفيات الأمهات بعد الولادة	48	وفاة

المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد منوغرافيا الجزائر العاصمة 2021

باستقراء الجدول أعلاه يتبين ارتفاع مؤشر عدد الولادات بالجزائر العاصمة والمقدر ب: 428,86 مولود بالعاصمة، و260,22 مولود من خارج العاصمة. بالإضافة إلى ارتفاع عدد وفيات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن السنة المقدر ب: 623,1 طفل، في حين بلغ عدد وفيات الأمهات 48 وفاة بعد الولادة، وهي مؤشرات تنذر تدهور في العناية بصحة الأم والطفل، وهذا ما يستدعي ضرورة بذل مزيد من الجهود التحسين الرعاية الصحية للأم والطفل.

كما تمتد الرعاية الصحية للأطفال من خلال متابعة ضمان حماية صحة الطفل المتمدرس، ويبين الجدول ادناه:

جدول (97): مؤشرات حماية الصحة في الوسط المدرسي

التسمية	العدد	الوحدة
الطبيب العام	184	طبيب عام
جراحة الأسنان	140	جراح أسنان
الأطباء النفسانيون	154	طبيب نفسي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على منوغرافيا الجزائر العاصمة 2021م

الفحص الطبي من 854 295 تلميذ متمدرس، تم فحص 422 157 تلميذ، أي بنسبة %42,49،
تم تلقيح 178 370 طفل ضد الخناق، الكزاز وشلل الأطفال.

مكافحة الأمراض المعدية: في سنة 2021 تم تسجيل 6 حالات من الالتهاب الكبدي من النوع "أ"،
268 حالة تسمم غذائي جماعي.

مكافحة وباء كورونا فيروس 19 : الجزائر كغيرها من دول العالم عرفت تفشي فيروس العالمي كورونا
كوفيد 19 منذ سنة 2020، حيث تم تسجيل عدد الإصابات به منذ بداية الوباء إلى غاية
2020/02/24: 609.57 حالة، وبلغ عدد الوفيات المؤكدة بهذا الفيروس إلى 9182 حالة وللحد
من هذا الوباء، وفرت الدولة على مستوى ولاية الجزائر 246.756.1 جرعة لقاح للمواطنين، وهذه
العملية ساهمت بشكل واسع في تخفيض من تعقيدات وعدد الإصابات بالفيروس وعدد الوفيات
الناجمة عنه.

طب العمل:

يوجد في الجزائر العاصمة 18 مصلحة طب العمل تغطي 868.3 مؤسسة يعمل بها 508.296
عاملا،

ويشرف عليها فريق من 119 طبيبا متخصصا و48 ممارسا عاما و149 مساعدا طبييا.

معطيات قطاع الصحة:

جدول (98): الهياكل الصحية العمومية.

مجموع ولاية	المراكز الاستشفائية الجامعية		المؤسسات العمومية الاستشفائية EPH		المؤسسات الاستشفائية المتخصصة EHS		مصلحة التوليد		مركز غسل الكلى	
	العدد	عدد الأسرة	العدد	عدد الأسرة	العدد	عدد الأسرة	العدد	عدد الأسرة	العدد	عدد الأسرة
5	3766	8	1646	12	1917	14	1027	6	88	

المصدر: مديرية الصحة.

تعد ولاية الجزائر: 25 هياكل استشفائية، 05 مستشفيات جامعية، 12 مؤسسات استشفائية متخصصة، 08 مؤسسة عمومية استشفائية، بمجموع 282 سرير أي 2,2 سرير ل 1000 ساكن أي بنسبة شغل 21,58%.، 10 مؤسسات الصحة العمومية الجوارية، 92 عيادات، منها 42 في قيد الخدمة، أي 1 عيادة ل 45 686 ساكن، 156 قاعة علاج، أي قاعة ل 26 943 ساكن.

جدول (99): الهياكل الصحية والتكوين

البلديات	EPSP	عيادة الخدمات	متعددة	قاعة علاج	معاهد أو مدارس للمساعدين الطبيين
المجموع	4	43	59	5	

المصدر: مديرية الصحة.

تعد الجزائر العاصمة 5 معاهد للمساعدين لطبيين، و59 قاعة علاج، و43 عيادة متعددة الخدمات متوزعة على مختلف بلديات الولاية.

ت- الحماية الاجتماعية:

جدول (100): الهياكل الأساسية وسعة الاستيعاب.

المؤسسات	العدد	السعة	معدل استغلال القدرات
مدارس أطفال الصم والبكم	3	440	292 (66,36%)
مركز البسيكوبيداغوجي للمعاقين ذهنيا	9	850	1074 (126,35%)
مدارس للمكفوفين	1	200	185 (92,5%)
مراكز للطفولة المسعفة	3	180	211 (117,22%)

مركز الشيوخة	3	350	201 (57,42%)
مركز للفتيات والنساء المعرضات للعنف وفي حالة خطر	1	50 أنثى	75 (100%)
		25 طفل	
المركز المتخصص لحماية الطفل "تأهيل وحماية"	3	160	37 (23,125%)
الطوارئ S.A.M.U	1	300	170 (56,66%)
ديار الرحمة	1	106	156 (147,17%)
المجموع	25	2586	2401 (92,84%)

المصدر: مديرية الحماية الاجتماعية.

يتكون قطاع الحماية الاجتماعية من 3 مدارس أطفال الصم والبكم، بطاقة استيعابية تقدر بـ 440 مقعد، 09 مراكز البسيكوبيداغوجي، الذي استقبل أكثر من طاقته الاستيعابية بمعدل (126,32%) طفلا، ما يستدعي ضرورة إنشاء مراكز أخرى لتخفيف الضغط عليه، وهو نفس الحال بالنسبة لمركز الطفولة المسعفة الذي يعمل بما يفوق قدرته الاستيعابية بنسبة (117,22%)، في 03 مراكز لطفولة المسعفة.

ث- الشباب والرياضة:

في الجزائر، عرف النشاط الرياضي تطورا مستمرا من خلال إقامة هياكل أساسية جديدة غالبا ما تكون جوارية وملعبين كبيرين في براقي ودويرة وإعادة تأهيل الهياكل الموجودة. ويجب إعادة إحياء الألعاب الرياضية في المناطق الحضرية والبلديات وذلك عن طريق تشجيع الأنشطة البدنية والألعاب في الأحياء وفي المدارس، يمكن تلخيص المؤشرات الرئيسية لقطاع الشباب على النحو التالي:

جدول (101): المؤشرات الرئيسية لقطاع الشباب.

التسمية	الوحدة	العدد
عدد الجمعيات الرياضية	العدد	690
عدد المؤطرين الرياضيين	العدد	1025
العدد الإجمالي للممارسين	العدد	129 566
عدد القاعات المتعددة الرياضة	العدد	50
عدد القاعات المخصصة	العدد	1

24	العدد	عدد ملاعب كرة القدم
1	العدد	ملاعب كبرى
84	العدد	ملاعب كرة القدم
57	العدد	عدد ملاعب البلدية
1	العدد	عدد ملاعب مختلف الرياضات
7	العدد	عدد المسابح النصف الأولمبية
1	العدد	عدد المسابح الأولمبية
5	العدد	المسابح الجوارية
1	العدد	حوض السباحة
8	العدد	عدد المركبات الرياضية الجوارية
227	العدد	عدد المنتزهات الرياضية
4	العدد	عدد مضامير الجري
2	العدد	عدد ملاعب ألعاب القوى
1	العدد	عدد مخيمات الشبيبة
66	العدد	عدد دور الشباب
6	العدد	عدد مراكز الثقافة
2	العدد	عدد مراكز الترفيهية العلمية
158	العدد	عدد الجمعيات الخاصة بالشبيبة

المصدر: مديرية الشباب والرياضة.

باستقراء الجدول يتبين أن الجمعيات الرياضية تلعب دورا هاما في تأطير النشاط الرياضي بالولاية، والتي قدر عددها بـ 690 جمعية رياضية، و158 جمعية خاصة بالشبيبة والرياضة، في وجود 50 مركزا رياضيا، سُجل به 129566 متمرسا رياضيا، بالإضافة إلى عدة ملاعب وقاعات رياضية، تقدر بـ 169 ملعبا، و 51 قاعة للرياضات، بالإضافة إلى المراكز الرياضية الأخرى، كالمسابح والمركبات الجوارية والمنتزهات الرياضية....إلخ.

ج- الثقافة والفنون:

ورثت الجزائر العاصمة عددًا مهما من البنى التحتية الثقافية، ولسوء الحظ فقد تدهورت العديد منها. من جهة أخرى تم بناء القليل فقط منها بعد الاستقبال..رغم ذلك، فالعاصمة، مقارنة بالمدن الأخرى

،مجهزة بهياكل فنية وثقافية لا يستهان بها، غير أن مشكل صيانتها وإدارتها يظهر بشكل متكرر .
حوصلة أهم المؤشرات لقطاع الثقافة.

جدول (102): مؤشرات قطاع الثقافة.

الملاحظة	العدد	التسمية
	11	عدد المتاحف
	42	عدد قاعة السينما
	15 310	سعة الاستيعاب ل قاعة السينما
مكتبة وطنية ومكتبة رئيسية	2	عدد المكتبات
	57	عدد المكتبات البلدية
	0	عدد دور الثقافة
	2	عدد المسارح
	4	عدد مسارح هواء الطلق
	16	عدد المراكز الثقافية
	2	الإذاعة المحلية
INSM / IRFM	2	المعاهد الموسيقية
	1	المعهد العالي للموسيقى
	150	قدرة استيعاب
	50	عدد المتربصين
	35	عدد المتخرجين
IRFM	1	معهد جهوي للتكوين الموسيقي
	76	عدد المتربصين
	90	قدرة استيعاب
	8	عدد المتخرجين
ISMAS	1	عدد المعاهد العليا للفنون السمعية البصرية وفنون الأداء
	150	قدرة استيعاب
	37	عدد المتربصين
	20	عدد المتخرجين
	1	مدرسة الفنون الجميلة
	320	قدرة استيعاب
	69	عدد المتربصين
	18	عدد المتخرجين
	6	عدد مدارس الموسيقى

المصدر: مديرية الثقافة.

باستقراء الجدول أعلاه يتبين أن قطاع الثقافة بمختلف مراكزه الثقافية الموزعة على مختلف بلديات الولاية، تحتوي على قدرة استيعابية تفوق عدد المتربصين فيها، حيث تبلغ القدرة الاستيعابية للمعهد الوطني للموسيقى 150 مقعدا في حين بلغ عدد المتربصين 50 متربصا، أما المعهد الجهوي للتكوين الموسيقي فقد بلغت 90 مقعدا سجل بها 76 متربصا، كما أن المعهد العالي للفنون السمعية البصرية وفنون الأداء تقدر بـ 150 مقعد سجل بها 37 متربص، وقدرت القدرة الاستيعابية للفنون الجميلة 320 مقعد، بها 69 متربص.

الجدول (103): توزيع الهياكل الثقافية لولاية الجزائر العاصمة.

مجموع ولاية	دور الثقافة	المتاحف	المسارح		مراكز ثقافية	المكتبات		قاعة السينما	
			العدد	هواء الطلق		العدد	منهم البلدية	العدد	قدرة الاستيعاب
0	11	7	5	46	59	57	42	15310	

المصدر: مديرية الثقافة

تتوزع الهياكل الثقافية لولاية الجزائر العاصمة على مختلف بلدياتها وقد تم إنشاء مكتبة عمومية في كل بلدية من بلديات الولاية بالإضافة إلى مكتبتين وطنيتين، 11 متحفا، 12 مسرحا، و46 مركزا ثقافيا، بالإضافة إلى 42 قاعة سنيما بقدرة استيعابية تقدر بـ: 15310 قاعة.

جدول (104): توزيع الهياكل الثقافية

المعاهد			المدارس				الملحقات			مجموع الولاية
العدد	السعة	عدد المتربصين	العدد	السعة	المتربصين	عدد المتخرجين	العدد	السعة	المتربصين	
3	420	277	2	350	318	31	6	1540	1400	

المصدر: مديرية الثقافة.

تتوزع الهياكل الثقافية على شكل معاهد ومدارس وملحقات ثقافية بمجموع 03 معاهد، 02 مدرسة، 06 ملحقا، بها 277 متربصا، 318 متربصا، و 1400 متربصا على التوالي، بقدرة استيعابية إجمالية تقدر بـ 2310 مقعدا، تخرج منها 57 طالبا وهو عدد قليل جدا مقارنة بـ الإمكانيات المتوفرة لهذا القطاع.

ح- الشؤون الدينية:

المسجد مؤسسة دينية واجتماعية تهدف إلى تعزيز قيم الدين الإسلامي وضمان السير الحسن للحياة الروحية والتعليمية والعلمية والثقافية والاجتماعية لسكان الولاية.

جدول (105): أهم المؤشرات لقطاع الشؤون الدينية

العدد	التسمية
724	عدد المساجد
1097593	قدرة استيعاب المساجد
1	عدد مراكز ثقافية اسلامية
58	عدد مدارس القرآن
7260	قدرة إستيعاب مدارس القرآن
22501	العدد الإجمالي للتلاميذ في مدارس القرآن
13001	عدد تلاميذ إناث في مدارس القرآن
1	عدد المدارس الوطنية لتكوين إطارات الشؤون الدينية
100	القدرة الاستيعابية لمدارس الوطنية لتكوين إطارات الشؤون الدينية
2	عدد الزاوية
10	عدد الأئمة معلم
187	عدد الأئمة مدرس
240	عدد الأئمة بروفيسور
110	عدد الأئمة بروفيسور رئيسي
50	عدد مرشدة دينية
31	عدد المرشدات الدينية الرئيسية
4	عدد الأساتذة للتعليم القرآني
187	عدد البروفيسور للتعليم القرآني
161	القيم

131	مؤذن
-----	------

المصدر: مديرية الشؤون الدينية.

تعد الجزائر العاصمة 720 مسجدا بقدرة استيعاب اجمالية تقدر بـ 1097593 مصلي، و 547 إماما، و 131 مؤذنا، و 50 مرشدة دينية، وعدد مدارس قرآنية تقدر بـ 58 مدرسة، قدرتها الاستيعابية الاجمالية 7260 مقعدا، سجل بها حوالي 35502 تلميذا، منهم 13001 إنثا.

جدول (106): الهياكل الأساسية لقطاع الشؤون الدينية.

مجموع الولاية	عدد المساجد	المراكز الثقافية الإسلامية	المدارس القرآنية	معاهد أو مدارس للتكوين إطارات الشؤون الدينية	الأئمة	مساعد إمام	الزاوية
	724	1	58	1	547	0	2

المصدر: مديرية الشؤون الدينية.

يتمثل الهيكل الأساسي لقطاع الشؤون الدينية في المساجد البالغ عددها 724 مسجدا، تليها المدارس القرآنية بـ 58 مدرسة قرآنية، والزاويا 02، و 01 معهدا للتكوين إطارات الشؤون الدينية، أما الهياكل البشرية تتمثل في الأئمة البالغ عددهم 547 إماما و 131 مؤذنا.

المطلب الخامس: قطاع النشاط الاقتصادي:

أ- الفلاحة:

تبلغ مساحة الأراضي الفلاحية الإجمالية 32 526 هكتارا، أي 19.40% من إجمالي مساحة ولاية الجزائر العاصمة وتبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة 28 870 هكتارا، أي 76.88% من إجمالي المساحة الفلاحية وتمثل الأراضي المروية 61% من المساحة الصالحة للزراعة.

جدول (107): أهم مؤشرات القطاع الفلاحي

التسمية	الوحدة	العدد
مساحة الأراضي الفلاحية الكلية	هكتار	32 526
النسبة بالسنة لمساحة الولاية	%	40,19%
مساحة الكلية للأراضي الزراعية الصالحة	هكتار	28 870

88,76 %	%	الفلاحية الكلية
17 609	هكتار	المساحة الزراعية المروية
1 012,17	هكتار	المساحة الرعوية
1 542,00	هكتار	زراعة الحبوب
1 570,45	هكتار	مساحة العلف
11 853,41	هكتار	مساحة البساتين
11 898,38	هكتار	مساحة الأشجار المثمرة
2 537,31	هكتار	مساحة الكرم (عنب الطاولة)
26 893	العدد	عدد رؤوس الأغنام
11 514	العدد	عدد رؤوس الأبقار
3 427	العدد	عدد رؤوس الماعز
1 358	العدد	عدد رؤوس الفرس
59	العدد	الطيور: عدد البطريق
38 265	بالف	إنتاج الحليب في السنة
8	العدد	عدد الألبان

المصدر: مديرية الفلاحة

تمثل نسبة الأراضي الفلاحية بولاية الجزائر 40,19% من مساحة السطح الاجمالية للولاية، وتقدر المساحة الكلية للأراضي الزراعية الصالحة بـ 28870 هكتار، وأهم المنتجات الفلاحية هي الخضار والفواكه في مساحة مقدرة بـ 23751,79 هكتار والحبوب والعلف في ما مساحته 1542,00 هكتار، و1570,45 على التوالي، بالإضافة إلى الانتاج الحيواني المتمثل أساسا في إنتاج الحليب بمعدل 38265 ألف لتر في السنة، و إنتاج الألبان حيث توجد 8 وحدات لإنتاج الألبان. كما أن المساحة الرعوية الواسعة والمقدرة بـ 1012,17 سمحت بتربية عدد معتبر من الحيوانات كالأبقار والأغنام والماعز والخيول والبطريق.

جدول (108): أهم المنتجات الفلاحية.

المنتجات	وحدة القياس	كمية الإنتاج في السنة
القمح الصلب	القنطار	36 845
القمح اللين	القنطار	3 240

2 800	القطار	الشعير
42 885	القطار	الحبوب
157 310	القطار	الأعلاف
160	القطار	الحبوب الجافة
160	القطار	منها الحمص
2 929 200	القطار	الخضروات
303 445	القطار	منها البطاطا
26 845	القطار	البصل
345 765	القطار	الكروم
1 152 000	القطار	الحمضيات
633 050	القطار	بذور الحبوب
167 815	القطار	منها التفاح
5 720	القطار	الزيتون
4 260	القطار	منها الزيت الزيتون
12 429	القطار	اللحوم الحمراء
74 296	القطار	اللحوم البيضاء
38 265	1000ل	الحليب
86 820	1000	البيض
573	القطار	العسل
243	القطار	الصوف

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية الجزائر العاصمة.

باستقراء الجدول يتضح أن الخضروات تتصدر قائمة الإنتاج الفلاحي حيث قدرت كمية الإنتاج باستقراء الجدول يتضح أن الخضروات تتصدر قائمة الإنتاج الفلاحي حيث قدرت كمية الإنتاج بـ 2929200 قنطار في السنة، وأهم الخضروات المنتجة هي البطاطا والبصل، تليها الحمضيات بكمية إنتاج قدرت بـ 1125000 قنطار سنويا، ثم الكروم بـ 345785 قنطار سنويا، تليها كل من الأعلاف بـ 157310 قنطار سنويا، ثم الحبوب بـ 42885 قنطار، بالإضافة إلى الإنتاج الحيواني المتمثل في اللحوم الحمراء المقدر بـ 12429 قنطار، واللحوم البيضاء بمعدل 47296 قنطار سنويا، ويأتي كل من العسل و الصوف في ذيل الترتيب الذي قدرت كمية إنتاج كل منهما على التوالي بـ 573 قنطار، و 243 قنطار في السنة.

ب-الصيد البحري:

يقع ميناء الصيد في مدينة الجزائر العاصمة ببلدية القصبة، وتديرها شركة تسيير موانئ الصيد - وحدة الجزائر العاصمة.

سعة الميناء:

جدول (109): سعة ميناء الجزائر العاصمة

نوع السفن	قدرة استيعاب	الأسطول	أسطول من موانئ الأخرى
مراكب الصيد	18	11	05
قوارب السردين	44	47	20
قوارب صغيرة	27	17	4
قوارب سياحية	50	236	29

المصدر: منوغرافيا الجزائر العاصمة 2021م.

باستقراء الجول أعلاه يتضح أن ميناء الجزائر يتكون من أسطول به 11 مركب للصيد ، 47 قوارب السردين، و 236 قارب سياحي، و17 قوارب صغيرة، بقدرة استيعاب اجمالية تصل إلى 121 قارب، و18 مركبا للصيد.

هياكل الميناء الكبرى:

مسمكة **Halle à 319are**: مسمكة ميناء الصيد بالجزائر العاصمة يعتبر المكان الوحيد لبيع المنتجات البحرية المنظمة والمسجلة في الولاية حيث تم وضعه حيز الخدمة عام 1939 بمساحة تقدر بـ 3260 م² ويحتوي على 11 مربعا يديره 13 وكيل، حيث يتم شحن ما يقارب 4000 طن من الإنتاج السنوي لسوق السمك.

ميناء الجميلة للصيد والترفيه: يقع ميناء الصيد الجميلة ببلدية عين بنيان بالمنطقة الإدارية للشرافة. إنتاج الأسماك: يبلغ متوسط إنتاج الميناء 3500 طن سنويًا، حيث تمثل أسماك البحرية الصغيرة أكثر من 90 % من الإنتاج.

ميناء الصيد والترفيه تامنفوست Tamentefost:

يقع ميناء تامنفوست للصيد والترفيه في بلدية المرسى، ولاية الجزائر العاصمة، تديرها شركة تسيير موانئ الصيد - وحدة الجزائر العاصمة.

إنتاج الأسماك: يبلغ متوسط إنتاج ميناء تامنفوست 125 طنًا سنويًا، حيث تمثل أسماك البحرية الصغيرة أكثر من 90٪ من الإنتاج.

ميناء رايس حميدو للصيد والترفيه: يقع الميناء في بلدية رايس حميدو، ويضم 150 وحدة بما في ذلك 130 قوارب سياحية و20 من القوارب الصغيرة.

جدول (110): تنمية الاستثمار في الصيد البحري.

فرص العمل	عدد الوحدات الموجودة	نوع الوحدة
110	110 متنقل	وحدة البيع المتنقلة
880	200	وحدات البيع المنظمة
/	50	غرف التبريد
/	61	شاحنة التبريد
/	08	مركز شحن بحري
26	03	موقع بناء وتصليح السفن
513	02	ورشة الصيانة البحرية
/	05	أنفاق التجميد
150	30	أدوات الصيد
217	13	وحدة التحويل والشحن
/	1(تصنيع الصناديق البلاستيكية متوقفة)، 01(تصنيع عوامات) أزرق وأخضر =02	عدد وحدات التصنيع لمواد ومعدات الصيد

المصدر: مديرية الصيد البحري لولاية الجزائر

لاستقراء الجدول أعلاه يتضح أن قطاع الصيد البحري يوفر حوالي 1896 فرصة عمل في عدة تخصصات أهمها وحدات البيع المتنقلة والمنظمة بـ 990 منصب شغل تليها ورشة الصيانة البحرية

بـ 513 منصب شغل، بالإضافة إلى تخصص العمل في وحدات التحويل والشحن بـ 217 منصب، وأدوات الصيد بـ 150 منصب، في حين أن موقع بناء السفن وتصليحها يوفر 26 منصب عمل.

التكوين:

جدول(111): تقرير التكوين البيداغوجي لعام 2020-2021 على مستوى معاهد INSPA

INSPA			التخصص	نوع التكوين
التدريب	السنة	السنة		
التطبيقي	الثالثة	الثانية	الأولى	
			00	التكوين الأولي
04	03	07	13	ملازم ميكانيكي من الدرجة الثانية
		03	00	تقني سامي في تربية المائيات
06			/	التكوين المتواصل
			15	ضابط ميكانيكي من الدرجة الثانية بالتناوب
				القبطان
			144	المجموع العام

المصدر: منوغرافيا الجزائر العاصمة 2021م

باستقراء الجدول أعلاه يتضح أن معاهد التكوين المهني المتخصص توفر تكوينا أوليا لـ 27 ملازم ميكانيكي، و03 تقنيين ساميين في تربية المائيات، أما التكوين المتواصل يوفر التكوين فيه 06 ضباط ميكانيكيين و 15 قبطانا، بمجموع 144 طالبا.

ت-الصناعة والمناجم:

للجزائر العاصمة نسيج صناعي اقتصادي مهم جدا يتكون من أنشطة متنوعة، على النحو المبين أدناه:

جدول (112): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط: قطاع خاص وعمومي.

عدد المناصب	عدد وحدات الإنتاج	الأنشطة الرئيسية	فروع النشاط

533	218	صنع سلع استهلاكية من الجلد أحذية، مصنوعات جلدية	صناعة الجلود
5526	667	صناعة البلاستيك والمستحضرات الصيدلانية والطلاء - صناعة المطاط	كيمياء البلاستيك
1606	398	الصناعات التحويلية الأخرى المجوهرات، المشغولات الذهبية، الألعاب، الألعاب	صناعات مختلفة
47036	8653	مكتب الدراسات الإعلام الآلي والمكاتب	خدمات للمؤسسات
3449	451	سمك السردين ومزارع	الزراعة والصيد
7543	1283	الإنتاجات المعدنية وتصنيع المسامير والبراغي...	Ime
56687	9494	البناء والأشغال العامة الأعمال العقارية	البناء والأشغال العمومية
3545	1229	صنع السلع الاستهلاكية من المنسوجات الجوارب، الملابس، المفروشات، البطانيات، الخ	صناعة النسيج
75847	24955	استيراد وتصدير جملة وبيع	التجارة
10402	2252	الحطب والورق صناعة الأثاث وتصنيع الورق ومعالجته	صناعة الخشب
9933	2835	الدقيق والسميد وقشر ورسم الحبوب ومنتجات النشا	الصناعات الغذائية
18598	7911	والمعكرونة والكسكي والخبز والبسكويت... والمعجنات	الخدمات المنزلية
15458	1177	مدارس التكوين	خدمة المجتمع
1901	467	وكالة عقارية	الأعمال العقارية
15447	4724	فندق، مطاعم، كافيتريا	الفنادق والمطاعم
18533	5173	عبور ونقل البضائع	النقل والاتصالات
2035	306	تصنيع الأطباق الخزفية والبورسلين. السمنت تصنيع منتجات من مواد البناء المختلفة	مواد البناء
231	32	معالجة المياه وتوزيع الغاز	المياه والطاقة
4002	311	التأمين والبنوك	مؤسسات مالية
300	2	استغلال المناجم	المناجم والمحاجر
204	18	الخدمات والعمال البترولية	أشغال المياه والبترولية
82	14	استغلال الرواسب الهيدروكربونية	الهيدروكربونية
298898	72570		المجموع

المصدر: مديرية الصناعة.

باستقراء الجدول أعلاه يتضح أن نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة موزع على مختلف الأنشطة الصناعية والخدماتية بمختلف أنواعها، ويتمركز أساسا في قطاع التجارة بـ 24955 مؤسسة للاستيراد والتصدير، الذي يوفر 75847 منصب شغل، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بـ 9494 مؤسسة،

توفر 56687 منصب شغل، تليها قطاع الخدمات في كل من خدمات الدراسات والإعلام الآلي 8653 مؤسسة توفر 47036 منصب شغل، ثم الخدمات المنزلية لصناعة المعجنات بـ 7911 مؤسسة، توفر 18598 منصب عمل، ثم خدمات النقل والاتصالات بـ 5173 مؤسسة، توفر 18533 منصب شغل، ويأتي في آخر الترتيب مؤسستا استغلال المناجم اللتان توفران 300 منصب عمل.

توزيع المناطق الصناعية ومناطق النشاط حسب البلديات:

جدول(113): توزيع المناطق الصناعية حسب البلديات

البلديات	المناطق الصناعية	المساحة الكلية بالهكتار	المساحة المشغولة بالهكتار
روبية	1	1000	993,8146
رغاية	1		
واد السمار	1	390	388,151
الحراش	1	78	72,5353

المصدر: مديرية الصناعة لولاية الجزائر العاصمة.

باستقراء الجدول أعلاه يتضح أنه يوجد بالجزائر العاصمة 4 مناطق صناعية كبرى وهي المنطقة الصناعية لروبية والرغاية، بمساحة إجمالية تقدر بـ 1000 هكتار منها 993,8146 هكتار مساحة مشغولة، والمنطقة الصناعية لواد السمار المقدر بـ 390 هكتار منها 388,151 هكتار مشغولة، أما المنطقة الصناعية الحراش المقدر بـ 78 هكتار، منها 72,5353 هكتار، وهذا ما قد يشكل تحديا كبيرا على طلب العقار الصناعي في الأجل الطويل، نظرا لأن المساحة المخصصة للإنتاج الصناعي قد تم شغلها بنسبة 99,08%

المناجم:

جدول(114): الإمكانيات والإنتاج المنجمي

الإنتاج المنجمي	وحدة القياس	إمكانات الولاية	الإنتاج السنوي
الحجر الجيري وصخر الشيست	طن	336 000 طن	10 000 طن

323917,31 طن	840000 طن	م/طن ³	Agrégats (APMC divindus ex ECAVA)
--------------	-----------	-------------------	------------------------------------

المصدر: مديرية الصناعة

باستقراء الجدول أعلاه يتضح أن مؤسستي الانتاج المنجمي بولاية الجزائر العاصمة توفران انتاج سنوي يقدر بـ 10000 طن سنويا أي ما يعادل 2,97% من إمكانيات الولاية لإنتاج الحجر الجيري وصخر الشيبست، في حين أن مؤسسة إنتاج حصى محجر يقدر إنتاجها بـ 32391,31 م³/طن، من الحصى والرمل، أي ما نسبته 38,56% من الإمكانيات الكلية للمحجر.

ث- التجارة:

الجزائر العاصمة تعتبر وجهة الاختيار في مجال التجارة من جميع الأنواع، حيث الخدمات وتوزيع التجزئة لديها حصة الأسد مع 385 197 تاجر من بين 233 805 تاجر في الولاية أي بمعدل 84%. ويتولى النشاط التجاري 317 744 تاجر منهم 233 805 شخص طبيعي و83 939 شخص معنوي.

جدول(115): الأسواق التجارية في الجزائر العاصمة.

العدد	تسمية
1	سوق الجملة
72	الأسواق المغطاة
127	الأسواق اليومية
لا شيء	الأسواق الدورية
127	أسواق التجزئة
55	سوق مغطى وسوق جوارية
لا شيء	الأسواق الأسبوعية
22	المراكز التجارية
13	سوبر ماركت الكبرى
04	سوبر ماركت وأسواق كبرى
لا شيء	أسواق لحيوانية
لا شيء	أسواق السيارات

03	المذابح
----	---------

المصدر: مديرية التجارة لولاية الجزائر

باستقراء الجدول أعلاه يتضح أن نشاط الأسواق في الجزائر العاصمة تركز أساسا على الأسواق اليومية بـ 127 سوقا يومية، بالإضافة إلى أسواق التجزئة 127 سوقا، تليها الأسواق الجوارية بـ 55 سوقا، ثم المساحات التجارية الكبرى بـ 22 مراكز تجاريا و 13 سوبر ماركت.

جدول(116): توزيع التجار النشطاء حسب قطاع النشاط وحسب البلديات:

قطاع النشاط	إنتاج السلع والخدمات	الإنتاج الحرفي	التجارة بالجملة	التجارة بالتجزئة	الخدمات	التصدير	المجموع
	21882	632	7236	16943	6603	29493	83939
	% 26,06	% 0,75	% 8,62	% 20,18	% 7,86	% 35,13	%100

المصدر: مديرية التجارة لولاية الجزائر

باستقراء الجدول أعلاه يتضح أن نشاط التصدير يمثل القطاع الأكثر استقطابا للتجار النشطاء في ولاية الجزائر بنسبة 35,13%، يليه نشاط إنتاج السلع والخدمات بنسبة 26,06%، ثم نشاط التجارة بالتجزئة بنسبة 20,18%، أما تجارة الجملة تمثل ما بنسبته 8,62%، ويأتي في آخر الترتيب كل من نشاط الخدمات بنسبة 7,86%، ويكاد يندم الاستقطاب في القطاع الحرفي للتجار النشطاء إذ لم تتجاوز 0,75% من إجمالي التجار بولاية الجزائر.

ج- السياحة:

الجزائر العاصمة لديها ركائز طبيعية لا يمكن إنكارها لتكون وجهة الاختيار ومع ذلك فالجزائر العاصمة لديها أكثر من 21000 سرير .

جدول (117): أهم مؤشرات قطاع السياحة.

التسمية	الوحدة	
عدد الفنادق	عدد	211
عدد الفنادق قيد الخدمة	عدد	184
عدد الفنادق المغلقة	عدد	27

13936		عدد غرف الفنادق
25939	عدد	عدد الأسرة
06	عدد	عدد الفنادق 5 نجوم
17	عدد	عدد الفنادق 4 نجوم
25	عدد	عدد الفنادق 3 نجوم
24	عدد	عدد فنادق 2 نجوم
30	عدد	عدد فنادق 1 نجوم
12	عدد	عدد الفنادق 0 نجوم
62	عدد	مطاعم مصنفة
1260	عدد	وكالة سياحية
0	عدد	ديوان السياحة
1	عدد	مؤسسة العلاج بمياه البحر
13	عدد	عدد مناطق التوسع السياحي (ZET)

المصدر: مديرية السياحة

باستقراء الجدول أعلاه يتضح أن القطاع السياحي بولاية الجزائر العاصمة يركز على الوكالات السياحية التي بلغ عددها 1260 وكالة سياحة وهو مرتفع إذا ما قورن بباقي ولايات الوطن، في حين أن العدد الإجمالي للفنادق بلغ 114 فندقا بـ 13936 غرفة و 25939 سريرا، منها 06 فنادق ذات 5 نجوم، رغم أنها عاصمة البلاد، ففي تونس العاصمة تجاوز عدد الفنادق ذات 5 نجوم 10 فنادق سنة 2016م.

جدول (118): الفنادق غير المصنفة

العدد	الوحدة	التسمية
58	عدد	الفنادق
2616	عدد	الغرف
4906	عدد	الأسرة

المصدر: مديرية السياحة

باستقراء الجدول أعلاه يتضح أن هناك عدد معتبر من الفنادق الغير مصنفة والتي تمثل ما نسبته 50,88% من إجمالي عدد الفنادق بالعاصمة، وبلغ عدد الأسرة 4906 سريرا في 2616 غرفة.

جدول (119): توزيع مناطق التوسع السياحي (ZET) حسب البلديات:

المساحة (هكتار)	مناطق التوسع السياحي	البلديات
356	زرالدة شرق	زرالدة
93,5	زرالدة غرب	زرالدة
75	شاطئ النخيل وشاطئ ايزور	سطاوالي
69	سيدي فرج	سطاوالي
188	ساحل	سطاوالي
150	الصنوبر البحري	شراكة
25	الكثبان شاطئ الشراكة	شراكة
27	فونتان	عين البنيان
331	برج البحري	برج البحري
162	المرسى	المرسى - عين طاية
163	عين طاية	عين طاية
881	عين شرب 1	عين طاية - هراوة - رغبة
194	عين شرب 2	عين طاية - هراوة - رغبة
2754		المساحة

المصدر: مديرية السياحة

باستقراء الجدول أعلاه يتضح أن مناطق التوسع السياحي تتمركز في منطقة عين طاية هراوة رغبة بمساحة 1206 هكتار، تليها زرالدة أساسا بمساحة 449,5 هكتارا، تليها بلدية سطاوالي بمساحة 332 هكتارا، تليها منطقة المرسى بمساحة 162 هكتار، وتأتي منطقة الشراكة في آخر الترتيب بمساحة 175 هكتار، ثم منطقة توسع سياحي بمساحة 27 هكتار.

ح- الحرف:

الحرف اليدوية: نشاط يدر الثروة والوظائف الدائمة لتحقيق التنمية المستدامة في جميع أنحاء البلد، الحرف اليدوية في الجزائر العاصمة غنية ومتنوعة بشكل مذهل في الأشكال والتقنيات والديكورات، ويتعزز هذا الثراء في تواضع المواد التي تُصنع منها الحرف اليدوية.

قطاع الحرف ولاية الجزائر العاصمة تضم 25096 حرفي موزع على كل بلديات الجزائر العاصمة.

النقل:

وستقدم الإحصاءات التالية لمحة عامة عن مكان قطاع النقل في ولاية الجزائر العاصمة، كونها عاصمة سياسية واقتصادية وإدارية، فإن عروض النقل متعددة ومتنوعة، غير أنه لم يتبقى سوى إشكالية رئيسية واحدة يتعين حلها على مستوى العاصمة تخص "الازدحام" وتم وضع برنامج طموح بالتعاون مع مختلف الجهات الفاعلة، والأشغال العامة والنقل للتغلب على الوضع وذلك بامتداد المترو في الجهة الشرقية والغربية ورفع التجميد عن بعض عمليات الأشغال العامة وتسجيل عمليات قطاع لطرق الجديدة، برمجة مواقف السيارات وتقوية المواصلات العامة.

جدول (120): أهم مؤشرات قطاع النقل

التسمية	الوحدة	
عدد محطات النقل الحضرية	العدد	36
عدد المسافرين في السنة	العدد	180 589 987
كمية السلع المنقولة في السنة	طن/السنة	437 50,812
طول الإجمالي لشبكة السكة الحديدية "المستغلة"	كم	5,205
عدد المسافرين في السنة	العدد	26 057 138
كمية السلع المنقولة في السنة	طن/السنة	1 202 862
معدل كهربية الخطوط	%	100%
معدلات خطوط المسار المزدوج	%	100%
عدد خطوط النقل بالولايات	العدد	606
عدد ملاجئ الانتظار	العدد	900
عدد مواقف ذات طوابق	العدد	11
عدد مواقف السيارات المفتوحة	العدد	31
عدد المطارات	العدد	1
عدد الموانئ	العدد	1
عدد المسافرين في السنة " (ركاب / مركبات)	العدد	37 806
كمية السلع المنقولة في السنة	طن	11 104 242
عدد موانئ الصيد	العدد	4

المصدر: مديرية النقل

باستقراء الجدول أعلاه يتضح أن شبكة النقل بولاية الجزائر مكونة من 36 محطة للنقل الحضري، ويبلغ عدد خطوط النقل بالولاية 606 تتوزع عبرها 900 ملجأ انتظار، وقد بلغ طول السكة الحديدية بالولاية 5,205 كم، يتم نقل 180589987 مسافرا في السنة، و1202862 طن في السنة من السلع والبضائع عبر خطوط السكة الحديدية، أما الخطوط الحضرية فتنقل 43750,812 طن في السنة من السلع، أما مطار وميناء الجزائر ينقل 37806 مسافرا في السنة، وينقل 11104242 طن في السنة من السلع.

جدول (121): وضعية حاضرة السيارات التاكسي

العدد الإجمالي للتراخيص المستغلة	العدد الإجمالي للتراخيص الممنوحة
17997	18514

المصدر: مديرية النقل

باستقراء الجدول أعلاه يتضح أن العدد الإجمالي للتراخيص الممنوحة لسيارات التاكسي بولاية الجزائر قد بلغ 18514 رخصة، منها 17997 رخصة مستغلة أي ما نسبته 97,20%

جدول (00): توسعة النقل الحضري للمسافرين حسب القطاع الجغرافي (عام + خاص):

القطاع الجغرافي	عدد العملاء	عدد الحافلات المرخصة	عدد الأماكن المرخص بها
حضرية	3057	3604	175996
شبه حضري	212	248	9806
ريفي	108	111	3788
بين الولايات	1323	1614	70479
المجموع	4700	5577	260069

المصدر: مديرية النقل

باستقراء الجدول أعلاه يتضح أن أغلب المسافرين هم عملاء النقل الحضري ويقدر عددهم بـ 3057 مسافرا، يليهم عملاء النقل ما بين الولايات حيث بلغ عددهم 1323 مسافرا، ويأتي في آخر الترتيب عملاء النقل شبه الحضري البالغ عددهم 212 مسافرا، ثم عملاء الوسط الريفي المقدر عددهم بـ 108 مسافرا، ويتناسب عدد الحافلات المرخصة للنقل مع عدد المسافرين طرديا، حيث تحظى

الأوساط الحضرية بأكثر عدد من الحافلات المرخصة إذ بلغ عددها 3604 حافلة، أما في الوسط الريفى فقدّر عددها بـ 111 حافلة.

خ- البريد والاتصالات:

حقق قطاع البريد والاتصالات في ولاية الجزائر تقدما كبيرا في تحسين جودة الخدمات العامة التي تقدمها الشركات في هذا القطاع. مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية: بذل القطاع جهودًا كبيرة لتحسين جودة الاتصالات السلكية واللاسلكية على مستوى الولاية، من أجل تعميم الوصول إتاحة منصات الإنترنت وتكنولوجي المعلومات عالي السرعة والفائق السرعة، وذلك من خلال برنامج خاص لتطوير الدعم التكنولوجي البنى التحتية. وهكذا، نشر القطاع خلال السنوات الثالث الخبرة 980 كيلومتر امن الألياف البصرية عبر أراضي الولاية، مما سمح بتوسيع شبكة الولايات إلى 4262 كيلومترا من الألياف البصرية. وعلى هذا النحو، تم إنشاء 155 برجاً وهوائيات 4 G لصالح سكان المناطق المنخفضة الكثافة (شبه حضرية) لضمان الوصول إلى منصات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لجميع سكان ولاية الجزائر العاصمة بطريقة عادلة ومنصفة. كما تم تركيب 7659 محطة اتصالات السلكية من قبل متعاملي الهاتف النقال، بما في ذلك 22 محطة في سيدي عبد الله لدعم التطور الديموغرافي لهذه المنطقة. وعلى نفس المنوال يمكن تلخيص الجهود المذكورة أعلاه بالإحصاءات التالية:

جدول (122): شبكة المواصلات السلكية واللاسلكية.

التسمية	
عدد الوكالات التجارية	30
عدد نقاط الحضور	16
عدد مراكز الإنتاج والصيانة	34CMP
عدد مراكز تضخيم المكالمات	CAH 13
عدد المشتركين	052 426 2

431349	AT عدد المشتركين
%26.10	كثافة الهاتف
575313	القدرة الاستيعابية للأنترنيت
%68.13	كثافة الأنترنيت
101832	القدرة الاستيعابية G LTE 4
386644	عدد المشتركين للأنترنيت
4 74768	(G LTE (BTS/clients
4262 كم	طول شبكة الألياف البصرية المنجزة عبر إقليم ولاية الجزائر

المصدر: مديرية البريد والاتصال.

باستقراء الجدول المبين أعلاه يتضح أن شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية مكونة من 30 وكالة تجارية، وطول شبكة الألياف البصرية المنجزة عبر إقليم ولاية الجزائر قد بلغ 4262 كم، أما عدد المشتركين قدر بـ 524262 مشتركا، منهم 386644 مشتركا للأنترنيت.

جدول (123): شبكة الهاتف النقال

المجموع	أوريدو	جيزي	موبيليس	المتعاملين
5760198	2714180	1667874	1378144	عدد المشتركين
7659	2968	2593	2098	المحطات القاعدية
93	48	16	29	عدد وكالات تجارية
%94.37	% 99.52	%91.69	%91.91	نسبة التغطية

المصدر: مديرية البريد والاتصالات

باستقراء الجدول المبين أعلاه يتضح أنه يوجد 3 متعاملين للهاتف النقال بالجزائر، ويحظى المتعامل أوريدو بأكبر عدد من المشتركين في ولاية الجزائر العاصمة إذ بلغ عددهم 2714180 مشتركا، يليه المتعامل دجيزي بـ 1667874 مشتركا، ثم المتعامل موبيليس بـ 1378144 مشتركا، ويوفر أوريدو 48 وكالة تجارية، ونسبة تغطية 99,52%، بينما دجيزي يوفر 16 وكالة تجارية ونسبة تغطية بلغت 91,69%، أما موبيليس توفر 29 وكالة تجارية ونسبة تغطية تبلغ 91,91%، كما تحوز أوريدو على أكبر عدد من المحطات القاعدية بـ 2968 قاعدة، بينما كل دجيزي وموبيليس بلغ عدد

محطاتها القاعدية 2593 و 2098 محطة قاعدية على التوالي، وتغوق أوريدو من حيث الإمكانيات التي تتوفر عليها، سمح لها بجلب أكبر عدد من مشتركى الهاتف النقال.

مجال البريد: وفي إطار تحديث الخدمات البريدية، وضع القطاع خطة خاصة بولاية الجزائر العاصمة، وقد مكنت هذه الخطة من تحقيق 25 مكتبا جديدا للوظائف خلال السنوات 03 الماضية، مما زاد مجموع عدد مكاتب البريدية إلى 255 مكتبا، وبالإضافة إلى ذلك، قامت بريد الجزائر بتعزيز شبكتها بـ 22 شباك نقدي آلي جديد. فيما يتعلق بالمكاتب الموجودة، قام القطاع بعملية إعادة تأهيل مكاتب البريد القديمة، حيث تم إعادة تأهيل 26 مكاتب بريدية بمعايير حديثة خلال الفترة بين 2019 إلى 2021؛ وقد سجل القطاع للعام الحالي 08 مشاريع إعادة تأهيل. وتجدر الإشارة إلى أن الكثافة البريدية على مستوى ولاية الجزائر هي 9267 ساعة / (مكتب بريد (GAB+مع العلم أن هدفنا هو الوصول إلى المعايير الدولية وهو 6000 ساعة / مكتب بريد. وعلى نفس المنوال يمكن تلخيص الجهود المذكورة أعلاه بالإحصاءات التالية:

جدول(124): أهم مؤشرات الشبكة البريدية

الوحدة	التسمية
255	عدد مكاتب البريد
5	عدد مكاتب البريد المتنقلة
588	عدد دورات توزيع البريد
25	عدد المكاتب البريدية المنجزة خلال الفترة 2020/2019
28	عدد مكاتب البريد التي تمت إعادة تهيئتها
9 267	الكثافة البريدية
CDD 5	عدد مراكز ايداع وتوزيع البريد
522	عدد موزعي البريد
GAB1	عدد الشبائيك الآلية للصرف

المصدر: مديرية البريد والاتصالات

باستقراء الجدول أعلاه يتضح أن شبكة البريد بولاية الجزائر تتكون من 255 مكتب للبريد، منها 25 موزعا بريديا، و5 مراكز لإيداع وتوزيع البريد، و5 مكاتب بريد متنقلة.

و في الختام، وعلى غرار مواقع مؤسسات الدولة تعتبر الجزائر العاصمة، العاصمة السياسية والاقتصادية للجزائر، ومقر جميع الإدارات المركزية، والمؤسسات السياسية والاجتماعية، والمؤسسات الاقتصادية والمالية الكبرى، ومراكز صنع القرار الرئيسية والتمثيل الدبلوماسي حيث تحتل ولاية الجزائر مكانة مميزة من حيث نوعية الحياة وجودتها وهذا كونها تمتلك نسيج صناعي واقتصادي كبير يتكون من أنشطة متنوعة، وتراث ثقافي غني مثل القصبه "الجزائر المحروسة" وكذا المكتبة الوطنية والمتاحف مثل متحف باردو ثقافيا ومتحف الفنون الجميلة وقصر الرابيس، وقاعات الأداء مثل المسرح الوطني الجزائري وأوبرا الجزائر الكبرى، كما أن لها تراثا دينيا ثريا، مثل مسجد الجزائر الكبير.

الجزائر بحكم مركزها كعاصمة للبلاد استفادت من العديد من المشاريع الكبرى حيث تعتبر مدينة ذات إمكانات عالية جدا، وقد اتخذت السلطات المحلية لولاية الجزائر العاصمة برنامجا يهدف إلى تنمية الولاية، يعرف بالمخطط الاستراتيجي للتنمية الجزائر العاصمة بمشاركة مختلف الفاعلين المحليين.

في عام 2020، شهدت الجزائر وباء عالميا وهو: جائحة COVID19، الذي تسبب في توقف كل الأنشطة الاقتصادية تقريبا بسبب الإجراءات المتخذة لمنع انتشار المرض، حيث كان من الضروري التعامل مع المرض من خلال اتخاذ تدابير الحجر الصحي والتي زادت من إضعاف الوضع الاجتماعي والاقتصادي، كما لوحظ تأثير COVID19 وخاصة إجراءات الحجر على الجزائر العاصمة في عدة أبعاد وعلى عدة قطاعات كالصحة، العمل، التعليم، الزراعة، النقل، السياحة،

الثقافة، إلخ، في عام 2021، شهدت الجزائر العاصمة العديد من الاضطرابات بما في ذلك تدابير الحجر الجزئي و/ أو الكلي، لكن وضعها الاقتصادي شهد عودة تدريجية إلى النشاط الاقتصادي بعد تحسن الوضع الصحي بعد تراجع الإصابات بالوباء.

المبحث الثالث: المخطط الاستراتيجي لتنمية ولاية الجزائر العاصمة

المطلب الأول: لتعريف بالمخطط الاستراتيجي للجزائر العاصمة:

الجزائر العاصمة من أهم مدن حوض البحر الأبيض المتوسط، وقد أهلها موقعها الجغرافي لتكون مفترق طرق لمختلف الثقافات والحضارات عبر التاريخ وهي بمثابة ملتقى للتبادلات الاقتصادية والتجارية.

تواجه هذه المدينة تحديات جمة، منها انفجار ديموغرافي ملحوظ، مما استوجب احتوائها بكثير من المنشآت القاعدية التي لم تستجب في كثير من الأحيان لمعايير الانسجام والنوعية والديمومة، وظهور بنايات غير مكتملة، وتجمعات سكانية بدون فضاءات عمومية، وخدمات جوارية نوعية، مما زاد من الازدحام والاختناق والتلوث البيئي.

وقد عكفت السلطات المحلية على إيجاد حلول ملائمة للمشكلات التي تواجهها المدينة من بينها مشكل حركة النقل، وتهيئة الوسط الحضري وتحسين النسيج العمراني، تأهيل وإحياء المركز التاريخي، إعادة التوازن الأيكولوجي مع تدعيم الانسجام الاجتماعي، وكذا انعاش المشاريع ذات المردودية الاقتصادية بالإضافة إلى تعزيز وإعادة الاعتبار للعلاقة المتينة التي تربط المدينة بالبحر والنشاط الاقتصادي والسياحي.

اعتمدت السلطات المحلية على وضع مخطط استراتيجي، تم اعداده بمساهمة الإداريين والمنتخبين والمجتمع المدني، ويندرج في إطار استراتيجية المدينة خاصة بالعاصمة، ويتعلق أساسا بتهيئة المدينة وخليج الجزائر (Baie d'Alger)، وهو جزء لا يتجزأ من المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بصفته

هيكلا للمشروع الإجمالي، كتحويل الميناء وإنشاء المحطة المركزية للقطار الجديدة، وتهيئة واد الحراش، وتوسيع المطار الدولي، ويتميز هذا المخطط بنظرة استراتيجية للتنمية المستدامة عن طريق مجموعة من المشاريع الهيكلية والذي بدأ تجسيده في سنة 2009م.

المطلب الثاني: أهداف المخطط الاستراتيجي للعاصمة:

يرمي المخطط الاستراتيجي للجزائر العاصمة إلى تحقيق جملة من الأهداف التي يمكن حصرها فيما يلي:

- إعادة تأهيل مدينة الجزائر العاصمة وإدماجها ضمن المدن الكبرى على المستوى المتوسطي، من خلال إنجاز مشاريع حضرية كبرى ذات الطابع الاقتصادي والسياحي والثقافي والترفيهي.
- تطوير مراكز التنمية وتدعيم تعددية الأقطاب الحضرية للعاصمة، بالتجهيزات ذات المستوى العالي.
- تطوير النمط الاجتماعي ورفع المستوى المعيشي الحضري لسكان العاصمة.
- تعزيز وإعادة الاعتبار للعلاقة المتينة التي تربط بين المدينة والبحر والنشاط الاقتصادي السياحي.
- تحسين التسيير الحضري والعمراني.
- إنعاش وإنجاز المشاريع ذات المردودية الاقتصادية.

جدول (125): مجالات المخطط الاستراتيجي للعاصمة

الموقع الاستراتيجي	الجزائر مدينة رمزية
المجال الاجتماعي الاقتصادي	القوة الدافعة لتطوير القطاع الثالث في الجزائر.
استغلال المدينة	مدينة جميلة تتحكم في توسعها
المجال البيئي	مدينة ايكولوجية مترو بولية متوسطة ومدينة الحدائق
مجال النقل	مدينة التنقل والقرب
مجال المخاطر	مدينة آمنة
مجال الحوكمة	مدينة تتميز بالحكم الراشد

المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد تقرير المخطط الاستراتيجي للتنمية الجزائر العاصمة.

بفضل موقعها الاستراتيجي الذي جعلها من أهم مدن حوض البحر الأبيض المتوسط، حيث تقع في وسط قارات العالم لتشهد مختلف الثقافات والحضارات عبر التاريخ، وجعلها موقعها الجغرافي مركز للتبادلات الاقتصادية والتجارية، ومن أجل الحفاظ على هذا الموروث الثقافي والحضاري يرتكز المخطط الاستراتيجي للعاصمة على 07 مجالات تتمثل في جعل الجزائر مدينة رمزية، والعمل على تجميل المدينة وتزيينها، وجعلها مدينة التنقل والقرب، مدينة متحركة في توسعها العمراني، مع العمل على تحقيق التوازن الايكولوجي، تتميز بالحكم الراشد، والأمن، تتمتع بقوة دافعة لتطوير القطاع الثالث في الجزائر.

مراحل تجسيد المخطط الاستراتيجي لتنمية الجزائر العاصمة:

ومن أجل تجسيد هذا المخطط الضخم كان لا بد من تجزئته على مراحل في الاجل الطويل، وتمثلت في :

المرحلة الأولى (2009-2014): خصصت هذه المرحلة لتزيين العاصمة.

المرحلة الثانية (2015-2019): خصصت لتهيئة خليج الجزائر، والتحكم في توسعها العمراني.

مرحلة الثالثة (2020-2024): مرحلة تعزيز العلاقة بين المدينة وضواحيها بتدعيم وسائل النقل

الجماعي ومرافقة هذه المشاريع بعمليات التهيئة الحضرية.

مرحلة الرابعة (2025-2029): مرحلة توطيد المشاريع.

كما تم تمديد أجال هذا المخطط إلى أفق 2035م بعد مصادقة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير،

رقم 16-319 بتاريخ 05 ديسمبر 2016م.

المطلب الثالث: أبعاد التنمية المحلية للمخطط الاستراتيجي لولاية الجزائر العاصمة

تتطرق المخطط الاستراتيجي للتنمية المحلية للعاصمة لعدة أبعاد منها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمكانية والثقافية والإدارية في إطار 82 مشروعاً، منها 18 مشروعاً منجزاً، ومنها 43 مشروعاً في طور الإنجاز، ومنها 30 مشروعاً لم ينطلق بعد، كما هو موضح في الجدول المبين أدناه:

جدول (126): نسبة التقدم في إنجاز مشاريع التنمية المحلية لولاية الجزائر العاصمة.

النسبة	عدد المشاريع	الإنجاز
22%	18	تم إنجازه
41%	43	في طور الإنجاز
37%	30	غير منجزة
100%	82	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير المخطط الاستراتيجي للتنمية المحلية لولاية الجزائر العاصمة

(2035-2009)

باستقراء الجدول أعلاه يتضح أن نسبة التقدم في تنفيذ المشاريع تجاوزت 50%، حيث أن 22% من المشاريع تم إنجازها، و41% من المشاريع هي في طور الإنجاز، أي ن نسبة التقدم في تنفيذ المشاريع قد بلغت 63%، ولم يبقى سوى 37% لإتمام تنفيذ المشاريع المسطرة في إطار المخطط الاستراتيجي لتنمية الجزائر العاصمة 2014-2029م، وهي فترة مناسبة لتنفيذ ما تبقى من مشاريع خاصة مع تمديد آجال التنفيذ إلى 2035م.

جدول (127): يوضح تقييم تنفيذ المخطط الاستراتيجي لتنمية الجزائر العاصمة سنة 2021م

القطاع	تقييم تنفيذ مشاريع المخطط الاستراتيجي 2021	منجزة	ط الانجاز	غ منجزة	المجموع
الزراعة	النواة الحضرية للمزارع النشاط الفلاحي - برنامج تكوين الفلاحين وإعادة تأهيل التقنيين الفلاحيين. تأهيل الواجهة البحرية حسين داي المحمدية	00	02	01	03
الصناعة	إعادة تأهيل المناطق الصناعية بالروبية، الرغبة وواد السمار، وخلق القاعدة اللوجيستكية للصناعات الغذائية ببئر توتة ومنطقة بوفاريك.	00	01	01	02

				الشبكة التكميلية للنشاط الصناعي والخدمات بسيدي عبد الله- الدويرة- تسالة المرجة- أولاد شبل- باب علي- جسر قسنطينة- سيدي موسى والدار البيضاء	
03	00	03	00	تحويل ميناء الجزائر وتهيئته التجارة والخدمات الجوارية إعادة إحياء وتأهيل المجال التجاري للعاصمة	التجارة
14	05	03	06	المحطة المركزية الجديدة للجزائر جامعة بوزريعة ميناء تمنقوست ميناء الجميلة تسيير الفضاء العمومي -برنامج تكوين المؤسسات العمومية المقر الجديد للولاية أنظمة الاتصالات لولاية الجزائر الوكالة الجهوية لأنظمة الاتصالات لولاية الجزائر كلية الطب كلية الحقوق ملعب الدويرة استراتيجية الجزائر الالكترونية إعادة بعث الاقتصاد الداخلي المرتبط بتأهيل الفضاء العمومي المعهد العالي التكنولوجي بالرويبة	الخدمات
02	02	00	00	شبكات الطاقة للولاية الوكالة الجهوية للطاقة لولاية الجزائر	الطاقة
01	00	01	00	تدعيم مساهمة القطاع الخاص والقطاع البنكي في إنجاز برنامج السكن	التعاون والتضامن الاقتصادي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على منوغرافيا الجزائر العاصمة 2021م

باستقراء الجدول أعلاه يتضح أنه في سنة 2021م تم تسجيل إنجاز 6 مشاريع خاصة بقطاع الخدمات، في حين أن المشاريع في طور الإنجاز تخص كل من قطاع التجارة والفلاحة والصناعة والتضامن الاقتصادي وبعض المشاريع الخدماتية بمجموع 10 مشاريع، في حين أن المشاريع التي

لم تدخل بعد حيز التنفيذ تخص قطاع الطاقة وبعض مشاريع الفلاحة والصناعة والخدمات بمجموع 09 مشاريع.

تقييم المخطط الاستراتيجي للجزائر العاصمة:

مما يلاحظ أن هذه المراحل لم تتبنى معايير واضحة في إعدادها أو ترتيبها كأساس مرجعي لها، كما لم يوضح المخطط الاستراتيجي دور كل فاعل من الفاعلين في إعداد المخطط الاستراتيجي ومتابعة تنفيذه أو تقييم منجزاته. لتتولى بذلك هيئة وحيدة مراقبة التنفيذ وتحمل عبء كبير من المسؤولية في تخطيطه ممثلة في مديرية التهيئة والتعمير.

كما أن المخطط لم تظهر فيه مراحل وكيفيات مشاركة المجتمع المدني والسلطات المحلية لإعداد المخطط، والطرق المعتمدة في إعداده، رغم أن التقرير قد أقر مشاركة المجتمع المدني في إعداد المخطط الاستراتيجي لتنمية ولاية الجزائر العاصمة، وذلك في إطار ما أقره الدستور بأن المجتمع المدني شريك الدولة في التنمية، إلا أن المخطط الاستراتيجي للتنمية المحلية لم يبين مدى التوافق بين السلطات المحلية والمجتمع المدني في تحديد أولويات التنمية المحلية بالولاية واتجاهاتها.

المبحث الرابع: أولويات التنمية المحلية في ولاية الجزائر العاصمة

المطلب الأول: الطريقة والإجراءات

أ- الطريقة:

تصميم الاستبيان: ولاختبار الفرضية تم الاعتماد تصميم الاستبيان المبين أسفله، هذا الأخير يهدف إلى استكشاف أولويات التنمية من وجهة نظر رؤساء الجمعيات المحلية لولاية الجزائر العاصمة نظرا لكون الجمعيات المحلية المحلية تمثل هيكلية الاقتصاد الاجتماعي التضامني المحلي الذي ينتظم قانونيا تحت مظلة المجتمع المدني، هذا الأخير الذي أقرت له التشريعات القانونية بأنه شريك الجماعات المحلية في تخطيط التنمية المحلية.

وبعد استكشاف أولويات التنمية بالنسبة للاقتصاد الاجتماعي التضامني ممثلاً برؤساء الجمعيات المحلية يتم مقارنتها بأولويات التنمية التي يجسدها المخطط الاستراتيجي للتنمية المحلية لولاية الجزائر العاصمة.

اختيار عينة الدراسة: تم اختيار عينة عشوائية من المجتمع الإحصائي وفقاً لمعادلة ستيفن ثامبسون لأنه الأنسب لاختيار عينة عشوائية بسيطة من مجتمع إحصائي معروف (محدد) ذو بيانات متجانسة. **اختبار الصدق والثبات:** بالاعتماد على معامل ألفا كرونباخ، بقياس الصدق الظاهري (صدق المحكمين) والصدق الداخلي (مؤشر الاتساق الداخلي)

تحليل الاستبيان: من خلال عرض البيانات وترتيبها وتبويبها بالاعتماد على الأشكال البيانية ومؤشر النسب والتكرارات لأنها الأنسب لتحليل البيانات الاسمية.

اختبار فرضية الدراسة: اختبار فرضية الدراسة عن طريق حساب مربع كاي وهو الاختبار الأنسب للبيانات الاسمية.

ب- الإجراءات:

بناء الاستبيان:

تم تقسيم الاستبيان إلى محورين رئيسيين، حيث يتضمن المحور الأول البيانات الشخصية لعناصر العينة المدروسة الممثلة في 44 رئيساً لجمعيات مهنية محلية بولاية الجزائر العاصمة، والبيانات الوصفية المتعلقة الجمعية التي ينتمي لها رئيسها المستجوب في هذه الدراسة، أما المحور الثاني للاستبيان فيتضمن الأولويات الاستراتيجية للتنمية ولاية الجزائر، ممثلة بـ 10 استراتيجيات للتنمية، تمثل كل استراتيجية بعداً من أبعاد التنمية المحلية، كذلك يتضمن الاستبيان من 08 إلى 05 اتجاهات رئيسية للتنمية في كل استراتيجية، وبذلك يكون عدد فقرات هذا الاستبيان 16 فقرة، منها 05 فقرات للمحور الأول، و 11 فقرة للمحور الثاني، كما هو موضح في جدول الاستبيان أسفله:

جدول (128): استبيان الأولويات والتوجهات الاستراتيجية للتنمية المحلية لولاية الجزائر العاصمة

المحور الأول: البيانات الوصفية لعينة الدراسة		
معلومات عن المستجوب: (رئيس الجمعية المحلية)		
الجنس:	العمر:	مدة نشاط الجمعية:
<input type="checkbox"/> أنثى	<input type="checkbox"/> (20-29) سنة	<input type="checkbox"/> أقل من 5 سنوات
<input type="checkbox"/> ذكر	<input type="checkbox"/> (30-39) سنة	<input type="checkbox"/> أقل من 10 سنوات
	<input type="checkbox"/> (40-49) سنة	<input type="checkbox"/> أقل من 15 سنة
	<input type="checkbox"/> (50-59) سنة	<input type="checkbox"/> أكثر من 15 سنة.
	<input type="checkbox"/> (+60) سنة	
مجالات نشاط الجمعية		
مجالات نشاط الجمعية:		<input type="checkbox"/> الصحة
		<input type="checkbox"/> التعليم
		<input type="checkbox"/> النقل
		<input type="checkbox"/> الفلاحة والصيد البحري
		<input type="checkbox"/> الصناعة والتعدين
		<input type="checkbox"/> الفنادق والسياحة
		<input type="checkbox"/> التجارة، التوظيف والتشغيل
		<input type="checkbox"/> البناء والتعمير
		<input type="checkbox"/> التأمين والخدمات المالية
		<input type="checkbox"/> الطاقة والمناجم
		<input type="checkbox"/> المعلوماتية والاتصالات
		<input type="checkbox"/> الحرف والصناعة التقليدية
		<input type="checkbox"/> أخرى.
المحور الثاني: الأولويات الاستراتيجية لإقليم الجزائر العاصمة.		
حدد الموضوعات الأكثر أولوية من وجهة نظرك.		
استراتيجية تطوير الأنشطة الاقتصادية والتوظيف.		
استراتيجية تطوير سياسة الشباب: التعليم والتدريب وأنشطة التكوين وثقافة.		
استراتيجية دعم صورة المدينة وجاذبيتها.		
استراتيجية تطوير إقليم المدينة وتقليل الفوارق (التفاوتات الجهوية)		
استراتيجية تطوير العرض الثقافي والترفيهي (الترفيهي)		
استراتيجية تحسين ظروف السفر داخل وخارج المدينة.		
استراتيجية تطوير سياسة للأشخاص الذين فقدوا الاستقلالية (كبار السن، المعوقون): (الإسكان، الخدمات، الأنشطة، الروابط الاجتماعية).		
استراتيجية تنمية التضامن وتقليص التفاوتات ومكافحة الهشاشة (الإقصاء)		

استراتيجية تجديد المساكن القيمة وتطوير عرض سكن يتلاءم مع احتياجات السكان: (الشباب، الكبار، كبار السن، إلخ). استراتيجية الحفاظ على جودة البيئة المعيشية والبيئة الطبيعية.
مجال ضمان تنمية اقتصادية وخلق تنافسية والشغل
استراتيجية تطوير الأنشطة الاقتصادية والتوظيف.
حدد الموضوعات الأكثر أولوية من وجهة نظرك. <input type="checkbox"/> بناء مشروع زراعي مجتمعي للغذاء والصحة: (جودة الإنتاج، الزراعة المستدامة،... إلخ) <input type="checkbox"/> دعم تصنيع الموارد المحلية في مجالات التحول البيئي والطاقة. <input type="checkbox"/> تحديد استراتيجية تنمية اقتصادية مجتمعية: تنظيم التنمية الاقتصادية حسب القطب (متاجر / صناعة / زراعة / سياحة) <input type="checkbox"/> نشر الاستخدامات والخدمات الرقمية في الصناعة والخدمات. <input type="checkbox"/> هيكل العرض والاستقبال للسياحة: (تعزيز هوية المدينة، والخدمات المتخصصة، والإقامة...) <input type="checkbox"/> الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة. <input type="checkbox"/> تنمية التعاون الاقتصادي مع المناطق المجاورة.
استراتيجية تطوير سياسة الشباب: التعليم التدريب وأنشطة التكوين وثقافة.
<input type="checkbox"/> تطوير التعاون بين هياكل التدريب وجميع أشكال الأعمال: التدريب الداخلي، والتدريب المهني، والتكامل المهني، إلخ. <input type="checkbox"/> إكمال وتعزيز التعليم العالي: ما بعد البكالوريا ... <input type="checkbox"/> تطوير استقبال الطلاب والمتدربين: إنشاء الإقامات، وإنشاء مراكز الخدمات الملائمة،... إلخ. <input type="checkbox"/> تعزيز التبادلات الدولية: المنح التدريبية ومنح التريص في الخارج، ...
مجال انفتاح المدينة على العالم
استراتيجية دعم صورة المدينة وجاذبيتها.
<input type="checkbox"/> القيام بتنفيذ إجراءات تحسين الإسكان: إعادة تأهيل المباني، تجديد الطاقة، إعادة هيكلة أحجام المساكن. <input type="checkbox"/> إمكانية الوصول إلى المساكن للأشخاص ذوي القدرة المحدودة على الحركة، إلخ. <input type="checkbox"/> تجريب أنماطاً جديدة للإسكان، تكون مستدامة وتتكامل مع أبعاد مختلفة: جودة الحياة، والطاقة الإيجابية، والخدمات المحلية، إلخ. <input type="checkbox"/> إعادة التفكير في تخطيط المدينة لإعادة تعزيز الروابط الاجتماعية بين السكان. <input type="checkbox"/> تحديد سياسة إسكان لتعزيز التنوع الاجتماعي.
استراتيجية تطوير إقليم المدينة وتقليل الفوارق (التفاوتات الجهوية)
<input type="checkbox"/> ضمان الوصول والقرب من الخدمات العامة والخدمات الصحية في أقرب مكان ممكن من السكان: التجمع، مركز الخدمة / المركز الصحي، الخدمات الأخرى، إلخ. <input type="checkbox"/> الحفاظ على "الروح القروية" وتنميتها: السماح للقري المجاورة بأن تظل أماكن للحياة دون أن تصبح مدنًا. <input type="checkbox"/> نشر الأنشطة (الخدمات، الثقافة، أنشطة أوقات الفراغ، الممارسات، إلخ) في 57 بلدية للسكان. <input type="checkbox"/> ترسيخ مكانة الجزائر العاصمة كمدينة مركزية وقوة دافعة للتنمية: الحيوية التجارية لمركز المدينة، والخدمات العامة، والخدمات التعليمية والثقافية، والفعاليات العامة. <input type="checkbox"/> تنمية روح الانتماء للمدينة: سكان، فاعلون اجتماعيون واقتصاديون ...
استراتيجية تطوير العرض الثقافي والترفيهي (الترفيهي).

<input type="checkbox"/> تعزيز الوصول إلى العرض الثقافي لجميع الجماهير، والأنشطة الثقافية المحلية، ... <input type="checkbox"/> القيام بالترويج للعرض الثقافي والفعاليات، عبر كل بلديات الجزائر العاصمة. <input type="checkbox"/> دعم السياسة الثقافية كمصدر للتأثير والتنمية الاقتصادية بالتزامن مع الفاعلين الثقافيين في المدينة. <input type="checkbox"/> تكييف سياسة ثقافية مع مستويات مختلفة من إقليم المدينة: الجمع بين التأثير الثقافي لمركز المدينة والثقافة المحلية <input type="checkbox"/> نشر سياسة دعم للمنشآت الكبرى والأحداث الثقافية والفنية الكبرى.
مجال التماسك الاجتماعي والإقليمي
استراتيجية تحسين ظروف السفر داخل وخارج المدينة.
<input type="checkbox"/> تحسين التغطية الرقمية للمدينة. <input type="checkbox"/> تحسين إمكانية الوصول إلى المنطقة وسط المدينة وإلى شبكات النقل الرئيسية: ربط السكك الحديدية المباشرة بشبكة المترو والترامواي، والوصول إلى الطرق السريعة، والاتصال بالمطار تحسين التنقل بين بلديات الولاية. <input type="checkbox"/> تحسين الوسائط المتعددة: النقل العام، وسيارات الأجرة،.... <input type="checkbox"/> التطوير من سهولة الحركة: (ممرات خاصة للدراجات والمشاة...) <input type="checkbox"/> تحسين تغطية الهاتف المحمول. <input type="checkbox"/> تطوير وسائل جديدة للنقل العام و/ أو التنقل المبتكر.
استراتيجية تطوير سياسة للأشخاص الذين فقدوا الاستقلالية (كبار السن، المعوقون): (الإسكان، الخدمات، الأنشطة، الروابط الاجتماعية).
<input type="checkbox"/> تعزيز الرعاية المنزلية للأشخاص الذين فقدوا الاستقلالية. <input type="checkbox"/> تعزيز الخدمات المحلية. <input type="checkbox"/> تطوير عرض الرعاية والخدمات الصحية. <input type="checkbox"/> توقع شيخوخة السكان من خلال تطوير المعدات المناسبة. <input type="checkbox"/> إنشاء دورات تدريبية لمهن المساعدة الشخصية الجديدة.
استراتيجية تنمية التضامن وتقليص التفاوتات ومكافحة الهشاشة (الإقصاء)
<input type="checkbox"/> تعزيز النجاح الأكاديمي من المدرسة الابتدائية (الدعم المدرسي، إلخ) والوصول إلى التدريب المهني والتعليم العالي. <input type="checkbox"/> دعم المبادرات والمشاريع المحلية التي تخلق فرص عمل وتكامل محلي. <input type="checkbox"/> توفير الوصول الأولي لجميع السكان في منطقة المعيشة المحلية إلى الخدمات الصحية والتعليمية والرياضية: تطوير مراكز المدن، وإنشاء الخدمات، وما إلى ذلك. <input type="checkbox"/> تزويد سكان الأحياء التي تواجه صعوبات (هشاشة، مساكن متدهورة، نقص الخدمات العامة، إلخ) بمساعدات تزيد من فرصهم في الحصول على ظروف العيش الكريم.
مجال إعادة الاعتبار للمحيط البيئي والحد من التوسع العمراني على حساب الأراضي الفلاحية
استراتيجية تجديد المساكن القديمة وتطوير عرض سكن يتلاءم مع احتياجات السكان: (الشباب، الكبار، كبار السن، إلخ).
<input type="checkbox"/> تحديث البنية التحتية للوصول إلى المدينة. <input type="checkbox"/> إنشاء منطقة متصلة مبتكرة: تطوير الاستخدامات والخدمات الرقمية للجميع. <input type="checkbox"/> الترويج لصورة المدينة في الخارج.

<input type="checkbox"/> تطوير التعاون مع المناطق المجاورة. <input type="checkbox"/> تنظيم التأثير الاقتصادي للمدينة. <input type="checkbox"/> تنظيم التأثير الثقافي للمدينة. <input type="checkbox"/> الترحيب بثروة الوافدين الجدد إلى المدينة والترويج لها.
استراتيجية الحفاظ على جودة البيئة المعيشية والبيئة الطبيعية
<input type="checkbox"/> تأمين الموارد المائية لاستهلاك مياه الشرب والاستخدامات الزراعية والصناعية. <input type="checkbox"/> تسليط الضوء على تفرد المدينة والحفاظ عليها: (المناظر الطبيعية الرائعة، وتنوع التراث الطبيعي والعمراني، تكييف الحديقة القديمة غير المريحة،..) <input type="checkbox"/> تقديم مساكن عالية الجودة تتكيف مع حجم ودخل الأسرة، وصيانة المسكان الهشة ... <input type="checkbox"/> تعزيز المساحات الطبيعية في المدينة: الحفاظ على المساحات الخضراء (الغابات والحدائق). <input type="checkbox"/> تعزيز أساليب التحضر الجيدة لاستيعاب السكان الجدد والأنشطة الاقتصادية. <input type="checkbox"/> تحسين الوصول إلى مراكز المدن: وقوف السيارات، والأشخاص ذوي القدرة المحدودة على الحركة، وعربات الأطفال، وكبار السن. <input type="checkbox"/> إعادة تأهيل مساحات عمرانية معينة: مدخل المدينة، المناطق التجارية، منطقة المحطة.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير المخطط الاستراتيجي للتنمية لولاية الجزائر

عينة الدراسة:

تم الاعتماد على معادلة ستيفن تومسون (Steven Thompson) من أجل تحديد عينة الدراسة

المناسبة، كما هو مبين في الجدول أسفله:

جدول (129): المعاينة

N = 46	مجتمع الدراسة
z = 1.96	الدرجة المعيارية مستوى ثقة 95%، ومستوى معنوية 0,05
d = 0,05	الخطأ المعياري
p = 0.5	القيمة الاحتمالية
$n = \frac{N \times p(1-p)}{[N-1 \times (d^2 - z^2)] + p(1-p)}$	معادلة ستيفن تامبسون
n \cong 43	حجم العينة المناسب

المصدر: الباحثة

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية لهذه الدراسة في إقليم ولاية الجزائر العاصمة.

الحدود الزمنية: تتمثل الحدود الزمنية لهذه الدراسة في فترة توزيع الاستبيان على المستجوبين من 2023/03/01 إلى غاية 2023/03/24.

الحدود البشرية: تتمثل الحدود البشرية لهذه الدراسة في 43 مستجوبا، من رؤساء الجمعيات المحلية الولائية لولاية الجزائر العاصمة.

صدق وثبات الاستبيان:

بعد أن تم تصميم الاستبيان في شكله الأولي، تم إخضاعه لاختباري الصدق والثبات.

ثبات الاستبيان: من أجل اختبار ثبات الاستبيان تم الاعتماد على معامل ألفا كرونباخ (Alpha

Cronbach)، عند مستوى معنوية 0,05

جدول (130): ثبات الاستبيان

معامل الثبات ألفا كرونباخ	عدد عناصر العينة n	مستوى المعنوية المعتمد
0,925	44	0,05

المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد مخرجات SPSS

باستقراء الجدول المبين أعلاه يتضح أن معامل الثبات ألفا كرونباخ بلغ 92,5% عند مستوى معنوية

0,05 وهو أعلى من المعدل المقبول المقدر بـ 60%، وهذا ما يثبت ثبات الاستبيان.

الصدق الظاهري (التحكيم): بهدف التحقق من صدق الاستبيان تم عرضه على محكمين من جامعة

باجي مختار عنابة، حيث تم تعديل فقرات الاستبيان على ضوء اقتراحاتهم.

الصدق الداخلي: معامل الصدق هو الجذر التربيعي للمعامل ألفا كرونباخ وهو يساوي 96.18%

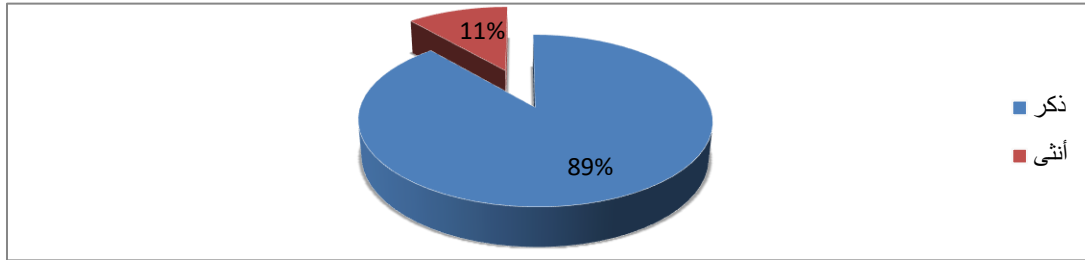
وهو أعلى من المعدل المقبول المقدر بـ 90% وهذا يثبت صدق الاستبيان أداة الدراسة.

المطلب الثاني: تحليل الاستبيان

أ- تحليل البيانات الوصفية للعينة:

بغرض التعرف على بعض الخصائص الشخصية للمستجوبين عن الاستبيان محل الدراسة، ممثلين برؤساء الجمعيات المحلية لولاية الجزائر العاصمة، حيث تم جمع البيانات الشخصية المتعلقة بجنس رئيس الجمعية، وعمره، ومدة نشاط الجمعية، وأهدافها، ومجال نشاطها.

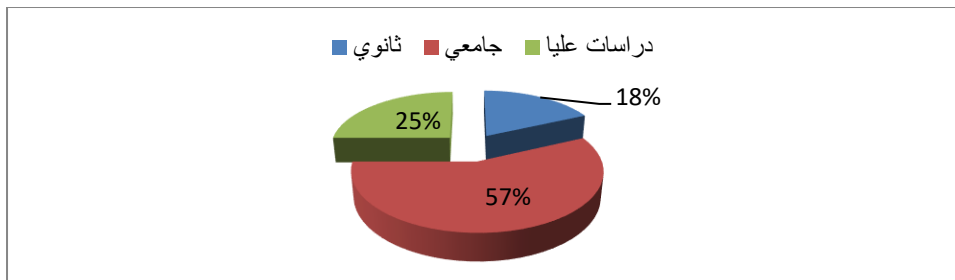
الشكل (26): توزيع رؤساء الجمعيات حسب الجنس



المصدر: الباحثة

باستقراء الشكل المبين أعلاه يتضح أن 11% من رؤساء الجمعيات لعينة الدراسة هم إناث، في حين أن 89% منهم ذكور، ويعود ذلك لأن أغلب رؤساء الجمعيات في المجتمع الاحصائي لهذه الدراسة هم من الذكور.

شكل (27): المستوى التعليمي لرؤساء الجمعية عينة الدراسة

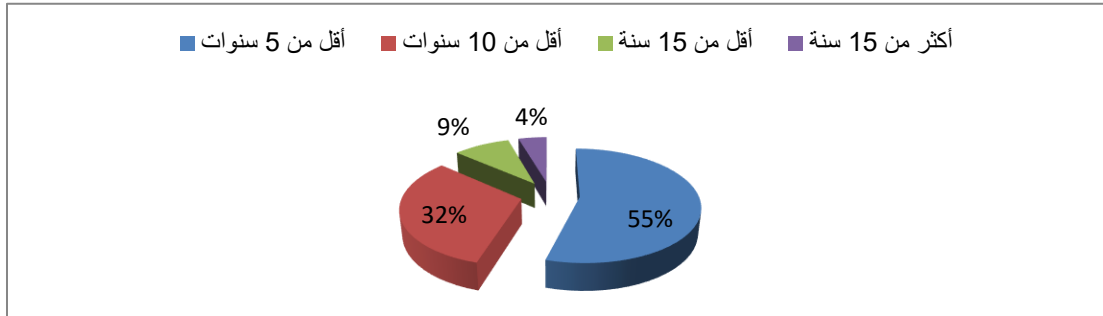


المصدر: الباحثة

باستقراء الشكل أعلاه يتضح لنا أن المستوى التعليمي لرؤساء الجمعيات عينة الدراسة مرتفع نسبيا، حيث أن 75% منهم من مستوى التعليم الجامعي، في حين أن 25% من عينة الدراسة متحصلين

على الدراسات العليا، أما 18% منهم فهم من مستوى التعليم الثانوي، وقد انعدمت نسبة مستوى التعليم الابتدائي والمتوسط في هذه العينة محل الدراسة.

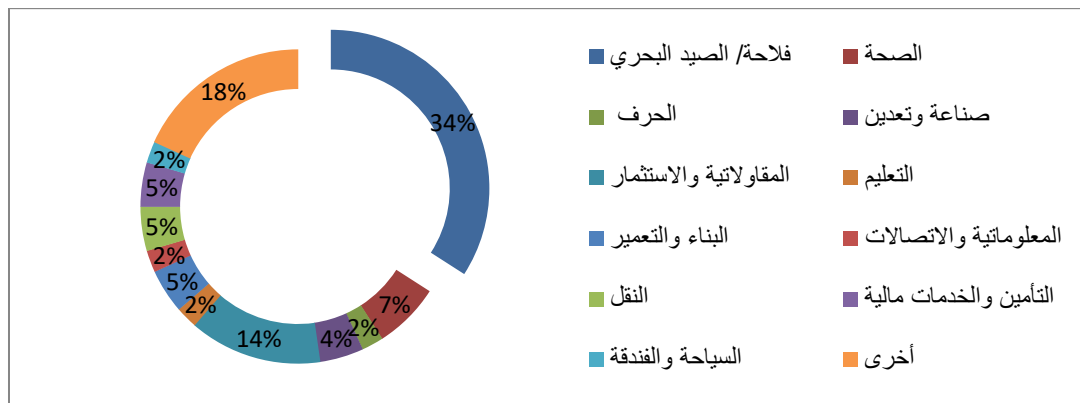
الشكل (28): مدة نشاط الجمعية



المصدر: الباحثة

باستقراء الشكل المبين أعلاه يتضح أن 4% من الجمعيات تنشط منذ أكثر من 15 سنة، في حين أن 9% من الجمعيات لم تتجاوز مدة نشاطها 15 سنة، بينما 32% من الجمعيات تنشط منذ أقل من 10 سنوات، أما 55% من الجمعيات فهي حديثة التأسيس وتنشط منذ أقل من 5 سنوات.

الشكل (29): مجال نشاط الجمعية

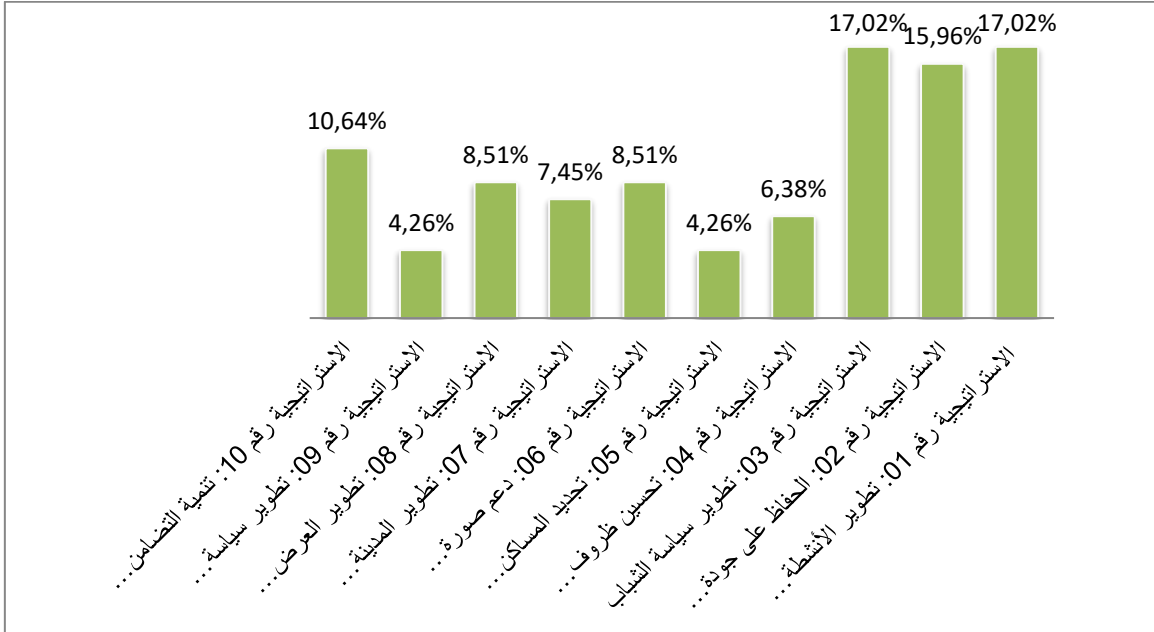


المصدر: الباحثة

باستقراء الشكل أعلاه يتضح أن الجمعيات عينة الدراسة منها 34% تنشط في مجال الفلاحة والصيد البحري، في حين أن 14% منها تنشط في مجال المقاولاتية والاستثمار، أما 7% منها تنشط في

مجال الصحة، ولا تشكل بقية المجالات كالصناعة والتعدين، البناء والتعمير، التأمين والخدمات المالية، النقل، السياحة والفندقة، التعليم، إلا نسب قليلة لا تتعدى 5% لكل واحدة منها.

شكل (30): أولويات التنمية في ولاية الجزائر

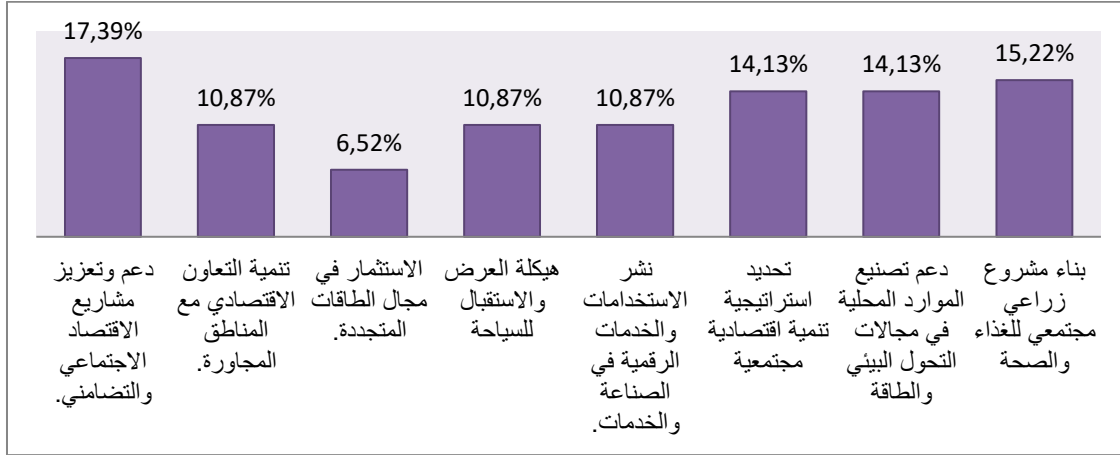


المصدر: الباحثة

باستقراء الشكل أعلاه يتضح أن استراتيجية تطوير الأنشطة الاقتصادية والتوظيف، واستراتيجية تطوير سياسة الشباب، هي أولى الاستراتيجيات التنموية لولاية الجزائر من وجهة نظر الجمعيات المحلية بنسبة 17,02% ، وتأتي استراتيجية الحفاظ على جودة البيئة المعيشية والبيئة الطبيعية في المرتبة الثانية بنسبة 15,96%، ثم استراتيجية سياسة تنمية التضامن ومكافحة الهشاشة (الاقصاء) بنسبة 10,64%، لتأتي بعدها كل من استراتيجية دعم صورة المدينة وجاذبيتها واستراتيجية تطوير العرض الثقافي والترفيهي في نفس المرتبة بنسبة 8,51%، ثم جاءت في المرتبة الخامسة استراتيجية تطوير وتقليل التفاوتات الإقليمية بنسبة 7,45%، وفي المرتبة السادسة استراتيجية تحسين ظروف السفر داخل وخارج المدينة بنسبة 6,38%، وفي المرتبة الأخيرة كل من استراتيجية تجديد المساكن القديمة

وتطوير عرض السكن بما يتلاءم مع احتياجات السكان، وتطوير سياسة للأشخاص فاقدى الاستقلالية بنسبة 4,26%.

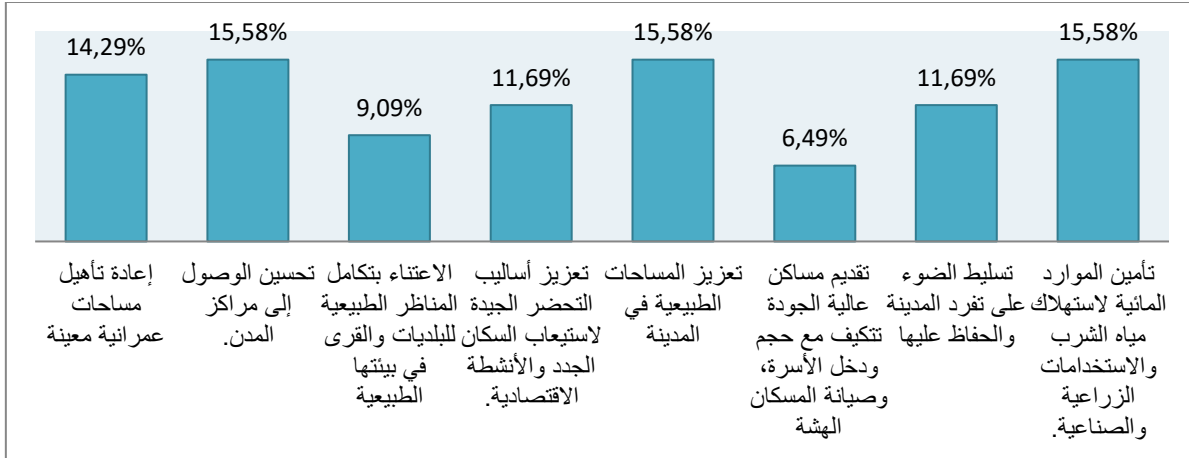
شكل (31): الاستراتيجية رقم 01: تطوير الأنشطة الاقتصادية والتوظيف



المصدر: الباحثة

باستقراء الشكل أعلاه يتضح أن أولويات استراتيجية التنمية الاقتصادية والتوظيف عند رؤساء الجمعيات المحلية تكمن في دعم مشاريع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بنسبة 17,39%، تليها أولوية بناء مشروع زراعي مجتمعي للغذاء والصحة وذلك بتحسين جودة الإنتاج، الزراعة المستدامة، (إخ)، بنسبة 15,22%، لتأتي بعدها في المرتبة الثالثة كل من أولوية دعم تصنيع الموارد المحلية في مجالات التحول البيئي والطاقة، وتحديد استراتيجية تنمية اقتصادية مجتمعية: وذلك لتنظيم التنمية الاقتصادية حسب القطب (متاجر / صناعة / زراعة / سياحة) بنسبة 14,13%، تليها في المرتبة الرابعة 3 أولويات في نفس الترتيب وهي نشر الاستخدامات والخدمات الرقمية في الصناعة والخدمات، وهيكل العرض والاستقبال للسياحة وذلك من خلال تعزيز هوية المدينة، والخدمات المتخصصة، والإقامة... تنمية التعاون الاقتصادي مع المناطق المجاورة بنسبة 10,87%، وتأتي آخر الأولويات سياسة الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة بنسبة 6,52% بالنسبة لتوجهات رؤساء الجمعيات المحلية الولائية.

الشكل (32): الاستراتيجية رقم 02: الحفاظ على جودة البيئة المعيشية والبيئة الطبيعية

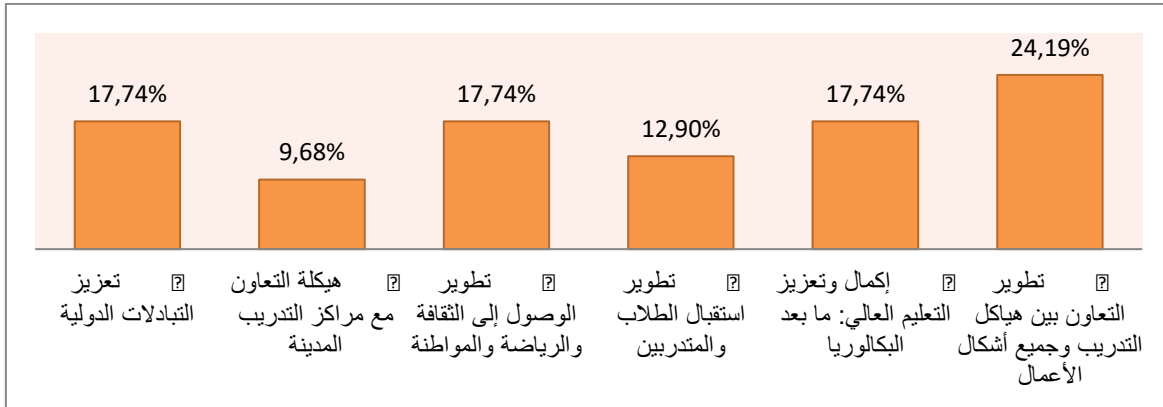


المصدر: الباحثة

أن استراتيجية الحفاظ على جودة البيئة المعيشية لهي من أولويات التنمية المحلية التي ظهرت في أعلى قائمة الأولويات الاستراتيجية عند رؤساء الجمعيات، وباستقراء الشكل أعلاه يتضح أن هذه الاستراتيجية تأخذ كل من تأمين الموارد المائية لاستهلاك مياه الشرب والاستخدامات الزراعية والصناعية وتعزيز المساحات الطبيعية في المدينة بالحفاظ على المساحات الخضراء (الغابات والحدائق) وتحسين الوصول إلى مراكز المدن: وقوف السيارات، والأشخاص ذوي القدرة المحدودة على الحركة، وعربات الأطفال، وكبار السن على رأس الأولويات بنسبة 15,58%، تليها في المرتبة الثانية إعادة تأهيل مساحات عمرانية معينة كمدخل المدينة، المناطق التجارية، منطقة المحطة بنسبة 14,29% لتأتي في المرتبة الثالثة من حيث ترتيب الأولويات لاستراتيجية الحفاظ على جودة البيئة المعيشية كل من تسليط الضوء على تفرد المدينة والحفاظ عليها (كالمناظر الطبيعية الرائعة، وتنوع التراث الطبيعي والعمراني، تكييف الحديقة القديمة)، وتعزيز أساليب التحضر الجيدة لاستيعاب السكان الجدد والأنشطة الاقتصادية بنسبة 11,96% أما في المرتبة ما قبل الأخيرة تمثلت الاعتناء بتكامل المناظر الطبيعية للبلديات بنسبة 9,09% وتمثلت آخر الأولويات في تقديم مساكن عالية الجودة تتكيف مع حجم ودخل الأسرة، وصيانة المسكن الهشة ... بنسبة 6,49%

الشكل (33): الاستراتيجية رقم 03: تطوير سياسة الشباب: التعليم التدريب وأنشطة التكوين

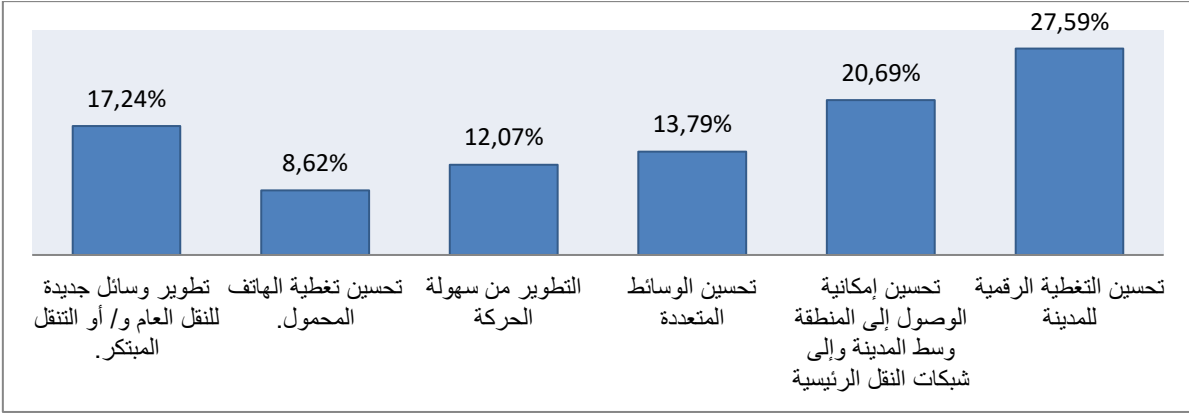
وثقافة.



المصدر: الباحثة

أن استراتيجية تطوير سياسة الشباب (التعليم التدريب وأنشطة التكوين وثقافة) من أولويات التنمية المحلية التي ظهرت في أعلى قائمة الأولويات الاستراتيجية عند رؤساء الجمعيات، وباستقراء الشكل أعلاه يتضح أن هذه الاستراتيجية تأخذ ضمن أولى أولوياتها تطوير التعاون بين هياكل التدريب وجميع أشكال الأعمال (التدريب الداخلي، والتدريب المهني، والتكامل المهني، إلخ). بنسبة 24,19% وفي المرتبة الثانية كل من إكمال وتعزيز التعليم العالي: ما بعد البكالوريا ... وتطوير الوصول إلى الثقافة والرياضة والمواطنة، وتعزيز التبادلات الدولية: كالمناح التدريبية ومنح التبرص في الخارج، ... بنسبة 17,74% لتأتي في المرتبة الثالثة من حيث ترتيب الأولويات لاستراتيجية تطوير سياسة الشباب تطوير استقبال الطلاب والمتدربين: إنشاء الإقامات، وإنشاء مراكز الخدمات الملائمة، ... إلخ، بنسبة 12,90% وتمثلت آخر الأولويات في هيكلية التعاون مع مراكز التدريب المدينة بنسبة 9,68%

الشكل (34): الاستراتيجية رقم 04: تحسين ظروف السفر داخل وخارج المدينة

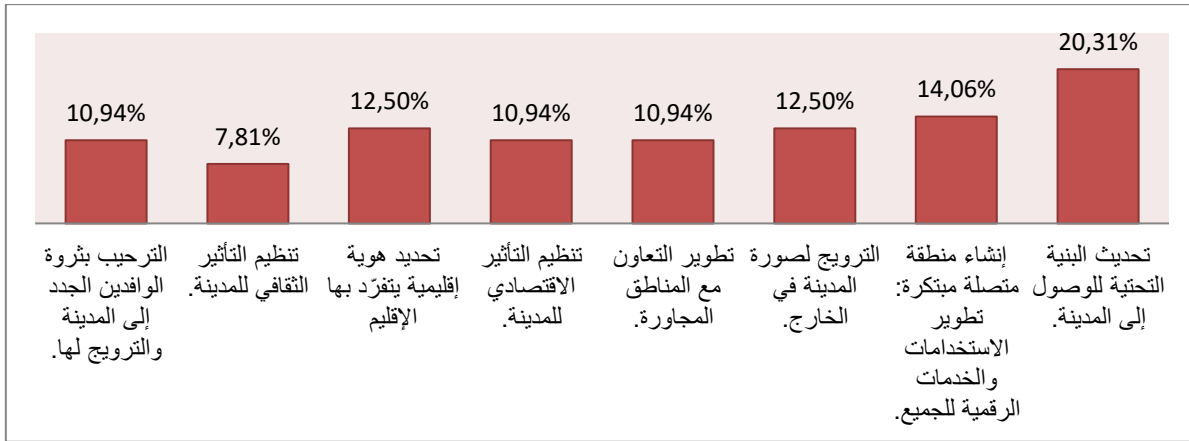


المصدر: الباحثة

باستقراء الجدول أعلاه يتضح رؤساء الجمعيات المحلية يعتبرون أن تحسين التغطية الرقمية للمدينة، هو الأولوية الأولى بالنسبة لاستراتيجية تحسين ظروف السفر داخل وخارج المدينة بنسبة موافقة 27,59%، تليها في المرتبة الثانية تحسين إمكانية الوصول إلى المنطقة وسط المدينة وإلى شبكات النقل الرئيسية كربط السكك الحديدية المباشرة بشبكة المترو والترامواي، والوصول إلى الطرق السريعة، والاتصال بالمطار بنسبة موافقة بلغت 20,69%، لتأتي في المرتبة الثالثة تطوير وسائل جديدة للنقل العام و/ أو التنقل المبتكر بنسبة 17,24%، تليها في المرتبة الخامسة أولوية تحسين الوسائط المتعددة: النقل العام، وسيارات الأجرة،..... وتحسين التنقل بين بلديات الولاية بنسبة 13,79%، وجاءت أولوية التطوير من سهولة الحركة: (ممرات خاصة للدراجات والمشاة...) في المرتبة ما قبل الأخيرة بنسبة 12,07%، أما المرتبة الأخيرة في قائمة أولويات تحسين السفر هي تحسين تغطية الهاتف المحمول بنسبة موافقة بلغت 8,62%.

الشكل (35): الاستراتيجية رقم 05: تجديد المساكن القديمة وتطوير عرض سكن يتلاءم مع

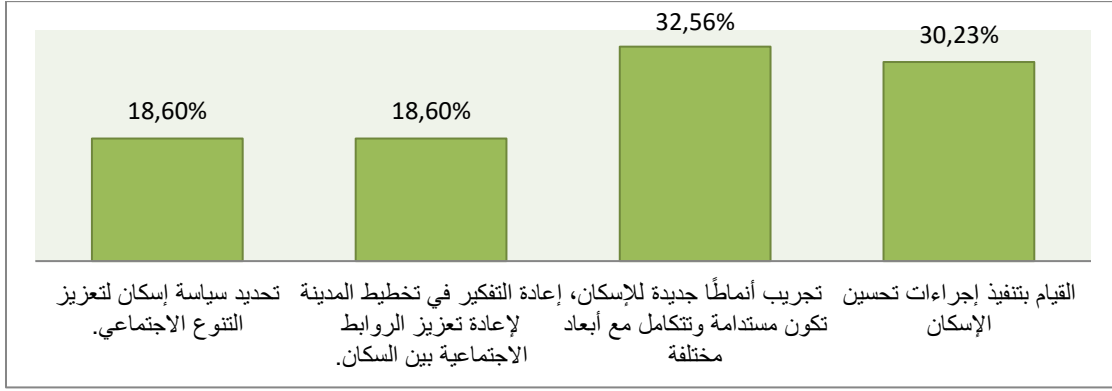
احتياجات السكان: الشباب، كبار السن، إلخ.



المصدر: الباحثة

باستقراء الجدول المبين أعلاه يتضح أن تحديث البنية التحتية للوصول إلى المدينة قد تصدر قائمة أولويات استراتيجية تجديد المساكن القديمة وتطوير عرض سكن يتلاءم مع احتياجات السكان بنسبة موافقة قد بلغت 20,31%، تليها في المرتبة الثانية إنشاء منطقة متصلة مبتكرة: تطوير الاستخدامات والخدمات الرقمية للجميع بنسبة 14,06%، لتأتي كل من الترويج لصورة المدينة في الخارج وتحديد هوية إقليمية يتفرد بها الإقليم في المرتبة الثالثة بنسبة موافقة بلغت 12,50%، ثم جاء في المرتبة الرابعة كل من تطوير التعاون مع المناطق المجاورة وتنظيم التأثير الاقتصادي للمدينة والترحيب بثروة الوافدين الجدد إلى المدينة والترويج لها (المستثمرين الجدد من خارج المدينة، أو تحويلات المقيمين بالخارج) بنسبة موافقة بلغت 10,94% واحتلت المرتبة الأخيرة أولوية تنظيم التأثير الثقافي للمدينة بنسبة موافقة بلغت 7,81%.

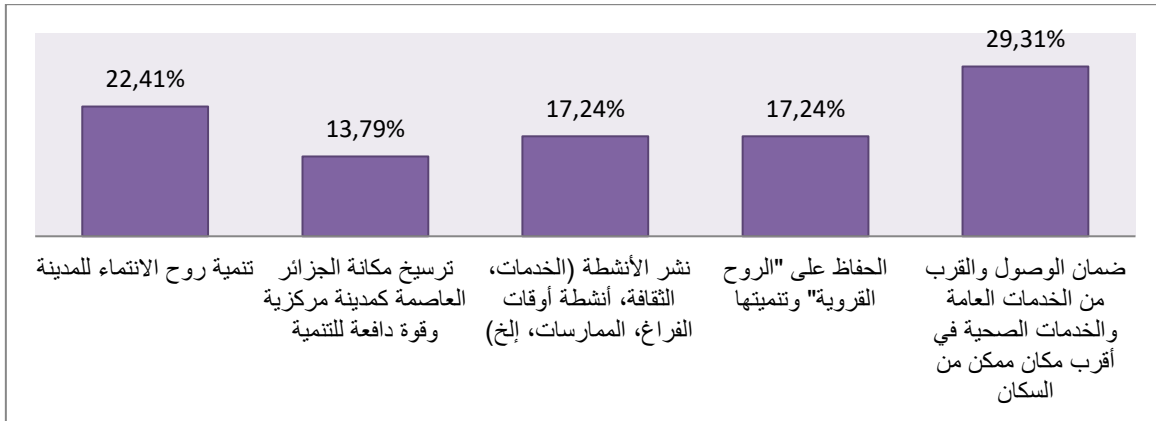
الشكل (36): الاستراتيجية رقم 06: دعم صورة المدينة وجاذبيتها.



المصدر: الباحثة

باستقراء الجدول أعلاه يتضح أن أولوية تجريب أنماطاً جديدة للإسكان، تكون مستدامة وتتكامل مع أبعاد مختلفة: جودة الحياة، والطاقة الإيجابية، والخدمات المحلية، إلخ، جاءت في صدارة الترتيب بنسبة موافقة بلغت 32,56% تليها في المرتبة الثانية أولوية القيام بتنفيذ إجراءات تحسين الإسكان: إعادة تأهيل المباني، تجديد الطاقة، إعادة هيكلة أحجام المساكن بنسبة 30,23% ثم تأتي في المرتبة الثالثة والأخيرة كل من إعادة التفكير في تخطيط المدينة لإعادة تعزيز الروابط الاجتماعية بين السكان وتحديد سياسة إسكان لتعزيز التنوع الاجتماعي بنسبة موافقة بلغت 10,60%

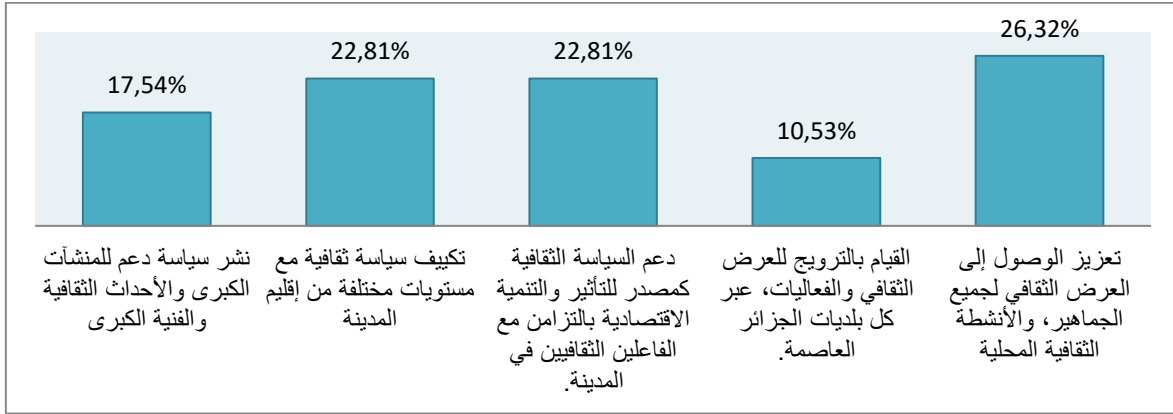
الشكل (37): الاستراتيجية رقم 07: تطوير إقليم المدينة وتقليل الفوارق (التفاوتات الإقليمية)



المصدر: الباحثة

باستقراء الشكل أعلاه يتضح أن أولوية ضمان الوصول والقرب من الخدمات العامة والخدمات الصحية في أقرب مكان ممكن من السكان: التجمع، مركز الخدمة / المركز الصحي، الخدمات الأخرى، إلخ قد جاءت على رأس الترتيب بالنسبة لاستراتيجية تطوير إقليم المدينة وتقليل الفوارق الإقليمية بنسبة موافقة بلغت 29,31% تليها في المرتبة الثانية أولوية تنمية روح الانتماء للمدينة: سكان، فاعلون اجتماعيون واقتصاديون ... بنسبة 22,14% ثم جاء ترتيب كل من الحفاظ على "الروح القروية" وتميئتها: السماح للقرى المجاورة بأن تظل أماكن للحياة دون أن تصبح مدناً ونشر الأنشطة (الخدمات، الثقافة، أنشطة أوقات الفراغ، الممارسات، إلخ) في 57 بلدية لولاية الجزائر في المرتبة الثالثة بنسبة موافقة بلغت 17,23% أما المرتبة الأخيرة فقد نالتها أولوية ترسيخ مكانة الجزائر العاصمة كمدينة مركزية وقوة دافعة للتنمية: الحيوية التجارية لمركز المدينة، والخدمات العامة، والخدمات التعليمية والثقافية، والفعاليات العامة بنسبة موافقة بلغت 13,73%.

الشكل (38): الاستراتيجية رقم 08: تطوير العرض الثقافي والترفيهي (الترفيهي)

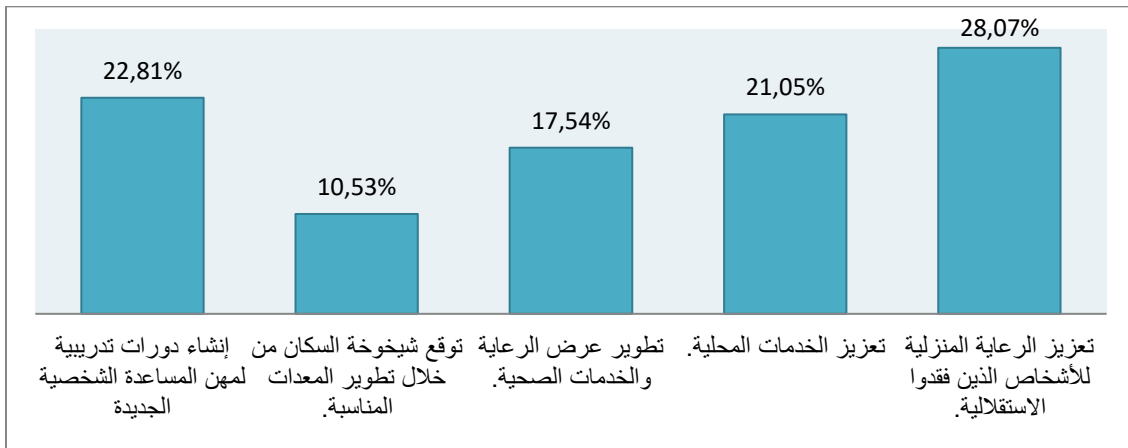


المصدر: الباحثة

باستقراء الشكل أعلاه يتضح أن تعزيز الوصول إلى العرض الثقافي لجميع الجماهير، والأنشطة الثقافية المحلية، ... جاء في المرتبة الأولى من حيث ترتيب أولويات استراتيجية تطوير العرض الثقافي والترفيهي بنسبة موافقة بلغت 26,32% تليها في المرتبة الثانية دعم السياسة الثقافية كمصدر

للتأثير والتنمية الاقتصادية بالتزامن مع الفاعلين الثقافيين في المدينة وتكييف سياسة ثقافية مع مستويات مختلفة من إقليم المدينة: الجمع بين التأثير الثقافي لمركز المدينة بنسبة موافقة بلغت 22,81% وجاء في المرتبة الثالثة أولوية نشر سياسة دعم للمنشآت الكبرى والأحداث الثقافية والفنية الكبرى بنسبة موافقة بلغت 17,54% أما في المرتبة الرابعة والأخيرة احتلتها أولوية القيام بالترويج للعرض الثقافي والفعاليات، عبر كل بلديات الجزائر العاصمة بنسبة موافقة بلغت 10,53%.

الشكل (39): الاستراتيجية رقم 09: تطوير سياسة للأشخاص الذين فقدوا الاستقلالية.

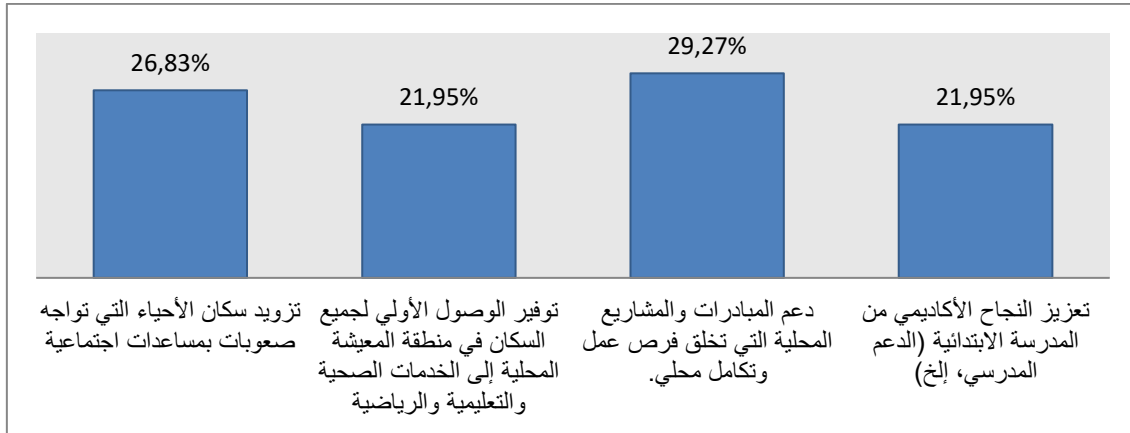


المصدر: الباحثة

باستقراء الشكل المبين أعلاه يتضح أن أولوية تعزيز الرعاية المنزلية للأشخاص الذين فقدوا الاستقلالية (المعاقين، كبار السن جاءت في صدارة أولويات استراتيجية تطوير سياسة للأشخاص الذين فقدوا الاستقلالية ، بنسبة موافقة بلغت 28,07% تليها في المرتبة الثانية أولوية إنشاء دورات تدريبية لمهن المساعدة الشخصية الجديدة بنسبة موافقة بلغت 22,81%، أما المرتبة الثالثة فقد جاءت أولوية تعزيز الخدمات المحلية كالإسكان، الخدمات، الأنشطة، الروابط الاجتماعية بنسبة موافقة بلغت 21,05%، أما أولوية تطوير عرض الرعاية والخدمات الصحية فقد احتلت المرتبة الرابعة بنسبة موافقة بلغت 17,54%، وجاء في ذيل الترتيب لهذه الاستراتيجية أولوية توقع شيخوخة السكان من خلال تطوير المعدات المناسبة بنسبة موافقة بلغت 10,53%

الشكل (40): الاستراتيجية رقم 10: تنمية التضامن وتقليص التفاوتات ومكافحة الهشاشة

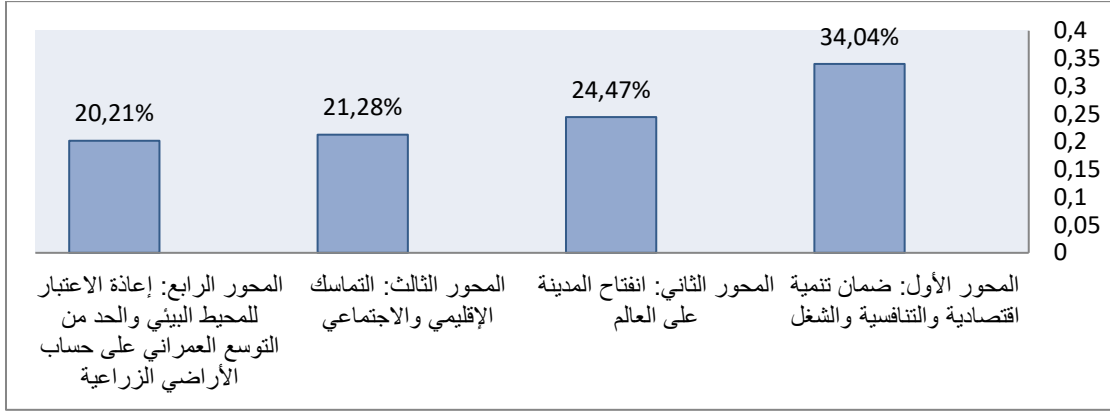
(الإقصاء)



المصدر: الباحثة

باستقراء الشكل أعلاه يتضح دعم المبادرات والمشاريع المحلية التي تخلق فرص عمل وتكامل محلي جاء في المرتبة الأولى بالنسبة الأولويات استراتيجية تنمية التضامن وتقليص التفاوتات ومكافحة الهشاشة (الإقصاء) بنسبة موافقة بلغت 29,27% تليها في المرتبة الثانية أولوية تزويد سكان الأحياء التي تواجه صعوبات (هشاشة، مساكن متدهورة، نقص الخدمات العامة، إلخ) بمساعدات تزيد من فرصهم في الحصول على ظروف العيش الكريم بنسبة موافقة بلغت 26,83% تليها في المرتبة الثالثة والأخيرة كل من تعزيز النجاح الأكاديمي من المدرسة الابتدائية (الدعم المدرسي، إلخ) والوصول إلى التدريب المهني والتعليم العالي، توفير الوصول الأولي لجميع السكان في منطقة المعيشة المحلية إلى الخدمات الصحية والتعليمية والرياضية: تطوير مراكز المدن، وإنشاء الخدمات، وما إلى ذلك بنسبة موافقة 21,95%

شكل (41): الأولويات الاستراتيجية للتنمية حسب المجال



المصدر: الباحثة

باستقراء الشكل المبين أعلاه يتضح أن محور ضمان الأنشطة الاقتصادية والتنافسية والتوظيف قد جاء في أولى أولويات التنمية المحلية من وجهة نظر رؤساء الجمعيات المحلية الولائية بالجزائر العاصمة بنسبة موافقة قدرت بـ 34,04% وهي نسبة مرتفعة نسبيا إذا ما قورنت بباقي محاور التنمية المسطرة في المخطط الاستراتيجي للتنمية ولاية الجزائر، وجاء في المرتبة الثانية أولوية محور انفتاح المدينة على العالم بنسبة موافقة بلغت 24,47% وهي نسبة متقاربة مع المرتبتين الأخيرتين من حيث الموافقة على ترتيب الأولويات فقا لمحاور المخطط الاستراتيجي للتنمية، ثم جاءت أولوية التماسك الإقليمي في المرتبة الثالثة بنسبة موافقة بلغت 21,28% وهي متقاربة جدا مع نسبة الأولوية الأخيرة لمحور إعادة الاعتبار للمحيط البيئي والحد من التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية بنسبة بلغت 20,21% هذه النسب والترتيب تدل على تنمية متوازنة تراعي الجانب الاجتماعي والبيئي والإقليمي والاقتصادي مع تقديم البعد الاقتصادي قليلا لأنه قاطرة التنمية بالنسبة للأبعاد الأخرى.

ب- اختبار فرضيات الدراسة:

اختبار مربع كاي: تم الاعتماد على مربع كاي (khi-square) لاختبار فرضيات الدراسة لأنه المعامل الأنسب لمثل هذه الدراسات (البيانات الاسمية)، عند مستوى معنوية 95%، ودرجة حرية

فرضيات الدراسة:

الفرضية العدمية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير أولويات التنمية من وجهة نظر

رؤساء الجمعيات المحلية والمخطط الاستراتيجي للتنمية ولاية الجزائر.

الفرضية البديلة: فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير أولويات التنمية من وجهة نظر رؤساء

الجمعيات المحلية والمخطط الاستراتيجي للتنمية ولاية الجزائر.

جدول (131): تكرارات محاور المخطط الاستراتيجي للتنمية حسب الأولوية.

المجموع	أولويات التنمية		محاور المخطط الاستراتيجي للتنمية ولاية الجزائر العاصمة
	لا	نعم	
88	16	72	ضمان التنمية وخلق التنافسية وتوفير الشغل
132	85	47	انفتاح المدينة على العالم
132	86	46	التمسك الإقليمي والاجتماعي
88	50	38	إعادة الاعتبار للمحيط البيئي والحد من التوسع العمراني على حساب الأراضي الفلاحية
440	237	203	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS-26

باستقراء الجدول المبين أعلاه يتضح أن تكرارات محاور المخطط الاستراتيجي للتنمية من حيث

الأولوية من وجهة نظر رؤساء الجمعيات المحلية الولائية لإقليم ولاية الجزائر العاصمة غير متساوية،

هذا ما جعل هذه الدراسة تفترض وجود دلالة إحصائية بين متغير أولويات التنمية من

وجهة نظر رؤساء الجمعيات المحلية والمخطط الاستراتيجي للتنمية ولاية الجزائر.

جدول (132): حساب معامل (khi-Square)

E	E	Q	(Q-E)	(Q-E) ²	(Q-E) ² /E
$E1 = (88 \times 203)/440$	40,6	72	31,4	985,96	24,28
$E2 = (132 \times 203)/440$	60,9	47	-13,9	193,21	3,17
$E3 = (132 \times 203)/440$	60,9	46	-14,9	222,01	3,65
$E4 = (88 \times 203)/440$	40,6	38	-2,6	6,76	0,17

$E5 = (88 \times 237)/440$	47,4	16	-31,4	985,96	20,80
$E6 = (132 \times 237)/440$	71,1	85	13,9	193,21	2,72
$E7 = (132 \times 237)/440$	71,1	86	14,9	222,01	3,12
$E8 = (88 \times 237)/440$	47,4	50	2,6	6,76	0,14
Σ	440	440		Σ	58,05

المصدر: الباحثة

باستقراء الجدول أعلاه يتضح أن القيمة المحسوبة لمعامل كاي تربيع قد بلغ 58,05 وهو أعلى من

القيمة الجدولية المقدر بـ 7,81 عند درجة حرية 3.

جدول (133): نتيجة اختبار فرضية الدراسة

P=F(X ²) tableau	مستوى المعنوية المحسوب	مستوى المعنوية المعتمد	درجة الحرية	P=F(X ²) calculé
القيمة الجدولية				القيمة المحسوبة
7,81	0.00	0.05	(k-1)=3	58,05
رفض الفرضية العدمية H0 وقبول الفرضية البديلة H1			القيمة الجدولية \geq القيمة المحسوبة	

المصدر: الباحث باعتماد مخرجات SPSS-26

باستقراء الجدول يتضح أن مستوى المعنوية المحسوب قد بلغ (0.00) وهو أقل من مستوى المعنوية

المعتمد والمقدر بـ (0.05)، هذا يعني أن الاختبار دال احصائيا، وبما أن القيمة المحسوبة أعلى من

القيمة الجدولية فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة H1: توجد فروق ذات دلالة

إحصائية بين متغير المخطط الاستراتيجي لتنمية ولاية الجزائر ومتغير الأولويات الاستراتيجية للتنمية

المحلية من وجهة نظر رؤساء الجمعيات المحلية الولائية لولاية الجزائر العاصمة.

خاتمة الفصل الخامس:

من خلال ما تقدم عرضه في هذا الفصل فقد تبين أن تخطيط التنمية المحلية لولاية الجزائر العاصمة قد تم وفقا لمعطيات ديمغرافية ومؤشرات منوغرافية شاملة لجميع جوانب الحياة التي يعيشها المواطن الجزائري في العاصمة، هذا بالإضافة إلى أنه قد تم وضع هذا المخطط ليتكفل بجميع الاحتياجات التنموية التي تعرفها ولاية الجزائر العاصمة، والتي يستم تلبيتها بتحقيق مشاريع تنموية على المدى الطويل (حوالي 15 سنة) وذلك بمشاركة مختلف الفاعلين المحليين منهم المجتمع المدني، وقد أظهرت الدراسة أنه توافق في رؤيته التنموية مع الرؤية التنموية لولاية الجزائر العاصمة الممثلة بمحاور المخطط الاستراتيجي للتنمية الجزائر العاصمة، هذا ما ينبئ بأن الاقتصاد الاجتماعي التضامني (ممثل بالجمعيات المحلية لولاية الجزائر العاصمة في هذه الدراسة) سوف يشكل دعامة حقيقية للتنمية في ولاية الجزائر العاصمة، لذا نوصي بـ:

- دعم مشاركة الجمعيات المحلية في تخطيط التنمية المحلية
- العمل على تذليل الصعوبات وإيجاد السبل الكفيلة بتحسين جودة الديمقراطية التشاركية من خلال معالجة الإشكاليات التي تعاني منها المشاركة الديمقراطية بين الجمعيات والجماعات المحلية، كما جاء في هذه الدراسة.

الخاتمة العامة

لقد تأكد من خلال هذه الدراسة أهمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في التنمية المحلية وذلك لما يوفره من دعم للقطاعين الخاص والعام، كما أكدته التجارب المعروض سابقا في هذه الدراسة، إلا أن الاقتصاد الاجتماعي التضامني في الجزائر يواجه عدة تحديات ينبغي التفكير في كيفية تجاوزها، والبحث عن حلول كفيلة بجعل قطاع الاقتصاد الاجتماعي التضامني أكثر فاعلية، ومن أبرز هذه التحديات هو عدم وجد إطار قانوني خاص بالاقتصاد الاجتماعي التضامني حيث أن هذا الأخير تم ضم مؤسساته إلى مؤسسات المجتمع المدني رغم أن كل منهما له وظيفته الخاصة التي تربطه بالدولة، فالمجتمع المدني وظيفته اجتماعية سياسية، بينما الاقتصاد الاجتماعي التضامني وظيفته اجتماعية اقتصادية، هذا ما جعل القطاع الثالث في الجزائر قطاع ذو ساق مبتورة في هيكلها التنظيمي القانوني.

كما أن الاقتصاد الاجتماعي التضامني في الجزائر موجه أساسا من طرف الدولة في إطار وظيفة اجتماعية تكميلية لدور الدولة الاجتماعي، إلا أنه يحمل في طياته إمكانيات كبيرة ممثلة أساسا بالقدرة على خلق الابتكار الاجتماعي الذي يعمل على سد ثغرات التنمية التي لم تغطيها السياسات العامة ومؤسسات القطاع الخاص، كما يعمل الاقتصاد الاجتماعي التضامني على نقل المجتمع إلى الأفضل من خلال عملية التحويل الاجتماعي التي يسعى إليها أي تحقيق التنمية المجتمعية، إلا أن هذه الرؤية لم تدرج بعد ضمن اهتمامات الدولة بالابتكار حيث لازالت تسيطر الرؤية التقليدية لدور الابتكار في التنمية، والتي تعتبر الابتكار التقني والتكنولوجي أساسا للتنمية، رغم أنه لا يمكن إنكار هذه الحقيقة المثبتة علميا ومن واقع التجارب الدولية ميدانيا أن الابتكار الاجتماعي يعتبر بمثابة الاطار الإبداعي الذي يحمي المجتمع من الآثار السلبية الناتجة عن التحول الاجتماعي المدفوع بالابتكارات التكنولوجية والمتغيرات التي تحدث في البيئة العالمية بفعل تداعيات العولمة والأقلمة.

هذه البيئة المتغيرة باستمرار التي تعيشها المؤسسات الاقتصادية والمجتمعات والحكومات جعلت من مرونة التشريعات والقوانين ضرورة حتمية وذلك للتكيف دائما مع التحديات والأزمات المفاجئة التي قد تصيبها، لذا فالاقتصاد الاجتماعي يعمل همزة وصل بين المؤسسات والمجتمعات والحكومات ويقدم حولا مبتكرة للمشكلات التي تواجههم من خلال آلية الابتكار الاجتماعي.

من أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد الاجتماعي التضامني في الجزائر عدم وجود إطار قانوني للابتكار الاجتماعي، وعدم وجود شبكة توصيف خاصة به، وذلك لتميز الجمعيات والتعاونيات والتعاضديات والمؤسسات الخيرية التي تساهم فعلا في تقديم حلول للمشكلات الاجتماعية-الاقتصادية التي تواجهها الدولة الجزائرية.

كذلك من أبرز التحديات هو المشاركة الفعلية لهذا القطاع في التنمية فالدراسات القانونية قد توحى بوجود ديمقراطية تشاركية بين القطاع الثالث ومؤسسات الدولة إلا أن الدراسة المعمقة لهذه المشاركة أظهرت ضعفا كبيرا يعود أساسا إلى التشريعات الجزئية المتمثلة في كيفية ومراحل و أدوات الديمقراطية التشاركية، هذا ما يستدعي ضبطا قانونية في جزئيات عملية المشاركة الديمقراطية، كالإعلام والتشاور والاستشارة وتفويض القرار والاستفتاء وكيفية تطبيق كل منها.

كما أن من التحديات التي تواجه الاقتصاد الاجتماعي التضامني هي كونه رؤية غربية نشأت وتطورت في إطار الفكر الغربي المعاصر والذي قد لا يتوافق في بعض الأحيان مع ثقافة الشعوب الأخرى غير تلك الغربية، كالثقافة الإسلامية أو الثقافة العربية، والتي قد تحمل أفكار مخالفة لمبادئ الاقتصاد الاجتماعي التضامني كالديمقراطية التي يقابلها مفهوم الشورى في الثقافة الإسلامية، ووجوب مراعاة النصوص الدينية فيما يتعلق بالابتكارات الاجتماعية التي قد لا تلائم بعض التيارات الفكرية الإسلامية... وغيرها.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

i. الكتب:

1. إبراهيم محمد حسنين، (2006)، *أثر الحكم بعدم دستورية قانون الجمعيات الأهلية*، دار الكتب القانونية، مصر.
2. إسماعيل العربي، (1980)، *التنمية الاقتصادية في الدول العربية*، الطبعة 2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.
3. بيتر كوك، ترجمة خالد العامري، (2088)، *إدارة الابداع*، دار فاروق للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
4. تشارلز تلي، ترجمة ربيع وهبة، (2005)، *الحركات الاجتماعية (1756-2004م)*، الطبعة الأولى، دار النشر المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، مصر.
5. توفيق حسن فرج؛ محمد يحي مطر، (1988)، *الأصول العامة للقانون*، الدار الجامعية، بيروت، لبنان.
6. جميل حمداوي، (2017): *من أجل تنمية مستدامة*، الطبعة 1، دون ناشر، المغرب.
7. جون مينارد كينز، ترجمة إلهام عيودراس، (2010)، *النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود*، الطبعة 1، دار العين للنشر، أبو ضبي، الإمارات العربية المتحدة.
8. دراكر بيتر (2022)، *الابتكار وريادة الأعمال*، ترجمة: الهندي علاء بريك، الطبعة الأولى، الرياض، رف للنشر، المملكة العربية السعودية.
9. رجب حسن عبد الكريم، (2007)، *الحماية القضائية لحرية تأسيس وأداء الأحزاب السياسية*، دار النهضة العربية، الطبعة 1، القاهرة، مصر.
10. سليمان محمد الطماوي، (1996)، *الوجيز في القانون الإداري: دراسة مقارنة*، دار الفكر العربي، مصر.
11. عبد الهادي الجوهري، (1986)، *دراسات في التنمية الاجتماعية (مدخل إسلامي)*، الطبعة 1، مكتبة النهضة، القاهرة، مصر.
12. عثمان محمد غنيم، (2005)، *مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي*، الطبعة 3، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

13. فرانسيس فوكو ياما، (2016)، ترجمة مجاب الإمام ومعين الإمام، أصول النظام السياسي: من عصور ما قبل التاريخ إلى الثورة الفرنسية، منتدى العلاقات العربية والدولية، الطبعة 1، الدوحة، قطر.
14. كارل ماركس؛ فريدريك أنجلز، ترجمة عصام أمين، (1987م)، دراسة بيان الحزب الشيوعي، الطبعة 1، المصدر العربي، مصر.
15. الكنانى، ممدوح عبد المنعم، (2006)، سيكولوجية الابتكار لدى الأفراد والمجتمعات، عالم الفكر العربي، العراق.
16. ماجد راغب الحلو، (1993)، القانون الدستوري، دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية، مصر.
17. مدحت محمد أبو النصر، (2007)، إدارة منظمات المجتمع المدني، إيتراك للطباعة والنشر، القاهرة، مصر.
18. مسعود شيهوب، (1986)، أسس الإدارة المحليّة وتطبيقها على نظام البلدية والولاية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر.
19. هاكس ول. وولي، ترجمة يسرى عبد الرزاق الجوهري، ما قبل التاريخ وبدايات المدنية: أضواء على العصر الحجري الحديث، دار المعارف، بيروت، لبنان.
20. ولي الدين عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون - تحقيق: الدرويش عبد الله، (2004)، مقدمة ابن خلدون، دار يعقوب، دمشق - سورية.

ii. الدوريات:

- المجالات:

1. إسماعيل فريجات (2016)، النظام القانوني للجماعات الإقليمية في الجزائر، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد 12، جامعة الشهيد حمى لخضر. الوادي، الجزائر، ص 196.
2. بريشي إيمان. (2018)، الاطار التشريعي لحماية الابتكار في ظل قواعد قانون الملكية الصناعية الجزائري، المجلة الأكاديمية للبحوث السياسية والقانونية، 02(04)، جامعة تلمسان، ص 606 - 615.
3. بلعبيور الطاهر، (2006)، المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 10، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص 123.

<https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/441/2/2/70441>

http://www.webreview.dz/IMG/pdf/_4-5.pdf

4. بن حركو غنية؛ مسعي عبد الحليم. (2022)، *الاقتصاد الاجتماعي التضامني في الجزائر دراسة حالة البرنامج الاقتصادي الاجتماعي التضامني*، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، 6(1)، ص 338-358.
<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/187773>
5. بن عثمان فوزية، (2012)، *حقوق الإنسان العالمية وخصوصية الفعل الوطني في حمايتها*، مجلة الأكاديمية للبحوث القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة فرحات عباس سطيف، 01(03)، ص 181-210.
<https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/72/3/1/56795>
6. حجاب عبد الله، (2016)، *التنمية المحلية الاستراتيجية والأطراف الفاعلة لتحقيقها*، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد 06. ص 353-366.
<https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/304/3/2/38250>
7. حميدة عطاء الله، (2005)، *معالجة اللامركزية الإدارية في التشريع والتنظيم*، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، العدد 1، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 71.
8. داف جورج (2022)، *الأصل العبقري*، المجلد 53، لندن، المملكة المتحدة. على الربط:
<https://ar.yestherapyhelps.com/the-concept-of-creativity-throughout-history-11469>
9. رمزي زكي، (1984)، *المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة*، سلسلة عالم المعرفة، عدد 84، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
10. زين العابدين دايلي، نبيل كريبش، (2022) *التنمية السياسية كمدخل مفاهيمي معرفي*، مجلة العلوم السياسية والقانونية، المجلد 13، العدد 1، ص 710-711.
<https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/110/13/1/186442>
11. سعيد نحيلي، (بدون تاريخ النشر)، *اللامركزية الإدارية*، مجلة علم الفقه، مجلد المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، (6)، الموسوعة العربية للنشر، ص 412.
<https://arab-ency.com.sy/law/details/25612/6>

12. سي يوسف، زاهية حورية كجار . (2015). دور جمعيات حماية المستهلك في حماية المستهلك. مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية و الإنسانية، مج. 2015، ع. 34، ص 282-304.
<https://search.emarefa.net/detail/BIM-774200>
13. عبد الحليم شاهين، (2021)، التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي، سلسلة دراسات تنمية، العدد 73، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
https://www.arab-api.org/Files/Publications/PDF/772/772_ex-73.pdf
14. عبد الرحمان شوران، (2022)، الدور الوسيط لحكومة الجامعات الفلسطينية في علاقة التأثير بين التحول الرقمي والابتكار المؤسسي، *Cihan University-Erbil Journal of Humanities and Social Sciences*، 2(6)، ص 109-122.
<https://journals.cihanuniversity.edu.iq/index.php/cuejhss/article/view/626/269>
15. قصار الليل جلال ناجّ عبد النور، (2018)، نحو تجسيد الحكامة المحلية التشاركية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر، مجلة أبحاث، (05)، جامعة عنابة، الجزائر، ص 101-119.
<https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/435/3/1/64090>
16. كريمة بوفلاقة، (2019)، دور المقاربة التشاركية في تجسيد التنمية المحلية، مجلة دراسات في حقوق الانسان، 3(02)، الجزائر، ص 66-81.
<https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/762/3/2/155080>
17. لمزري مفيدة؛ سالمى وردة، (2020)، الشركات المتعددة الجنسيات واقتصاديات الدول النامية، مجلة إيليز للبحوث والدراسات، 5(1)، ص 141-164.
18. محفوظ بن صغير، (2014)، دور منظمات المجتمع المدني في حماية وترقية حقوق الإنسان في الجزائر، مجلة القانون والمجتمع، العدد 3، جامعة أدرار، الجزائر، ص 129-160. DOI:[10.12816/0010007](https://doi.org/10.12816/0010007)
19. محمود حديد، (بدون تاريخ نشر)، *المجتمع المدني*، الموسوعة العربية، المجلد 18، ص 266. <http://arab-ency.com.sy/ency/details/10549/18>

20. مي رأفت عامر، (22/06/2019)، *التأصيل النظري لمفهوم المجتمع المدني Theoretical Foundations of Civil Society*، الموسوعة السياسية.

<https://political-encyclopedia.org/dictionary/>التأصيل النظري لمفهوم المجتمع المدني

21. نور الدين حاروش، (2014)، مؤشرات التنمية المستدامة والخدمة العمومية في الجزائر، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، 4(1)، ص 93-94.

<https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/291/4/1/36045>

22. هند غدايفي، (2018)، الابتكار وطرق قياسه وتنميته (مقاربة نظرية)، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 35، الجزائر، ص 775-782.

23. وسيم عبد الرحمن خلف، (2024)، نتائج إمتحانات النّجاعة والنّماء 'الميتساف' وعلاقتها بأبعاد قياس الإبداع الكامن 'إيبوك' لدى طلبة المرحلة الإعدادية، Humanities & Natural Sciences Journal (HNSJ)، ص 192-214. <https://doi.org/10.53796/hnsj57/16>

- الجزائر:

1. فيصل الطيب، (2022)، *السماح بإنشاء تعاونيات مهنيي الصيد البحري*، جريدة الجزائر اليوم، الجزائر.

الموقع: <https://www.aljazairalyoum.dz>

iii. القواميس:

1. بستاني بطرس، (1979)، *محيط المحيط (قاموس مطول للغة العربية)*، بيروت، مكتبة لبنان للنشر.

2. محمد بن مكرم ابن منظور، (2005م): *لسان العرب: حرف الميم*، الطبعة 4، دار صادر، بيروت.

iv. المراجع الغير منشورة:

رسائل الماجستير والدكتوراه:

1. ناصر فتحي، حدة دريدي، (2021)، إشكالية التنمية المحلية في الشرق الجزائري تحليل حول فكرة الأقلمة،

معهد علوم الأرض والكون، جامعة مصطفى بن بولعيد باتنة، الجزائر.

2. علي بوخالفة باديس، (2022)، *النظرية العامة للدولة و الدساتير*، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة

محمد لمين دباغين سطيف2، الجزائر.

<https://cte.univ-setif2.dz/moodle/mod/book/view.php?id=17940>

3. فاضلي سيد علي، (2009)، *نظام عمل الجمعيات في التشريع الجزائري*، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق تخصص قانون دستوري، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر .

http://thesis.univ-biskra.dz/975/1/Droit_m8_2009.pdf

4. نور الدين تواتي، (2006)، *الجمعيات وقانون المنافسة*، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، بن عكنون، جامعة الجزائر .

5. الهادي عبدو أبوه، (2016)، *الاقتصاد التضامني والتنمية الاجتماعية والإمكانيات والواقع في موريتانيا*، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر .

<http://dspace.univ-tlemcen.dz/bitstream/112/8445/1/economie-solidaire->

[developpement-sociale-mauritanie.Doc.pdf](http://dspace.univ-tlemcen.dz/bitstream/112/8445/1/economie-solidaire-developpement-sociale-mauritanie.Doc.pdf)

المستندات الحكومية: .v

المواد القانونية:

1. دستور 1 نوفمبر 2020م، الجريدة الرسمية الجزائرية، الصادرة في 30 ديسمبر 2020م، بئر مراد رايس، المطبعة الرسمية.

2. القانون 33/90 المتعلق بالتعاضديات الاجتماعية، الجريدة الرسمية، عدد 56، الصادرة في 25 ديسمبر 1990.

3. قانون رقم 31/90 المؤرخ في 04/12/1990م، المتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية، عدد (31) الصادر في 05/12/1990م، ص 1686. <https://www.jorapd.dz/HAR/Index.htm>

4. قانون رقم 03-09 المؤرخ في 25 فيفري 2009، المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، جريدة رسمية، عدد 15/ الصادرة في 8 مارس 2009.

5. قانون 06-12 المؤرخ في 12/01/2012م المتعلق بالجمعيات، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد (02) الصادر في 15/01/2012م، ص 33.

<https://www.jorapd.dz/HAR/Index.htm>

6. قانون رقم 09-03 المؤرخ في 25 فيفري 2009، المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، جريدة رسمية، عدد 15/الصادرة في 8 مارس 2009.

7. الأمر رقم 73/71 المادة 01 المؤرخ في 03/12/1971م المتعلق بالجمعيات، وزارة الداخلية، الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد (105) الصادر بتاريخ 24/12/1971م، ملغى، ص 1815.

<https://www.jorapd.dz/HAR/Index.htm>

.vi مواقع الأنترنت:

1. دي سان خوان هورني،(2022)، *فحص العلوم في العلوم*، المكتبة الافتراضية العالمي، مدريد، الرابط:

[https://ar.yestherapyhelps.com/the-concept-of-creativity-throughout-history-](https://ar.yestherapyhelps.com/the-concept-of-creativity-throughout-history-11469)

[11469](https://ar.yestherapyhelps.com/the-concept-of-creativity-throughout-history-11469)

2. موسوعة الجزيرة، (2016)، تعرف على مفهوم الاقتصاد التضامني، الرابط:

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/>

3. موقع وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، الرابط: <https://www.mtess.gov.dz>

.vii التقارير:

1. تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، (1989).

2. منظمة الأمم المتحدة للتعليم والثقافة، (2020)، *أهداف التنمية المستدامة: مؤشرات الثقافة 2030*.

https://www.iti-worldwide.org/pdfs/culture_indicators_ara.pdf

3. أحمد فايز العجارمة، (2016)، *دليلك المبسط إلى اللامركزية في الأردن*، تقرير مقدم لمركز العالم العربي

للتنمية الديمقراطية، الأردن.

4. المنظمة العالمية للملكية الفكرية، (2021)، *مؤشر الابتكار العالمي 2021*، الإصدار رقم 14. الرابط:

https://wipo_pub_gii_2021_exec.pdf

5. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، (2015)، *الاقتصاد الاجتماعي والتضامني رافعه لنمو مدمج*،

المملكة المغربية. الرابط: <https://www.cese.ma/media/2020/10/>

6. المملكة المغربية، مرسوم 20 نوفمبر 2008، أنظر: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، (2015).
7. المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية DRI، الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، مكتب تونس.
8. بوشتي بوخالفة ومحمد مستغفر، (2015)، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني-رافعة لنمو مدمج، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مطبعة سيياما، المملكة المغربية. <http://www.ces.ma>
9. دليل رقابة الجماعات المحلية، (بدون تاريخ نشر)، الجزائر، ص 6. الرابط: https://www.ccomptes.dz/wp-content/uploads/2019/09/gcct_ar.pdf

.viii محاضرات

1. سهام بن علال، (2018)، محاضرات ماهية التنمية المستدامة، جامعة أبو بكر بلقايد، كلية العلوم السياسية. <https://elearn.univ-tlemcen.dz/mod/resource/view.php?id=30583>
2. سيساني ميدون، (2022)، إدارة الإبداع والابتكار، جامعة ابن خلدون - تيارت - كلية العلوم الاقتصادية، التجارة و علوم التسيير، ص 4. الرابط: https://fsecsg.univ-tiaret.dz/pubsenligne/s_midoune_gestcreainven.pdf

المراجع باللغة الأجنبية:

i. Les ouvrages:

1. Ahmed Z. M, Touhami A. & Ziad O. (2013). *L'économie sociale et solidaire au Maghreb Quelles réalités pour quel avenir ?*, L'Institut de Prospective Économique du monde Méditerranéen (Ipemed), Paris, France. www.ipemed.coop
2. Antheaume B. et Giraut F. (2013), *Le territoire est mort vive les territoires*, institut de Recherche pour le Développement, Marseille, France.

3. Atheneum, (1971), *The Cruel Choice: A New Concept in the Theory of Development*, Center for the Study of Development and Social Change, Cambridge, Massachusetts, New York. USA.
4. Besançon, E. et Guyon, (2013). *T Chapitre II : Les principes et approches de l'innovation sociale dans L'innovation sociale : Principes et fondements d'un concept*, L'Harmattan, Paris, France.
5. David E. Apter, (1967), *The Politics of Modernization*, University of Chicago Press, USA.
6. Favreau L. et Lévesque B, (1999), *Développement Économique Communautaire (DÉC)*, 2^e éd, Pressa de l'Université de Québec, Canada.
7. George W. Wilson, (1964), *Classics of Economic Theory*, Indiana University Press, Introduction. USA.
8. Hibben. F. (1960), *L'homme préhistorique en Europe*, Payot, Paris. France.
9. Löchen, V. (2018). Introduction. Dans : V. Löchen, *Comprendre les politiques sociales*. Paris, France. <https://www.cairn.info/comprendre-les-politiques-sociales--9782100781133-page-4.htm>
10. Maillat D. & Camagni R, (2006) *Milieux innovateurs: théorie et pratique*, Economica, paris.
11. Schumpeter, J. A. Translated by Redvers Opie, (1934), *The Theory of Economic Development: An Inquiry into Profits, Capital, Credit, Interest, and the Business Cycle*, Harvard Economic Studies, University of Harvard, USA.
https://books.google.com/books/about/The_Theory_of_Economic_Development.html?id=-OZwWcOGeOwC

12. Schumpeter, Joseph A. (1934). *The Theory of Economic Development: An Inquiry into Profits, Capital, Credit, Interest, and the Business Cycle*. University of Illinois at Urbana–Champaign's Academy for Entrepreneurial Leadership Historical Research Reference in Entrepreneurship, Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=1496199>.
13. Suzanne Tremblay, (1999), *Du concept de développement au concept de l'après-développement: trajectoire et repères*, Université du Québec à Chicoutimi Décembre 1999. <https://core.ac.uk/download/pdf/11683512.pdf>
14. Weber A. (1929), translated by: Carl Joachim Friedrich *The theory of the location of industries*, University of Chicago Press, Chicago, USA.
15. Meier, Gerald M.; Stiglitz, Joseph E. (2000). *Frontiers of Development Economics : The Future in Perspective*. World Bank and Oxford University Press. New York. <http://hdl.handle.net/10986/13842>
16. Rist, G. (2013). *Le développement: Histoire d'une croyance occidentale*. Presses de Sciences Po. <https://doi-org.sndl1.arn.dz/10.3917/scpo.rist.2015.01>
17. Alexander, J. k & Samuel, A (2002). *America's Revolutionary Polician*, Lanham Md, Rowman & Littlefield.

ii. Les revues

1. Blanc, Jérôme. (2014). *Une théorie pour l'économie sociale et solidaire?*. Revue internationale de l'économie sociale: Recma, pp.118–125. DOI:10.7202/1023489ar

2. Bouchard .J; Bouchard, (2006), *l'innovation sociale en économie sociale*, Cahier de la Chaire de recherche du Canada en économie sociale, canada.
3. Carffour Des Pays Lorrains, (2016), *Une histoire du développement local et de l'aménagement du territoire*, p1, De:<http://unadel.org/wp-content/uploads/2016/05/histoire-devlocal.pdf>
4. Cary, P. & Laville, J. (2015). *L'économie solidaire : entre transformations institutionnelles et chantiers théoriques*. *Revue Française de Socio-Économie*, p 23– <https://doi.org/10.3917/rfse.015.0023>
5. Denieuil, P. (2008). *Développement social, local et territorial : repères thématiques et bibliographiques sur le cas français*, *Mondes en développement*, 142(2), PP 113–130. <https://doi.org/10.3917/med.142.0113>
6. Landel P.A. (2011), *L'expérience du développement territorial vers le Maghreb Arabe: Du transfert à la capitalisation des expériences*, *L'information géographique*, 75(4), PP 39–57. Doi: <https://shs.gel.sciences/helshs-00666265>

iii. Les dictionnaires:

1. S.Donach. *The Oxford English–Arabic Dictionary*, (1989), Oxford University Press, Royaume–Uni, P 325.

iv. Les références non publier:

– **Article de Conférence:**

1. ZAID, M. A. (2018) *L'ÉCONOMIE SOCIALE ET SOLIDAIRE :Une réalité algérienne et Mondiale*, Programme d'Appui Jeunesse Emploi (PAJE), Alger, l'Algérie.

http://www.paje.dz/images/pdf/ess/ESS_en_Algerie_Realites_sociales_et_vision_prospective.pdf

– **Lès thèses**

1. Gafour, H.N. (2011), ***Le développement local conception et usage cas de l'Algérie***, Université de Mostaganem Département des Sciences Commerciales, Mémoire de fin d'études pour l'obtention du magistère en Sciences de Gestion, Université de Aboubeker Belkaid– Mostaganem, l'Algérie. <http://e-biblio.univ-mosta.dz/bitstream/handle/123456789/3817/CD2.pdf?sequence=1&isAllowed=y>
2. Leblanc D. (1995), ***le post-fordisme et la marginalisation des pays les moins avancés***, thèse déposée à l'Ecole des études supérieure et de la recherche en vue de l'obtention de la maîtrise en sciences politique, Ottawa, Canada.

v. **Les lois & les décrets:**

1. Loi n° 2014- 856 du juillet 2014 relative à l'économie sociale et solidaire, JROF Lois & Décrets, (176), Le service publique de la diffusion du droit, le 31/08/2014, p 12666.
2. Loi n° 2-1907 art 4, concernant l'exercice public des cultes, JROF Lois Décrets, 03/01/1907, p 36. Voir: www.légifrance.gouv.fr

vi. **Les sites d'internet:**

1. Site du Ministère de l'Economie, La France.
2. <https://irada-dz.org/web/fr/article/view/138> : 30/07/2021.
3. <https://irada-dz.org/web/fr/article/view/138> :30/07/2021
4. Site du Ministère de l'Economie de France. <https://www.economie.gouv.fr/> 18/05/2021.

5. Larané, A. (2022), *Émergence du sous-développement*, ADHÉRER aux Amis d'Herodote.net, paris, Publié ou mis à jour le: 2022-06-26
https://www.herodote.net/20_janvier_1949-evenement-19490120.php:
17/08/2021
6. Compiled Adrienne Selko, U.S. (9/03/2009), *Ranks In Global Innovation Index*, industry week. for the link: <https://www.industryweek.com/the-economy/public-policy/article/21933338/us-ranks-8-in-global-innovation-index> : 25/07/2021
7. Wipo. (2021). *Globale Innovations Index 2021*, United States of America, p1.
the link: https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/wipo_pub_gii_2021/us.pdf
8. AVISE, (2015). *Grille de caractérisation de l'innovation sociale*, par le lien: www.avise.org :2022/03/23.
9. Le conseil supérieur de l'économie sociale et solidaire (2017), *réseau d'entreprises investi dans l'innovation sociale, les entreprises pour la cité*.
Voir le lien: www.reseau-lepc.fr : 23/12/2021
10. L'Agence d'ingénierie pour entreprendre autrement (2017), *Grille de caractérisation de l'innovation sociale*, par le lien: www.avise.org.fr :
26/12/2021,
11. Nafil Y. (2020). *Innovation social dans le monde quel bénéfice?*, pour la solidarité European think and do tank, Sous la direction de Denis STOKKINK, p
5. voir le lien: https://www.pourlasolidarite.eu/sites/default/files/publications/files/ed-2020-es-innovation_sociale_maroc_1.pdf

12. Le conseil supérieur de l'économie sociale et solidaire (2017), *réseau d'entreprises investi dans l'innovation sociale*, les entreprises pour la cité.

Voir le lien: www.reseau-lepc.fr : 23/12/2021.

vii. Les rapport:

1. Ávila, R. C & Campos Monzón, J. L (2007). *L'Economie Sociale dans l'Union Européenne*. Centre international de recherches et d'information sur l'économie publique, sociale et coopérative: CIRIEC. <http://www.interlycees.lu/site/wp-content/uploads/2010/06/ES-dans-lUE-CIRIEC-pour-ComEcoSocEurop.-2007-full-rep.pdf>
2. Balaudé, J. F & Baillat, G. (2015). *Guide pratique de l'économie sociale et solidaire*, Université de Reims, la France. https://franceuniversites.fr/wp-content/uploads/2015/08/150619_GUESS_maquette_web.pdf
3. Espagne, F. (2008). *Economie Sociale et Solidaire: histoire et valeurs, Annaires du Musée social*. CEDIAS: Centre d'études, de documentation, d'information et d'action sociales. Paris, France.
http://www.cedias.org/doc_num_data.php?explnum_id=888: 13/04/2017.
4. Horizons solidaire, (2015), *l'Economie social et solidaire: Ess-Historique, Définitions et Pratique*, Réseau régional de la coopération Décentralisée et la Solidarité International en Base, Normandie :
<https://www.horizons-solidaires.org/>
5. Nohen, D. and Nuscheler, F. (1982), *Handbuch der Dritten Welt*, Hoffmann and Campe, Hamburg .P. 48.

6. Sibille, H. (2015). *Innovation social: Mode d'emploi, Agence d'ingénierie pour entreprendre autrement* (AVISE), France.
7. Todaro, M. & Smith, S. (2010), *Economic Development (Eleventh ed)*, Addison Wesley Publishing company, France.

الملاحق:

ملحق 01: تحليل بيانات الاستبيان

Statistiques								
		تعمل الجمعية على تقديم الحلول المناسبة لتحديات التي تواجه المنخرطين	تقدم الجمعية مبادرات متنوعة في التدريب و بناء القدرات للأفراد	تقوم الجمعية بتوفير محتوى تعليمي يناسب احتياجات الأفراد و المؤسسات	تقدم الجمعية خدمات متابعة شخصية للأفراد و المؤسسات	تقوم الجمعية بتصميم الأفكار في مجال عملها و تقوم بتحويلها إلى مشاريع و مبادرات	تقوم الجمعية بإعداد الدراسات و البحوث و الإصدارات و الأداة العلمية و المحتوى الإعلامي	تصمم الدراسة اللازمة ثم تجمع البيانات و تقوم بتحليلها وصولاً إلى إخراج التقارير و تقديم توصيات و مقترحات لصانع القرار
N	Valide	281	281	281	281	281	281	281
	Manquant	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne		4,11	4,02	3,95	3,57	3,98	3,79	4,06
Ecart type		,0671	,1701	,2631	,2341	,968	,985	,954

المصدر: (SPSS-26)

ملحق 02: تعمل الجمعية على تقديم الحلول المناسبة لتحديات التي تواجه المنخرطين					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	6	4,7	4,7	4,7
	غير موافق	6	4,7	4,7	9,4
	محايد	21	9,4	9,4	8,81
	موافق	48	37,5	37,5	56,3
	موافق بشدة	56	43,8	43,8	00,01
	Total	281	00,01	00,01	

المصدر: (SPSS-26)

ملحق 03: تقوم الجمعية بتوفير محتوى تعليمي يناسب احتياجات الأفراد و المؤسسات					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	7	5,5	5,5	5,5
	غير موافق	41	0,91	0,91	6,41
	محايد	21	6,41	6,41	32,8
	موافق	23	8,01	8,01	50,8
	موافق بشدة	63	49,2	49,2	00,01
	Total	281	00,01	00,01	

المصدر: (SPSS-26)

ملحق 04: تقوم الجمعية بتصميم الأفكار في مجال عملها و تقوم بتحويلها إلى مشاريع و مبادرات					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	3	2,3	2,3	2,3
	غير موافق	9	7,0	7,0	9,4
	محايد	61	2,51	2,51	21,9
	موافق	60	46,9	46,9	68,8
	موافق بشدة	40	31,3	31,3	00,01
	Total	281	00,01	00,01	

المصدر: (SPSS-26)

ملحق 05: تصمم الدراسة اللازمة ثم تجمع البيانات و تقوم بتحليلها وصولاً إلى إخراج التقارير و تقديم توصيات و مقترحات لصانع القرار					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	3	2,3	2,3	2,3
	غير موافق	5	3,9	3,9	6,3
	محايد	21	6,41	6,41	22,7
	موافق	51	39,8	39,8	62,5
	موافق بشدة	48	37,5	37,5	00,01

	Total	281	00,01	00,01	
--	-------	-----	-------	-------	--

المصدر : (SPSS-26)

ملحق 06: تحليل بيانات الاستبيان

Statistiques							
		تحاول الجمعية تلبية حاجات اجتماعية	تسعى الجمعية لتحقيق استجابة لحاجة اجتماعية ردينة	تسعى الجمعية لتلبية حاجات اجتماعية ليست مغطاة أم أنها مغطاة بشكل سيئ في المنطقة المعنية	الاستجابة للحاجة الاجتماعية هي سبب وجود الجمعية، ومحورها الرئيسي للابتكار	يقدم الجمعية استجابة جديدة كليا وليست تحسين لاستجابة سابقة	توجد مكابح وهو عائق يجب إزالتها من أجل تطوير الاستجابة المتوخاة (المنظرة)
N	Valide	281	281	281	281	281	281
	Manquant	0	0	0	0	0	0
Moyenne		4,16	3,63	3,75	3,90	3,77	4,05
Ecart type		,0251	,3571	,1291	,0861	,880	,958

المصدر : (SPSS-26)

جدول 07: تحاول الجمعية تلبية حاجات اجتماعية					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	3	2,3	2,3	2,3
	غير موافق	9	7,0	7,0	9,4
	محايد	31	0,21	0,21	9,51
	موافق	42	32,8	32,8	52,3
	موافق بشدة	61	47,7	47,7	00,01
	Total	281	00,01	00,01	

المصدر : (SPSS-26)

ملحق 08: تسعى الجمعية لتحقيق استجابة لحاجة اجتماعية رديئة					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	61	2,51	2,51	2,51
	غير موافق	8	6,3	6,3	8,81
	محايد	29	22,7	22,7	41,4
	موافق	29	22,7	22,7	64,1
	موافق بشدة	46	35,9	35,9	00,01
	Total	281	00,01	00,01	

المصدر : (SPSS-26)

ملحق 09: تسعى الجمعية لتلبية حاجات اجتماعية ليست مغطاة أم أنها مغطاة بشكل سيئ في المنطقة المعنية					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	21	9,4	9,4	9,4
	غير موافق	3	2,3	2,3	,711
	محايد	20	5,61	5,61	27,3
	موافق	63	49,2	49,2	76,6
	موافق بشدة	30	23,4	23,4	00,01
	Total	281	00,01	00,01	

المصدر : (SPSS-26)

ملحق 10: الاستجابة للحاجة الاجتماعية هي سبب وجود الجمعية، ومحورها الرئيسي للابتكار					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	8	6,3	6,3	6,3
	غير موافق	5	3,9	3,9	0,21
	محايد	91	4,81	4,81	25,0
	موافق	56	43,8	43,8	68,8
	موافق بشدة	40	31,3	31,3	00,01
	Total	281	00,01	00,01	

المصدر : (SPSS-26)

ملحق 11: يقدم الجمعية استجابة جديدة كليا وليست تحسين لاستجابة سابقة					
---	--	--	--	--	--

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	5	3,9	3,9	3,9
	غير موافق	6	4,7	4,7	8,6
	محايد	91	4,81	4,81	23,4
	موافق	81	63,3	63,3	86,7
	موافق بشدة	71	3,31	3,31	00,01
	Total	281	00,01	00,01	

المصدر: (SPSS-26)

ملحق 12: توجد مكايح وهو عوانق يجب إزالتها من أجل تطوير الاستجابة المتوخاة) المنتظرة)					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	5	3,9	3,9	3,9
	غير موافق	3	2,3	2,3	6,3
	محايد	61	2,51	2,51	8,81
	موافق	60	46,9	46,9	65,6
	موافق بشدة	44	34,4	34,4	00,01
	Total	281	00,01	00,01	

المصدر: (SPSS-26)

ملحق 13: تحليل بيانات الاستبيان

Statistiques						
		يوجد أثر اجتماعي إيجابي تهدف إليه الجمعية لهؤلاء المستفيدين المباشرين	تتبنى الجمعية رؤية طويلة المدى ونموذج اقتصادي قابل للتطبيق	يسعى الجمعية إلى تحقيق أثر من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية.	تحرص الجمعية على إشراك الجهات الفاعلة المعنية	تم إشراك المستفيدين المستهدفين بالإضافة إلى أصحاب المصلحة الآخرين ، من القطاعين العام والخاص ، في مجال التأسيس
N	Valide	281	281	281	281	281
	Manquant	0	0	0	0	0
Moyenne		4,02	4,11	4,25	4,30	3,68
Ecart type		,939	,1381	,823	,999	,963

المصدر: (SPSS-26)

ملحق 14: يوجد أثر اجتماعي إيجابي تهدف إليه الجمعية لهؤلاء المستفيدين المباشرين					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	4	3,1	3,1	3,1
	غير موافق	6	4,7	4,7	7,8
	محايد	31	0,21	0,21	8,01
	موافق	66	51,6	51,6	69,5
	موافق بشدة	39	30,5	30,5	00,01
	Total	281	00,01	00,01	

المصدر: (SPSS-26)

ملحق 15: تتبنى الجمعية رؤية طويلة المدى ونموذج اقتصادي قابل للتطبيق					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	8	6,3	6,3	6,3
	غير موافق	5	3,9	3,9	0,21
	محايد	31	0,21	0,21	20,3
	موافق	41	32,0	32,0	52,3
	موافق بشدة	61	47,7	47,7	00,01
	Total	281	00,01	00,01	

المصدر: (SPSS-26)

ملحق 16: يسعى الجمعية إلى تحقيق أثر من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية.					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	,8	,8	,8
	غير موافق	7	5,5	5,5	6,3
	محايد	4	3,1	3,1	9,4
	موافق	63	49,2	49,2	58,6
	موافق بشدة	53	41,4	41,4	00,01
	Total	281	00,01	00,01	

المصدر: (SPSS-26)

ملحق 17: تحرص الجمعية على إشراك الجهات الفاعلة المعنية					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	6	4,7	4,7	4,7
	غير موافق	3	2,3	2,3	7,0
	محايد	5	3,9	3,9	0,91
	موافق	47	36,7	36,7	47,7
	موافق بشدة	67	52,3	52,3	00,01
	Total	281	00,01	00,01	

المصدر: (SPSS-26)

ملحق 18: تم إشراك المستفيدين المستهدفين بالإضافة إلى أصحاب المصلحة الآخرين ، من القطاعين العام والخاص ، في مجال التأسيس					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	,61	,61	,61
	غير موافق	31	0,21	0,21	,711
	محايد	35	27,3	27,3	39,1
	موافق	52	40,6	40,6	79,7
	موافق بشدة	26	20,3	20,3	00,01
	Total	281	00,01	00,01	

المصدر: (SPSS-26)

ملحق 19: Récapitulatif de traitement des observations			
		N	%
Observations	Valide	281	00,01
	Exclue ^a	0	,0
	Total	281	00,01

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

المصدر: (SPSS-26)

ملحق 20: Statistiques de fiabilité		
Alpha de Cronbach	Alpha de Cronbach basé sur des éléments standardisés	Nombre d'éléments
,730	,732	81

المصدر: (SPSS-26)

ملحق 21: عمر رئيس الجمعية					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	20-35 سنة	01	7,8	7,8	7,8
	35-45 سنة	69	53,9	53,9	61,7
	45-55 سنة	40	31,3	31,3	93,0
	أكثر من 55 سنة	9	7,0	7,0	00,01
Total	281	00,01	00,01		

المصدر: (SPSS-26)

ملحق 22: مستوى التعليمي لرئيس الجمعية					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	متوسط	4	3,1	3,1	3,1
	ثانوي	28	21,9	21,9	25,0
	جامعي	96	75,0	75,0	00,01
	Total	281	00,01	00,01	

المصدر: (SPSS-26)

ملحق 23: جنس رئيس الجمعية					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	001	78,1	78,1	78,1
	أنثى	28	21,9	21,9	00,01
	Total	281	00,01	00,01	

المصدر: (SPSS-26)

ملحق 24: نسبة الاعانات المالية من الدولة					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	حوالي 10%	96	75,0	75,0	75,0
	حوالي 30%	20	5,61	5,61	90,6
	حوالي 50%	8	6,3	6,3	96,9
	أكثر من 50%	4	3,1	3,1	00,01
	Total	281	00,01	00,01	

المصدر: (SPSS-26)

ملحق 25: خبرة المؤسسة (مدة النشاط)					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 5 سنوات	64	50,0	50,0	50,0
	أقل من 10 سنوات	32	25,0	25,0	75,0
	أقل من 20 سنة	20	5,61	5,61	90,6
	أكثر من 20 سنة	21	9,4	9,4	00,01
	Total	281	00,01	00,01	

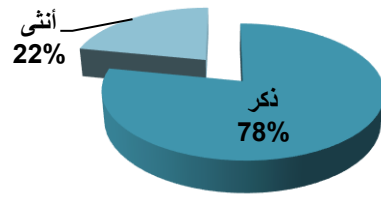
المصدر: (SPSS-26)

ملحق 26: تحليل بيانات الاستبيان

t tableau	t test calculer	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح
المحور 01				
,9801	,77011	82,20	,0671	4,11
,9801	9,863	80,40	,171	4,02
,9801	8,510	79,00	,2631	3,95
,9801	6,876	75,00	,2341	3,75
,9801	,45411	79,60	0,968	3,98
,9801	9,074	75,80	0,985	3,79
,9801	2,5711	81,20	0,954	4,06
		79,03	7,641	3,951
المحور 02				
,9801	2,8041	83,20	,0251	4,16
,9801	5,252	72,60	,3571	3,63
,9801	7,516	75,00	,1291	3,75
,9801	9,376	78,00	,0861	3,9
,9801	9,899	75,40	0,88	3,77
,9801	2,4001	81,00	0,958	4,05
		77,53	6,435	3,877
المحور 03				
,9801	2,2901	80,40	0,939	4,02
,9801	,03511	82,20	,1381	4,11
,9801	7,1841	85,00	0,823	4,25
,9801	4,7231	86,00	0,999	4,3
,9801	0,1041	77,20	0,963	3,86
		82,16	4,862	4,108
		79,57		3,979

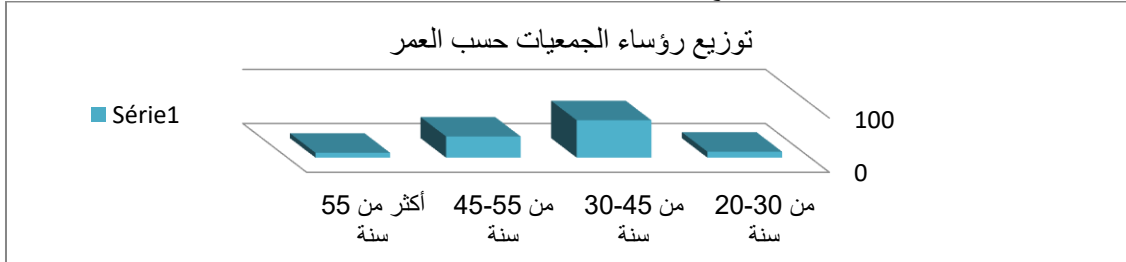
المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد Excel

ملحق 27: توزيع رؤساء الجمعيات حسب متغير الجنس



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات (SPSS-25)

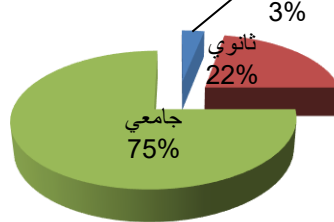
ملحق 28: توزيع رؤساء الجمعيات المهنية حسب العمر



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على (SPSS-26)

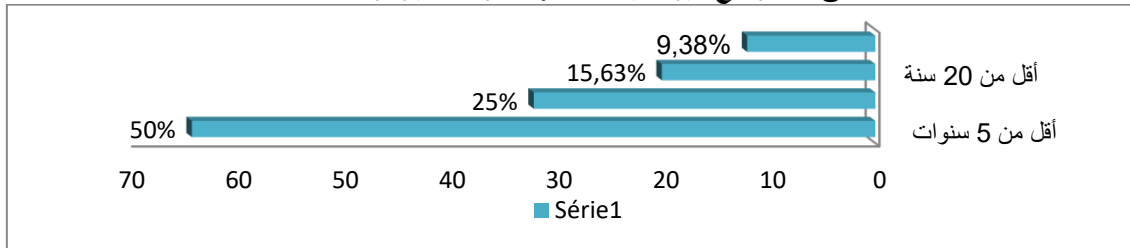
ملحق 29: يوضح المستوى التعليمي لرؤساء الجمعيات المهنية

توزيع رؤساء الجمعيات المحلية لولاية الجزائر العاصمة حسب متغير المستوى التعليمي



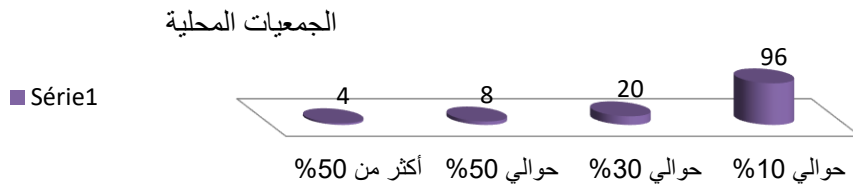
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات (SPSS-26)

ملحق 30: يوضح خبرة الجمعية المهنية لولاية الجزائر العاصمة.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات (SPSS-26)

ملحق 31: الإعانات المالية من الدولة للجمعيات المهنية.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات (SPSS-26)

ملحق 32: اختبار الثبات

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,837	86

المصدر: SPSS-26

ملحق 33: اختبار التوزيع الطبيعي

Tests de normalité						
	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistiques	Ddl	Sig.	Statistiques	ddl	Sig.
س	,383	43	,000	,690	43	,000

a. Correction de signification de Lilliefors

المصدر: SPSS-26

الملحق 34: اختبار ANOVA

ANOVA						
		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
المستوى التعليمي لرئيس الجمعية	Intergruppes	1,401	3	,467	2,902	,047
	Intragruppes	6,274	39	,161		
	Total	7,674	42			
مجال نشاط الجمعية	Intergruppes	7,131	3	2,377	,676	,572
	Intragruppes	137,148	39	3,517		
	Total	144,279	42			
الامدة نشاط الجمعية	Intergruppes	4,682	3	1,561	1,433	,248
	Intragruppes	42,480	39	1,089		
	Total	47,163	42			
جنس رئيس الجمعية	Intergruppes	,236	3	,079	,546	,654
	Intragruppes	5,624	39	,144		
	Total	5,860	42			

المصدر: SPSS-26

الملحق 35: جودة أدوات الديمقراطية التشاركية

Statistiques					
		ما رأيك في جودة الإعلام؟	ما رأيك في جودة الاستشارة؟	ما رأيك في جودة التشاور؟	ما تقييمك لجودة القرار المشترك؟
N	Valide	43	43	43	43
	Manquant	0	0	0	0
Moyenne		2,05	1,88	1,86	1,91
Ecart type		,434	,662	,467	,648
Minimum		1	1	1	1
Maximum		3	3	3	4
Somme		88	81	80	82

المصدر: SPSS-26

الملحق 36: ما رأيك في جودة الإعلام؟

ما رأيك في جودة الإعلام؟					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	سيئة	3	7,0	7,0	7,0
	متوسطة	35	81,4	81,4	88,4
	حسنة	5	11,6	11,6	100,0
	Total	43	100,0	100,0	

المصدر: SPSS-26

الملحق 37: ما رأيك في جودة الاستشارة؟

ما رأيك في جودة الاستشارة؟					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé

المصدر: SPSS-26

الملحق 38: ما رأيك في جودة التشاور ؟

ما رأيك في جودة التشاور ؟					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	سيئة	8	18,6	18,6	18,6
	متوسطة	33	76,7	76,7	95,3
	حسنة	2	4,7	4,7	100,0
	Total	43	100,0	100,0	

المصدر: SPSS-26

الملحق 39: ما تقييمك لجودة القرار المشترك؟

ما تقييمك لجودة القرار المشترك؟					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	سيئة	10	23,3	23,3	23,3
	متوسطة	28	65,1	65,1	88,4
	حسنة	4	9,3	9,3	97,7
	ممتازة	1	2,3	2,3	100,0
	Total	43	100,0	100,0	

المصدر: SPSS-26

الملحق 40: Statistiques sur échantillon uniques

Statistiques sur échantillon uniques				
	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
ما رأيك في جودة الإعلام ؟	43	,12	,324	,049
ما رأيك في جودة الاستشارة ؟	43	,16	,374	,057
ما رأيك في جودة التشاور ؟	43	,05	,213	,032
ما تقييمك لجودة القرار المشترك؟	43	,19	,664	,101
ج	43	1,9244	,35996	,05489

المصدر: SPSS-26

الملحق 41: Test sur échantillon unique

Test sur échantillon unique						
Valeur de test = 2.5						
	t	Ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
ما رأيك في جودة الإعلام ؟	-48,192	42	,000	-2,384	-2,48	-2,28
ما رأيك في جودة الاستشارة ؟	-41,029	42	,000	-2,337	-2,45	-2,22
ما رأيك في جودة التشاور ؟	-75,504	42	,000	-2,453	-2,52	-2,39
ما تقييمك لجودة القرار المشترك؟	-22,856	42	,000	-2,314	-2,52	-2,11
ج	-10,486	42	,000	-,57558	-,6864	-,4648

المصدر: SPSS-26

الملحق 42: Tests de normalité

Tests de normalité						
	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	Ddl	Sig.
ج	,231	43	,000	,874	43	,000

a. Correction de signification de Lilliefors

المصدر: SPSS-26

الملحق 43: \$ع\$fréquences

\$ع\$fréquences

		Réponses		Pourcentage d'observations
		N	Pourcentage	
الاعلام ^ا	معلومات مغلوبة/ مزيفة	18	25,7%	47,4%
	تغطية غير كافية	24	34,3%	63,2%
	معلومات غير محيئة	14	20,0%	36,8%
	وسائل إعلامية غير مناسبة	14	20,0%	36,8%
Total		70	100,0%	184,2%

a. Groupe de dichotomies mis en tableau à la valeur 1.

المصدر: SPSS-26

الملحق 44: اس\$ fréquences

		Réponses		Pourcentage d'observations
		N	Pourcentage	
الاشتتارة ^ا	لقاءات واجتماعات غير كافية	22	24,4%	59,5%
	عدم وجود رزنامة لقاءات واضحة ومنشورة للعموم	24	26,7%	64,9%
	اللقاءات تنظم في أوقات غير ملائمة	18	20,0%	48,6%
	عدم تقبل الآراء والملاحظات المقدمة من طرف الجمعية	21	23,3%	56,8%
	أخرى	5	5,6%	13,5%
Total		90	100,0%	243,2%

a. Groupe de dichotomies mis en tableau à la valeur 1.

المصدر: SPSS-26

الملحق 45: ات\$ fréquences

		Réponses		Pourcentage d'observations
		N	Pourcentage	
التشاور ^ا	عدم إحالة إقتراحات الجمعية على المجالس المحلية للتداول	22	29,7%	53,7%
	مرشعون غير مؤهلون لتمثيل الجمعية	16	21,6%	39,0%
	لا توجد عدالة بين الإناث والذكور في اختيار ممثلي الجمعية	6	8,1%	14,6%
	فرص غير متساوية لمشاركة الجمعيات المسجلة لدى الجماعة المحلية في تقديم الإقتراحات / الآراء	29	39,2%	70,7%
	أخرى	1	1,4%	2,4%
Total		74	100,0%	180,5%

a. Groupe de dichotomies mis en tableau à la valeur 1.

المصدر: SPSS-26

الملحق 46: فر\$ fréquences

		Réponses		Pourcentage d'observations
		N	Pourcentage	
القرار المشتر ^ا	الجماعات المحلية لا تلتزم بتطبيق القرارات التي تم اختيارها.	28	45,2%	77,8%
	عدد جلسات غير كافي للمشاركة في صنع القرار	25	40,3%	69,4%
	كلفة الأستفتاء مرتفعة مقارنة مع ميزانية الجماعة المحلية	5	8,1%	13,9%
	أخرى	4	6,5%	11,1%
Total		62	100,0%	172,2%

a. Groupe de dichotomies mis en tableau à la valeur 1.

المصدر: SPSS-26

الملحق 47: Tests de normalité

Tests de normalité						
	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	ddl	Sig.
الإشكاليات	,161	19	,200*	,920	19	,112

*. Il s'agit de la borne inférieure de la vraie signification.

a. Correction de signification de Lilliefors

المصدر: SPSS-26

الملحق 48: إحصائيات على عينة واحدة

إحصائيات على عينة واحدة				
	N	متوسط	انحراف معياري	متوسط خطأ معياري
الشكايات	19	15,5789	9,42406	2,16203

المصدر: SPSS-26

الملحق 49: اختبار على عينة واحدة

اختبار على عينة واحدة						
قيمة اختبار = 21.5						
	T	Ddl	Sig. (بilateral)	فرق متوسط	مجال ثقة لفرق 95 %	
					أدنى	أعلى
الشكايات	-2,739	18	,013	-5,92105	-10,4633	-1,3788

المصدر: SPSS-26

الملحق 50: إحصائيات

إحصائيات		
حسب رأيك هل تقوم الجماعات المحلية بالتخطيط لمشاريع التنمية المحلية؟		
N	صالح	43
	مفقود	0
متوسط		2,23
انحراف معياري		,841

المصدر: SPSS-26

الملحق 51: حسب رأيك هل تقوم الجماعات المحلية بالتخطيط لمشاريع التنمية المحلية؟

حسب رأيك هل تقوم الجماعات المحلية بالتخطيط لمشاريع التنمية المحلية؟					
		تردد	النسبة المئوية	النسبة المئوية الصالحة	النسبة المئوية التراكمية
صالح	لا	11	25,6	25,6	25,6
	لا أعرف	11	25,6	25,6	51,2
	نعم	21	48,8	48,8	100,0
	Total	43	100,0	100,0	

المصدر: SPSS-26

الملحق 52: اختبارات طبيعية

اختبارات طبيعية						
	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	إحصائيات	ddl	Sig.	إحصائيات	Ddl	Sig.
حسب رأيك هل تقوم الجماعات المحلية بالتخطيط لمشاريع التنمية المحلية؟	,308	43	,000	,753	43	,000

a. Correction de signification de Lilliefors

المصدر: SPSS-26

الملحق 53: اختبارات طبيعية

اختبارات طبيعية						
	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	إحصائيات	ddl	Sig.	إحصائيات	ddl	Sig.
آليات الديمقراطية التشاركية	,138	23	,200*	,951	23	,309

*. Il s'agit de la borne inférieure de la vraie signification.

a. Correction de signification de Lilliefors

المصدر: SPSS-26

الملحق 54

إحصائيات على عينة واحدة

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
آليات الديمقراطية التشاركية	23	11,9130	7,46454	1,55646

المصدر: SPSS-26

الملحق 55: Test sur échantillon unique

Test sur échantillon unique						
Valeur de test = 21.5						
	T	Ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
آليات الديمقراطية التشاركية	-6,159	22	,000	-9,58696	-12,8149	-6,3590

المصدر: SPSS-26

الملحق 56: Statistiques sur échantillon uniques

Statistiques sur échantillon uniques				
	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
هل لديك فرصة للوصول إلى وسائل النشر / و التوزيع هذه ؟ [الإعلان على لوحة الإعلانات في مركز الجماعة المحلية]	43	2,33	,837	,128
هل لديك فرصة للوصول إلى وسائل النشر / و التوزيع هذه ؟ [الصحف المحلية و الوطنية و غيرها من وسائل الصحافة المكتوبة]	43	2,30	,860	,131
هل لديك فرصة للوصول إلى وسائل النشر / و التوزيع هذه ؟ [وسائل الإعلام المسموعة / المرئية المحلية و الجهوية (كالإذاعة الجهوية)]	43	2,42	,794	,121
هل لديك فرصة للوصول إلى وسائل النشر / و التوزيع هذه ؟ [مواقع التواصل الاجتماعي]	43	2,88	,324	,049
هل لديك فرصة للوصول إلى وسائل النشر / و التوزيع هذه ؟ [اجتماعات إعلامية]	43	1,93	,799	,122
هل لديك فرصة للوصول إلى وسائل النشر / و التوزيع هذه ؟ [الموقع الرسمي للجماعة الإقليمية]	43	2,30	,832	,127
هل لديك فرصة للوصول إلى وسائل النشر / و التوزيع هذه ؟ [تنظيم جلسات مفتوحة حول المخطط التنموي أو التهيئة الترابية]	43	2,12	,762	,116

المصدر: SPSS-26

الملحق 57: Test sur échantillon unique

Test sur échantillon unique						
Valeur de test = 2						
	T	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
هل لديك فرصة للوصول إلى وسائل النشر / و التوزيع هذه ؟ [الإعلان على لوحة الإعلانات في مركز الجماعة المحلية]	2,550	42	,015	,326	,07	,58
هل لديك فرصة للوصول إلى وسائل النشر / و التوزيع هذه ؟ [الصحف المحلية و الوطنية و غيرها من وسائل الصحافة المكتوبة]	2,305	42	,026	,302	,04	,57
هل لديك فرصة للوصول إلى وسائل النشر / و التوزيع هذه ؟ [وسائل الإعلام المسموعة / المرئية المحلية و الجهوية (كالإذاعة الجهوية)]	3,458	42	,001	,419	,17	,66
هل لديك فرصة للوصول إلى وسائل النشر / و التوزيع هذه ؟ [مواقع التواصل الاجتماعي]	17,866	42	,000	,884	,78	,98
هل لديك فرصة للوصول إلى وسائل النشر / و التوزيع هذه ؟ [اجتماعات إعلامية]	-5,573	42	,570	-,070	-,32	,18
هل لديك فرصة للوصول إلى وسائل النشر / و التوزيع هذه ؟ [الموقع الرسمي للجماعة الإقليمية]	2,383	42	,022	,302	,05	,56
هل لديك فرصة للوصول إلى وسائل النشر / و التوزيع هذه ؟ [تنظيم جلسات مفتوحة حول المخطط التنموي أو التهيئة الترابية]	1,000	42	,323	,116	-,12	,35

المصدر: SPSS-26

الملحق 58: Statistiques sur échantillon uniques

Statistiques sur échantillon uniques				
	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
هل استعملت هذه الآليات الموجودة ؟ [تنظيم اجتماعات مفتوحة بين الجمعيات و السلطات المحلية.]	43	2,12	1,005	,153
هل استعملت هذه الآليات الموجودة ؟ [تنظيم لقاءات إعلامية / تشاركية متعددة تمكن من الإستماع إلى أكبر عدد من الجمعيات]	43	1,86	,990	,151
هل استعملت هذه الآليات الموجودة ؟ [تنظيم سبر الآراء حول مشروع أو برنامج أو مخطط أو مثال للتهيئة العمرانية]	43	1,91	,996	,152
هل استعملت هذه الآليات الموجودة ؟ [صندوق الإقتراحات]	43	1,42	,823	,126
هل استعملت هذه الآليات الموجودة ؟ [منصة رقمية للتفاعل]	43	1,47	,855	,130

المصدر: SPSS-26

الملحق 59 : Test sur échantillon unique

Test sur échantillon unique						
	Valeur de test = 2					
	t	Ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
هل استعملت هذه الآليات الموجودة ؟ [تنظيم اجتماعات مفتوحة بين الجمعيات و السلطات المحلية.]	,759	42	,452	,116	-,19	,43
هل استعملت هذه الآليات الموجودة ؟ [تنظيم لقاءات إعلامية / تشاركية متعددة تمكن من الإستماع إلى أكبر عدد من الجمعيات]	-,924	42	,361	-,140	-,44	,17
هل استعملت هذه الآليات الموجودة ؟ [تنظيم سبر الآراء حول مشروع أو برنامج أو مخطط أو مثال للتهيئة العمرانية]	-,613	42	,543	-,093	-,40	,21
هل استعملت هذه الآليات الموجودة ؟ [صندوق الإقتراحات]	-4,631	42	,000	-,581	-,83	-,33
هل استعملت هذه الآليات الموجودة ؟ [منصة رقمية للتفاعل]	-4,103	42	,000	-,535	-,80	-,27

المصدر: SPSS-26

الملحق 60 : Statistiques sur échantillon uniques

Statistiques sur échantillon uniques				
	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
هل استعملت هذه الآليات الموجودة ؟ [إحداث لجنة غير قارة تعنى بمتابعة وتقييم مشروع أو برنامج أو مخطط.]	43	1,42	,823	,126
هل استعملت هذه الآليات الموجودة ؟ [تقديم ملف يحتوي على اقتراح / ابلاغ يخص المشروع أو برنامج أو مخطط]	43	1,84	,998	,152
هل استعملت هذه الآليات الموجودة ؟ [إنشاء فضاء للحوار على مواقع التواصل الاجتماعي/ الانترنت]	42	1,55	,889	,137
هل استعملت هذه الآليات الموجودة ؟ [منصات للتفاعل و تبادل المعلومات و الآراء]	43	1,93	1,009	,154
هل استعملت هذه الآليات الموجودة ؟ [سبر الآراء للتأييد / المعارضة بمختلف الوسائل صورة/ صوت / نصًا.]	43	1,56	,908	,138

المصدر: SPSS-26

الملحق 61 : Test sur échantillon unique

Test sur échantillon unique						
	Valeur de test = 2					
	T	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
هل استعملت هذه الآليات الموجودة ؟ [إحداث لجنة غير قارة تعنى بمتابعة وتقييم مشروع أو برنامج أو مخطط.]	-4,631	42	,000	-,581	-,83	-,33
هل استعملت هذه الآليات الموجودة ؟ [تقديم ملف يحتوي على اقتراح / ابلاغ يخص المشروع أو برنامج أو مخطط]	-1,069	42	,291	-,163	-,47	,14

هل استعملت هذه الآليات الموجودة ؟ [إنشاء فضاء للحوار على مواقع التواصل الاجتماعي/ الانترنت]	-3,298	41	,002	-,452	-,73	-,18
هل استعملت هذه الآليات الموجودة ؟ [منصات للتفاعل و تبادل المعلومات و الآراء]	-,453	42	,653	-,070	-,38	,24
هل استعملت هذه الآليات الموجودة ؟ [سير الآراء للتأييد / المعارضة بمختلف الوسائل صورة/ صوت / نصًا.]	-3,192	42	,003	-,442	-,72	-,16

المصدر: SPSS-26

الملحق 62: Statistiques sur échantillon uniques

Statistiques sur échantillon uniques				
	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
هل استعملت هذه الآليات الموجودة ؟ [إعداد مقترح يحدد حد أدنى لنسبة المشاركين في التصويت المباشر]	43	1,47	,855	,130
هل استعملت هذه الآليات الموجودة ؟ [التصويت عن طريق ممثلين من الجمعية]	41	1,54	,897	,140
هل استعملت هذه الآليات الموجودة ؟ [تنظيم استفتاء إلكتروني يتعلق عامة بمسائل التخطيط العمراني والاجتماعي والبيئي]	43	1,51	,883	,135
هل استعملت هذه الآليات الموجودة ؟ [تفويض اتخاذ القرار للجمعية حسب مجال اختصاصها]	43	1,42	,823	,126

المصدر: SPSS-26

الملحق 63: Test sur échantillon unique

	Test sur échantillon unique					
	Valeur de test = 2					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
				Inférieur	Supérieur	
هل استعملت هذه الآليات الموجودة ؟ [إعداد مقترح يحدد حد أدنى لنسبة المشاركين في التصويت المباشر]	-4,103	42	,000	-,535	-,80	-,27
هل استعملت هذه الآليات الموجودة ؟ [التصويت عن طريق ممثلين من الجمعية]	-3,307	40	,002	-,463	-,75	-,18
هل استعملت هذه الآليات الموجودة ؟ [تنظيم استفتاء إلكتروني يتعلق عامة بمسائل التخطيط العمراني والاجتماعي والبيئي]	-3,627	42	,001	-,488	-,76	-,22
هل استعملت هذه الآليات الموجودة ؟ [تفويض اتخاذ القرار للجمعية حسب مجال اختصاصها]	-4,631	42	,000	-,581	-,83	-,33

المصدر: SPSS-26

الملحق 64: Statistiques sur échantillon uniques

Statistiques sur échantillon uniques				
	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
كيف تقيّم جودة الآليات التي استخدمتها ؟ [تنظيم اجتماعات مفتوحة بين الجمعيات و السلطات المحلية.]	43	2,12	,762	,116
كيف تقيّم جودة الآليات التي استخدمتها ؟ [تنظيم لقاءات إعلامية / تشاركية متعددة تمكن من الإستماع إلى أكبر عدد من الجمعيات]	43	2,12	,905	,138
كيف تقيّم جودة الآليات التي استخدمتها ؟ [تنظيم سير الآراء حول مشروع أو برنامج أو مخطط أو مثال للتهيئة العمرانية]	43	1,65	,752	,115
كيف تقيّم جودة الآليات التي استخدمتها ؟ [صندوق الاقتراحات]	43	1,81	,764	,117
كيف تقيّم جودة الآليات التي استخدمتها ؟ [منصة رقمية للتفاعل]	43	2,00	,951	,145

المصدر: SPSS-26

الملحق 65: Test sur échantillon unique

	Test sur échantillon unique					
	Valeur de test = 2.5					
	T	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
				Inférieur	Supérieur	

كيف تقيّم جودة الآليات التي استخدمتها؟ [تنظيم اجتماعات مفتوحة بين الجمعيات و السلطات المحلية.]	-3,300	42	,002	-,384	-,62	-,15
كيف تقيّم جودة الآليات التي استخدمتها؟ [تنظيم لقاءات إعلامية / تشاركية متعددة تمكن من الإستماع إلى أكبر عدد من الجمعيات]	-2,780	42	,008	-,384	-,66	-,11
كيف تقيّم جودة الآليات التي استخدمتها؟ [تنظيم سبر الآراء حول مشروع أو برنامج أو مخطط أو مثال للتهيئة العمرانية]	-7,399	42	,000	-,849	-1,08	-,62
كيف تقيّم جودة الآليات التي استخدمتها؟ [صندوق الاقتراحات]	-5,889	42	,000	-,686	-,92	-,45
كيف تقيّم جودة الآليات التي استخدمتها؟ [منصة رقمية للتفاعل]	-3,447	42	,001	-,500	-,79	-,21

المصدر: SPSS-26

الملحق 66: Statistiques sur échantillon uniques

Statistiques sur échantillon uniques				
	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
كيف تقيّم جودة الآليات التي استخدمتها؟ [إحداث لجنة غير قارة تعنى بمتابعة وتقييم مشروع أو برنامج أو مخطط.]	43	2,12	,823	,125
كيف تقيّم جودة الآليات التي استخدمتها؟ [تقديم ملف يحتوي على اقتراح / ابلاغ يخص المشروع أو برنامج أو مخطط]	43	2,16	,871	,133
كيف تقيّم جودة الآليات التي استخدمتها؟ [إنشاء فضاء للحوار على مواقع التواصل الاجتماعي/ الانترنت]	43	2,35	,948	,145
كيف تقيّم جودة الآليات التي استخدمتها؟ [منصات للتفاعل و تبادل المعلومات و الآراء]	43	2,35	,948	,145
كيف تقيّم جودة الآليات التي استخدمتها؟ [سبر الآراء للتأييد / المعارضة بمختلف الوسائل صورة/ صوت / نصًا.]	43	2,28	,934	,142

المصدر: SPSS-26

الملحق 67: Test sur échantillon unique

Test sur échantillon unique						
	Valeur de test = 2.5					
	t	Ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
كيف تقيّم جودة الآليات التي استخدمتها؟ [إحداث لجنة غير قارة تعنى بمتابعة وتقييم مشروع أو برنامج أو مخطط.]	-3,059	42	,004	-,384	-,64	-,13
كيف تقيّم جودة الآليات التي استخدمتها؟ [تقديم ملف يحتوي على اقتراح / ابلاغ يخص المشروع أو برنامج أو مخطط]	-2,539	42	,015	-,337	-,61	-,07
كيف تقيّم جودة الآليات التي استخدمتها؟ [إنشاء فضاء للحوار على مواقع التواصل الاجتماعي/ الانترنت]	-1,045	42	,302	-,151	-,44	,14
كيف تقيّم جودة الآليات التي استخدمتها؟ [منصات للتفاعل و تبادل المعلومات و الآراء]	-1,045	42	,302	-,151	-,44	,14
كيف تقيّم جودة الآليات التي استخدمتها؟ [سبر الآراء للتأييد / المعارضة بمختلف الوسائل صورة/ صوت / نصًا.]	-1,551	42	,128	-,221	-,51	,07

المصدر: SPSS-26

الملحق 68: Statistiques sur échantillon uniques

Statistiques sur échantillon uniques				
	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
كيف تقيّم جودة الآليات التي استخدمتها؟ [إعداد مقترح يحدد حد أدنى لنسبة المشاركين في التصويت المباشر]	43	1,81	,764	,117
كيف تقيّم جودة الآليات التي استخدمتها؟ [التصويت عن طريق ممثلين من الجمعية]	43	1,84	,843	,129

كيف تقيّم جودة الآليات التي استخدمتها ؟ [تنظيم استفتاء إلكتروني يتعلق عامة بمسائل التخطيط العمراني والاجتماعي والبيئي]	43	2,02	,938	,143
كيف تقيّم جودة الآليات التي استخدمتها ؟ [تفويض اتخاذ القرار للجمعية حسب مجال اختصاصها]	43	1,77	,718	,110

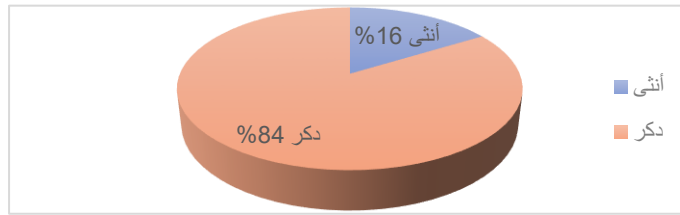
المصدر: SPSS-26

الملحق 69: Test sur échantillon unique

	Test sur échantillon unique					
	Valeur de test = 2.5					
	T	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
				Inférieur	Supérieur	
كيف تقيّم جودة الآليات التي استخدمتها ؟ [إعداد مقترح يحدد حد أدنى لنسبة المشاركين في التصويت المباشر]	-5,889	42	,000	-,686	-,92	-,45
كيف تقيّم جودة الآليات التي استخدمتها ؟ [التصويت عن طريق ممثلين من الجمعية]	-5,155	42	,000	-,663	-,92	-,40
كيف تقيّم جودة الآليات التي استخدمتها ؟ [تنظيم استفتاء إلكتروني يتعلق عامة بمسائل التخطيط العمراني والاجتماعي والبيئي]	-3,332	42	,002	-,477	-,77	-,19
كيف تقيّم جودة الآليات التي استخدمتها ؟ [تفويض اتخاذ القرار للجمعية حسب مجال اختصاصها]	-6,687	42	,000	-,733	-,95	-,51

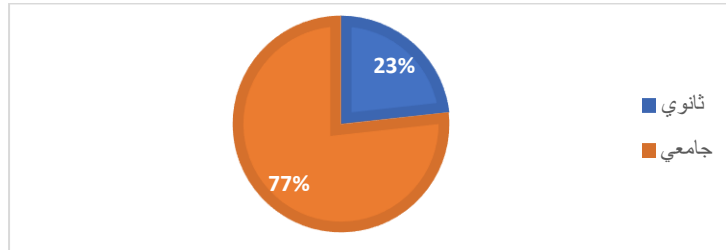
المصدر: SPSS-26

الملحق 70: توزيع رؤساء الجمعيات الولائية المحلية حسب متغير الجنس



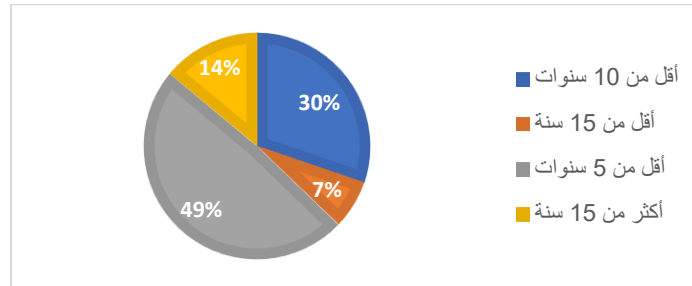
المصدر: SPSS-26

الملحق 71: توزيع رؤساء الجمعيات الولائية المحلية حسب متغير المستوى التعليمي



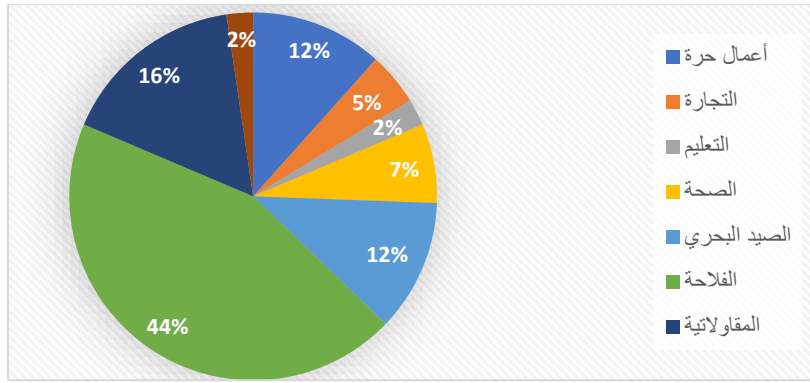
المصدر: SPSS-26

الملحق 72: توزيع رؤساء الجمعيات الولائية المحلية حسب متغير الخبرة المهنية



المصدر: SPSS-26

الملحق 73: توزيع رؤساء الجمعيات الولائية المحلية حسب متغير مجال النشاط



المصدر: SPSS-26